جِامِعَةُ القَاهِرَة كُلِّيةُ دارِ العُلُوم قِسْمُ الشَّرِيعَةِ الإسْلامِيَّةِ

الشادُّ مِنَ الْحَدِيثِ وأثرُه وأثرُه

في الأحكام الفقهيّة

"رسالة ماجستير"

إعداد

محمد نركي محمد عبد الدايـم

إشراف

الأستاذ الدكتوبر/أحمد يُوسفُ سُكْمِمان & الأستاذ الدكتوبر/عبد اللَّطِيف محمد عَامِر



心蛇 -----

مُقتِكُمِّتُهُ

الحُمد لله ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد ،

فهذه رسالتي لنيل درجة الماجستير، أحتسب أجرها وجهدي فيها عند مولاي وخالقي، رب العباد، الذي إليه الوجه والأمل، كما أضعها بين يدي أهل العلم وطلبته معترفاً مقراً بأنه جهد المقل، وأنه متقلب بين الصواب والخطأ، ولا بد؛ فهذه سمة غالبة على بني آدم، وكما قال الشافعي على : " أبى الله أن يتم إلا كتابه "، وجل من لاعيب فيه وعلا.

"الشاذ من الحديث وأثره في الأحكام الفقهية "، عنوانٌ لعله يثير تساؤلاً هو: ما الفرق بينه وبين" الحديث الشاذ وأثره . . إلخ "؟

والجواب بعد إطالة النظر : أن العنوان المختار يشعر بأهمية الشذوذ وخطره ؟ لذا والجواب بعد إطالة النظر : أن العنوان المختار يشعر بأن هناك أموراً أخرى شاذة لها تأثير في الأحكام الفقهية ، من مثل تفسير شاذ لأحد المفسرين أو قول صحابي أو تابعي خالف به جهورهم ، ومنه الأقوال الشاذة لبعض أهل العلم ، ومنها ما اشتهر من كلام بعض الأئمة :

..... -----

المتبوعين وعد من شاذ قولهم؟ من إباحة النبيذ عند الحنفية ، وبنت الرجل من الزنا عند الشافعي ، . . إلخ .

ولعل اختياري هذا العنوان هو من قبيل قوله تعالى: ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ﴾ [النساء: 148]؛ إذ إنه سبحانه كان قادرا على أن يقول: "لا يحب الله الحمر بالقول السيء "، فلما قدم كلمة "السوء "دل على خطرها ، والله تعالى أعلم .

الباعث على اختيار موضوع الدراسة:

أولا: أن هذا الموضوع لم يفرده أحد بالدراسة حتى آلان فيما علمت . .

ثانيا : أنه كثيرا ما يتردد على ألسنة المصنفين في نصرة المذهب الفقهي المعين: " وهذا شاذ "، "والحديث غير محفوظ"، " خالف فلان فيه الناس"، " وهي زيادة من ثقة فيجب قبولها " . . إلى غير ذلك من المصطلحات التى انبنى على معناها ومذهب القائلين بها كثير من الاختلافات الفقهية ؛ فكان الفصل بين هؤلاء جميعا بالنظر والتحقيق في معنى الشاذ وزيادة الثقة ، والوصول إلى الحق ورفع الخلاف ما أمكن .

ثالثا :أثار الحافظ ابن القيم_رحمه الله تعالى تساؤلافي "إعلام الموقعين" (1)، وهوأنه: إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من سنن رسول الله الله موثوق بما فيه فهل له أن يفتي بما يجده فيه ؟؟ ثم ذهب يفصل الجواب فقال: " والصواب في هذه المسألة التفصيل، فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه، ولا يحتمل غير المراد، فله أن

^{. (203 / 4) (1)}

يعمل به ويفتي به ، ولا يطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام ، بل الحجة قول رسول الله على ويفتي به ، ولا يطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام ، بل الحجة قول رسول الله على ولا أن يعمل ولا أن يعمل ولا أن يفتي بما يتوهمه مرادًا حتى يسأل ويطلب بيان الحديث " .

كذا قال رحمه الله ، وقد أصاب إلا أنه أهمل أمرًا غاب عن كثير من الناس ، وهو أن الحديث قد يكون في الصحيحين أو أحدهما . . أو غيرهما من الكتب الصحيحة ، ودلالته واضحة أيضًا ، وهو مع هذا شاذ وإن كان إسناده كالشمس ، والشاذ لا يعمل به ، فيجي عاء فيرى صحة الإسناد (وصحة الكتاب) ، فيقضي به ، فيخالف الصواب فيما ذهب إليه ، فكان في ذلك حافز على التنبيه على خطر الاعتماد على طريق واحد للحديث وإن كان ظاهره الصحة _ قبل جمع طرقه بعضها إلى بعض والموازنة بينها جميعًا .

رابعًا: أنه باستقراء كتب الفقه ، خاصة الجامع منها لمذاهب العلماء والخلاف ، وجدناأن من أسباب اختلافهم أخذ بعضهم بزيادة في حديث وهي شاذة ، كان ذلك منهم في أحكام: الطهارة ، والصلاة ، والصوم ، . وسائر أبواب الفقه المختلفة . فكان في ذلك حافز على النظر في هذه المسائل وتحريرها .

خامسًا : محاولة جادة _ إن شاء الله _ لفض النزاع حول زيادة الثقة ؛ خاصة وقد صنف فيها بعضهم فما زاد على أن تقل ما دوّن السابقون!

صعوبات في سبيل البحث:

وقد واجهني شيء من المصاعب في سبيل ذلك ، منها:

(أ) كثرة التفتيش والنظر في كتب الحديث وبعضها مطبوع بخط ضئيل جدًا ، وما ذلك إلا لمحاولة جمع طرق الحديث الواحد ، مع ما يوجد ببعضها من أخطاء مطبعية أو تحقيقية .

(ب) صعوبة الحصول على جميع الأجزاء الحديثية ، وبعضها كان يحتاج السفر للحصول عليه كما في "جوابات أبي مسعود الدمشقي" ، وهو نسخة نا درة ، ، ثم إن الكتاب قد يطبع على مراحل في أجزاء ، فلا يخرج منه إلا الواحد بعد الواحد ؛ كما في "علل الدار قطني" ، ثم ختام ذلك بموت المحقق ، فتوقف الكتاب ،

(ج) قد تكون المادة العلمية حاضرة في الذهن منذ زمن بعيد ، أو دوئتها من كتاب معلوه لدي ، حتى إذا ضمنتها رسالتي إذا بالكتاب لا تطوله يدي ، أو تطوله بعد فوات الأوان ، كما في كتاب "البحر الحيط في أصول الفقه " للزركشي ، وعدة كتب بماثلة في الأصول ، ، أو تطول طبعة أخرى منه ، فإذا فتشت عن منقولي منه لم أعثر عليه ، وهذا من اختلاف النسخ أو السقوط من الطبعة الجديدة (أو القديمة) ، وذلك كما في كتاب "شرح علل الترمذي "لان رجب .

(د) تعَنِّي مزاولة الصف التصويري؛ حيث كنت أكتب الرسالة بنفسي؛ هروبًا من أخطاء أهل الصنعة؛ وعملاً بقول عبيد بن الأبرص: لا يَرْحَلُ رَحْلَكَ مَنْ لَيْسَ مَعَك .

بقي أن أشير إلى خطة البحث في هذه الرسالة ، وهي على النحو التالي : في في في في أولاً : جعلت عنوان الرسالة : " الشاذ من الحديث وأثره في الأحكام الفقهية ". البرسالية الرسالية ا

ثانيا: قدمت بمقدمة في هذه عن أهمية الموضوع وسبب اختياره، وخطته ومنهجه.

ثالثا: ثم أتبعت ذلك بتمهيد وضحت فيه: منزلة السنة في التشريع الإسلامي ، ومدى اعتناء أهل الحديث بهذا الفن ، حتى في اللفظ الواحد ، كما بينت من خلالها أثر الأحاديث الضعيفة والباطلة في الأمة الإسلامية ، كما وضحت أثر الحديث في اختلاف الفقهاء مع ضرب الأمثلة على ذلك ، وبيان شروطهم للعمل بالحديث الآحاد .

رابعا: قسمت الرسالة بعد التمهيد إلى بابين:

الباب الأول: دراسة تأصيلية حول الشذوذ وزيادة الثقة ، وأنم وذج تطبيقي على أحاديث الصحيحين . وينقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تقسيم العلماء للأحاديث، وموقع الشاذ منها، وتعريفه.

الفصل الثاني: الفرق بين الحديث "الشاذ "و"زيادة الثقة".

الفصل الثالث: منزلة الصحيحين (1) ، وهل دخلهما الشذوذ ، ومناقشة الأحرف التي انتقدها الدارقطني وغيره وقيل فيها: "شاذة".

واقطـــع بصحة لما قد أسندا كذا له ، وقيـــل ظنـــــــا ولدى

⁽¹⁾ ويرجع اختياري للصحيحين لإدراجهما هنا دون ما سواهما من كتب السنة إلى أمرين : الأول : أن أحاديث الصحيحين ظاهرها الصحة في الجملة ، وقد تلقتها الأمة بالقبول ، إلا أنما في بعضها تشبه الحديث الشاذ ؛ فهو في ظاهره صحيح ولكن قدح فيه بالشذوذ ؛ قال العراقي :

منتكنتا	

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيه فصلان:

الفصل الأول: أوجه الترجيح عند اختلاف الروايات الحديثية .

الفصل الثاني: أثر الحديث الشاذ في الأحكام الفقهية . وذلك ستبع استدلالات الفقهاء في أبواب الفقه المختلفة من : طهارة ، وصلاة ، وصيام ، وحج ، . . . ، وذلك من خلال دواوين الفقه في المذاهب الأربعة مع كتب التّحاريج المصنفة عليها .

ثم جمع طرق تلك الأحاديث ومناقشتها ، ثم وضعها في مكانها الصحيح من القبول أو الرد^(١)

مإني جعلت خطوات البحث في كل حديثٍ حديثٍ كما يلي:
[1] أصل الحديث:(1)
(2) تخریج الحدیث:
(3) الرواية الشاذة :

الثاني : أن الصحيحين من أشهر كتب السنة التي وحه إليها النقد ، وكان من بين الأحاديث المنتقدة مساً نسب إلى الشذوذ ، فكان الحديث عنها هنا أنسب ؛ في محاولة للحاق بركب الذابين عن الصحيحسين ، بعدما نبتت نابتة سوء في هذه الأعصار المتأخرة تطعن على البخاري ومسلم بغير علم ولا بصيرة .

رف على بالميد ال الأمر _ والحبر بالمعاينة _ بان اتساع الحرق على الراقع ، وأن ذلك يحتاج إلى موســـوعة مفردة قد تصل إلى عدة بحلدات ، فآثرت ذكر أمثلة تغني _ إن شاء الله _ بالإشارة عن طول العبارة ، ثم إن يسر الله بعد ذلك تناولتها في سلسلة مطبوعة ، والله الموفق .

منتلفتها	
----------	--

(4) تخویجها :
(5)مدعوالشذوذ:
(6) تحقيق القول: أ
(7) الأثر الفقهي:
(8)الترجيح:
خامسًا : خاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث .
سادسًا: صنعت فها رس علمية تفصيلية للرسالة.
وينبغجي التبيه علمي أنه:
أولًا : ليس من شرطي هنا أن أورد رواية قيل فيها شاذة أو بها زيادة ثقة وليس إسنادها
بثابت؛ بل الواجب ثبوت الإسناد أولاً ، ثم بعد هذا يكون النظر في دعوى الشذوذ أو زيادة
الثقة ، وكما قالوا : أثبتالعرش ثم انقش .

الروايات الحديثية

إيراد

منعجي

رينا ،

وهذا الذي اشترطته هو ما سار عليه المحققون؛ فقد رد الزيلعي على من احتج عليه بكثرة الرواة في حديث، فقال (1): "أما اعتراضهم بكثرة الرواة في خديث، فقال (1): "أما اعتراضهم بكثرة الرواة إنما بكون بعد حديد الدليلين . . ". فلم يرض دعوى الترجيح بين متعارضين إلا بعد ثبوت كليهما .

ز

^{· · ·} نصب الراية (1 / 359) ،

心近

مثال ذلك: ما ذكره ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق "(1) في الكلام على حديث عائشة أنها قالت: وارأساه ، فقال لها النبي ﷺ: "ذلك لوكان وأنا حي ، فأستغفر لك وأدعو الك". أخرجه البخاري .

والحديث أخرجه الإمام أحمد ، ومن طريقه ابن ماجه ، وأخرجه النسائي من طريق عمروابن هشام كليهما (أعني أحمد وعمرا) عن محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن يعقوب بن عتبة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عائشة قالت : " رجع إلى رسول الله على ذات يوم من جنازة بالبقيع وأنا أجد صداعا في رأسي ، وأنا أقول : وارأساه، فقال : بل أنا وارأساه ، ثم قال : ما ضرك لومت قبلي فغسلة ك وكفتك ثم صليت عليك ودفت ك ؟ ! قلت : لكأني بك والله لوفعلت ذلك ، رجعت إلى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك . فتبسم رسول الله على شم بدي و في وجعه الذي مات فيه ،

قال ابن عبد الهادي: فإن قيل: قد روى هذا الحديث البحاري في صحيحه فقال فيه: قلت: وارأساه، فقال: " ذلك لو كان وأنا حي فأستغفر لك وأدعو لك ". ورواه صالح بن كيسان عن الزهري فقال فيه: " وددت أن ذلك كان وأنا حي فهيأ تك ودفت ك "، ولم نقل: " نمسلة لكم ن إسحاق ، وقد كذبه مالك.

ح

^{(1) (}ص 1280) ،

قلنا : إنما كذبه مالك بقول هشام بن عروة : إنه حدث عن امرأتي وما رآها رجل قط . وقد تأول هذا أحمد بن حنبل فقال : يمكن أن يكون خرجت إلى المسجد فسمع منها . وقال يحيى بن معين : محمد بن إسحاق ثقة . وقال شعبة : صدوق ". أ . هـ

أقول: ومحمد بن إسحاق حسن الحديث، وقد أتى بلفظة هذا لم يقلها غيره، وهي "
غسلتك"، فكان مقتضى البحث أن ينظر فيها هل هي شاذة أم زيادة من ثقة، ولكئنا
نظرنا في الإسناد فوجدنا أن محمد بن إسحاق مع تحسين حديثه كان يدلس، وهو هذا لم
يصرح بالتحديث، فتوقفنا عن مئونة البحث وضمه إلى مبحث الشذوذ و زيادة الثقة لضعف
الإسناد، ولذلك قال الإمام النووي_رحمه الله تعالى_: فيه محمد بن إسحاق، وهو
مدلس وقد عنعن.

وقد اعتمد الزيلعي_وهوحنفي المذهب_قالة النووي هذه فضعف الحديث بها . رادا على من يجيز للرجل أن يغسل امرأته ، والحنفية يقولون : أصبح أجنبيا منها ، ولم يعد لها بزوج .

قانيا اني هنا أجمع في تناولي للأحاديث والكلام عليها بين طريقتي المحدثين والفقهاء ، وأعني بطريقتيهما ماعناه الحافظ الزيلعي رحمه الله حين قال (1): "ووهم شيخنا علاء الدين (يعني مغلطاي) في عزوهذا الحديث لأبي داود مقلد الغيره في ذلك ، وأبو داود

'n

⁽¹⁾ نصب الراية (1 /200) .

وإن كان أخرجه لكن لم يقل فيه: "وإن قطر الدم على الحصير"؛ فليس هو حديث الكتاب، والذي أوقعه في ذلك أن أصحاب الأطراف عزوه لأبي داود وابن ماجه، وهشل هذا لا ينجر على أحداب الأطراف ولا غيرهم من أهل المحديث؛ لأن وظيفة المحدث أن يبحث عن أحل المحديث، فينظر من خرجه، ولا يضره تغير بعض ألفاظه ولا الزياحة فيه أو النقص، وأما الفقيه فلل يضره تغير بعض ألفاظه ولا الزياحة فيه أو النقص، وأما الفقيه فلا ينتب المنابقة به ذلك ؛ لأنه يقد أن يستدل على حكم المسألة، ولا يتسم الماك إلا بمطابقة المحديث المقصوحة، والله أعلم ". أ. هذا المحديث المقصوحة، والله أعلم ". أ. هذا المحديث المقصوحة ، والله أعلم ". أ. هذا المحديث المحديث المقصوحة ، والله أعلم ". أ. هذا المحديث المحديث المقصوحة ، والله أعلم ". أ. هذا المحديث المحديث المحديث المقصوحة ، والله أعلى ". أ. هذا المحديث المحديث

قاله 1 : ولأن الحكم على الحديث الشذوذ أو نفي ذلك عنه يحتاج إلى دقة وتحر ؛ فقد حاولت _ جهدي _ أن أجمع طرق الحديث الواحد ؛ فإنه _ كما قال ابن الصلاح (2) : "ولا يمكن معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره إلا إذا جمع طرق الحديث وينظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم ؛ كما قال ابن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه . وقال الخطيب : السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط . "قال يحيى بن معين (3) : "لولم نكتب الشيء من ثلاثين وجها ما عقلناه ".

وقال إبراهيم بن سعد الجوهري: "كلحديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم ".

⁽¹⁾ ووازن هذا مع ما ساقه الزيلعي نفسه من تعقب ابن دقيق العيد للبيهقي بسبب وقوعه في هذا المأخذ . نصب الراية(١ / 116) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> المقدمة (ص 119 _ مع التقييد) .

⁽³⁾ تاریخ یحیی بن معین (2 / 658 برقم 4330) .

وابعا : أن المعتمد عندي في تقديم كتب السنة في أثناء التخريج هو البداءة في الغالب الكتب السنة المشهورة ، ثم بقية التسعة ، ثم ما كان من كتب شيوخهم و تلاميذهم بحسب التقدم الزمني ، ولعلي أؤخر مثل " موطأ " مالك عن جميع الكتب إذا كانت الرواية المذكورة عندهم من طريقه فأقول مثلا: من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (/) ، ، أو يكون الحديث عندهم من طريق أقران مالك فأقول مثلا: من طرق ، ومالك في " موطئه " (/) ، عن الزهري به .

وىعد فهذا:



وبعد ، فأعوذ بالله أن أكون بهذه الرسالة كالباحث عن حتفه بظلفه ، أو كالجادع مارنَ أنفه بكفه ، فألحق بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . ولله در البحتري حين قال:

فإن عشت محمودًا فمثلي بغى الغنى ليكسب ما لا أو يُنَثَّ له حمدُ وإن مِتُ لم أظفرُ فليس على امري م غدا طالبًا إلا تَقَصِّيهِ والجهد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين كتبه محمد زكمي عبد الدايم

WW -----

مصطلحات لي في الرسالة

المقصود به	المصطلح
في المتن والحاشية بيراد به امتذاد الموضوع الموثق في الصفحات التالية من المصدر نفسه.	~
عنونة الفقرة المواجهة لهما ، وتقريب الموضوع المتناول	الكتابة
نيها . هوالطالب صاحب الرسالة نفسه ⁽¹⁾	الهامشالأيسر أقول:
التأكيد على أمسية المكتوب به .	الخط الأندلسي

Ù

⁽١) وليس معنى هذا أن ما لم يصدر بـــ " أقول " ليس من كلامي ، وإنما آتي بفعل القول ليكون علامـــة على أهمية ما بعده ، وإلا فإن كل ما ليس بين علامتي تنصيص هو من قولي .

المراج المال

مَلَهُ يَنْكُ حَوْلَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَةِ شَرَّفَها الله تعالى

وفيهماحث:

الأول: حجية السنة ومنزلتها في التشريع.

الثاني: عناية أهل الحديث بالسنة.

الثالث: أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة على الأمة

الرابع: أثر الحديث في اختلاف الفقهاء.

الخامس: شروط الأثمة الأربعة للعمل بالسنة .

كلمة والبدع

"الشاذُ" أو "الشذوذ " في لحديث أحدُ العَوارض التي تصيب السنة النبوية المطهرة ؛ مزهنا كازنزاما البدء بيا زمنزلها مزالت بع ، ثم التدرج إرساز عناية أهل الحديث بها ؛ إذ أزالت وذمزالعلل الخطيرة التي حالها بغاليهم ونفيسهم بينها وبين الحديث النبوي الشرف . ثم لعظيم خطره تطرق الحديث إرساز أثر الأحاديث الضعيفة وهو منها علم الأمة : اعتقادًا ، وفقها ، وتاريخًا . . . ، وأما مبحث أثر الحديث في اختيلاف الفقهاء ، فكاز إرهاصا لأثر الحديث الشاذ في أحكامهم الفقهة ، ولأز الشذوذ بدخل الآحاد ولا يكوز ف المتواير ، فقد رأيت بأز أتبع فلك بياز شروط الأثمة الفقهاء المتبوعين لعمل بالسنة النبوية ، وهو آخر مباحث التمهيد .

المبحث الأول: حجية السنة ومنزلتها في التشريع

ليس بخاف على أحد تمن له أدنى اهتمام بعلم الشرع، فضلاً عن كبار أهله وحملة رايته ، أن موضوع هذه الرسالة قائم - في أصله - على سنة النبي على وليس بخاف أيضا - أن المقصود بها عند أهل العلم : كل ما أثر عن النبي المنافي من قول أو فعل أو وصف أو تقرير . وأن السنة النبوية شرفها الله - هي المصدر الثاني - بعد كتاب الله - في التشريع الإسلامي ، لم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد بوفاقه ولا خلافه ، ممن سموا به " القرآنيون " .

وأما المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة ، فعلى وجوب العمل بأمر النبي على وأما المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة ، فعلى وجوب العمل بأمر النبي الله وأمره وفهيه ؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الذين آمَنُول أَطْيِعُوا الله وأمره وفهيه ؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُم الرسول فَحْذُوهُ وَأَطْيِعُوا الرسول وأو إلله من منكم ﴾ [النساء: 59] ، وقوله: ﴿ وما آتَاكُم الرسول فخذوه وما فهاكم عنه فانتهوا ﴾ [الحشر: 7] ، وغير ذلك من الآيات.

ولقوله على: " ألا إني أو تيت القرآن ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: علي كم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم - كما حرم الله " (1) .

وقد قرر علماء الأمة هذا الأصل؛ يقول ابن قيم الجوزية (ت 751) رحمه الله:

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود (4604) ؛ في السنة : باب لزوم السنة ، والترمذي (2664) في العلم ؛ باب مسا نمي عنه أن يقال عند حديث النبي ، وقال : حديث حسن ، وابن ماجه (12) في المقدمة ، وأحمد في مسنده (130/4 >132) من حديث المقدام بن معديكرب الكندي شد .

"وما أخبر به الرسول على عن الله سبحانه فهوفي وجوب تصديقه والإيمان به ، كما أخبر به الرب تعالى على لسان رسوله على ، هذا أصل متفق عليه بين أهل الإسلام لا ينكره إلا من ليس منهم " (1).

وقد سبقه إلى هذا التقرير ، أبو محمد ابن حزم (ت458) ، فقال: " فصح أن كلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كله في الدين وحي من عند الله على لاشك في ذلك "(2) وذلك مفهوم قوله تعالى: ﴿ وما ينطق عزا لهوي إزهو إلا وحي يوحى إالنجم: (43) ، وقوله: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ [النحل: 44] .

بل نراه يحكم بكفر من قال غير ذلك من وجوب الاحتجاج بالسنة النبوية ، يقول :

"ولوأن امراً قال: "لانأخذ إلاما وجدناه في القرآن " لكان كافرًا بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك فهوأقل ما يقع عليه اسم" صلاة"، ولاحد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال" (3).

وقد ألف الحافظ السيوطي (المتوفى سنة 911) - رجمه الله - رسالة مفردة سماها " . مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة "

⁽¹⁾ كتاب " الروح " (ص 105) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> " الإحكام في أصول الأحكام " (109/1) .

^{· (80/2) &}quot; السابق " (80/2) .

والسنة النبوية _ شرفها الله _ لها منزلة كبرى مع كتاب الله ، عُنِيَ بيان ملامحها وحدودها علماء الأصول (أصول الحديث وأصول الفقه) ، يجمعها في كلمة واحدة ما قاله كل من مكحول الدمشقي و يحيى بن أبي كثير ، وأبي عمرو الأوزاعي ، والدارمي ، وابن عبد البروغيرهم ، من " أن السنة تقضي على الكتاب" (1)

ويعنون بهذا القول ، أن السنة تبين ما في الكتاب وتفسره ، من تفضيل مجمل فيه ، وتقييد مطلق ، وتخصيص عام ، وتوضيح مبهم ، وغير ذلك :

1-ومن تفصيل ما أجمل فيه:

أن الله سبحانه وتعالى افترض على المؤمنين "صلاة" يؤدونها في غير آية من كتابه ، ولم يبين مواقيتها ولا عدد ركعاتها ولا هيئاتها ، فجاءت السنة المشرفة فأعلمتهم أنها خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، كل واحدة في وقت محدد ، وعدد معين ، وكيف يكون ركوعها وسجودها ؛ فقال ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي "(2) .

⁽¹⁾ أخرجه الخطيب في الكفاية (ص 47) ، وأخرج بسنده عن أحمد بن حنبل في وقد ســـئل عــن الحديث الذي روي أن السنة قاضية على الكتاب ، فقال : " منا أجسر على هذا أن أقوله ، ولكن الســنة تفسر الكتاب وتعرف الكتاب وتبينه . " ، وقد عقد الخطيب في الكفاية (ص 45) بابًا في تخصيص السنة لعموم محكم القرآن ، وذكر الحاحة في المجمل إلى التفسير والبيان .

و ينظر : إرشاد الفحول (1/ 133) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه البخاري (628) ، (631) ، (685) ، (6008) ، ومسلم (674) ، وغيرهما عن مسالك ابن الحويرث ﷺ .

وفرض الله في كتابه "زكاة" في المال، ولم يبين سبحانه مقدارها ولا وقتها ولا أنواعها، فجاءت السنة النبوية بيان ذلك كله، فقال ﷺ:

" ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ، (١) .

قال الشافعي - رحمه الله -: " ومنه ما أحكم فرضه بكتابه ، وبين كيف هو على لسان سيه ، مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها ، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه "(2) .

2-ومن تقييد المطلق:

ما أوجبه الله تعالى في كتابه من وجوب الطواف بالبيت للحاج والمعتمر، في قوله: ﴿ وَلِيطُوفُوا بِالبِيت العتيق ﴾ [الحج: 29]، فكان الطواف - هكذا مطلقًا ، سواء كان الطائف على طهارة أم على غير طهارة ، فجاءت سنة النبي على الطهارة ، فلا يطوف البيت الحرام إلا من كان طاهرًا طهوره للصلاة :

روى ابن عباس رضي الله عنهما ؟ أن النبي ﷺ قال : " الطواف صلاة . . ، إلا أن الله تعالى أحل فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير "(3) .

⁽¹⁾ أخرجه البخاري (1447) ، ومسلم (979) ، وغيرهما عن أبي سعيد الخدري الله المخاري

⁽²⁾ الرسالة (ف 57) .

⁽³) اخرجه الترمذي (960) ، وصححه الحاكم (۱ / 459) ، و(2/ 266 > 267) ، وابن خزيمة (27 على المرحية (27 على الله عبان (9 / 44) ، والدارمي (2 / 44)، والبيهقي (5/ 85 ، 87) ، والدارمي (2 / 44)، وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما .

ومنه: أن الله تعالى ذكر الوصية عقيب آيات المواريث، وندب إليها، فقال: ﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين ﴾ [النساء: 12]، ومطلق الآية يفيد أن الميراث لا يوزع إلا بعد الدين والوصية مهما كانت قيمتها ونسبتها من التركة، ولكن السنة قيدتها بالثلث، فلوأن رجلاً أوصى بأكثر من ثلث تركته، لا تنفذ وصيته فيما زاد على الثلث؛ لقوله ﷺ في قصة مرض سعد: " الثلث، والثلث كثير " منفق عليه (1).

3- ومن تخصيص العام:

ما أنزل الله تعالى في كتابه من أحكام المواريث ، مبتدئا إياها بأنه حكم عام على بني البشر ، فقال: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأشين ﴾ [النساء: 11] ، فكان ظاهر هذه الآية الكريمة أن يعطى من ميراث كل والدكل ولد ، للذكر ضعف الأنثى ، وهذا الحكم عام في كل أصل مورث وكل ولد وارث ، وجاءت السنة فقصرت الأصل المورث وخصصته بغير الأنبياء ، فإنهم لا يورثون ؛ قال النبي ﷺ: "نخن معاشر الأنبياء لا فورث ما تركنا صدقة " "(2) ، وقصرت الولد وخصصته بغير القاتل لآبائه الذين يرثهم ؛ فهو حيئذ لا برث ؛ لقوله ﷺ: "لا برث القاتل "(3) .

4- ومن توضيح المبهم:

⁽¹⁾ أخرجه البخاري (3733) ، ومسلم (1628) ، وغيرهما عن سعد بن أبي وقاص الله عن

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه أحمد (2 / 463) عن أبي هريرة 🐞 .

⁽³) اخرجه أبو داود (4564) والبيهقي (6 / 220) ، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ ، وصححـــه الألباني في الإرواء (6/ 118) .

أن الله سبحانه و تعالى ذكر في كتابه العزيز ألفاظاً مبهمة لا يتضح معناها إلا عن طريق الوحي، أو ما يقوم مقامه من سنة النبي على فمن هذا النوع قوله تعالى: ﴿ والمطلقات يتربص بأنف من ثلاثة قروء ﴾ [البقرة: 228] ، فكان لفظ "القرء " مما أبهم على علماء الأمة من أصحاب النبي على وغيرهم ، هل يعني الحيض أم الطهر ؟ وكلاهما وارد من حيث اللغة ؛ فذهب أهل الكوفة إلى أنه حيض ، وهو قول عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبي اللغة ؛ فذهب أهل الكوفة إلى أنه حيض ، وهو قول عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبي موسى ، ومجاهد ، وقتادة ، والضحاك ، وعكرمة ، والسدى ، وآخرين .

وقال أهل الحجاز: هي طهر . وهو قول عائشة ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبان بن عثمان ، والزهري ، والشافعي .

فأردنا النظرفي توضيح هذا الإبهام وإزالته، بترجيح أحد القولين، فوجدنا السنة أن عائشة رضي الله عنها قالت:

"إن أم حبيبة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وأنها استحيضت لا تطهر ، فذكر شأنها لرسول الله على فقال: "إنها ليست بالحيضة ، ولكنها ركضة من الرحم ، فلتنظر قدر أقرائها التي كانت تحيض لها ، فلتترك الصلاة ، ثم تنظر ما بعد ذلك ، فلتغسل عندكل صلاة " (1) .

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود (280) ، والنسائي (120/1 ، 121) ، والترمذي (129) ، وابن ماجه (620) ، وابن ماجه (620) ، والدارمي (164/1) ، وأحمد (129/6، 420 ، 420) ، والبيهقي (331/1) من طرق عن عائشة بسه ، وللدارمي (164/1) ، وأحمد (129/6 ، 420 ، 420 ، 420) ، والمنطقي (331/1) من طرق عن عائشة بسه ، ولفظ ابن ماجه : " إنما ذلك عرق ، فانظري إذا أتى قرؤك فلا تصلي ، فإذا مر القرء فتطهري ، ثم صلمي ما بين القرء إلى القرء " .

فلما أمرها النبي ﷺ نترك الصلاة أيام "أقرائها" يعني أيام حيضها ، علمنا أن المراد بالقرع في السان الشارع إنما هو" الحيض" دون "الطهر".

5-وتستقل السنة بالتشريع أيضًا:

قال الشوكاني_رحمه الله_:

"اعلمأنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام ، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال ، وتحريم الحرام ، وقد ثبت عنه على أنه قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" أي: أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن ، وذلك كحريم لحوم الحمر الأهلية وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وغير ذلك مما لم أت عليه الحصر . " (1) .

ومنه أيضًا: ما حرمه النبي على من الجمع بين المرأة وعمتها ، أو خالتها في عصمة رجل، ومثله في كتاب الله تعالى من حرمة الجمع بين الأختين ، والعلة في النهيين واحدة ، وهي قطع

⁽¹⁾ إرشاد الفحول (ص 33) ، وحديث تحريم الحمر الأهلية .. : أخرجه البخاري (4219) ، و (5520) ، و (4219) ، و (5520) ، و (5524) ، و أبو داود (3788) ، والنسائي (7. / 201) ، وغيرهم من حديث حابر بن عبد الله رضي الله عنهما . وحديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع ومحلب من الطيير أخرجه : مسلم (1934) ، و أحمد (1 / 244 ، 302 ، 327) ، و الطيالسي (2745) ، وغيرهم مسن حديث ابن عباس . وروى البخاري (5530) تحريم أكل كل ذي ناب من السباع من حديث أبي تعليد الخشي رها .

الأرحام في مخالفة هذا النهي؛ قال ﷺ: "فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم " (١)

ومنه أيضًا :خد الزاني المحصن؛ فإن آية : "والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة "حكمها حكم السنة؛ لأنها نسخ لفظها ، ولم ترو إلينا تواترًا ، وإن وقع الإجماع على الحكم بها .

قال عمر: إني أخشى أن يطول بالناس زمان فيقولون: ما نجد الرجم في كتاب الله، والله لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبها على حاشية المصحف.

وقد ثبت رفع آية الرجم من المصحف بالسند الصحيح في مستدرك الحاكم (2) وغيره ، وثبت أيضًا في صحيح البخاري (3) أن عمر قال : كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله . . " . فمنزلة السنة في التشريع الإسلامي كمنزلة القرآن من الجهات السابقة .

⁽¹⁾ بهذا اللفظ أخرجه: الطبراني في الكبير (11 / 337) برقم (11931) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وبلفظ قريب منه أخرجه الترمذي (1125)، وأحمد (1 / 372) وابــــن حبـــان (9/ 426) (416) _ إحسان) . وأصل النهي أخرجه البخاري (5109) ، ومسلم (1408) (33) ، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ. وفي الباب عن جابر ﷺ.

⁽²⁾ المستدرك (4 / 359 × 360) .

⁽³) وقصة عمر أخرجها مفصلة البخاري في صحيحه (6829) ، (6830) عن ابن عباس رضي الله عنهما . وانظر إن شئت فتح الباري (11 / 147) .

المبحث الثاني :عناية أهل الحديث بالسنة

ولأن السنة النبوية - شرفها الله - توعم الوحي وروحه ، وقد تعهد الله سبحانه بحفظ وحيه فقال: ﴿ إِنَا نَحْزَنُولِنَا الذَكْرُ وَإِنَّا لِهَ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحبحر: 9] - فقد أنشأ - من تمام نعمته على هذه الأمة - رجالاً حفظوا للناس وعلى الناس المصدر الثاني من مصادر تشريع دينهم الحنيف ، يخلف بعضهم بعضا ، ويحمل خلفهم عن سلفهم ، حتى بلغت عنايتهم معلوم السنة والإسناد ما لم تبلغه عناية بعلم آخر ، حتى دفع ذلك أحد المستشرقين _ هو مرجليوث إلى أن يقول :

"ليفخر المسلمون بعلم حديثهم ".

عناية ومن اختلط لحمه ودمه بعلم الحديث، فصار مزيجًا من هذا كله، يعلم صدق هذه المله المديث الدعوى، وأنه لم تنل أمة من الأمم السابقة شرف هذا العلم الذي اختصها به الله تبارك المديث بسنة الدي وتعالى علم الإسناد .

ولأن سنة الله تعالى في خلقه لا تتبدل، فقد رأينا أعيداء للسنة النبوية ما بين منكر لها محمله وسلم وواضع مختلق فيها وإن اختلفت نياتَ كلِّ فيما ذهب إليه، وهنا يَرد عمل الجها بذة وسدنة هذا الصرح العظيم:

وقد تمثلت عنايتهم للسنة ، وذبهم عنها فيما يلي: أ أولاً : جمعوا أحاديث النبي على من أفواه الرواة من مختلف البلدان والبقاع . ثانيًا : دونوا ما بلغهم منها في كتب ما بين صحاح ومسانيد وسنن وأجزاء .

ثَالَتًا: من دون جزءًا ونقله استثبت منه بقراء ته على من سمعه منه ، وهكذا .

رابعًا: أنشنوا علم الجرح والتعديل، فلا يقبلون الحديث بمن ضعف عن تحمل هذا العلم الشريف إما لجرح في العدالة أو في الضبط على تفصيل في مظانه.

خامسًا: ردوا على الوضاعين والكذبة ما صنعته أيديهم وألقموهم الحجر، وصنفوا كبّبا في الأحادث الضعيفة والموضوعة وتحذير الأمة منها.

سادسًا : إنشاؤهم كتبا للعناية بغريب الحديث وشرِحه وإزالة مشكله ووضع أصوله وكتب لرجاله .

وأنا أضرب مثالا يين مدى اعتنائهم - رضى الله عنهم - وتشهم في نسبة الرواية إلى نبيهم على مذا المثال الذي يكشف حقيقة هذا العلم (علم الحديث) الذي يدرك الانقطاع بين الراوي وشيخه ولو لدقيقة واحدة ، هذا بخلاف الأمم السابقة ؛ فأصح إسناد للنصارى في إنجيلهم فيه انقطاع مدة ثلاثما ثة سنة (!!)(1):

* جلس شريك بن عبد الله النخعي_ رحمه الله_ يُحَدِّث، فقال: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر؛ أن النبي الله قال (وسكت)، فإذا بثابت بن موسى_وكان

مثال

⁽¹⁾ ينظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (2/ 222) ، وهداية الحيارى في أحوبة اليهود والنصلوى (ص 317) .

فأدرك علماء الحديث مثل هذه الغفلة ، فحكموا على هذا الحديث وأمثاله بالوضع ؛ لأنه ليس له أصل صحيح ، كما أشار إلى ذلك الحافظ العراقي في ألفيته فقال :

> والواضعون بعضهم قد صنعا من عند نفسه وبعض وضعا كلام بعض الحكما في المسند ومنه نوع وضعه لم يقصد نحوحديث ثابت من كثرت صلاته "الحديث "وهلة سرت

هذا الحديث رواه أشعث بن عبد الملك، عن محمد بن سيرين، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران، فزاد فيه التشهد.

12

^{(&#}x27;') والحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه (1333) ، وأشار إليه الحافظ العراقي في شــــرحيه " التقييــــد والإيضاح " (ص 132) ، و" فتح المغيث " ، وأشار إلى أن قصة شريك ذكرها الحاكم . وإنما كان أصل حديث شريك _ كما ذكر ابن حبان _ : " يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكـــــم " الحديث .

ومما يدل على أن التشهد ليس بمحفوظ فيه - كما يقول ابن المنذر والبيهةي وابن حجر - أن محمد بن سيرين سئل عن التشهد بعد سجود السهو وقبل السلام ، فقال : لا أحفظ فيه شيًا . وأشغث إنما روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين ، فتصل دقة علماء الحديث أنهم يعنون بكل كلمة في المتن ؛ خلافًا لقول بعض الناس : إن المحدثين لم يعنوا إلا بالسند فقط ، أما الفقهاء فهم الذين عُنُوا بمن الحديث .

ومنشأ هذا القول قلة اطلاع ، وقد يكون سوءَ طوية .

فإن الذي يطلع على كتاب مثل كتاب "علل الحديث "لابن أبي حاتم الرازي، يرى دقة المحدثين وانشالغهم بكل لفظة من متن الحديث؛ لأن المقصود عندهم من علم الحديث أن يصل بيان النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم صحيحًا.

قال السيوطي في ألفيته:

علم الحديث ذو قوانين تحد يدرى بها أحدوال من وسند فذانك الموضوع والمقصود أن يعلم المقبول والمردود

* أخرج ابن جبان في مقدمة كتاب "المجروحين "(1) ، والسياق له ، والخطيب البغدادي في كتاب "الرحلة في طلب الحديث "(2) ، من طريق محمد بن سعيد العطار؛

مثال آخر

^{(1) &}quot; المحروحين " (29/1) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> (ص 149) ، والقصة أخرجها غير واحد ، ومن آخرهم العلائي في جامع التحصيل (ص 77) مــن طريق أبي القاسم ابن عساكر .

أنأبا الحارث الوراق نصر بن حماد قال: كنا بباب شعبة ومعي جماعة ، وأنا أقول لهم: حدثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن عطاء ، عن عقبة بن عامر في الوضوء (الله عن النبي ضلى الله عليه وعلى الله وسلم ، قال: فلطمني شعبة لطمة و دخل الدار ، ومعه عبد الله بن إدرس .

قال: ثم خرج بعد وأنا قائم أبكي، فقال لعبد الله بن إدريس: هو بعد سكي ؟! فقال عبدالله: إنك لطمت الرجل، فقال: إنه لا يدري ما يحدث! إني سمعت أبا إسحاق يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء ، فقلت لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاء هذا ؟ فغضب، فقال مسعر: إن عبد الله بن عطاء حي بمكة . قال: فخرجت من سنتي إلى الحج ما أريد إلا الحديث، فأتيت مكة ، فسألت عن عبد الله بن عطاء ، فدخلت عليه فإذا فتى شاب، فقلت: أي حديث حدثني عنك أبو إسحاق ؟ فقال لي: نعم . قلت: لقيت عقبة ابن عامر ؟ قال: لا ، ولكن سعد بن إبراهيم حدثنيه ، قال: فأتيت ما الك بن أنس - وهو حاج - فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لي: ما حج العام . فلما قضيت سكي مضيت الى المدينة ، فأتيت سعد بن إبراهيم فسألته عن الحديث ، فقال لي : هذا الحديث من عند كم خرج! قلت: كيف ؟ قال: حدثني زياد بن مخزاق! قلت: دمر على هذا الحديث ، مرة خرج! قلت: كيف ؟ قال: حدثني زياد بن مخزاق! قلت: دمر على هذا الحديث ، مرة كوفي ، ومرة مدني . قال: فقد مت البصرة ، فلقيت زياد بن مخزاق وأنا أشحب

⁽¹⁾ يعنى حديث مسلم : " من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء " .

اللون، وسخ الثياب، كثير الشعر، فقال: من أين ؟ فحد ثنه الحديث، فقال: ليس هو من حاجتك، قلت: فما بد، قال: لا، حتى تذهب فتدخل الحمام وتغسل ثيابك ثم تجيء فأحد ثك به. قال: فدخلت الحمام وغسلت ثيابي، ثم أتيته، فقال: حد ثني شهر بن حوشب، قلت: هذا حديث حوشب، قلت: شهر بن حوشب عمن ؟ قال: عن أبي ريحانة. قلت: هذا حديث صعد ثم نزل، دمروا عليه ليس له أصل، والله لوصح هذا الحديث كان أحب إلي من أهلي ومالي ".

ويرحم الله شعبة ، فقد صح الحديث من طريق آخر عند الإمام مسلم في صحيحه (١) ، وشعبة إنما قصد أن الحديث لم يصح بالسند الذي وقف عليه .

وذكرالحافظ المزي في ترجمة أبي زكريا يحيى بن معين (2) ، عن أبي بكر الأثرم قال: رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبيان (يعني ابن أبي عياش) عن أنس ، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه ، فقال له أحمد : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة ؟ فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء

مثال آخر

⁽١) برقم (234) من طريق أبي إدريس الخولاني وجبير بن نفير كليهما عن عقبة بن عامر دي.

^{. (} 557/21) لكمال (257/21) .

إنسان بعده فيجعل أبان ثابًا (١) ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس ، فأقول له : كذبت ؛ إنما هـ وعن أبان لاعن ثابت .

ثمهم _ رحمهم الله تعالى _ لم يحابوا أحدًا مهما كانت مكانته ما دام قد ظهر لهم خطؤه ؛
فقد روى مالك عن الزهري عن عكرمة عن عائشة أن رسول الله كان إذا صلى ركعتي
الفجر اضطجع على شقه الأيمن . فنظر نقاد الحديث فوجدوا أن أصحاب الزهري : معمر
ابن أبي راشد ، وابن أبي ذئب ، وشعيب بن أبي حمزة ، وغيرهم قد رووا هذا الحديث عن
الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي كان يضطجع بعد الوتر ،، فقالوا : إن رواية
الجماعة أولى من رواية مالك مع إمامته .

والمقصود بيان تجشمهم عناء الرحلة في التحقق من نسببة قول لرسول الله ﷺ.

وقد نذر أهل الحديث أنفسهم للذب عن سنة الذبي الله والطعن في نحور الكذابين والوضاعين وأهل الغفلة ، حتى جهر بعضهم بهذا ، ولما أخذ عبد الكريم بن أبي العوجاء ليصلب وكان كذب على النبي الله ، وقال : كيف أشم وقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحل فيها الحرام ، وأحرم فيها الحلال ؟! _ قيل له : يا عدو الله ! يبقى لها ابن المبارك وأبو إسحاق الفزاري بنخلانها نخلاً .

⁽¹⁾ يعني البُنَانِي .

_ولما مات يحيى بن معين الإمام العلم في الجرح والتعديل ، حمل في نعش النبي ﷺ ، ومشى بين يديه من يقول : هذا الذي كان يذب عن رسول الله ﷺ الكذب !!

_وقد ذكر الذهبي في ترجمة أبي الحسن الدارقطني – رجمه الله – أنه قال يومًا: "يا أهل بغداد ! لا يظنن أحدكم أنه يستطيع أن يكذب على النبي الله وأنا حي "!

وبعد فهذه نبذة في فضل أهل الجديث ، يكفي بها الإشارة عن طول العبارة ، وقد صنف الخطيب البغدادي (ت 463) _ رحمه الله تعالى - كتابه المانع " شرف أصحاب الجديث" ، وهو مطبوع (1) مشهور بين الكافة ؛ " فلله درهم ، وعليه شكرهم ، كيف لا وهم ورثة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حقًا ، ونواب شرعه صدقًا . حشرنا الله في زمرتهم ، وأما تنا على حبهم وسيرتهم "(2) .

واقتفاء لآثارهم المباركة ، ومحاولة للتشرف بشرفهم ، والاقتباس من نورهم ، شب أقوام من بعدهم يتمسحون بهم وينسبون أنفسهم إليهم ، من باب : أحب الصالحين ولست منهم ، وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم ، ، فحملوا على عائقهم رسالة سلفهم ، ورفعوا السنان وأحد والجنان ، وحالوا بغاليهم ونفيسهم بين سنة النبي على وبين أن تطولها يد عابث ، أو حقد عاس .

⁽¹⁾ و ممن طبعه " مكتبة ابن تيمية " بالقاهرة سنة 1417 ـــ 1996 .

⁽²⁾ من كلام أبي الحسنات اللكنوي _ رحمه الله _ في " إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام " (ص

المنحث الثالث: أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة على الأمة وبعد ، فمما ينبغي دفعه بالأكف والصدور رواية الضعيف والموضوع من الأحاديث والاستشهاد بهما في شرع رب العالمين؛ فلله كم من اعتقاد باطل انتشر ، وبدعة استشرت، وشرط حائر اشترط، وقصة وهمية اختلفت ، وما ذاك وذلك وتلك إلا بما ظن أنه حديث

وكم ود قوم أن يكون الأمر في ديننا بالقول والتقول ، فألقموا الحجر وقيل لهم : هيهات !! أثبت العرش ثم انقش ، والدعاوي ما لم يقيموا عليها بينات أصحابها أدعياء . ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

وليان أثر هذه الأحاديث الضعيفة والباطلة (١٠ كان ينبغي ذكر طرف منها ، ليعلم مدى ماجَنَتْه أبدى الوضاعين وضعفاء الرواة :

فمن ذلك:

أثر " الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي ، وزيادته ونقصه كفر "(2):

علقتذر

(1) وغالب هذا المبحث مما استقرأته من كتاب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني _ رحمه الله _ : " سلسلة الأحاديث الضعيفة والمؤضوعة وأثرها السيء في الأمة " ، وتخريجات الأحاديث والحكم عليها منقول مـــن كلامه ؛ إلا ما زدته عليه من تعليق ، ونحوه من فهرسة هذه الأحاديث على الكتب والأبـــواب الفقهيــة وغيرها ؛ كأن يكون الحديث ألصق بالحدود أو الجنايات ، أو الاعتقاد ، أو السيرة ، وهكذا ..

وأثروما هوإلاأقاويل ضعفاء البشر!!.

^{· (&}lt; 478 / 1) السلسلة الضعيفة (1 / 478) .

وهوموضوع، ذكره الذهبي في ترجمة عثمان بن عيد الله بن عمرو الأموي (من الميزان) من روايته عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هربرة قال: لما قدم وفد تقيف على رسول الله على قالوا: جئناك نسألك عن الإيمان أبزيد أو ينقص ؟ قال: . . فذكره .

وأثر هذا الحديث الموضوع أن احتج به طائفة من المسلمين وهم المرجسة ، على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وهذا خلاف ما قامت عليه الحجج الظاهرة من الآيات ، ودان به أهل السنة والجماعة من زيادة الإيمان ونقصائه ، زيادته بالطاعة ، ونقصائه بالمعصية .

بل طغى بهم الأمر إلى أن قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فالإيمان عندهم هو مجرد الإقرار بأن الله هو خالق الموجودات وفاطر الكائنات ، وأن محمدًا رسول الله الذي أرسله بالوحي ، فإذا فعل العبد ذلك ، فلا عليه أن يرتكب ما شاء من معصية كيرة أو صغيرة ، فما دام عنده أصل الإيمان فلا مُشاحّة ولا غضاضة ، بل إن إيمانه - والحالة هذه - لا يقل عن إيمان جبريل ورسل الله المقرين (!!) .

ومنه: "إنما حرجهنم على أمتي كحر الحمام " (١)

وهوموضوع، رواه الطبراني في "الأوسط"، وإسناده مظلم، فيه كذابان ومجهولان، المتقاد أما الكذابان: فالواقدي، ومحمد بن عبد الرحمن بن ريسان شيخ الطبراني .

19

⁽١) السلسلة الضعيفة (2 / 145) .

Wight -----

وأما الجهولان: فطلحة بن عبد الله، وشعيب ابنه .

وحري بمثل هذا الحديث الباطل ألا يرويه إلا مثل هذين الكذابين؛ فإنه حديث خطير يقضي على باب كبير من أبواب التربية والإصلاح في الشرع، ألا وهو باب الوعيد وما فيه من الآيات والأحاديث في إيعاد العصاة من هذه الأمة بالنار الموقدة الله التي تطلع على الأفئدة ، والأحاديث الصحيحة في بيان هذا كثيرة جدًا ، منها على سبيل المثال:

1-" ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عدا به اليه : المسبل إزاره ، والمنان الذي لا يعطي شيًا إلا منة ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب "، رواه مسلم .

2-" ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولعم عطام أليه : شيخ زان وملك كذاب وعائل مستكبر " ، رواه مسلم .

فهذان وغيرهما معناهما صريح في بطلان هذا الخَدِيث؛ إذ كيف يكون العذاب أليمًا وهو كحر الحمام؟! .

وبالجملة فأثر هذا الحديث سيء حدالا يحفى على المتأمل؛ فإنه يشجع الناس على استباحة المحرمات ، بعلة أن ليس هناك عقاب إلا كحر الحمام!

WAI ----

ومنه: "ذكر عليّ عبادة " (١) سنده واه.

رواه الديلمي عن عائشة ، وآفته الحسن بن صابر ، قال الذهبي : قال ابن حبان : منكر المتفاح الحدث .

ومما يدل على بطلانه أن عائشة لو روت هذا الحديث ما حاربت عليًّا رضي الله عنهما!.

ومنه: "الخضر وإلياس يجتمعان في الموقف كل عام " (2) واه

وذكر ابن القيم أحاديث أخر بغير سند في هذا المعنى ، وقال عنها : ومنها الأحاديث التي ذكر فيها الخضر وحياته ، كلها كذب ، ولا يصح في حياته حديث واحد . النبوات

وأما ما يتصل بحياة الخضر، ففيه فصل نفيس لابن القيم (3) قال فيه: "سئل إبراهيم الحربي عن تعمير الخضر وأنه باق فقال: من أحال على غائب لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان، وسئل البخاري عن الخضر وإلياس هل هما أحياء، فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي على "لا يبقى على رأس مئة سنة من هذا اليوم على ظهر الأرض أحد"....".

21

⁽١) الكشف الإلهي (1/ 358).

⁽²⁾ الكشف الإلهي (1 / 327 ·) .

⁽³⁾ المنار المنيف (ص 67) · 76) .

Win -----

ومنه: أثر "كانخطيئة داود عليه السلام النظر "(١):

غصمة الأنبياا وهو موضوع، وقد ورد من طرق شتى عند الديلمي .

وقصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي أوريا مشهورة مبثوثة في كتب "قصص الأنبياء" ، وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها ؛ لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مثل محاولته تعريض زوجها للقتل ليتزوجها من بعده .

وقد رويت هذه القصة مختصرة غن النبي الله اله فوجب ذكرها مطولة والتحذير منها، وهي:

"أن داود النبي عليه السلام حين نظر إلى امرأة فهم بها ، قطع على بني إسرائيل بعثا ، وأوحى إلى صاحب البعث ، فقال : إذا حضر العدو فقرب فلانا وسماه ، قال : فقربه بين يدي التابوت ، قال : وكان ذلك التابوت في ذلك الزمان يستنصر به ، فمن قدم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يقتل أو ينهزم عنه الجيش الذي يقاتله ، فقتل زوج المرأة ، ونزل الملكان على داود فقصا عليه القصة ".

22

⁽¹⁾ السلسلة الضعيفة (1 / 324) ، (< 45 / 2) . (·

وهذا باطل، والظاهر أنه من الإسرائيليات التي نقلها أهل الكتاب الذين لا يعتقدون العصمة في الأنبياء، وقد جأر ابن حزم_رحمه الله_إلى ربه من هذا الكذب الصراح، ورفع عقيرته منددًا بهذه الفرية، يقول (الفصل 39/4):

"ثم كل ذلك بلادليل، بل الدعوى المجردة، وتالله إن كل امري منا ليصون نفسه وجاره المستور عن أن يتعشق امرأة جاره، ثم يعرض زوجها للقتل عمدا ليتزوجها، . . هذه أفعال السفها علمة وكين ، الفساق المتمردين ، لا فعل أهل البر والتقوى ، فكيف برسول الله داود على الذي أوحى إليه كتابه ، وأجرى على لسانه كلامه ، لقد نزهه الله المحتى أن يمر مثل هذا الفحش بباله ، فكيف أن يستضيف إلى أفعاله ؟؟! ".

ومنه: "ما رأى المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيًا فهو عند الله سيء " (1):

أحول الغقه

هذا الحديث مرفوعًا لا يصح؛ فقد رواه الخطيب البغدادي (165/4) من طريق سليمان بن عمرو النخعي: حدثنا أبان بن أبي عياش وحميد الطويل عن أنس مرفوعًا ، بلفظ:

⁽¹⁾ السلسلة الضعيفة (2 / 16 ·) .

"إن الله نظر في قلوب العباد فلم يجد قلبًا أنقى من أصحابي ، ولذلك اختارهم ، فجعلهم أصحاباً ، فما استجسنوا فهو عند الله حسن ، وما استقبحوا فهو عند الله قبيح " . قال ابن عبد الهادي - كما في كشف الخفا (188/2) - : "إسناده ساقط ، والأصح وقفه على ابن مسعود " .

وآفته سليمان بن عمرو النخعي، قال ابن حبان (330/1): " " كان رجلاً صالحًا في الظاهر ، إلا أنه كان يضع الحديث وضعًا " .

وقد ورد موقوفًا على ابن مسعود وزاد في آخره:

" وقد رأى الصحابة جميعًا أن يستخلفوا أبا بكر عليه " ، أخرجه الحاكم وقال . صحيح الإسناد " ، ووافقه الذهبي في "التلخيص " ، وقال السخاوي : "هو موقوف حسن " .

وقد كان من أثر هذا الحديث أن زعم بعض الناس محتجين بهذا الحديث أن في الدين بدعة حسنة ، وأن دليل حسنها هو اعتياد المسلمين لها ، فما رأوه حسنا فهو عند الله حسن ، وغاب عنهم أن هذا الحديث موقوف ، فلا يجوز أن يحتج به في معارضة النصوص القاطعة في أن "كل بدعة ضلالة" كما صح عنه على .

الأول: أن المراد به إجماع الصحابة واتفاقهم على أمر ، كما يدل عليه السياق ، ويؤيده استدلال ابن مسعود به على إجماع الصحابة على انتخاب أبي بكر خليفة ، وعليه فاللام في (المسلمون) ليس للاستغراق كما يتوهم ، بل للعهد .

الثاني: سلمنا أنه للاستغراق، ولكن ليس المراد به قطعًا كل فرد من المسلمين ولو كان جاهلاً لا يفقه من العلم شيئًا ؛ فلا بد إذا من أن يحمل على أهل العلم منهم، هذا مما لا مفر لهم منه.

وخلاصة القول أن حديث ابن مسعود هذا الموقوف لا متمسك به للمبتدعة ؛ كيف وهو الله وقصل الله وقصصه في ذلك معروفة في (سنن الدارمي) ، و (حلية الأولياء) وغيرها ، وحسبنا الآن منها قوله على اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم ، عليكم بالأمر العتيق " .

أقول: ومن آثار هذا الأثر الضعيف أن اعتمد عليه أصوليو الحنفية في إقرار أصل" الاستحسان "عندهم، وما مسألة شهود الزناعنا بعيدة، وقد صنف الإمام الشافعي - كما صنف غيره - كتاب "إبطال الاستحسان "، وكلامه فيه معروف مشهور، أنقل منه هنا بعضه، قول:

"وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وساكت عنه اكتفاء بما ذكرت منه عما لمأذكر من حكم الله ثم حكم رسوله على ثم حكم المسلمين - دليل على أنه لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكمًا أومفيًّا أن يحكم ولا أن يفتي إلا من جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة ، أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه (1) ، أو قي اس على بعض هذا (2) ، ولا يجوز له أن يحكم ولا يفتي بالاستحسان ؛ إذ لم يكن الاستحسان واجبًا ولا في واحد من هذه المعاني "(3)

وهذا أحد محققي الحنفية المتأخرين ، الإمام الدهلوي (ت1176) - رحمه الله تعالى ! - يقول في "حجة الله البالغة " تحت باب إحكام الدين من التحريف:

"ومنها -أي من أسباب التحريف - الاستحسان، وحقيقة أن يرى رجل الشارع يضرب لكل حكمة مظنة مناسبة، ويراه يعقد التشريع لها ، فيختلس بعض ما ذكرنا من أسماء التشريع فيشرع للناس حسبما عقل من المصلحة ، كاليهود لما رأوا أن الشارع إنما أمر بالحدود زجرًا عن المعاصي للإصلاح ، ورأوا أن الرجم يورث اختلافًا وتقاتلاً بجيث يكون في ذلك أشد الفساد ، استحسنوا تغيير ذلك بتحميم الوجه والجلد ، أي غسلهما بالماء في ذلك أشد الفساد ، استحسنوا تغيير ذلك بتحميم الوجه والجلد ، أي غسلهما بالماء الحميم الحار المؤلم ، فبين أن ذلك تحريف ونبذ لحكم الله المنصوص في التوراة بآرائهم "أ.ه.

وفي هذا يقول الشيخ محمد حسنين مخلوف (4)_رحمه الله_:

^(1) يعني الإجماع ، وفيه إثبات أن الشافعي يرى حجية إجماع غير الصحابة .

⁽²⁾ وهذه أصول مذهب الشافعي 🐞 .

⁽³⁾ الأم (7 / 297) .

⁽⁴⁾ وكان رحمه الله فقيهًا أصوليًا على مذهب مالك ﷺ ، توفي سنة 1355 .

"وقد تسرب التغيير والتبديل في أحكام الله من التهاون في هذا الباب (1)، حتى ولجه كثير من ينتسبون للعلم ويزعمون أنهم متأهلون لهذا المنصب الخطير؛ يحسبونه هيئا وهو عند الله عظيم، بل قد تفاقم الأمر ونجاوز حده فأصبح الاستحسان فاشيًا بين عامة المسلمين في أحكام الله ، حتى جرى به الرسم في الملة؛ فإن القوانين الوضعية المعمول بها في البلاد الإسلامية غالبها مبني على مراعاة المصالح والمفاسد حسبما تراه عقول الواضعين لها وإن خالفت نصوص الشريعة ومقاصدها الكفيلة بسعادة العباد دينًا ودنيا ، ولكن الشريعة الغراء لم تترك أمر المصالح والمفاسد سدى تقدرها الأهواء والشهوات في أحكام الله تعالى كما مترك أمر المصالح والمفاسد سدى تقدرها الأهواء والشهوات في أحكام الله تعالى كما تشريعه من لطف ذهنه واستقام فهمه .

وأما الرجم بالظن في تقدير المصالح والمفاسد والموازنة بينها في أحكام الله تعالى ، فليس من الدين في شيء " أ . ه (2) .

وبعد فما زال الأصوليون خلفًا بعد سلف يسطون أيديهم وألسنتهم ردًا على أصل " الاستحسان " والتشريع به ، ويعنون المذموم منه الذي لا يعتمد على خبر أو ما قام مقامه

⁽¹⁾ يعني الاستحسان .

⁽²⁾ بلوغ السول (ص 117) .

من إجماع أو قياس ، حتى دفع ذلك بعضهم إلى التشديد بالقول فيه ، ومثال ذلك قول الطوفي الحنبلي في مختصر " روضة الناظر " للموفق ابن قدامة ، يقول (1) :

"الاستحسان: هواعتقاد الشيء حسنًا ، ثم قيل في تعريفه: إنه دليل ينقدح في نفس المجتهد لا تقدر على التعبير عنه ، وهم عموس ؛ إذ ما هذا شأنه لا يكن النظر فيه لتستبان صحته

ومن الضعيف الذي بأن له أثر كبير في فقه العوام فضلاً عن المتخصصين ، ما يروونه أن النبي على قال: "إذا انتهى أحدكم إلى الصف وقدتم فليجبذ إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه a, (2)، ومثله: أن رجلاً صلى خلف الصف وحده ، فقال له النبي ﷺ: "ألا دخلت في الصف أوجذب رجلاً صلى معك ؟! أعد الصلاة ".

> والأول ضعيف (3)، أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس، وفي سنده بشربن إبراهيم، وهوالأنصاري المفلوح، قال ابن عدي: "وهو عندي ممن يضع الحديث" وقال ابن حبان (180/1):

السلاة

(a)

⁽ ا ص 143) .

⁽²⁾ السلسلة الضعيفة (2/ 321)).

⁽³⁾ والصواب أن يقال: ضعيف حدًا ، مثل الآبي بعده .

"كانيضع الحديث على الثقات "، وضعف إسناده الحافظ في "التلخيص "، فقال : "إسناده واه ر ".

والثاني: ضغيف جداً ، أخرجه ابن الأعرابي في "المعجم" ، وأبو الشيخ في "تاريخ أصبهان "، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان "، وفي إسناده قيس بن الربيع ، وعنه يحيى بن عبدويه ، الأول ضعيف ، والآخر أشد ضعفاً منه (١) .

وإذا كان ذلك كذلك، "فلا يصح حين ذالقول بمشروعية جذب الرجل من الصف ليصف معه؛ لأنه تشريع بدون ض صحيح، وهذا لا يجوز، بل الواجب أن ينضم إلى الصف إذا أمكن وإلا صلى وحده، وصلاته صحيحة؛ لأنه ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ [البقرة: 286]، وحديث الأمر بالإعادة محمول على ما إذا قصر في الواجب، وهو الانضمام إلى الصف وسد الفرج، وأما إذا لم يجد فرجة فليس بمقصر، فلا يعقل أن يحكم على صلاته بالبطلان في هذه الحالة، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال في "الاختيارات" (ص 42):

"وتصح صلاة الفذ لعذر، وقاله الحنفية، وإذا لم يجد إلا موقفاً خلف الصف، ف الأفضل أن يقف وحده، ولا يجذب من يصافه، لما في الجذب من التصرف في المجذوب "

29

⁽¹⁾ وإنما صح منه أمره ﷺ لمن صلى فذًا خلف الصف مع استطاعته الدخول فيه _ بإعادة صلاته .

أقول: وكثيرًا ما نرى في مساجد المسلمين وصلواتهم من يصنع هذا الصنيع حتى صار سنة متبعة ، وما هذا إلا من الاعتماد على مثل هذا من الأحاديث الضعيفة!!.

ومما رواه الناس وتشدقوا به وهوضعيف، وسارت به أمم منهم ما ينسب إلى النبي على من منهم منهم ما ينسب إلى النبي على من قوله: "أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف "

@

النكام

@

وهذا ضعيف بهذا التمام، أخرجه الترمذي (202/1)، والبيهقي (290/7) من طريق عيسى بن ميمون الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعًا.

وقال الترمذي: " حديث غريب حسن ، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث

وقال البيهقي: "عيسى بن ميمون ضعيف " ، وكذا قال الحافظ في " التقريب " . وروى ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (287/1/3) وابن حبان (116/2) عن عبد الرحمن بن مهدي قال:

"استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره، فقال: لا أعود " .

30

⁽١) السلسلة الضعيفة (2 / 409) .

وعن ابن معين قال: "عيسى بن ميمون صاحب القاسم عن عائشة ، ليس بشيء " ، وعن أبي حاتم قال: " هو متروك الحديث " .

قلت: تابعه ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد به دون قوله: " واجعلوه في المساجد " .

أخرجه ابن ماجه (1895) ، والبيهقي ، وأبونعيم في "الحلية" (265/3) من طريق خالد ابن إلياس عن ربيعة ، وقال أبونعيم: " تفرد به خالد بن إلياس " ، وقال البيهقي : وقال في "الزوائد" : "هو ضعيف ، اتفقوا على ضعفه ، بل نسبه ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش إلى الوضع " .

أقول: والمقصود أن الحديث صح منه طرفاه؛ فإن لهما شواهد عند البخاري (1282)، والنسائي (91/2)، والسترمذي (170/2)، وابن حبان (1285)، والبيهقي (288/7-289)، وغيرهم .

وأما عبارة "واجعلوه في المساجد " فلم تثبت .

وقد ذهبت طائفة في عصرنا مستشهدين بهذا الحديث إلى استحباب النكاح في المساجد والمواظبة على ذلك ، حتى صار ديدكا وشعارا لهم ، وقد علم أن ليس هناك دليل على ذلك ، إلا ما في الصحيحين من قوله الله الرجل في المسجد : "اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن " ، وما رواه عبد الرزاق الصنعاني من أن النبي المستحد المرزاق الصنعاني من أن النبي المستحد المرزاق الصنعاني من أن النبي

بجماعة في المسجد ، فقال: ما هذا ؟ قالوا: نكاح، قال: "هذا النكاح لا السفاح"، وليس في الأول أكثر من أنه واقعة عين لا عموم لها ، وليس في الأخير دليل على أنه أراد به دعوة الناس إلى إعلان النكاح في المسجد ، بل قد يكون عنى إشها رهم النكاح، وليس في مجموع الحديثين غير جواز ذلك ، أي عقد النكاح في المسجد .

وليس في ذلك تحجيرُ واسع إن شاء الله ، فمتى علمنا أن النصارى لا يعقدون نكاحهم إلا في الكتائس والبيع ، فلا أقل من أن نبادر إلى مخالفتهم بترك المواظبة على إشهار النكاح في المساجد في كل عرس ، والله الموفق لا رب سواه .

ومنه: " تزوجوا ولا تطلقوا ؛ فإن الطلاق يهتز له العرش " (1).

@ وهوأثر موضوع، رواه أبونعيم في "أخبار أصبهان " (157/1) وعنه الديلمي الناهج

(30/1/2) ، والخطيب في تاريخه (191/12) من طريق عمرو بن جميع عن جويبر عن

الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب مرفوعًا

والحديث أورده ابن الجوزي في " الموضوعات " من طريق الخطيب وقال: "لا يصح ؛ فيه آفات ؛ الضحاك مجروح ، وجويبرليس بشيء ، وعمرو قال ابن عدي : كان يتهم بالوضع

"

^{· (&}lt; 161 / 2) السلسلة الضعيفة (> 161 / 2) .

وهذا الحديث يلهج به كثير من الخطباء الذين يكادون يصرحون بتحريم الطلاق الذي أباحه الله تبارك و تعالى، وبعضهم يضع القيود العملية لمنع وقوع الطلاق ولوكان بمحض اختيار الزوج، فإلى الله المشتكى .

والحديث مخالف لفعله على وفعل أصحابه؛ فقد طلق النبي الله وراجع، وطلق ابن عمر، ولم يزل هذا الأمر في الأكابر لا ينكره أحد .

ومنه: ما يروى مزفوعًا " لئن أظهرني الله عليهم (يعني من قتلوا حمزة الله) لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم " (1) .

السيرة

وهذا أثر ضعيف ، أخرجه ابن إسحاق في السيرة عن عطاء بن يسار ، قال : نزلت سورة النحل بمكة ، وهي مكية إلا ثلاث آيات من آخرها أنزلت بالمدينة بعد أحد ، حين قتل حمزة ومثل به ، فقال رسول الله عليه فذكره ، فلما سمع المسلمون ذلك قالوا : والله لئن أظهرنا الله عليهم لنمثلن بهم مثلة لم يمثلها أحد من العرب بأحد قط ، فأنزل الله في وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به السحل : 126] إلى آخر السورة .

قال الحافظ ان كثير (592/2):

" وهذا مرسل، وفيه رجل مبهم لميسم، وقد روي من وجه آخر متصل ".

^{· (&}lt; 26 / 2) السلسلة الضعيفة (2 / 26) .

وهذا المتصل أخرجه الطبراني (107/3-108) من رواية ابن عباس قال: لما وقف رسول الله على حمزة فنظر إلى ما به قال: " لولا أن تحزن النساء ما غيبته ولتركمه حتى يكون في بطون السباع وحواصل الطير حتى ببعثه الله يما هنالك "، قال: وأحزنه ما رأى مه، فقال، فذكره.

> قال البيهقي (6/120): " وفيه أحمد بن أبوب بن راشد وهوضعيف " وقد روي من طرق لا تخلوكل منها من مقال شديد (1) .

ومن أثر هذا الضعيف أنه أباح المثلة بالمشركين، وهي منهى عنها ؛ لحديث ابن عمر ه : نهى رسول الله على عن المثلة .

ومن آثاره: نسبة كلام إلى النبي على لم يشت السند به إليه مع احتجاج الخطباء به على المنابر ومجالس الوعظ.

ومن أثر الضعيف والواهي : إدخال وقائع وحوادث في النّا ريخ وتُوْشِيتُها بما يوهم ثبوت مثال ذلك في صفحاته، وهومما دونه خرط القتاد، فمما شاع على الألسنة حتى صارشبه آخر الإجماع المعنوي ما يروونه ويتغنون به من أنه:

لما قدم النبي ﷺ المدينة جعل النساءُ والصبيان والولائد بقلن:

34 :

⁽¹⁾ وقد روي من حديث أبي هريرة بلفظ " لأمثلن بسبعين " ، ولا يصح .

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع وجب الشكر علينا ما دعا الله داع

وهوأثرضعيف (1)، أخرجه أبو الحسن الخلعي في "الفوائد" (2/59) وكذا البيهقي في " دلائل النبوة " (233/2) عن الفضل بن الحباب قال: سمعت عبد الله بن محمد ابن عائشة بقول: فذكره .

قال الألباني: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات لكنه معضل، سقط من إسناده ثلاثة رواة أو أكثر؛ فإن ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد، وقد أرسله، وبذلك أعله الحافظ ال

" تخريج الإحياء " (244/2) ·

ثم قال البيهقي _ كما في تاريخ ابن كثير (23/5) _:

" وهذا يذكره علماؤنا عند مقدمِه المدينة من مكة ، لا أنه لما قدم المدينة مز عند مقدمِه من تبوك " .

وهذا الذي حكاه البيهقي عن العلماء جزم به ابن الجوزي في "تلبيس لكن رده المحقق ابن القيم فقال في "الزاد" (13/3):

'' وهو وهم ظاهر؛ لأن ثنيات الوداع إنما هي ناحية الشام لا يراها القادم ولا يربها إلا إذا توجه إلى الشام ''

⁽١) السلسلة الضعيفة (2 / 63) .

ومع هذا فلا يزال الناس يرون خلاف هذا التحقيق ، على أن القصة برمتها غير ثابتة كما رأبت!! . .

الأحاب

ومنه: " من عشق فكتم وعف ومات مات شهيدًا " (١)

حكم ابن القيم بوضعه ؛ كما في "الداء والدواء " (ص 325) قال : "قال ابن عدي في كامله : هذا الحديث أحد ما أنكر على سويد بن سعيد . وكذا ذكر البيهةي وابن طاهر في الذخيرة والتذكرة ، وأبو الفرج ابن الجوزي وعده في الموضوعات ، وأنكره أبو عبد الله الحاكم _على تساهله _ وقال : أنا أتعجب منه .

قلت: والصواب في الحديث أنه من كلام ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه ، فغلط سويد في رفعه . " إلى أن قال:" وكلام حفاظ الإسلام في إنكار هذا الحديث هو الميزان وعليهم يرجع في هذا الشأن ،، ولا صححه ولاحسنه أحد يعول في علم الحديث عليه ويرجع في التصحيح إليه ، ولا مَنْ عادته التسامح والتساهل . . . نعم ابن عباس لا ينكر ذلك عنه . "

⁽¹⁾ الكشف الإلهي (2/ 703 >)، والسلسلة الضعيفة (1/ 471 >).

أقول: ومن أثره السيء أنه أشاع في الأمة أن العشق (عشق الصور) لا بأس به ، بلكان من صنع هذا الصنيع فمات عليه فهو من شهداء هذه الأمة ، وأيّ درجة بعد درجة الشهادة !!.

ومن أثره أنه ذاع وانتشر في شعر الشعراء والعلماء؛ حتى إن أبا الوليد الباجي نظم في ذلك كما في "التلخيص الحبير" (142/2):

إذا مات المحب جوى وعشقا فتلك شهادة ما صاححقا

رواه لنا ثقيات عن ثقيات إلى الحبران عباس ترقى

ومن المعاصرين قال نزا رقباني (١):

قد مات شهيدايا ولدي من مات فداء للمحبوب

أقول: كتبت هذا الكلام ثم وقفت على كتاب مطبوع لأحد المعاصرين (2) بعنوان "بطلان حديث من عشق فعف "في تسع وخمسين صفحة من القطع الجائر، وقد أجاد فيه كافأه الله !.

(1) الأعمال الكاملة: ديوان قصائد متوحشة (1) قصيدة "قارئة الفنجان " (ص 648 > 651) منشورات نزار قباني، بيروت 1970 م، والبيت هناك فيه: من مات على دين المحبوب، ويبدو أن نزارًا غيره إلى المشهور ؛ فإن قصيدته قد انتشرت بعد هذا التاريخ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> هو محمد بن عمر بن عبد الرحمن : أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، والكتاب طبعته دار ابن حزم بالرياض سنة 1415 .

المبحث الرابع: أثر الحديث في اختلاف الفقهاء

المُنْهَانُكُ :

﴿ ولا يزالور مختلف بن إلا مزرجم ربك ولذلك خلقهم ﴾ [هود: 118: 119] صدق الله العظيم، وصدق رسوله الكريم، ونحن على ما قال ربنا وبلغ رسولنا من الشاهدين.

كتب الله سبحانه وتعالى الخلاف على مخلوقا ته جميعهم ، مَلَكهم ، وجنهم ، وإنسهم ، ودوابهم ، لا تبديل لخلق الله : - أخرج الإمام أحمد في مسنده (١) ، من حديث ابن عباس المتلافة رضي الله عنهما ؛ أن النبي على قال: " أتاني ربي على الليلة في أحسن صورة _ أحسبه الملائكة يعني في النوم _ فقال : يا محمد هل تدري فيم بهنتصه الملاالأعلى ؟ . . " الحديث . - كما أخرج البخاري في صحيحه (٤) من حديث أبي سعيد الحدري هذا ، عن النبي الله قال: "كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة و تسعين إنساناً . . " الحديث ، وفيه : "

وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة هذه يرفعه ، والإمام أحمد في مسنده (3) موقوفًا عليه: " المتصعرة موسى ملى الله عليهما ، فخصم آدم موسى . " الحديث .

فا عتصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب . . " .

الانبياء الأنبياء

⁽¹⁾ المسند (1 / 368)، وأخرجه الترمذي (5 / 342) برقم (3233)، والدارمي (2 / 126)، وفي الباب عن ثوبان وابن عمر ومعاذ بن حبل و أبي أمامة .

^{(°) (3470) ،} وأخرجه مسلم (2766) ، وابن ماجة (2621) ، وأحمد (3 / 20 ، 72) .

⁽³⁾ السياق لأحمد (2/448).

واختلف أصحاب النبي علي في حال حياته ؛ أخرج الإمام البخاري في صحيحه (١)من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال:

قال النبي علي يوم الأحزاب: " لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة "، فأدرك بعضهم المتلاف المتلاف العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى تأتيها . وقال بعضهم: بل نصلي ؛ لم يرد منا الصحابة الصحابة دلك . . " الحدث .

واختلفوا في مرض موته؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه (2)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما حضر رسول الله الله وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب . . الحديث ، وفيه: فا حقلات أهل البيت ، فا حقصه وا " .

واختلفوا بعد مماته في سقيفة بني ساعدة ،، واختلف وا على على ومعاوية ،، وكتاب " العواصم من القواصم " للقاضي أبي بكر بن العربي ملآن بهذا الاختلاف .

وُيُثِيتُ اختلافَ الدواب والبهائم - مع الحس والمشاهدة - ما أخرجه الإمام أحمد في المتلافه المدواب الدواب المدورة) من حديث أبي سعيد الخدري .

^{(1) (4119) ،} وأخرجه مسلم (1770) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> صحيح البخاري (5669) ، كتاب المرضى ، باب قول المريض : قوموا عني ، وأخرجه أيضًا (7366) . ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب كراهية الاختلاف ، وهو في المسند (325/1، 336) .

^{. (29/3)} المسند (3/23)

> وأسباب اختلاف الفقهاء أوسع من أن أحيط بها في هذا التمهيد ، وقد صنف فيها أئمة أعلام ؛ مثل ابن تيمية في " رفع الملام " ، والدهلوي في " حجة الله البالغة " ، وكالاهما مطبوعان ، إلا أنه يختص الحديث هنا عن أثر الحديث في هذا الاختلاف :

> أسند الحاكم أبوعبد الله في " معرفة علوم الحديث " (1) إلى عبد الوارث بن سعيد التنوري قوله: " قدمت مكة فوجدت أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة ، فسألت أبا حنيفة ، فقلت : ما تقول في رجل باع بيعًا وشرط شرطًا ؟ فقال : البيع باطل ، فسألت أبا حنيفة ، فقلت : ما تبي ليلى فسألته ، فقال : البيع جائز والشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته ، فقال : البيع جائز والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته ، فقال : البيع جائز ، والشرط جائز .

فقلت: يا سبحان الله ! ثلاثة من فقها العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة ؟! فأتيت أبا حنيفة فأخبرته ، فقال: ما أدري ما قالا ، حدثني عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ . أن النبي علاية نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل ، والشرط باطل .

^{(1) (} ص 128) ، إلا أنه يعكر على هذه القصة أن في سندها عبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير ، نقـــا الذهبي في "ميزان الاعتدال" أن الدارقطين قال فيه : " متروك " .

ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال: ما أدري ما قالا ، حدثني هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت: أمرني رسول الله الله الشائد السري بريرة فأعتقها . البيع جائز ، والشرط باطل .

ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال: ما أدري ما قالا ، حدثني مسعر بن كدام ، عن محارب بن دثار ، عن جابر البيع جائز ، دثار ، عن جابر قال: بعت من النبي ﷺ ناقة وشرط لي حملانها إلى المدينة . البيع جائز ، والشرط جائز " .

فأنت ترى أن للحديث هنا أثراكبيرا في اختلاف الفقهاء ؛ حيث اختلف الحكم بناء على ما وصل كلَّ مفت من خبر رسول الله على الله عنهم وصل كلَّ مفت من خبر رسول الله على الله عنهم وصل كلَّ مفت من خبر رسول الله على الله عنه وضعوا ضوابط وشروطاً لقبولها والعمل _ اعتناء خاص بالسنة النبوية _ شرفها الله ! _ ، فوضعوا ضوابط وشروطاً لقبولها والعمل ها .

المبحث الخامس: شروط الأئمة الأربعة للعمل بالسنة

اتفق الفقهاء على الاحتجاج بالمتواتر من الحديث، وهو ما وصل عن رسول الله على الاسبهة حتى صاركالمسموع منه، وذلك بأن يرويه في طبقات رواته جميعًا قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب؛ لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكتهم.

ثماختلفوا فيما بعد ذلك، فقسم العلماء الحديث إلى قسمين: متواتر _ كما سبق _ وآحاد، وهو ما لم يتوفر له شروط التواتر، وزاد أبو حنيفة _ رحمه الله _ قسمًا آخر _ هو في أصله عائد إلى القسم الثاني عند أهل العلم، وهو "المشهور المستفيض"، وهو: ما فقد شرط التواتر في طبقة الصحابة، فهو في أصله خبر آحاد، لكنه انتشر بعد ذلك وتلقاه العلماء بالقبول "فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب في الطبقة الثانية بعد الصحابة وهكذا بعدهم "، ورواه قوم " ثقات أئمة لا يتهمون، فصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة المتواتر "(1).

والحديث المشهور عند الجمهور ملحق بجبر الواحد ، فلا يفيد إلا الظن ، وهو عند الحنفية يفيد اليقين ، وقد قال الجصاص عنه : " إنه أحد قسمي المتواتر " (2) ، وقال عنه

⁽¹⁾ كشف الأسرار (674/2) بتصرف.

عيسى بن أبان: " إن المشهور من الأخبار يضلل جاحده ولا يكفر "(1)، وذلك مثل المسح على الخفين، وحديث رجم الزاني المحصن.

وقد بنى الحنفية على النفريق بين السنة المشهورة وبين خبر الواحد قولهم بحوار الزيادة معرة على كتاب الله بالسنة المشهورة دون خبر الواحد . معرة المنافع

قال البزدوي: " الحديث المشهور بشهادة السلف صار حجة للعمل به كالمتواتر ، فصحت الزيادة به على كتاب الله ، وهو نسخ عندنا ، وذلك مثل زيادة الرجم والمسح على الخفين والتتابع في صيام كفارة اليمين " .

والبزدوي يعني بكلامه هذا: أن عموم قوله تعالى: ﴿ الزانية والزانوفاجلدواكل واحد منهما مائة جلدة ﴾ [النور: 2] يتناول المحصن كما يتناول غيره، فبزيادة الرجم نسخ حكم الجلد في حق المحصن، وقد ثبت هذه الزيادة عن طريق الخبر المشهور، وهوقوله ﷺ: " الثيب بالثيب، جلد مائة ورجم بالحجارة "(2)، كما رجم النبي ﷺ ماعزًا.

على أنه وإن كان أصوليو الحنفية يسمون هذه الزيادة نسحًا ولا يعدونه تخصيصًا ، إلا أننا "
" لمنجد كما يقول أستاذنا الدكتور محمد بلتاجي في أقوال أبي حنيفة نفسه ما يجعلنا نقطع بأنه كان يرى أن الزيادة على القرآن بالحديث المشهور نسخ له ".

43

لنم

⁽¹⁾ كشف الأسرار ، السابق .

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه مسلم (1690) ، وأبو داود (4415) ، (4416) ، والترمذي (1434) ، وابن ماجه (2550) ، وأحمد (5 / 313 ، 317) عن عبادة بن الصامت ﷺ .

وأياً ماكان الأمر فما يعنينا هنا أن أبا حنيفة ومؤصلي مذهبه أنشئوا نوعًا آخر من الأحاديث جعلوه قسيمًا للمتواتر، وهو المشهور، وأنه كان يقبل هذين النوعين " دون شروط، وكان يزيد بهما على ما في القرآن الكريم، أما إذا لم يكن الخبر متواترًا أو مشهورًا بأن كان خبر آحاد لم تستفض روايته على النحو السابق، فإن أبا حنيفة كان له منه موقف آخر "(1).

وأما جمهور أهل العلم فعلى قبول خبر الواحد العدل الضابط عن مثله إلى رسول الله على عبر العاحد العدل العاحد والعمل به .

ويرى الحنفية أن لقبول خبر الآحاد والعمل به شروطاً ، بعضها يتعلق برواة الأخبار ، المتلافهة والآخر تعلق بالمتن المروي:

ففي القسم الأول نرئ أن أباحنيفة يشترط: الإسلام، فلا تعتمد رواية الكافر في باب الأخبار أصلاً (2) والعقل، فلا نقبل رواية الصبي غير البالغ لعدم كمال عقله، ولا رواية المجنون ولا المعتوه ولا من يما ثلهم (3) ، كما يشترط الضبط وهو فهم الراوي لما يسمعه فهما صحيحا، وحفظه له ثم روايته له كما سمعه، وفهمه ولو مر زمن طويل بين السماع والرواية، ومن ثم لا تقبل رواية المغفل ولا المتساهل، والذي يجازف في الأمور ولا يبالي " .

 ⁽¹⁾ دراسات في السنة (ص 20) مرجع سابق .

^{(&}lt;sup>2)</sup> أصول السرخسي (1 / 371) ، وكشف الأسرار (2 / 729) .

⁽³⁾ أصول السرخسي (1 / 371) ، وكشف الأسرار (2/ 735) ، (3 / 48) . (49 · 48) .

كما يشترط العدالة ، ويقصد بها أن يكون الراوي مستقيم الحال ، صادق الرواية ليس ىذى هوى ىدفعه إلى الكذب فيها ، ومن ثم لم يقبل أبو حنيفة خبر الفاسس ، ولا الكذاب ، ولا ذي الهوى المنهم، ولا المحدود في القذف الذي حكم الله بكذبه في قوله تعالى: ﴿ فَأُولُكُ عندالله هم الكاذبوز ﴾ [النور: 13].

كما نرى أن أما حنيفة كان معامل مستور الحال ، وهو الذي لا بعرف عنه ما يؤكد عدالته ولاما ينفيها -كان يعامله معاملة العدل، ولهذا جوز القضاء بشهادة المستور فيما بثبت مع الشبهات إذا لم يطعن الخصم، وذلك أكتفاء بسلامة المستور من التفسيق ظاهرًا (1). وأما شروطه في المتن المروي:

- فألا يعمل راويه أويفتي بخلافه؛ فإن حدث فالعبرة بما عمله أو أفتى به لابما رواه .

واحتجوا لهذا الشرط بأن الراوي إذا خالف ما رواه لا يخالفه عن هوى أو اتباع شهوة ، وإنما خالفه لدليل عنده ، فيجب اتباعه والعمل رأمه لا رواته .

_ومن ذلك: ردهم لحديث أبي هريرة ﴿ ؛ أن النبي على قال: " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعًا ، إحداهن بالتراب "(2).

حيث وجدوا أن فتوى أبي هريرة تخالف هذا الحديث؛ فقد ورد عنه أنه كان يكتفي بالغسل ثلاثاً ، ويفتي الناس بذلك . أخرجه الدارقطني (3) .

⁽¹⁾ أصول السرخسي (370/1) ، وكشف الأسرار (42/3) ، ، وإرشاد الفحول (ص 50 (²⁾ أخرجه البخاري (172) ، ومسلم (279) (90) ، وغيرهما .

- ومنه أيضًا: ردهم خبر "لانكاح إلا بولى "(1)؛ لأن راويته السيدة عائشة رضي الله عنها " لم تعمل بهذا الخبر، حيث زوجت بنت أخيها عبد الزحمن من غير علة كما في " الموطأ " وترك الراوي العمل مجديثه علة قادحة في الحديث "(2).

- كما اشترطوا ألا يخالف الحديث الآحاد _ القياس والأصول الشرعية السابقة عليه في الحجية ، وذلك إذا كان راويه غير عالم بقواعد الفقه والاستنباط المقررة في الشريعة .

ومقتضى ذلك عندهم أنه إذا روى صحابي كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود ومعاذ وزيد وغيرهم ممن اشتهروا بالفقه والاستنباط حديثاً ، فإن هذا الحديث مقبول عندهم معمول به .

وأما إذا رواه صحابي كأنس وبلال ، وأبي محذورة ، فإنه حين فذ غير مقبول عندهم غير معمول به (3) .

ـــ(3) أخرجه في سننه (1 / 66) ، وصحح إسناده ابن دقيق العيد في " الإمام "كما نقله عنه الزيلعي في " "نصب الراية " (1 / 131) .

⁽¹⁾ أخرجه ابن حبان (9 / 386 (4075) _ إحسان) ، وله طرق كثيرة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، بلفظ آخر ، و أما بلفظه فله شواهد من حديث أبي هريرة وأبي موسى الأشعري ، وصححه الحاكم وابن حبان وغيرهما ، قال الترمذي : والعمل في هذا الباب على حديث الذي ي الا نكاح إلا بولي " عند أهل العلم من أصحاب النبي الله ، منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هربرة رضي الله عنهم .

^{(&}lt;sup>2)</sup> النكت الطريفة (ص42 \ 43) - للكوثري ، ووازن مع مقالات الكوثري (ص 247) .

⁽³⁾ ولذلك أصل عن وكيع بن الجراح _ الإمام العام _ فقد أخرج الرامهرمزي في المحدث الفاصل (برقم 13) ، والمنافقة (ص 11) ، وغيرهم عن علي المعرفة (ص 11) ، وغيرهم عن علي ابن خشرم قال : قال لنا وكيع : أي الإسنادين أحب إليكم ؛ أن أحدثكم عن سليمان الأعمش عن أبي-

وبناء على هذا الشرط الذي اشترطوه ، فقد ردوا بعض الأخبار التي لم تستقم عليه ، المثلة مثل خبر " المصراة " ، وهو حديث متفق عليه _ بل رواه أبو حنيفة نفسه (1) _ من حديث أبي هريرة هم ، أن النبي الله قال: " لا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعًا من تمر

قالوا: إن هذا الحديث لم يرومن طريق صحيح غير طريق أبي هريرة، وأبو هريرة_ عندنا _إذا خالفت روايته القياس الصحيح قدم القياس عليها، إذا كانت روايته في الفقه؛ فإنه لم يكن ذا بصرِ نافذٍ فيه ،

و مخالفة روايته للقياس هنا ظاهرة؛ فمن المعلوم شرعًا أنه لا تضمن عين مع وجودها ، بل ترد هي بعينها ، واللبن قد يكون موجودًا لدى المشتري فكيف يرد التمر عنه مع وجوده ؟! وقالوا : هو مخالف للكتاب ، في قوله تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ [البقرة: 194] ، ومخالف للسنة ، في حديث " الخراج بالضمان " ، فلا بكون اللبن مضموناً حيث كانت المصراة تحت ضمان المشتري . . (2) .

⁻وائل عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي على ؟ أو أحدثكم عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ؟ قالوا : نحب الأعمش ؛ فإنه أقرب إسنادًا.

قال : ويحكم 1 ؛ الأعمش شيخ عالم ، وأبو وائل شيخ ، ولكن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة : فقيه عن فقيه عن فقيه

⁽¹⁾ بعامع مسانيد الإمام الأعظم (25/2).

⁽²⁾ ينظر في هذا : النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة (ص 90 >92) ·

وأيضًا : فإن الأصل في الضمان للمتلفات هو المثل إن كانت من المثليات ، والقيمة إن كانت من القيميات، فكيف بصمن اللبن بالتمر، وهولا مثلٌ ولا قيمةٌ ؟

وأيضًا : فإن الأصل في الضمان أن يزيد وينقص تبعا لزيادة المضمون ونقصانه ، ولبن المصراة يختلف قلة وكثرة تبعًا لاختلاف الجنس والنوع والجو والمرعى . . إلخ، وضمانه دائمًا _ هـ و صاع التمر لا بزاد عليه ولا ينقص.

وقد رد الجمهور على الحنفية ، ولست هنا بصدد التعرض للمسائل الفقهية المختلف فيها بالتحقيق والدراسة ، ولكني أعرض وجهة نظرهم وشروطهم التي رأوها أصلاً للعمل ىالسنةالنبوية .

"كما ردأبوحنيفة خبر" الحرم لا يعيذ عاصيا ولافارًا بدم "(١) ؛ لمخالفة عموم أمثلة قوله تعالى: ﴿ ومزدخله كازآمنل ﴾ [آل عمران: 97]، ورد خبر" لاصلاه لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " (2)؛ لمخالفته عموم قوله تعالى: ﴿ فاقرعوا ما تيسر مزالقرآن } [المزمل:

⁽١) هذا الخبر ليس مرفوعًا وإنما هو من كلام عمرو بن سعيد بن أبي العاص المعروف بالأشدق ، وكان قد بعث بعثًا إلى مكة ليغزو ابن الزبير ، فقال له أبو شرىح العدوي _ وهو صحابي _ : اللذن لي أيها الأمـــير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ للغد من يوم الفتح ... الحديث ، وفيه : فقيل لأبي شريح : ما قال لك عمرو ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك ، إن الحرم لا يعيذ عاصيًا ولا فارًا بدم . أخرجه البخاري برقم (1832) ، و (4295) ، ومسلم (1354) ، (446) . قال الحافظ _ رحمه الله تعالى _ (الفتح 4 / 54) : " وأغرب عمرو بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل ، وفي تخصيصه العموم بلا مستند ... ، وهي مسألة خلاف بين العلماء " أ . هـ بتصرف .

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه البخاري (756) ، ومسلم (394) (35) ، وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت كله .

20]، ورد خبرأن رسول الله ﷺ "قضى باليمين مع الشاهد" (1)؛ لمخالفته قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهُدُوا شَهْيُدِيْنِ مِزْرِجِالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجَلِيْنِ فَرَجِلُ وَامْرأْتَانِ ﴾ [البقرة: على المدعي، واليمين على من أنكر " (2) (3) .

- كما اشترطوا في الخبر ألا يكون واردًا فيما يكثر وقوعه ، بحيث يحتاج كل مكلف إلى معرفة حكم هذا الحديث ، وهو ما يعرف بد" عموم البلوى" ، أو"ما تعم به البلوى" ، وتقضي العادة باستفاضة نقله وشهرته .

وحجتهم في ذلك: أن ما يكون من الأخبار على هذه الشاكلة تتوافر الدواعي على نقله بطريق التواتر أو الشهرة ، أما إذا ورد الحديث بطريق الواحد كان ذلك علامة على عدم شوته .

⁽¹⁾ أخرجه الشافعي في مسنده برقم (634 – بترتيب السندي) ، وأبـــو داود (3610) ،والـــترمذي (1343) ، وابن ماجه (2368) ، والدارقطني (4/ 213) كلهم من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة في أن رسول الله في قضـــى . باليمين مع الشاهد . وقد صححه أبو حاتم الرازي _ كما في العلل (1 / 469) لابنه ، وكـــــذا نقـــل تصحيح أبي زرعة الرازي له .

⁽²⁾ بهذا اللفظ أخرجه الدارقطني (4 / 218) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، وسنده يحتمل التحسين ، إلا أنه أخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالية (2 / 417) برقم (2206) من طريق حجاج بن منهال عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقال فيه كما هو ثابت من حديث ابن عباس عند البخاري (2514) : " البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه " ، والحديث صححه الألباني بالشواهد في الإرواء (برقم 2661) .

^{(3&}lt;sup>)</sup> دراسات في السنة (مرجع سابق) (ص 27).

ومن أمثلة ما رفضه أبوحنيفة _ رحمه الله _ بناء على هذا الشرط، حديث الجهر المسملة " وهو ما رواه أبو هريرة أن النبي كالكان يجهر بالبسملة ؛ فإنه لما شذ مع اشتهار الحادثة لم يعمل به ، وحديث مس الذكر روته بسرة ، فإنه شاذ لانفرادها بروايته مع عموم الحاجة إلى معرفته " ، وسبب الرد أن " القول بأن النبي كالخصصا بتعليم هذا الحكم _ بعني مع عدم حاجتها _ بصفة خاصة _ إليه _ ولم يعلمه سائر الصحابة _ مع شدة الحاجة إليه _ شمه المحال " (1) .

كما اشترطوا _ أيضًا _ ألا ينكر راوي الخبرأنه رواه؛ فإن إنكاره له دليل على بطلانه .

ومن ذلك: ما رواه سليمان بن موسى عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله المثلة عنها ، أن رسول الله على قال: " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل "(2)،

⁽¹⁾ عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان لمحمد بن يوسف الصالحي ، مع النكت الطريفة ، نقلاً من السابق (ص 35) .

⁽²⁾ أخرجه أبو داود (2083) ، والترمذي (1102) ، وابن ماجه ((1879) ، وأحمد (6 / 47) ، والدارمي (2 / 137) ، وغيرهم ، وقد صحح هذا الحديث الحاكم (2 / 168) ، وابن عدي ، وابسن عبد البركما في التلخيص (3 / 157) ، وقال ابن حبان (9 / 385 _ إحسان) : هذا خبر أوهم من لم عبد البركما في التلخيص (3 / 157) ، وقال ابن حبان (9 / 385 _ إحسان) : هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع أو لا أصل له بحكاية حكاها ابن علية عن ابن جريسج في عقسب هدذا الحديث ... (فذكرها) ثم قال : وليس هذا نما يهي الخبر . هثله ؛ وذلك أن الخير الفاضل المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه وإذا سئل عنه لم يعرفه ، فليس بنسيانه الشيء الذي حدث به بدال على بطلان أصل الخبر ، والمصطفى على خير البشر صلى فسها ، فقيل له : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : " كل ذلك لم يكن " ، فلما جاز على من اصطفاه الله لرسالته وعصمه من بين خلقه النسيان في أعم الأمور للمسلمين الذي هو الصلاة حتى نسي ، فلما استثبتوه أنكر ذلك ، و لم يكن نسيانه بدال على بطلان الحكم الذي نسيه ، كان من بعد المصطفى المته من أمته الذين لم يكونوا معصومين بدال على بطلان الحكم الذي نسيه ، كان من بعد المصطفى المته من أمته الذين لم يكونوا معصومين بدال على بطلان الحكم الذي نسيه ، كان من بعد المصطفى المته من أمته الذين لم يكونوا معصومين بدال على بطلان الحكم الذي نسيه ، كان من بعد المصطفى المته من أمته الذين لم يكونوا معصومين بدال على بطلان الحكم الذي نسيه ، كان من بعد المصطفى المته من أمته الذين لم يكونوا معصومين بدال علي بطلان الحكم الذي نسيه ، كان من بعد المصطفى المته المناب المته الذين الم يكونوا معصوم المي المته المته

ثم روي أن ابن جريج سأل الزهري عن هذا الحديث فلم يعرفه ، فلم يعمل به أبو حنيفة لإنكار أحد رواته _وهو الزهري _له(١) .

وأما المالكية فقد اشترطوا _ هم أيضًا _ لقبول خبر الواحد والعمل به شروطًا - من المالكية و خبر حيث مضمونه:

- ألا يخالف ظاهر القرآن دون أن يكون له ما يعضده من إجماع أو عمل أهل المدينة .
وبناء على هذا الشرط، فقد "رد مالك حديث وجوب غسل الإناء من ولوغ الكلب؛
لخالفته لقوله تعالى: ﴿ فكلوا مما أمسكر عليكم ﴾ [المائدة: 4] ، حيث تدل إباحة صيده على طهارة لعايه .

وقد روى سحنون عن ابن القاسم "في الإناء يكون فيه الماء يلغ فيه الكلب، قال مالك: إن أه ثلة توضأ به وصلى أجزأه "، وقال مالك: إن ولغ الكلب في إناء فيه لبن فلا بأس به بأن يؤكل ذلك اللبن . قال سحنون: قلت: هل كان مالك يقول: يغسل الإناء سبع مرات إذا ولغ الكلب في الإناء في اللبن وفي الماء؟ قال ابن القاسم: قال مالك: قد جاء هذا الحديث، وما أدري ما حقيقته (2).

⁽١) أصول السرخسى (3/2) ، وكشف الأسرار (130/3) .

⁽²⁾ المدونة الكبرى (5/1) .

وقال الشاطبي في تعليل رد مالك لهذا الحديث: إن مالكًا كان يقول: يؤكل صيده - بنص القرآن - فكيف بكره لعابه ؟!! (١) .

وقد رد مالك حديث: "من مات وعليه صوم صام عنه وليه "(2)، وحديث ابن . عباس، "أن امرأة أتت إلى رسول الله على فقالت: يا رسول الله إن أمي ما تت وعليها صوم شهر ؟ قال: أفرأيت لو كان على أيك دين فقضيته ؟ قالت: نعم . قال: فدين الله أحق أن يقضى "(3)، وذلك لمنافاة مضمونهما لقوله تعالى: ﴿ أَلا تَوْرُ وَارْرَةُ وَرْرُ أَخْرِي وَأَرْلُوسِ لِلإِنسانِ إِلا ما سعى ﴾ [النجم: 38-39] (4).

أما إذا عضد الحديث الآحاد المخالف لظاهر القرآن - أمر آخر من إجماع عام مثل إجماع الفقهاء على حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها (5) ،، أو عمل أهل المدينة مثل عدم توريث القاتل و رجم المحصن ، فحيئذ يقبله مالك ويعمل به .

-كما اشترط ألا يخالف عمل أو إجماع أهل المدينة:

 ⁽١) الموافقات (9/3) عن دراسات في السنة (مرجع سابق) (ص 58).

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه البخاري (1952) ، ومسلم (1147) ، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها .

⁽³) أخرجه البخاري (1953) ، ومسلم (1148) (115) ، وغيرهما .

⁽⁴⁾ ينظر : الموطأ (303/1) ، والموافقات (9/3) .

⁽⁵⁾ الإجماع لابن المنذر (ص 80) .

ويقصد به عمل الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم، فالصحابة الذين عايشوا رسول الله على واستقروا بمدينته، ونقلوا عنه كل ما استقر عليه العمل آخر الأمر.

وأما التابعون فقد ورثوا هذا الذي استقر عليه العمل في عهد الصحابة .

وحجتهم في هذا الأصل: أن عمل أهل المدينة بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ ؟ حيث إن رواية جماعة عن جماعة أولى بالتقديم من رواية فرد عن فرد .

وقد ردمالك بناء على هذا الأصلحديث" المتبايعان بالخيار" ، مع أنه قد رواه المعلى المتبايعان بالخيار " ، مع أنه قد رواه الله على عن عبد الله بن عمر؛ أن رسول الله على قال: "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ، إلا بيع الخيار " (1) .

قال مالك: " وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه " (2) .

وقد روى السيوطي: "قال بعض المالكين: دفعه مالك بإجماع أهل المدينة على ترك العمل مه، وذلك أقوى عنده من خبر الواحد "(3).

وقال القرافي: " . . وكذلك ترك مالك هذا الحديث لمعارض راجح وهو عمل أهل المدينة ، (4)

هذا مع أن هذا الحديث بعينه لم يجمع أهل المدينة على ترك العمل به (5)! ! .

أمثلة

⁽¹⁾ أخرجه البخاري (2107) ، (2109) ، ومسلم (1531) ، وغيرهما .

⁽²⁾ الموطأ (671/2) .

⁽³⁾ تنوير الحوالك (161/2) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> تنقيح الفصول (ص 72) ، ودراسات في السنة (ص 64) .

أمثلة

ويما رده مالك لمخالفته لهذا الأصل، "ما يرويه ابن رشد من أن مالكاً كان يقول: إنه لا يصلي على القبر من فاتنه الصلاة على الجنازة . قال ابن القاسم: "قلت لمالك: فالحديث الذي جاء عن النبي على أنه صلى على قبر امرأة ؟ قال: قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل" . وقد علق ابن رشد على ذلك بقوله: "والصلاة على القبر ثابتة با تفاق من أصحاب الحديث ؛ قال أحمد بن حنبل: رويت الصلاة على القبر من طرق ستة كلها حسان ، وزاد بعض المحدثين ثلاثة طرق ، فذلك تسع .

وأما البخاري ومسلم فرويا ذلك من طريق أبي هريرة ، وأما مالك فخرجه مرسلاً عن أبي أمامة بن سهل "(1).

ويبدو - والله أعلم - أن مالكاً كان يأخذ في غالب أحواله بهذا الأصل، وإلا فقد صح عنه رجوعه عن القول به في مقابل الحديث الصحيح وإن كان آحادًا (2) : فقد روى ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" عن ابن وهب قال: سمعت مالكًا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ، فقال: ليس ذلك على الناس . قال: فتركته حتى خف الناس فقلت له : عندنا في ذلك سنة ، فقال: وما هي ؟ قلت : حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث ، عن يزيد بن عمرو المعافري ، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي ، عن لهيعة وعمرو بن الحارث ، عن يزيد بن عمرو المعافري ، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي ، عن

^{- (5&}lt;sup>5)</sup> ينظر السابق (ص 63).

 ⁽¹⁾ بدایة المحتهد (190/۱) ، دراسات في السنة (ص 64) .

⁽²) وهذا إن كان المفهوم من قوله الآتي: " ليس ذلك على الناس " مخالفته عمل أهل المدينة ، وأما إن كان معناه ليس بواجب عليهم في وضوئهم ، فحينئذ يرتفع هذا التعقب .

المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله على يدلك بجنصره ما بين أصابع رجليه. فقال: إن هذا الحديث حسن وما سمعت به قط إلا الساعة.

ثم سمعته بعد ذلك سِأل فيأمر بتحليل الأصابع "(١).

- كما اشترط مالك في قبول حديث الآحاد ألا يخالف مضمونه الأصول ، والقواعد الشرعية المقررة ، وكذا القياس:

يقول القرافي: "والقياس مقدم على خبر الواحد عند مالك؛ لأن الخبر إنما ورد لتحصيل الحكم، والقياس متضمن الحكمة، فيقدم على الخبر، وهو حجة الدنيويات اتفاقاً. وحكى القاضي عبد الوهاب في "التنبيهات"، وابن رشد في "المقدمات" لمالك في تقديم القياس على خبر الواحد قولين "(2).

ثم ذكر معتمدهم في تقديم القياس فقال: "حجة تقديم القياس أنه موافق للقواعد العامة من جهة تضمنه لتحصيل المصالح أو در و المفاسد ، والخبر المحالف له يمنع من ذلك ، فيقدم الموافق للقواعد على المخالف له "(3).

⁽¹⁾ مقدمة " الجرح والتعديل " (ص 31 >32) ، و من طريقه أخرجه البيهقي في السنن (76/1) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> تنقيح الفصول (ص 387) .

^{(&}lt;sup>3)</sup> السابق .

" ومن ذلك أن مالكاً رد خبر إكفاء القدور التي طبخت من الغنم والإبل قبل القسم، المثلة ا

وقد رد مالك هذا الخبر استنادًا إلى أصل رفع الحرج على الناس ، باعتبار أن إكفاء القدور وتمريغ اللحم في التراب فيه إفساد لما يحتاجه المسلمون وإضرار كبير بهم ، ومن ثم أجاز مالك أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج إليه "(2) .

" ورد مالك الأخبار التي حددت عدد الرضعات المحرمات بخمس أو عشر (3) ، واستند في ذلك - كما يقول الشاطبي - إلى الأصل المقرر و المستفاد من قوله تعالى: ﴿ وأمها تكم اللاتو أرضعنكم وأخوا تكم مز الرضاعة ﴾ [النساء: 23] ، حيث يؤخذ منها أن مطلق الرضاعة يحرم؛ لأن من أرضعت مرة واحدة فقد أصبحت مرضعة " (4)

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود (2705) ، وابن ماجه (3938) ، عن رجل من الأنصار ، وإســناده صحيــح . والقصة أخرجها البخاري (5498) ، (5543) ، ومسلم (1968) (21) ، وغيرهما من حديث رافــع ابن خديج قال : كنا مع رسول الله ﷺ بذي الحليفة من تمامة ، فأصبنا غنمًا وإبلاً ، فعجل القوم فأغلوا بما القدور ، فأمر بما فأكفئت ..

⁽²⁾ دراسات في السنة (ص 59 \606) ، مرجع سابق .

⁽³⁾ ومنه ما في صحيح مسلم (1451) عن أم الفضل مرفوعًا :" لا تحرم الإملاجة والإملاجتــلن " ، " لا تحرم الرضعة أو الرضعتان ، أو المصة أو المصتان " . وحديث عائشة عنده (1452) (24) قــــالت : " كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله وهن فيما يقرأ من القرآن " .

⁽⁴⁾ السابق (ص 61) ، ومراجعه .

على أنه نما ينبغي أن ينبه عليه _كما يقول بحق _أستاذنا الدكتور محمد بلتاجي _ "
أن بعض الأصوليين بعد عصر مالك — (ومنهم القرافي) نظروا إلى ترك مالك لأخبار الآحاد في هذه المسائل وما يماثلها على أنها ترك خبر الواحد للقياس ،، وقالوا: إن هذا مطلق مذهب مالك ، إلا أننا نوافق أستاذنا الكبير محمدًا أبا رهرة في أن ترك مالك لأخبار الآحاد عند ثذ ليس لمطلق القياس ، إنما لاعتماد القياس على قاعدة قطعية ، في حين لا يعضد خبر الواحد عند ثذ بقاعدة أخرى قطعية ، " وإنما قدم القياس في هذه الحال؛ لأن خبر الواحد يكون معارضًا للنصوص التي استنبطت منها هذه القاعدة والأحكام المتضافرة التي وردت من الشارع الحكيم والتي تكونت منها هذه القاعدة حتى صارت من الأصول للفقه الإسلامي " (1) .

شروطه فیی الرواة على أن مالكا _ رحمه الله _ وإن كان اشترط هذه الشروط في قبول خبر الواحد من حيث متنه ، فقد كان - فله - مع هذا وقبله لا يقبل من كل راو روى له خبرا ؛ فقد استفاضت عنه الروايات في شدة تحريه وانتقائه الرجال ، فهو القاتل : " أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم شيئا من العلم ، وإنهم لمن يؤخذ عنهم العلم ، وكانوا أصنافا . ؛ فمنهم من كان كاذبًا في أحاديث الناس ولا يكذب في علمه ، فتركته لكذبه في غير علمه .

⁽¹⁾ السابق .

ومنهم من كان جاهلاً بما عنده ، فلم يكن عندي أهلاً للأخذ عنه عنده . ومنهم من كان يرمى برأي سوء "(١) .

ومن هنا ندرك شروط مالك_رحمه الله_في رواة الأخبار ، وهي كما تقدم: 1- ألا يكون الراوي كذاً با في معاملاته مع الناس، وحتى وإن كان صادقًا في روايته للحديث والعلم.

2-ألا يكون الراوي صاحب هوى وبدعة يدعو إليها .

3-أن يكون الراوي من أصحاب هذا الشأن العالمين به ، الحافظين المتقنين ، الفاهمين لما تلقوه وحفظوه ، ذوي الأمانة والورع والصيانة ، غير السفيه ولا الجاهل بما يحدث (2).

ومالك_رحمه الله_وإن كان ينتقي رجال إسناده، ويشدد في اختيارهم، إلا أنه حين يعمل بالسنة المروية، ما كان يشترط فيها اتصال السند، وذلك حين يطمئن إلى صحة

⁽¹⁾ الانتقاء ، لابن عبد البر (ص 15 >16) ، وانظر غير مأمور : إسعاف المبطأ برحال الموطأ (للسيوطي) (ص 874) وما بعدها .

⁽²⁾ دراسات في السنة (ص 53 ك54) بتصرف .

الحديث عن رسول الله على فكما كان يضع ضوابط لقبول المتن وإن كان بالإسناد المتصل، فكذلك ما كان يعد انقطاع السند - بمجرده - دليلاً على عدم صحة المتن، يعلم هذا من نظر في " الموطأ " ؛ فإنه واجد المسند والمرسل والمنقطع والبلاغات وغير ذلك . وما دفع مالكاً إلى هذا الصنيع إلا أن التقيد بالسند لم يسد في عصره _ كما يقول الأستاذ أبو زهرة ، " بل تقيد المحدثون من بعده بذلك لما كثر الكذب على رسول الله على وأرادوا أن يستوثقوا من السنة بمعرفة الرجال ، فاشترطوا وصل السند ولم يأخذوا بالمرسل والمنقطع "

ومع هذا فقد عني أهل العلم بالنظر في "موطئه" ، وردكل منقطع إلى أصله المسند ، حتى "صنف ابن عبد البركتاكا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل ، وقال (فيه) : وجميع ما فيه من قوله (يعني مالكًا): "بلغني"، ومن قوله: "عن الثقة "، عنده واحد وستون حديثًا ، كلها مسندة عن غير طريق مالك إلا أربعة أحرف . . " (2) ثم ذكرها .

وأما الشافعي - رحمه الله - وهو الملقب "ناصر السنة "فلم ينتصر أحد من المتقدمين عليه لحجية خبر الواحد انتصاره هو له، ولوشاء شاء أن يجمع كل كلامه في تشيته والاحتجاجه، لكمل له نحو مجلد، ومن أجمع كلامه فيه قوله:

⁽¹⁾ مالك ، لأبي زهرة (ص 224) 225) .

⁽²⁾ تنوير الحوالك (8/1) وما بعدها .

"... ولوجاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين إلا وقد ثبته -جازلي، ولكن أقول : لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد ، بما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم "(1).

ثم إن الشافعي عليه وطيب ثراه م إيشترط لقبول خبر الواحد شهرته فيما تعم به معروط البلوى، ولا أن يكون موافقاً للقياس ، ولا لعمل الراوي كما اشترط ذلك كله وغيره أبو حديفة الشافعيى رحمه الله .

فهر وكذلك لم يشترط ما اشترطه الإمام مالك ، من موافقته عمل أهل المدينة ، ولا موافقته الواحد الواحد للأصول والقياس وظاهر القرآن .

إنما غاية ما اشترطه في هذا الأمر _ كما سيتضح _ هو صحة السند واتصاله مع عدالة رواته وحفظهم .

وبداية فإن الشافعي_رحمه الله_يسمي كل ما ليس بمتواتر _وهوعنده خبر العامة عن العامة عن العامة من العامة عن العامة يسميه "خبر الخاصة"، وهوما اشتهر بخبر الواحد ، كما يطلق عليه عامة أهل العلم .

60

⁽¹⁾ الرسالة (ف 1248) (1249).

النظاء ----

ولأن الشافعي_رحمه الله_كان بمن يحتج بلغته وفصاحة منطقه ، وصحة عبارته وبلاغتها ، فقد آثرت كما آثر أساتذتنا فل عبارته هو ؛ ليبين مقياسه في قبول خبر الواحد "الخاصة" ؛ يقول رحمه الله :

" لا تقوم الحجة بجبر الخاصة حتى يجمع أمورًا:

أولا

منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يحدث به ، شروط فيه السند عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ .

وأن يكون بمن يؤدي الحديث بجروف كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه ، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام ، وإذا أداه بجروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث .

حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه.

إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.

برياً من أن يكون مدلساً : يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه ، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي .

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهي به اليه دونه ؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت "(1).

وظاهر مما سبق أن الشافعي كان يشترط اتصال السند في كل طبقة من رواته إلى منتهاه تتعلق وظاهر مما سبق أن الشافعي كان يشترط اتصال السند ، وهو مع هذا يأخذ في بعض الأحيان بالحديث المرسل، وهو: ما يرويه التابعي عن النبي باتصال باتصال بالسند وغين السند السند السند السند وغين السند الشت مرسلا (2) ".

والحق أن الشافعي_رحمه الله _يقبل المرسل ويعمل به إذا اقترن بما يدل على صحته عنده، بأن يروى مسنداً أو مرسلاً من وجه آخر، أو أن يفتي به بعض الصحابة أو أكثر أهل العلم (3).

والشافعي إذا ثبت إسناد الحديث لديه، فهو ثابت عنده، إلا أن يمنع من ذلك مانع يكون المهروط فروط في من الحديث، فحيننذ يلجأ إلى مرجحات يذهب إليها إذا تكافأت الروايات؛ يقول: تتعلق تتعلق المؤن

⁽²⁾ الأم (50/3) .

⁽³⁾ وينظر في معضدات المرسل عنده : الرسالة (ف 1263) .

. . . ، ولا نترك لرسول الله على حديثاً أبداً ، إلا حديثاً وجد عن رسول الله على حديث يخالفه . . " (1) .

إذا فالشافعي_رحمه الله يحتج بالحديث مطلقاً إذا ثبت لديه ، إلا أن يأتي حديث آخر صحيح أيضاً يخالف معنى الأول ، فحينتذ ينظر متوقفاً بين الحديثين المختلفين ، حتى يذهب إلى أحدهما ولابد . وقد وضع له منهجاً في هذه الحال ، يقول :

" وإذا اختلفت الأحاديث عنه، فالاختلاف فيها وجهان:

أحدهما: أن يكون بها ناسخ ومنسوخ، فنعمل بالناسخ ونترك المنسوخ.

والآخر: أن تختلف ولادلالة على أيها الناسخ، فنذهب إلى أثبت الروايتين، فإن تكافأتا ذهبت إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى ما اختلف فيه الحديثان من سنته.

ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي ﷺ أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله ﷺ .

فإذا كان الحديث عن رسول الله على الله على الله على الله على الله على من دون رسول الله على حديث يوافقه من النبي الله مستغن بنفسه.

را) الأم (191/7) .

وإن كان يروى عمن دون رسول الله على حديث يخالفه لم ألتفت إلى ما خالفه، وحديث رسول الله على أن وخذ به "(1).

"وكلما احتمل حديثان أن يستعملامها استعملامها ولم يعطل واحد منهما الآخر؛ كما وصفت في أمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا، وما أمر به من قتال أهل الكتاب من المشركين حتى يعطوا الجزية .

وفي الحديث ناسخ ومنسوخ؛ كما وصفتُ في القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام . فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحوبيت المقدس والبيت الحرام، كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً .

ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله أو بقول أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر هو الناسخ ، أو بقول من سمع الحديث أو العامة ؛ كما وصفت .

أو بوجه آخر لا يبين فيه الناسخ والمنسوخ _ وقد كتبته في كتابي: وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ .

ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان؛ كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح...

64

السابق، وينظر :دراسات في السنة (ص95) .

ومنها ما لا يخلومن أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله ، أو أشبه بمعنى سنن النبي على ما سوى الحديثين المختلفين ، أو أشبه بالقياس . فأي الحديثين كان هذا فهو أولاهما عندنا أن بضار إليه .

ومنها ماعده بعض من ينظر في العلم مختلفًا بأن الفعل فيه اختلف أولم يختلف الفعل فيه إلا باختلاف حكمه، أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح، فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به .

ومنها ما جاء جملة وآخر مفسراً، وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر، وليس هذا اختلاف، إنما هذا مما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عاماً تريد به الخاص، وهذان يستعملان معاً . وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما مدل على ما في مثل معناه إن شاء الله .

وجماع هذا: ألا يقبل إلا حديث ثابت؛ كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عمن حمله، كان كما لم يأت؛ لأنه ليس بنابت "(1).

إذا كان الشافعي " يقبل حديث رسول الله على التفصيل السابق، فإذا ما استوفى الحديث شروطه عنده أصبح حجة يجب عليه الالتزام به التزاماً مطلقاً دون أن يعرض على ظاهر القرآن ؛ لأن الشافعي يرى أن السنة الصحيحة " لا تكون مخالفة لكتاب

⁽¹⁾ اختلاف الحديث (المطبوع مع الأم) (487/8).

الله بجال "(1) . . ، وبهذا يبين الشافعي منهجه في الأحاديث المختلفة في المسألة الواحدة " (2)

وهناك بعض القضايا الأخرى عند الشافعي مما يتعلق بالسنة ؛ مثل قضية :أن السنة تختص بتشريع بعض الأحكام فيما ليس فيه نص كتاب (3) ، ومسألة : هل السنة عن وحي أو اجتهاد ؟ ، و مبحث أن السنة لاتنسخ عنده إلا بالسنة (4) .

أقول: وعندي في هذه المسألة الأخيرة نظر بعدما قرأت كلام الشافعي_رحمه الله_، وهو: أن الشافعي ما ذهب هذا المذهب إلا خوفاً من أن يدعي أحد الناس إذا احْتجَ عليه مجكم من السنة في سنح هذا الحكم بكتاب الله تعالى؛ فإن كتاب الله باق بين أيدي الناس غير مؤرخة آياته بتاريخ، فيكون الاحتجاج به على إطلاق، ولا يجوز لأحد أن سطا. آماته (أو هكذا بظن الخصم).

وكلام الشافعي هنا مستقيم لولم ينقل الثقات من الرواة الناسخ والمنسوخ معًا، سواء كان الناسخ قرآناً أو سنة والمنسوخ قرآناً أو سنة ، وقد انتهى عصر الرواية ، ولا يستطيع الخصم (الذي افترضه الشافعي في كلامه) ولا أحد غيره أن يقيم على دعواه أن هذا الحكم

⁽¹⁾ الرسالة (ف 419، 537، 629، 638، 1614).

⁽²) وينظر في أمثلة ذلك عند الشافعي : مذكرة أستاذنا الدكتور محمد بلتاجي حسن " دراسات في السنة " (ص 95 ﴾ 103) .

^{(&}lt;sup>3)</sup> الرسالة (ف 301).

^{(&}lt;sup>4)</sup> الرسالة (ف 329) ، 335) .

بالسنة منسوخ بكتاب الله تعالى أمارة إلا من حيث الرواية والإسناد؛ فإن القرآن الكريم مانزل جميعه بعد كل السنة حتى بكون ناسخاً لكل حكم بها ، بل نزل مفرقاً ، وتخلل نزوله ما لايحصى من حديث النبي ﷺ.

ولم يكن الإمام أحمد _ رحمه الله تعالى _ أقل انتصارًا للسنة ولحديث الآحاد من الاماه شيخه، بل كان من أشد الناس وقوفًا عنده ما دام صح عن النبي ﷺ، حتى قال ابن القيم_ أجمد \$ رحمه الله _ (1): " ولم يكن (أحمد) يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأيًا ولا قياسًا السنة ، ولا قول صاحب، ولا عدم علمه بالمخالف الذي سميه كثير من الناس إجماعًا . .

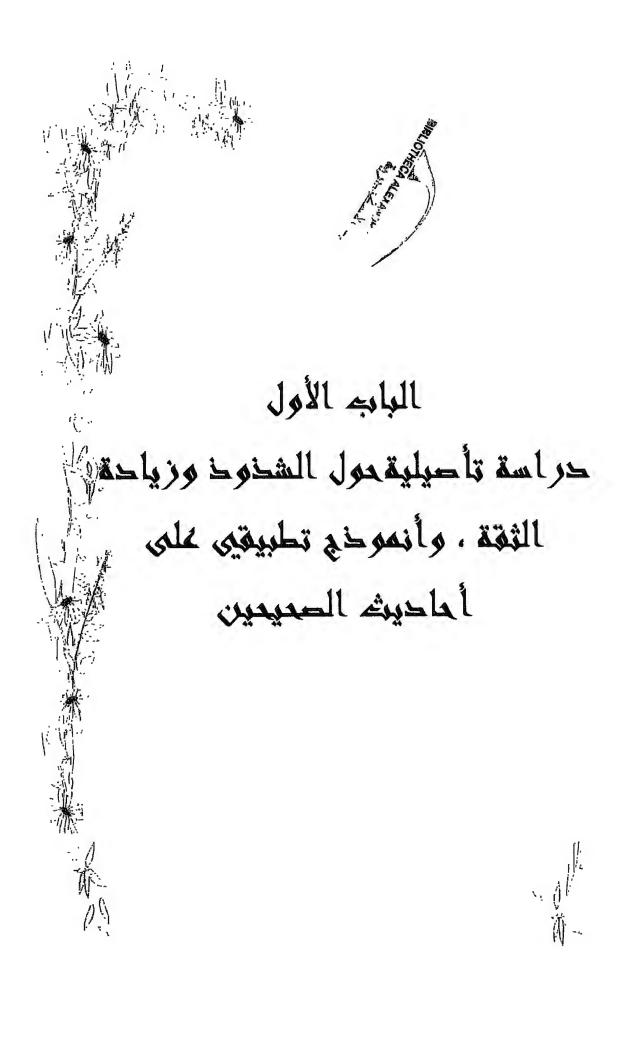
أقول: وأصول مذهب أحمد خمسة ، كلها دائرة على تقديم النصوص والبعد عن الرأي والاجتهاد ما أمكن . وأما ما يتعلق بشروطه في الاحتجاج بالسنة فلم أظفر بشيء من ذلك إلاما قاله ابن القيم_ رحمه الله في الأصل الرابع للمذهب: " الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء بدفعه ، وهو الذي رجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل ولا المنكر ولاما في روايته منهم، مجيث لايسوغ الذهاب إليه

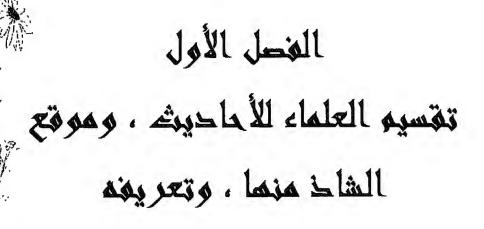
شروط JKALA أحمد العمل بالآحاد

⁽١) إعلام الموقعين (1 / 23) ، وقد حرر أصول مذهبه عامة : ابن بدران الحنبلي الدمشقي في كتابه " المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل " ، وهو شرح وبيان لكلام ابن القيم في الموضع المشمار إليه ، وللشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد كتاب جامع عنوانه " المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمــد ابن حنبل " طبع في مجلدين في (1213) صفحة ، طبعته دار العاصمة بالرياض عن مجمع الفقه الإسلامي بجدة سنة 1417 _ 1997م .

والظاهر أن الإمام أحمد ما كان يشترط في العمل بالآحاد إلا ما اشترطه أهل الحديث، وإليهم كانت نسبته ، ولذلك لم يعده بعض العلماء من الفقهاء ، كما صنع ابن جرير الطبري (ت 310) في كتابه "اختلاف الفقهاء"، والدهلوي في "حجة الله البالغة"؛ فإنهما أهملاذكره في الخلاف والمذاهب، وكأنه كان أقرب عندهم إلى المحدثين منه إلى الفقهاء.







الفصل الأول تقسيم العلماء للأحاديث، وموقع الشاذ منها، وتعريفه

استقر تصنيف علماء الحديث للآثار المروية بالإسناد إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف:

قال العراقي في ألفيته:

وأهل هذا الشان قسموا السنن إلى صحيح وضعيف وحسن وقد حدواكل قسم من هذه الأقسام بحد ووضعوا له ضوابط وتفريعات ، ويهمنا هنا الحديث عن القسم الأخير وهو "الضعيف"، وهو ما لم يجتمع فيه شرط الصحيح أو الحسن على الأقل .

والحديث الشاذه و أحدُ خمسة عشر (أو أربعة عشر) (١) نوع امن الحديث الضعيف، وهي: الموضوع، والمتروك، والمطروح (وقد تعد الثلاثة نوعًا واحدًا أو نوعين)،

⁽¹⁾ والواقع أن الأمر في تعداد الضعيف واسع ، قال ابن الصلاح في المقدمة (ص 63 _ مع التقييل): " وأطنب أبو حاتم ابن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسمًا إلا واحدًا ... ، وسبيل من أراد البسط أن يعمد إلى صفة معينة منها (يعني من صفات الصحيح أو الحسن) فيجعل ما عدمت فيه من غيير أن يخلفها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قسمًا واحدًا ، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسمًا ثانيًا ، ثم ما عدمت فيه مع صفتين معينتين قسمًا ثانيًا ، وهكذا ... " إلح كلامه . ولا شك أن الذي دفع ابن حبان إلى هذه التشقيقات _ ودفع ابن الصلاح من بعده إلى بحاراته _ هو ميل ابسن حبان المشهور عنه إلى التفلسف والكلام ، حتى حكى السيوطي في (التدريب 1 /109) عنه أنه نسب-

والمدرج، والمقلوب، والمنكر ، والمعلل ، والشاذ ، والمضطرب ، والمعضل ، والمنقطع ، والمقطوع ، والمعلق ، والمرسل .

ما الشاك ؟!

الشذوذ لغةً:

تكلم اللغويون وأصحاب المعاجم في مادة (شذذ) ،فكان مما ورد في قواميسهم ما يلي:

قال الأزهري: "قال الليث: شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ . . ، ويقال: أشذذت يا رجل، إذا جاء بقول شاذنا در "(١) أ.ه.

وفي (لسانالعرب2219):

" شذعنه يشِدُّ ويشُد شدودًا : انفرد عن الجمهور وندر ، فهوشاذ . . ، وسمى أهل النحوما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شادًا ، حملاً لهذا الموضوع على حكم غيره . . " (2) أ . ه .

و في احطلاح المحدثين :

⁻إلى الزندقة ، وترتيبه لكتابه " الصحيح " ترتيب مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ، ولهذا سمــله " التقاسيم والأنواع " ، ...

⁽¹⁾ تمذيب اللغة (11 / 271) .

⁽²⁾ و ينظر الصحاح للجوهري (2/ 565).

اختلف أهل العلم بالحديث في نعته:

١- تعريف الشافعي (ت 204):

فذهب الشافعي في تعريفه _ كما يرويه عنه الحاكم بسنده _ إلى أنه:

"ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة (١) ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ ، وإنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس ، هذا الشاذ من الحديث (2) .

هذه رواية الحاكم ، وفي رواية الخطيب: " إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا فيشذ عنهم واحد فيخالفهم ".

القائلون به .

حكى الحافظ أبويعلى الخليلي القزويني عن جماعة من أهل الحجاز نحوهذا (1).

2- تعريف الحاكم النيسا بوري (ت 405):

وأما الحاكم فقد عرفه بأنه (4):

"حديث يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة ".

⁽¹⁾ الثقة في لغة أصحاب الحديث هو : " من وثقه كثير و لم يضعف " . كما في " الموقظة " (ص 44) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> معرفة علوم الحديث (ص 119) ، والكفاية (ص 223) .

⁽³⁾ الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 176) ، وشرح العراقي لألفيته المسمى التبصرة والتذكرة (1/ 198) ، وحكاه النووي في التقريب (1 / 232 _ مع التدريب) ، ونسبه ابن رجب في شرح العلل (ص 255) إلى أبي بكر الأثرم .

^{(&}lt;sup>4)</sup> معرفة علوم الحديث (ص119).

----- تعريف المحيث الشاك . . .

القائلون به:

حكى النووي أنه مذهب جماعات من أهل الحديث (١).

3 – تعريف الخليلي (ت446):

وقد نسب الخليلي إلى المحدثين مذهبًا آخر، فقال في " الإرشاد. " (2):

"الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ، ثقة كان أو غيره ، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به ".

مناقشة ما

سبق

أولاً : مناقشة قول الشافعيي .

أصاب الإمام الشافعي_ رحمه الله كما قال المحقق اللكتوي (3):

"في اعتبار المخالفة وتقييد الثقة ، إلا أنه تسامح في قوله: "لما رواه الناس"؛ فإنه بإطلاقه يستلزم كون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه جمع من الضعفاء أيضًا شاذ ، أو ألا يكون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه واحد وهو أو ثق منه وأضبط شاذاً ، وليس كذلك ؛ فإن مدار الشذوذ المخل في صحة الحديث هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات ، وإن كان واحداً ، ولا.

^{· (187 /1)} فتح المغيث (1/ 187) .

^{. (176/1)(2)}

⁽³⁾ ظفر الأماني(ص 200).

يشترطفيه أن تكون المخالفة مع جمع من الثقات ، فإنه لو روى حديثًا واحدًا اثنان فقط ، وأحدهما أوثق من الآخر فخالفت رواية الثقة لرواية من هو أعلى منه كان شاذًا أيضًا . ولو روى ثقة مخالفًا لما رواه الضعفاء فالعبرة لروايته لا لروايتهم ، ولا تضر هذه المخالفة في صحة الحديث ، وهذا كله ظاهر على كل ماهر ، فعلى المراد بـ " الناس" في قول الشافعي: الثقات والحفاظ ، واللام الداخلة عليه للجنس ، فبطلت الجمعية ".

" فالإمام الشافعي رحمه الله قيد التفرد بقيدين "الثقة" و"المخالفة"، وهما ركنا الحديث الشاذ الذي لا يتم وصفه بذلك إلا بهما مجتمعين "(1).

ثانيا ، مناقشة قول الماكم :

وأما ما عرف به الإمام الحاكم الحديث الشاذ ، فنلحظ فيه أنه قصره على قيد الثقة وحده ، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ ، كما قال الحافظ ابن حجر (2)

قال السخاوي (د) (ت 902):

⁽¹⁾ أسباب اختلاف المحدثين : خلدون الأحدب (1 / 332) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> النكت على ابن الصلاح (ص653) ، و عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (378/1) .

" بل اعتمد -أي الحاكم - ذلك في صنيعه (١) ، حيث ذكر في أمثلة الشاذ حديثًا أخرجه البخاري في صحيحه من الوجه الذي حكم عليه بالشذوذ ".

مناقشة قول أبي يعلى الطيلي :

وأما تعريف الخليلي للحديث الشاذ بأنه "ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به".

فواضح منه أنه اعتبر فيه مطلق التفرد ، ولم يقيده بالمخالفة ، فسوى بين الفرد المطلق وبين الشاذ . ويلزمه ما لزم الحاكم من قبله ؛ أن يكون في "الشاذ "الصحيح وغير الصحيح أيضًا (2) .

^{. (232/1)} فتح المغيث (⁽³) عند

⁽¹⁾ وقد اعترض عليه الحافظ _ رحمه الله _ كما اعترض على ابن الصلاح من بعده ، فقال في النكت (ص 670): " مثل الحاكم للشاذ بمثال يتجه عليه من الاعتراض أشد مما اعترض به على المصنف ، فإن . أخرج من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ... فذكر إسناد الحاكم عن أنس بن مالك رضي الله عن ... قال الحاكم : قال: كان مترلة قيس بن سعد رضي الله عنه من النبي على بمترلة صاحب الشرطة من الأمير . قال الحاكم : هذا الحديث شاذ ، فإنه رواته ثقات وليس له أصل عن أنس رضي الله عنه و لا عن غيره من الصحاب ... من رضي الله عنهم بإسناد آخر . (وهو هنا يسوي بين الشاذ والفرد) . قلت : وهدذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (برقم 7155) من هذا الوجه ، والحاكم موافق على صحته إلا أنه يسميه شاذا ، ولا مشاحة في التسمية " أ . ه كلامه .

^{(&}lt;sup>2)</sup> النكت (ص 652) ، وفتح المغيث (1 / 202)، و ظفر الأماني (ص200) . وقد رد د / ربيع بسن هادي عمير عن الخليلي فقال في تعليقه على النكت : " وقد ظهر لي ما يمكن أن يوجه كلام الخليلسي ، وهو أنه يقصد بقوله " شذ به شيخ ثقة " تفرد الصدوق الذي لم يكمل ضبطه ، فيكون ما حكاه عــــن=

انتفاد ابن الطلح (ت 643) للداكم وأبي يعلى الطيلي :

وقد رد ابن الصلاح على الحاكم والخليلي فيما ذهبا إليه من التوسع في الحديث الشاذ، ودلل على ما ذهب إليه بالأحاديث الغرائب والأفراد الصحيحة، فقال (١٠):

"أماما حكم الشافعي عليه بالشذوذ ، فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول ، وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط ، كحديث "إنما الأعمال بالنيات "؛ فإنه حديث فرد به عمر علم عن رسول الله الله الله الله الله عن عمر علمه بن

وإنما كلام الخليلي صريح واضح في أن ما كان عن غير ثقة (وسميته أنت صدوقا) فمتروك لا يقبل، وتوجيهك لهذا القسم قد يصح إن شاء الله تعالى ، وأماالآخر: "إذا كان عن ثقة" فهو متوقف فيه و لا يحتج به ، وهذا حكم حديد لم يقله أحد ،إلا أن يعني بالتوقف منه عدم قبوله إلا بمتابع له في نفس درجة التوثيق أو يزيد . ويؤيد أنه يدخل فيه الشاذ ومطلق التفرد قوله : " ما ليس له إلا إسناد واحد " ، فقهد التوثيق أو يزيد . ويؤيد أنه يدخل فيه الشاذ ومطلق التفرد قوله : " ما ليس له إلا إسناد واحد " ، فقهد احتمل الأمرين جميعا ، ويكون كلام الخليلي اشتمل على نوعين : الشاذ ، ومطلق التفرد والذي يسمونه هم " الأفراد " . ويمكن أن يجاب عن الخليلي بما قاله الحافظ ابن رجب (شرح العلل ص256) من أن قول الخليلي : "يشذ بذلك شيخ " أن الشيخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عما دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره ...

ولذا فقد اعترض الحافظ _ رحمه الله _ (ص 654) على قول العراقي " ولكن الحليلي يجعل تفــرد ' الثقة شاذا صحيحا " فقال : فيه نظر ؛ فإن الحليلي لم يحكم له بالصحة ، بل صرح بأنه يتوقف فيــــه ولا يحتج به .

⁽¹⁾ مقدمة ابن الصلاح (ص 102 _ مع التقييد والإيضاح) .

وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد ، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث .

وأوضح من ذلك في ذلك : حديث عبد الله بن دينا رعن ابن عمر أن النبي ﷺ " نهى عن بيع الولاء وهبته ". تفرد به عبد الله بن دينا ر .

وحديث مالك عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ" دخل مكة وعلى رأسه مغفر ". تفرد به مالك عن الزهري .

فكل هذه مخرجة في الصحيحين ، مع أنه ليس لها إلا إسىناد واحد تفرد به ثقة ، وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة .

وقد قال مسلم بن الحجاج (1): للزهري نحومن تسعين حرفا -أي حديثا (2) - يرويه عن النبي الله المسلم بن الحجاج النبي الله المديث ين الكانه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم ".

أقول: وعبد الله بن دينا رومالك والزهري أئمة جبال في الحفظ والتشت ، يحتمل منهم ما انفردوا به ما لم يخالفوا من هو أرجح منهم ، وفي هذا الموضع يقال: من حفظ حجة على من لم يحفظ .

⁽١^{١)} في صحيحه عقب حديث رقم (1647) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> وهي رواية مسلم .

ثم راح ابن الصلاح يرسم معالم ما ارتضاه في نعت الشاذ وهيئة وروده فقال (١) : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه:

فإن كانما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط ، كان ما انفرد به تخصيل الملاج المسلاج شاذا مردودا .

وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر في هذا الراوي المنفرد :

فإنكان عدلا حافظا موثوقا بإثقانه وضبطه ، قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه ؛ كما فيما سبق من الأمثلة .

وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به ، كان انفراده به خارمًا له مزحزحا له عن حيز الصحيح . ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال:

فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده ، استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف .

وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر ". ثم قال:

" فخرج من خلك أن الشاط المرحود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

^{(&}lt;sup>()</sup> المقدمة (ص 104 _ مع التقييد) .

و الثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشاذوذ والنكارة والضعف ، والله أعلم ".

ولم يسلم ابن الصلاح في اعتراضه على الحاكم والخليلي، وكذلك في صحة استشهاده ببعض الأمثلة المتقدمة التي ذكرها، وقد رد ما اعترض به عليه بما لا نطيل ذكره (١)، إلا أن ما يهمنا هنا هو تفصيله السابق للحديث الشاذ؛ فقد استحسن القاضي ابن جماعة (ت 733) _ رحمه الله _ تفصيله هذا فقال (٤):

" وهذا التفصيل حسن ، ولكن أخل في القسمة الحاصرة بأحد الأقسام ، وهو حكم الثقة الذي خالفه ثقة مثله ؛ فإنه ما بين حكمه " .

وقد أجاب الإمام الطيبي (ت 743) عن حكمه ، فقال (3):

"قوله-أي ابن الصلاح-: أحفظ منه وأضبط -على صيغة النفضيل ، يدل على أن المخالف إن كان مثله لا يكون مردودا "أ.ه.

"بل يعطى له حكم التعارض، كما قال المحقق اللكنوي، ويدفع ذلك بأحد وجوه دفعه " انتقاد الصنعانيي تفصيل ابن الطلع :

⁽¹⁾ النكت لبدر الدين الزركشي (ت 794) (2 / 152)، والنكت لابن حجر (ص 654 > 670) ، و التقييد والإيضاح (ص 105)، وفتح المغيث (1 / 233)، وتدريــب الـــراوي (236/1 >238)، وتوضيح الأفكار (381/1 >382).

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنهل الروي (ص 51) ، وتوضيح الأفكار (1/ 383).

⁽³⁾ الخلاصة في أصول الحديث (ص 70) .

---- تعريف الحديث الشاك . . .

ولم يستحسن الصنعاني (١) صنيع ابن الصلاح في تقسيم الشاذ ، فقال : " وليس في هذا التفصيل من الشاذ إلاما قاله أولا ، وهو الذي عرف به الشافعي ، وأما الثاني فهو صحيح غريب، وأما الثالث فهو حسن لذاته غريب، وأما الرابع فإنه ضعيف إذا أتى ما يجبره صار حسنا لغيره ".

وعلى كل فإنه بتلخص لنامما تقدم: أن الإمام الشافعي قيد الشاذ بقيدين: الثقة ظحة 14 والمخالفة ، والحاكم قيد بالثقة فقط ، والخليلي بمطلق التفرد من ثقة كان أو غيره ، فكلامه سين أعم ، وأخص منه كالام الحاكم، وأخص منه كالام الشافعي (2).

والذي ذهب إليه الإمام الشافعي_ رحمه الله _ في تعريف الحديث الشاذ هو الذي ' ذهب إليه المحققون من أئمة الحديث واعتمدوه في مصنفاتهم؛ لأن العدد الكثير أولى بالحفظ القول الراجع من الواحد ، وقد نص هو على نحو هذا فقال (3): " إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه ، أويأتي بشيء . . يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ ، وهم عدد وهو منفرد . . "، وفي كلام ابن الصلاح ما يشير إلى هذا ، حيث يقول:

^{(&}lt;sup>1)</sup> توضيح الأفكار (382/1) .

^{· (232 /1)} فتح المغيث (1/ 232) .

⁽³⁾ مسند الإمام الشافعي من كتاب الأم (8 / 563) .

" فإنكان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبطكان ما انفرد به شاذا مردودا "(1).

أقول: وهذا ما اختاره ابن حجر (2) (ت 852) رحمه الله ، قال:

" فإن خولف - أي الراوي الثقة - بأرجح منه ، لمزيد ضبط أو كثرة عدد (3) ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له المحفوظ، ومقابله هو المرجوح ويقال له الشاذ ".

ومع اختيار الحافظ لتعرف الشافعي_رحمه الله _للشاذ (4) إلا أنه عاد فأحدث تعريفًا جديدًا لمسبق إليه فيما أرى؛ فقد استبدل فيه صفة "القبول "بصفة "التوثيق

تعريف بجديد الشاذ ا

⁽¹⁾ المقدمة (ص 104).

⁽²) كما في شرح النحبة (ص 31) ، وقال في مقدمة الفتح (ص 403 > 404) : وأما المحالفــــة ـــ بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ،، فهذا شاذ.. " وهو الذي صرح به في النكـــت (ص 671) فقال: " وفي الجملة فالأليق في حد الشاذ ما عرف به الشافعي " . وهذا الترجيح هو الــــذي مال إليه من المتأخرين الشيخ محمد ناصر الدين الألباني _ رحمه الله _ ؛ كما في إرواء الغليل (4/ 177)

⁽³⁾ و هذا صنيع المتقدين ؟ فقد ذكر عن ابن المبارك أنه قال : " الحفاظ عن الزهري ثلاثـــة : مــالك ، نقله الزيلعي عن النسائي ،،، والشافعي ينظر في رواية حديث ثم يقول : " . . . ابن جريج أحفظ لحديث أحفظ لحديث عمرو من سفيان وحده " (الأم 7 / 348) بواسطة " دراسات في السنة " (ص 103) . (4) وهو الذي مال إليه أيضا الحافظ ابن كثير في : اختصار علوم الحديث (ص 48 _ مع الباعث الحثيث . (

"فقال: "الشاذما رواه المقبول مخالفا لمن هوأولى منه "(1) ثم بالغ فقال: وهو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح.

أقول: والأولى أن يقال ما قاله الشافعي _ رحمه الله تعالى _ ؛ فإن المقبول ما ليس له من الحديث إلا القليل ولم يتبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وهذا لا يقبل تفرده بجديث أصلا (أعني مطلق التفرد) إلا بمتابع، وإلا فلين _ كما نص الحافظ عليه في مقدمة التقريب _ ، ويكون حديثه حينت ضعيفا من قبيل المنكر لا الشاذ، والتفريق بين الشاذ والمنكر إنما هو في صفة رجا له ما كما سيأتي في كلام الحافظ نفسه .

قد يقال: إن كلمة " الثقة "في التعريف لا يدخل فيها رجال " الحسن " ممن قيل فيه " صدوق" أو " لا بأس به " . . إلخ مع أنهم معنيون في هذا التعريف ومخالفتهم يقال لها: " شاذة " أيضا .

والجواب: أنه لما كانت مخالفة صاحب هذه الصفة "الثقة" لمن هو أرجح منه تعد شذوذا، فمن باب أولى من هو أدنى منه مرتبة ما لم ينته إلى حد رجال الضعيف . فبان أن هذه الكلمة قد اشتملت على شرط الحد من الجمع والمنع . نعم: يلزم الحافظ أن يزيد في تعريفه كلمة أخرى حتى يستوي له ذلك ، وهي "المقبول حديثه" ، حتى يدخل رجال

⁽¹⁾ نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي (1 / 235) ، وقد بحثت عنه في مكانه من نزهة النظر(ص 31) . فوجدت سطرا كاملا (هو هذا التعريف) قد سقط من النسخة المطبوعة أثبته السيوطي من نسخته .

الحسن أيضا ، لكن يبقى أن هذا التعريف غير مسبوق وإن كان مرادا في تعريفات الأئمة . والله تعالى أعلم .

(1) العلاقة بين الشاخ والمنكر:

مسائل تتعلق بالشاخ

وقد يختلط على الناظر في كلام النقاد الشذوذ والنكارة لاسيما وأنهم قد يتوسعون في ستخدمون أحدهما في محل الآخر، وفي التفريق بينهما يقول الحافظ رحمه الله [1]:

". . ، وإنما اختلافهما في مراتب الرواة؛ فالصدوق إذا تفرد بشيء لامتابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في الصحيح والحسن ، فهذا أحد قسمي الشاذ ، فإن بلغ خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه ، وربما سماه بعضهم منكوا . وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ ، وهو المعتمد في تسميته ". أ . هـ

فالحافظ رحمه الله قد اعتبر مخالفة الصدوق لمن هو أرجح منه نوعا من الشاذ ، إلا أن في كلامه نظرا من حيث قوله: "ولاشاهد "؛ فإن الشاهد يكون من حديث غير الصحابي راوي حديث الأصل ، وهذا يحرج من شرط الشاذ وهو اتحاد المخرج ، نعم يقال الحديث شاذ من رواية فلان الصحابي صحيح من رواية فلان غيره . وهذا على مذهب

⁽¹⁾ النكت (ص 674) .

من يشترط في الصحيح ألا يكون شاذا ، وهو مذهب أهل الحديث _كما في النكت (١) ، فإن لم يكن ثمة متابع ، فهو حديث فرد ، ويسميه ابن حجرهنا شاذا ، وهو القسم الأول عنده _ وعند ابن الصلاح كما سيأتي _ من الشاذ .

وأصرح من كلامه في النكت ما قاله في مقدمة الفتح (2): "وأما المخالفة _ وينشأ عنها الشذوذ والنكارة _ فإذا روى الضابط والصدوق شيئا ، فرواه من هو أحفظ منه وأكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ . وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا . . ".

ومن هنا فقد يطلق بعض العلماء الشذوذ ويريدون به الشذوذ اللغوي الذي يصاحبه نكرة أي نكران وغرابة كما صنع السرخسي في "المبسوط "(" حينما رد على الشافعي في إجازته الصلاة في الأوقات المنهي عنها بمكة ؛ لحديث روي " إلا بمكة "، فقال: " ولم تثبت هذه الزيادة عندنا ؛ لأنها شاذة ، ف لا تعارض المشاهير ". وهذا الحديث الذي شذذه ليس شاذا بالاصطلاح ، وإنما هوضعيف بأسباب أخرى (1).

⁽ ا ص 654) .

⁽²⁾ هدي الساري (ص 403) . (404) .

^{. (151/1)(3)}

^{(&}lt;sup>4)</sup> كما في " نصب الراية " (1 /254)) ، و " التلخيص الحبير " (1 / 189) . .

وقد يطلقون النكارة في موضع الشذوذ على ما تقتضيه درجة الراوي المخالف لديهم .
ومن استخدامهم المنكر في محل الشاذ: ما قالوه فيما أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة على ؛ أن رسول الله الله توضأ ومسح على الجوريين والنعلين . قال النسائي في "الكبرى " (1): لا نعلم أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة أنه عليه السلام مسح على الخفين . وكذا قال أبود اود :
كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي علي مسح على الخفين . وخرجه البيه قي وقال : حديث منكر . .

قال الحافظ الزيلعي تعقيبا على هؤلاء (2): "وقال الشيخ تقي الدين (يعني ابن دقيق العيد) في "الإمام": أبوقيس الأودي اسمه عبد الرحمن بن ثروان ، احتج به البخاري في صحيحه ، وذكر البيهقي في سننه (3)؛ أن أبا محمد يحيى بن منصور قال: رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر وقال: أبوقيس الأودي وهذيل بن شرحبيل لا يحتملان ، وخصوصا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا: مسح على الخفين

⁽¹⁾ (1 / 92 برقم 130) ،

⁽²⁾ نصب الراية (1 / 184) 185) .

⁽³⁾ السنن الكبرى (1 / 384) .

(1)

أقول: فأنت ترى أن هذا الحديث برسم الشاذ المخالف للثابت من حديث الصحابي نفسه ؛ فإن أبا قيس من رجال الصحيح ومع هذا قيل في مخالفته: منكر .

نعم المنكر بالاصطلاح ينقسم إلى شبيه أقسام الشاذ ، وأولها : الفرد المخالف ، أي لما رواه الثقات ، وأقول : إذا لم يكن المخالف ضعيفا (بأن كان ثقة أو صدوقا) فلا أدري ما الفرق بينه وبين الشاذ!! .

ومنه: ما رواه أصحاب السنن من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال: كان النبي الله إذا دخل الخلاء وضع خاتمه. قال أبو داود (2): "هذا حديث منكر ، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس؛ أن النبي الله اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه. قال: والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام "

أقول: وهمام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس، فروى عن ابن جريج هذا المتنبهذا السند، وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي أشار إليه أبو داود .

⁽¹⁾ ثم وقفت على كلام الإمام مسلم في كتابه التمييز (ص 71)، فكان مما نقل عن ابن المبارك أنه قسلل : عرضت هذا الحديث من رواية أبي قيس على الثوري فقال : " لم يجيء به غيره ، فعسى أن يكون وهما ". (²⁾ السنن (عقب حديث رقم 19) .

ومعهذاكان مقتضى وصفه الشذوذ لاالنكارة!

(2) مجفوظ، وغير محفوظ!:

قد يرد في لغة حديثي ناقد أو محدث هذان اللفظان؛ حيث يراد بالأول منهما الصواب (أو الراجح) في رواية الحديث المعين، ويراد بالثاني الشاذُ (أو المرجوح) (1).

(3) العلاقة بين المحيث الشاط والمعل :

إن علماء الحديث عندما وضعوا حد الصحيح من الحديث قالوا: "ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ، من غير شذوذ ولاعلة ". وهم هنا عطفوا العلة على الشذوذ ، والعطف يقتضي المغايرة ، وأن الشذوذ غير العلة . هذا هو الظاهر ، بل نصوا عليه ؛ فقال الحاكم في "المعرفة " (2): " الشاذ من الروايات ، وهو غير المعلول ". ثم راح يعلل هذه القرقة فقال: "فإن المعلول ما يوقف على علته ؛ أنه دخل حديث في حديث ، أو وهم فيه راو ، أو أرسله واحد فوصله واهم ، فأما الشاذ فإنه حديث يتقرد به

ثقة من الثقات وليس له أصل متابع لذلك الثقة . . " . فهويرى هذا أن الفرق بين الاثنين هو أن المعل ويسميه هو المعلول ما وقف على علته . . هكذا رأى . ثم راح يضرب مثالاً لذهبه هذا ثم قال :

"هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمن لا نعرف له علة نعلله بها، ولوكان الحديث عند الليث: عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولوكان عند يزيد بن أبي حبيب: عن أبي الزبير لعللنا به. فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً. ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل فقلنا: الحديث شاذ ".

وكالرم الحاكم هنا فيه نظر ؛ من وجوه :

الأول: أن تعريف الحاكم للشاذ مدخول فيه ، وقد تقدم بيانه .

الثاني :قوله أن المعلول ما يوقف على علته ليس مطلقاً ؛ فمن استقرأ مبحث العلة في الحديث وجد أن كثيرًا من العلماء النقاد قد أعلوا أحاديث لم يذكروا لها علة ، وإنما هو أمر ينقدح في ذهن الناقد ، لا يحمله عليه هوى أو تعسف ، بل هي ملكة لمن اختلط الحديث النبوي بشحمه ودمه ؛ يوضحه ما أخرجه الحاكم نفسه في "علوم الحديث "(ا)عن محمد

^{(11) (}ص 113) ،

ابن صالح الكيليني قال: سمعت أبا زرعة وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث قال الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة يعني محمد بن مسلم ابن وارة وتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. قال: ففعل الرجل ، فا تفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد إن هذا العلم إلهام (١١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلوقلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة ".

وقد استحسن السخاوي_رحمه الله _هذا الكلام وجرى عليه فقال (2) : "
وهو كما قال غيره : أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده . . . ، ولهذا ترى الجامع بين الفقه
والحديث كابن خزيمة ، والإسماعيلي ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، لا ينكر عليهم بل يشاركهم
ويحذو حذوهم ، وربما يطالبهم الفقيه والأصولي العاري عن الحديث بالأدلة ".
سلمنا أن المعلل ما وقف على علته ، لكن الشاذ أيضا وقف على علة له ، وهو:

^{(&}lt;sup>1)</sup> ويوازن بين هذا وما ذكره ابن أبي حاتم في مقدمة (الجرح والتعديل _ ص 349 : 351 ، 356) مـــن _. عجائب والده وأبي زرعة الرازي رحمهما الله تعالى _ في هذا الفن .

⁽²⁾ فتح المغيث (1 / 274) .

الثالث: أن الشاذ حديث ظاهره الصحة وقد يكون في الصحيحين أو أحدهما إلا أن أحد رواته وهو ثقة خالف في إسناده فوصله وأرجح منه أرسله ، أو في متنه فأتى بلفظة تزيد حكما أو تنقضه لم يتابع عليها هنا يقولون: الحديث شاذ ، أي من رواية فلان هذا ، وهنا أيضا وقف على علته . ثم إن الحاكم لما ذكر أمثلة العلة التي يوقف على مثلها في "المعلل "كان منها ما يختص بالشاذ ؛ "أو أرسله واحد فوصله واهم " ، وهل الشذوذ في الإسناد إلا هذا ؟ . وأما مثاله الذي أورده وقال فيه: "لا نعرف له علة نعلله بها " فنعم يصح له على ما ارتضاه هو في تعريف الشاذ ، وهو مطلق النفرد .

والذي أميل إليه: أن الشذوذ فرع عن العلة؛ لأنهما يشتركان في ظهور الصحة على كليهما بادي الأمر شم تظهر آفة تعرض فتنقض الحكم بالصحة . وحين في يكون عطفهم العلة على الشذوذ في حد الصحيح من عطف العمام على الخماس ، وإنما خصوا الشذوذ بالذكر دون باقي العلل ردا على صنيع كثير من الفقها والأصوليين الذين لا يقدحون الحديث بمخالفة الراوي بل يقبلونها مطلقا على أنها زيادة من ثقة ، والقدح بذلك من مذهب عققي المحدثين .

ويعضد ما ذهبت إليه من أنهم يمثلون للعلة بما يدخل في الشذوذ _ما قاله ابن الصلاح في المقدمة (1): "ويستعان على إدراكها (العلة) بتقرد الراوي وبمخالفة غيره له

^{(1) (} ص 16_ مع التقييد) .

مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك " .

ومن استقرأكتابي " العلل " لابن أبي حاتم والدار قطني وجدهما مشحونين بالشاذ منوعيه : شذوذ المتن ، وشذوذ السند .

بقيأن يقال في هذا النوع من الحديث وهو الشاذ ما قاله الحافظ رحمه الله من أنه: "أدق من المعلل بكثير؛ فلا يتمكن من الحكم به إلا من ما رس الفن غاية الممارسة ، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ".

قال السيوطي مؤيدا: " ولعسره لم يغرده أحد بالتصنيف " (١).

⁽¹⁾ تدريب الراوي (1/ 233) ·

المديث الشاك

ينقسم الحديث الشاذ بالاستقراء إلى قسمين:

أولا: شاذ السند .

ثانيا: شاذالمتن.

وهو لا يخرج عن هذين القسمين؛ فإن الحديث النبوي الشريف مكون من سند ومن ، والسند: هو سلسلة الرواة الناقلين لحديث ما ، والمن : هو الكلام المنقول عن طريق الإسناد، قال السيوطي في ألفيته:

علم الحديث ذو قوانين تحد يدرى بها أحوال متن وسند

ومثال القسم الأول (الشذوذفي السند):

ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا: "ماء زمزم لما شرب له، فإن شربته الشدوط برفع برفع ستشفي به شفاك الله .." الحديث؛ فقد ذكر الحافظ في "التلخيص" (1) طرقه من المحديث (عليه وضعفها كلها ، ونعى على من اغتر ببعضها فصحح الحديث؛ مثل أو بوله الحافظ الدمياطي (ت 705) رحمه الله شمقال: "وله طرق أخرى من غير حديث جابر

^{. (268/2)(1)}

، رواه الدارقطني والحاكم من طريق محمد بن حبيب الجارودي ، عن سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ؛ أن رسول الله علاقال ، فذكره ". قال الحافظ : " والجارودي صدوق ، إلا أن روايته شاذة ؛ فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة : الحميدي ، وابن أبي عمر ، وغيرهما عن ابن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد قوله " .

أقول: وإنما حكم الحافظ على رواية الجارودي بالشذوذ؛ لأنه خالف من هو أرجح منه فوصله وأرسلوه، (أو رفعه وأوقفوه).

ومنه أيضا : حديث عمروبن دينا رعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا : " لا رضاع إلا ما كان في الحولين "أخرجه الدار قطني ، قال الحافظ في " التلخيص "(۱): " وقال يعني الدار قطني : تفرد برفعه الهيشم بن جميل عن ابن عيينة ، وكان ثقة حافظا . وقال ابن عدي : يعرف (يعني الحديث) بالهيشم ، وغيره لا يرفعه ، وكان يغلط . ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقفه . قال البيهقي : الصحيح موقوف ".

مثال آخر

^{(1) (4 / 4) ،} والحديث أخرجه الدارقطني (4 / 174) ، وابن عدي (7 / 103) ، والبيهقي (7 / 462) ، والبيهقي (7 / 462) و نص ابن عدي في الهيثم : " " ليس بالحافظ ، يغلط على الثقات ، وهذا يعرف بالهيثم بن جميل عن ابن عينة مسندا ، وغير الهيثم يوقفه على ابن عباس ، والهيثم بن جميل يغلط الكثير على الثقات كما يغلط غيره ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب ".

ومنه أيضا :حديث أم سلمة رضي الله عنها ؛ " أنها سألت النبي على أن تصلي المرأة في درع وخمار ليس لها إزار ، قال : " إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها " . مثاله المرأة في درع وخمار ليس لها إزار ، قال : " إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها " فالم

قال الحافظ الزيلعي (ت 762) _ رحمه الله تعالى _ (1): " قال ابن الجوزي في " التحقيق":
وهذا الحديث فيه مقال؛ وهو أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينا رضعفه يحيى ، وقال أبو
حاتم الرازي : لا يحتج به ، والظاهر أنه نملط فيى رفيع هذا المحديث ؛ فإن أبا داود
أخرجه أيضا من طريق مالك ، عن محمد بن زيد بن قنفذ ، عن أمه ؛ أنها سألت أم سلمة
. . الحديث ، ولم يرفعه . قال أبو داود (2): هكذا رواه مالك ، وابن أبي ذئب ، وبكر بن
مضر ، وحفص بن غياث ، وإسماعيل بن جعفر ، ومحمد بن إسحاق عن محمد بن زيد ، عن
أمه ، عن أم سلمة من قولها ، لم يذكر أحد منهم النبي

وسئل الدارقطني في "العلل" عن هذا الحديث فقال: "نيرويه محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، عن أمه ، عن أم سلمة ، واختلف عنه في رفعه ؛ فرواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينا رعنه مرفوعا إلى النبي الله ، وتابعه هشام بن سعد ، وخالفه ابن وهب ، فرواه عن هشام بن سعد موقوفا . وكذلك رواه مالك ، وابن أبي ذئب ، وابن لهيعة ، وأبو عسال

⁽¹⁾ نصب الراية (1 / 299 ·) .

⁽²⁾ السنن (1 / 170 _ عقب الحديث 640) .

محمد بن مطرف، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي، عن محمد بن زيد، عن أمه، عن أم سلمة موقوفا، وهو الصواب". قال ابن عبد الهادي: "وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار روى له البخاري في صحيحه، ووثقه بعضهم، ولكنه خلط فيي رفسع ها المحديث ، والله أعلم". أ. ه كلام الزيلعي .

أقول: وقد بنى الدارقطني (ت 385)_رحمه الله تعالى كتابه "العلل" على هـذا النوع من الشذوذ .

ومثال القسم الثانيي (الشذوذ في المنز):

ما ذكره الزيلعي في "نصب الراية "(1) في "حديث أبي سعيد الخدري الله ؛ أن رسول الله الله المناطقة المناط

قال الزيلعي: وذكره عبد الحق في أحكامه من جهة ابن عبد البر وقال: الغالب على المعالفه . حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم ، وقال ابن القطان في كتابه (1): " ليس دون

^{. (172 / 2) (1)}

^{. (452 / 31) (2)}

⁽³⁾ بيان الوهم والإيهام (3 / 154).

الدراوردي من يغمض عنه ". والمديش شاخ، لا يعرج عليه ما لم يعرف عدالة رواته ، وعثمان بن محمد بن ربيعة الغالب على حديثه الوهم . ".

ومنهما قال السيوطي :

" ومن أوضح أمثلته ما أخرجه في " المستدرك " (1) من طريق عبيد بن غنام النخعي في المستدرك " ومن أوضح أمثلته ما أخرجه في " المستدرك " السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال : قام عن عرب عن عرب عن عرب عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال : قام كادم ، ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسسى في كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدم ، ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسسى كعيسى "وقال : صحيح الإسناد .

ولمأزل أتعجب (2) من صنيع الحاكم له حتى رأيت البيه في قال (3): إسناده صحيح ، ولكنه شاذ بمرة " .

قال أبو الحسنات اللكنوي (ت 1304) _ رحمه الله _ بعد أن نقل كلام السيوطي المتقدم (1): "وأشار به إلى أن هذا الحديث إنما يصدق عليه الشاذ بالمعنى الذي اختاره الحاكم وظنه منافيا للصحة ، لا بالمعنى المختار ، وهو ما رواه الثقة مخالفا لمن [هو] أوثق منه ، فإن أبا

مثال آخر

^{. (493/2)(1)}

⁽²⁾ والعجب أيضا من تصحيح الذهبي له في تلخيصه على المستدرك .

^{(&}lt;sup>3)</sup> الأسماء والصفات (ص 390) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> ظفر الأماني(ص 200) .

الضحى مسلم بن صبيح أحد الثقات، لم يخالف في روايته هذه من هو أوثق منه ، بل هو شيء تفرد بزوايته ، ولم يروه غيره ، فاحفظه "(١).

ومنه: _وإن كان في صحيح مسلم! _ما رواه معمر وابن جرّبج عن ابن طاووس عن أبيه؛ أن أبا الصهباء قال لابن عباس: ألم تعلم أن الثلاث (يعني الطلقات الثلاث دفعة واحدة

مثال آخر

(1) وقد أحسن اللكنوي _ رحمه الله _ أيما إحسان ؟ فإني لم أر أحدا _ مع شدة البحث والتحــري _ نسب هذا الحديث إلى الشذوذ غير ما كان من البيهقي _ رحمه الله _ و متابعة السيوطي له ، و ما أصابي العجب من تصحيح الحاكم كما قال ابن دحية في العلم العجب من تصحيح الحاكم كما قال ابن دحية في العلم المشهور " _ ونقله عنه الزيلعي في النصب (1 / 342) : ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قــول الحاكم أبي عبد الله ؟ فإنه كثير الغلط ، ظاهر السقط " . وقال ابن القيم في " الفروسية" (ص 45) : وأما تصحيح الحاكم فكما قال القائل :

فأصبحت من ليلى الغداة كقابض على الماء خانته فروج الأصابع وإنما كان أصابيني العجب من الذهبي _ رحمه الله _ لتابعة الحاكم في تصحيحه له وهو الحافظ النقلد ؛ ثم انقلب العجب من الذهبي إلى ، حيث كان ذلك من تقليدا ؛ فإن الذين نسبوا هذا الحديث للشذوذ ما ذكروا وجه ذلك ولو بكلمة واحدة ، وأثر ابن عباس هذا ليس مما يقال بالرأي ، وقد صحح إسناده كل من الحاكم والذهبي والبيهقي _ وإن أشذه الأخير _ ، ثم وقفت على تصحيح ابن حجر لإسناده أيضا في " الفتح " (6 / 293) بعدما ذكره من تفسير ابن جرير . وقد ذهب إلى صحته من المحقق _ ين المتأخرين المكنوي _ رحمه الله _ ، فقد صنف رسالة في نصرته سماها " زجر الناس عن إنكار أثر ابن عباس " ، قضى فيها على الحديث بأنه مرفوع أو له حكمه . أفاده أبو غدة في حاشيته على كتاب اللكنوي " الرفع والتكميل " .

وأما كلام اللكنوي عن أبي الضحى ودفاعه عنه فلا أدري ما حمله عليه، ولم أر أحدا رمى عـــهدة الشذوذ عليه ، إلا ما يمكن أن يفهم من كلام البيهقي ، ولو كان تكلم على شريك أو عطاء بن الســـائب لكان أولى ؛ فإن تعصيب الجناية في الوهم تكون بأضعف من في السند ، إلا أن يقوم دليل يغير هذا الأصل كمتابعة أو غير ذلك ، والله تعالى أعلم.

) كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر ؟قال: نعم.

قال ابن رجب: "ولأثمة الإسلام في هذا الحديث طريقان: أحدهما: مسلك الإمام (يعني أحمد) ومن وافقه، وهو يرجع إلى الكلام في إسناد الحديث بشذوذه وانفراد طاووس به، وأنه لم يتابع عليه. وانفراد الراوي بالحديث وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه وأن يكون شاذا ومنكرا إذا لم يرو معناه من وجه يصح، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين؛ كالإمام أحمد ويحيى بن معين ويحيى بن القطان وعلي بن المديني. وهذا الحديث ما يرويه عن ابن عباس غير طاووس؛ قال الإمام أحمد في رواية منصور _: كل أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاووس، وقال الجوز جاني: هو حديث أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاووس، وقال الجوز جاني: هو حديث أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاووس، وقال الجوز جاني: هو حديث أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاووس، وقال الجوز جاني: هو حديث أدود عنيت بهذا الحديث في قديم الدهر فلم أجد له أصلا

ثمقال ابن رجب: وقد صح عن ابن عباس وهو راوي الحديث أنه أفتى بخلاف هذا الحديث ولزوم الثلاثة المجموعة ، وقد علل بهذا أحمد والشافعي كما ذكره في المغني ، وهذا أيضا علة في الحديث بانفرادها ، فكيف وقد انضم إليها الشذوذ والإنكار؟! وإجماع الأمة على خلافه ، وقال إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن": طاووس مع

فضله وصلاحه يروي أشياء منكرة ، منها هذا الحديث ، قال ابن رجب : وكان علماء مكة ينكرون على طاووس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل . . "(1) .

مثال الشاك بالاصطلاح ومنه: ما جاء في صلاة الكسوف من رواية النسائي عن عبدة بن عبد الرحيم، عن ابن عينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة عن عائشة ؛ " أنه على في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات في أربع سجدات ".

قال الحافظ (2): " احتجبه النسائي (3) على أنه على صلى صلاة الكسوف أكثر من مرة ، وفيه نظر ؛ لأن الحفاظ رووه عن يحيى بن سعيد بدون قوله: " في حفة زمر " ، كذا هو عند مسلم (4) والنسائي أيضا ، فهده الزيادة شاخة ، والله أعلم . " .

أقول: ويمكن أن يدرج هذا المثال في الفرد المخالف؛ فإن المعروف عنه على أنه ما فه دخل مكة إلا فاتحا أو حاجا ، والكسوف ليس مما يتكرر كثيرا حتى يقال بتكرار الواقعة، ولوحدث بمكة آنذاك لنقله الثقات فيما نقلوه من أخبار دخوله مكة (٥).

⁽¹⁾ من تعليق الأرنؤوط على " زاد المعاد " لابن القيم (5 / 249) ، والحديث في صحيح مسلم (1472) ، وأخرجه أبو داود (2199) ، وأحمد (1 / 314) ، وغيرهم .

⁽²⁾ التلخيص الحبير (2 / 90) .

^{(&}lt;sup>(3)</sup> المحتبى (3 / 135) .

⁽⁴⁾ برقم (903) .

⁽⁵⁾ كتبت هذا الكلام ثم وقفت على ما نقله السيوطي والسندي في حاشيتهما على سنن النسائي __ عن العماد ابن كثير من قوله: " في صفية (هكذا والصواب: عبدة) بقوله: " في صفية زمزم" ، وهووهم بلا شك ؛ فإن رسول الله الله علم يصل الكسوف إلا مرة واحدة بالمدينة في المسجد. هذا-

وقد يجتمع الشذوذان (شذوذ السند وشذوذ المتن) في حديث واحد ؟ كما في الحديث الذي أخرجه الدارقطني في سننه (اعن عائشة رضي الله عنها ؟ أن النبي الله الفاله النها المسفر ويتم ، ويفطر ويصوم . فهذا الحديث رواته ثقات ، وقد صححه الدارقطني ، إلا أنه شاذ سندا ومتنا ، أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات من وقفه على عائشة . وأما المتن ؛ فلأن الثابت من فعله المحموظ مواظبته على القصر في السفر ، ولذا مال الحافظ إلى القول بشذوذه ؛ كما في "بلوغ المرام "له ؛ حيث قال : "والحفوظ من فعلها " (2) .

ومما تقدم يتين أن الحديث الشاذ غير مقبول ولا مرغوب فيه ، ولذا تتابعت أقوال الأثمة رضي الله عنهم في التحذير منه (3):

قال إبراهيم بن أبي عبلة: " من حمل شاذ العلماء حمل شراكثيرا ".

⁻هو الذي ذكره الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي وابن عبد البر ؛ وأما هذا الحديث هده الزيادة ، فيخشى أن يكون الوهم من عبدة بن عبد الرحيم هذا ؛ فإنه مروزي نزل دمشق ثم سلسار إلى مصر ، فاحتمل أن النسائي سمعه منه بمصر فدخل عليه الوهم ؛ لأنه لم يكن معه كتاب ؛ وقد أخرجه البخساري ومسلم والنسائي أيضا بطريق آخر من غير هذه الزيادة ، وعرض هذا على الحافظ جمال الديسسن المنزي فاستحسنه وقال : قد أجاد وأحسن الانتقاد . قال السندي : وهذا ظهر أن ما قيسل في التوفيق حمل الروايات على تعدد الوقائع بعيد جدا .أ.هـ

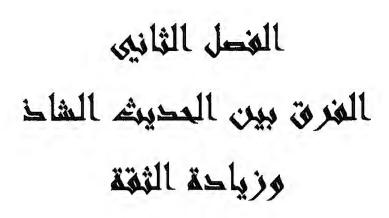
^{(1 / 189) ،} وينظر : نصب الراية (2 / 192) ، والتلخيص الحبير (2 / 44) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> بلوغ المرام (ص 442 _ مع سبل السلام) .

⁽³⁾ الكفاية (ص 223 \ 225).

وقال شعبة بن الحجاج: " لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ " . وقال أحمد بن حنبل عن بعض طلبة العلم : " تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ، ما أقل . الفقه فيهم ! " . .





الفصل الثاني الفرق بين الحديث الشاذ وزيادة الثقة

إن أمرين في مصطلح الحديث لا يتكلم في أحدهما إلا ويذكر الآخر ، أولهما "معرفة الشاذ من الحديث" ، وقد تقدم ، والثاني "زيادة الثقة" ؛ فإن العلاقة بينهما جد وثيقة ؛ فإنه متى سلمت رواية الحديث بعد تحقيق طرقه من الشذوذ (وهو مردود) انتقلت إلى زيادة الثقة (وهي مقبولة حينئذ) .

وهذا أوان الشروع في آلحديث عن الأمر الثاني وهو زيادة الثقات: وزيادة الثقة: هي ما يعفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن.

أولاً: الزيادة في السند:

وهذه تدخل أيضًا معنا في الحديث على الشاذ ، وفيها ما يكثر من اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله، ورفعه ووقفه ، وقد اختلف العلماء في ترجيح أيهما على أربعة أقوال:

1 _ ترجيح الوصل عَلَى الإرسال والرفع على الوقف: القائلون به: وإلى هذا القول ذهب الأئمة المحققون في هذا الفن(1).

قال الخطيب (ت 463) (2): "وهذا القول هو الصحيح عندنا ؛ لأن إرسال الحديث ليس بجرح لن وصله ولا تكذيب له ، ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا ، أو عند بعضهم ، إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان ، والناسي لا يقضى له على الذاكر ، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى لا يضعف ذلك أيضا ؛ لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعد فيسنده ، أو يفعل الأمرين معاعن قصد منه لغرض له فيه

"

وقال النووي (676): "الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين (1) أنه إذا روي الحديث مرفوعا وموقوفا ، أو موصولا ومرسلا، حكم بالرفع والوصل؛ لأنها زيادة ثقة ، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد " (1).

⁽١) شرح النووي (1 /32) ، وفتح المغيث (200/1) ، وتدريب الراوي (221/1) .

⁽²⁾ الكفاية (581) ، ومحاسن الاصطلاح (191).

⁽³⁾ ومنهم: البزار _كما في فتح المغيث (1/200) _ وأبو الحسن بـــن القطـــان _ كمـــا في النكـــت (603/2) _ وانتقده ابن سيد الناس وشيخه ابن دقيق العيد .وسيأتي في كلام البرهان البقاعي أن هذا ليس مذهب محققي المحدثين ، وهو الصواب .

^{(&}lt;sup>4)</sup> وقارن مع شرح النووي (1/ 32) .

وقال ابن الصلاح: "وما صححه- أي الخطيب- هو الصحيح في الفقه وأصوله (1)66

إلاأن البرهان البقاعي (ت885) تعقبه فقال:

"إنابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين؛ فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظرًا لم يحكمه ، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه ، وذلك أنهم لا يدكمون فيما بدكم مطرد ، وإنما يديرون ذلك على القرائب "(د (

عجة أصعاب عدا القول (قبول زيادة الثقة مطلقا):

قالوا : إن الراوي إذا كان ثقة وانفر د بالحديث من أصله كان مقبولاً ، فكذلك انفراده الرح على بالزبادة.

لمكا القول

وفيه بيان الرح على محده الحجة:

المدميم الراجع قال الحافظ:

> "وهواحتجاج مردود ؛ لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان يكون مقبولاً كما سبق بانه في نوع الشاذ ، ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده

⁽¹⁾ المقدمة (ص 94 _ مع التقييد) .

⁽²⁾ توضيح الأفكار (339/1) .

مالزمادة ظاهر؛ لأن تفرده مالحدث لاملزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقيات؛ إذ لا مخالفة في روايته لهم ، مجلاف تفرده بالزيادة إذا لم بروها من هوأتقن منه حفظا وأكثر عددا ، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ، وهبنى هذا الأهر على علية الطن. " (١). إشكال

رملد

ابن الطلح ثم أورد الحافظ_رحمه الله على ابن الصلاح إشكالا أشدمما أورده البقاعي عليه "؛ وذلك أنه يشترط في الصحيح ألا يكون شاذا كما تقدم، ويقول: إنه لو تعارض الوصل والإرسال قدم الوصل مطلقا ، سواء كان رواة الإرسال أكثر أو أقل ، حفظ أم لا، ويختار في تفسير الشاذ أنه الذي يخالف راويه من هو أرجح منه.

> وإذا كان راوي الإرسال أحفظ من روى الوصل مع اشتراكهما في الثقة ، فقد ثبت كون الوصل شاذا ،، فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه في الصحة ألا بكون شاذا ؟ هذا في غامة الإشكال.

ويمكن أن يجاب عنه بأن اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحة إنما يقوله المحدثون، وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال ، والفقهاء أهل الأصول لا يقولون بذلك ، والمصنف قد صرح باختيار ترجيح الوصل على الإرسال ،

^{(&}lt;sup>()</sup> النكت (ص 690) ،

ولعله يرى بعدم اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحيح ؛ لأنه هناك لم يصرح عن نفسه باختيار شيء بل اقتصر على نقل ما عند المحدثين ".

مخسب محققي المحدثين.

وهذا الترجيح في هذا القول (الأول) مقيد بما إذا كان راويهما (يعني الموصول، والمرفوع) حافظاً متقدًا ضابطاً ، ولم تكن قرينة أقوى على ترجيح إرساله أو وقفه.

وهو مخصب الأنمة:

1_البخاري (ت 256) _ رحمه الله _ كما في صحيحه (برقم 1484 ، 1484) ؛ فقال في الموضع الأول: "والزيادة مقبولة ، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت ، وشرحه الحافظ قائلا: "(والزيادة مقبولة) أي من الحافظ . . ، والثبت : الثبات والحجة . " (ا) وقال في الموضع الثاني : "ويؤخذ أبدًا في العلم بما زاد أهل الثبت أو بينوا " .

^{· (409 / 3)} الفتح (3 / 409)

2_مسلو (ت 261) كما في كتابه "التمييز" (أ) ؛ فإنه قال بعد أن ذكر رواية الحفاظ الحديث على وجه : " . . . فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه ، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ ، فيعلم حيئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظًا ". ثم قضى _ رحمه الله _ أن هذا هو عمل الحفاظ ؛ فقال : "على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث ؛ مثل شعبة ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهم من أثمة العلم . " . "

2 الترهدي (ت 279) في أواخر كتابه "الجامع" (2): "و إنما تصح ، الزيادة ممن يعتمد على حفظه" .

4_ ابن خزيمة (ت311) في صحيحه ؛ قال: " لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكنا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان فروى حافظ عالم

^{(1) (}ص 24) ، وينظر : (ص 50) .

^{. (759 / 5) (2)}

بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته ، فإذا تواردت الأخبار فزاد وليس مثلهم في الحفظ زيادة _ لم تكن تلك الزيادة مقبولة ".

2_الحار قطنيى (ت 385)كما في سؤالات السلمي له (1) وقد سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات ؟ قال: "ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظًا وثبتًا على من دونه

6 _ البيهة بي (ت 458) كما في "السنن الكبرى" له (2): " وهشام بن سعد ليس بالحافظ جداً ؛ فلا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات الأثبات ؛ كيف وهم عدد وهو واحد ؟ "، وقال في موضع آخر: " فرواية الجمهور على لفظ التزويج إلا رواية الشاذ منها "ملكتكها" ، والجماعة أولى بالحفظ من الواحد " (3).

7_ ابن عبد السبر (ت 463) كما في تمهيده (1): "...والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال، لا يضر تقصير من قصر به؛ لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات ". وفي زيادة المتن يقول : " لأن المنفرد أولى بإضافة الوهم إليه من الجماعة " (1). قال (6):

⁽¹⁾ نقله عنه الحافظ في " النكت " (ص 689) ·

^{. (73 / 1) (2)}

^{. (160 / 7) (3)}

^{(1 / 100) ،} ومثله في (1 / 254) ، (1 / 135) . (1 / 135)

^{(5) (3 / 11) ،} ومثله في (3 / 153) .

"إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ ؛ لأنه كأنه حديث مستأنف . وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها ".

8_ المخطيب البغدادي (ت 463) كما في "الكفاية" (1) ، ونقله عنه الحافظ في " النكت" بالمعنى فقال: " والذي نختاره أن الزيادة مقبولة إذا كان راويها عدلاً حافظًا متقنًا ضابطًا ".

و ابن طاهر المقدسي _ ابن القيسراني __(ت507)؛ فإنه قال (2) " إن الزيادة إنما تقبل عند أهل الصنعة من الثقة المجمع عليه ".

10_المعافره (ت 584) ؛ فإنه ذكر في باب المرجحات بين الحديثين المختلفين (د) الوجه الثاني : أن يكون أحد الراويين أتفن وأحفظ ؛ نحوإذا ما اتفق مالك بن أنس و شعيب بن أبي حمزة في الزهري ، فإن شعيبًا وإن كان حافظ اثقة غير أنه لا يوازي مالكًا في إتقانه وحفظه ، ومن اعتبر حدشهما وجد بينهما بوكا بعيدًا (١) .

^{. (306/3)(6) -}

^{(1) (}ص 581) ،

⁽²⁾ نقله عن الحافظ في " النكت" السابق.

⁽³⁾ وهو يصدق هنا على اختلاف الروايات .

^{(&}lt;sup>4)</sup> الاعتبار (ص 31) .

11_ابن القطان (ت 628) ؛ فإنه تكلم على حديث لقيط بن صبرة في الوضوء الذي فيه: " وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا " فصححه ، وأفاد أن عبد الرحمن بن مهدي ذكر عن الثوري زيادة فيه ، وهي الأمر بالمبالغة في المضمضة أيضًا ؛ قال : "وابن مهدي أحفظ من وكيع الذي لم يذكرها . . " ثم ذكرها من كتاب الدولابي بإسناده من طريق ابن مهدي عن الثوري ، ثم قال : " وهذا صحيح "(1).

12_ابن حقيق العيد (ت702) ؛ فقد نقل عنه الحافظ الزيلعي في تعليقه على عديث قوله: " وهذا مبني على تقديم إرسال الأحد طعلى إسناد من دونه ، وهو مشهور في الأصول "(2) .

13_ العلائي (ت802): "الزيادة في الحديث ليست مقبولة من الثقة مطلقاً كما يقوله كثير من الفقهاء ، بل فيها تفصيل ، ويشترط فيها ألا يكون فيها مخالفة لرواية من هو أحفظ ممن زادها أو أكثر عددًا . " (3).

⁽¹⁾ بيان الرهم والإيهام (228/2).

⁽²⁾ نصب الراية (1 / 97).

^{· (44} ص) التحصيل (ص 44)

14_ المحافظ ابن مجر (ت852)؛ فإنه قال: "واشتهر عن جمع من العلماء القول تغديل مسن معبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يأتي ذلك على طريقة المحدثين الذين يشترطون لابن مجر في الصحيح ألا يكون شاذا، ثم فسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح، وكذا الحسن، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين؛ كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدار قطني، وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يتعرف عن أحد هنه إطلاق قبول الزيادة "

وشرح ابن رجب (ت 795) كلام الترمذي السابق قائلا: "وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار الأوثق في ذلك، والأحفظ أيضا، وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره أرسله ؟! " (2).

وقال الحافظ العلائي _ وجزم به (1) _ "وكلام الأثمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري

⁽¹⁾ نزهة النظر (ص 30) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> شرح علل الترمذي (ص 243) .

وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي ، بل مملسه و في حالت حائر مملى الترجيع بالنسبة إلى ما يقوى مند أحده وي حديث مديث ".

أقول: وكالام العلائي هذا هوما رجحه ابن عبد الهادي رحمه الله (ت744) فقال (1): " والصحيح أن ذلك يختلف، فتارة يكون الحكم للمرسل، وتارة يكون للمسند، وتارة للأحفظ".

قال الحافظ: "وهذا العمل الذي حكاه عنهم (يعني العلائي) إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة "

ويعضد هذا القول الأخير ما ذكره ابن رجب عن الدار قطني من أنه "يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة ، ثمير دفي أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد ، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة ، وهيمي إخا كان الثقة هبرزا فيي المعفظ .

ـــ⁽³⁾ النكت (ص 604) ، توضيح الأفكار (344/1)، فتح المغيث (166/1 ، 203) ، وشرح العلل (ص 243).

^{· (} ا) تنقيح التحقيق (1 / 366) .

وقال الدارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلا، وخالفهما الثوري فلم يذكره، قال: "لولا أن الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة" وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه

مثال يوضح صنيعهم:

مثال لقبول زياحة الثقة

عديث " لا نكاح إلا بوليم":

روى أبو داود والترمذي وابن ماجه (2)عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق في السند تبعا السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي على قال: "لانكاح إلا المقرانان المقرانان عكانا مسندا متصلا.

ورواه سفيان الثوري وشعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن النبي على مرسلا.

ولما سئل البخاري عنه حكم لمن وصله ، وقال: "الزيادة من الثقة مقبولة" ، فقال البخاري هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان ، وهما جبلان في الحفظ والإتقان!! .

وسبب ترجيح البخاري لمن وصله كون يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا ، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم ،

 ^{(244} سرح علل الترمذي (ص 244) .

⁽²⁾ وينظر: نصب الراية (3 / 183 > 184) .

ولاسيما وإسرائيل قال فيه ابن مهدي: إنه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد .

ولذلك قال الحافظ الدار قطني: ويشبه أن يكون القول قوله، ووافقهم على الوصل عشرة من أصحاب أبي إسحاق بمن سمعه من لفظه، واختلفت مجالسهم في الأخذ عنه، كما جزم به الترمذي . أما شعبة وسفيان فكان أخذهما له عنه عَرْضًا في مجلس واحد ؛ لما رواه الترمذي (1) من طريق الطيالسي: حدثنا شعبة قال: سمعت الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: "لانكاح إلا بولي "؟ قال: نعم ". (2)

قال الترمذي (3): " فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري عن مكحول هذا الحديث في وقت واحد ".

ولهذا رجح البخاري رواية الوصل مع أن "شعبة والثوري احفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث "(4).

^{. (409/3)(1)}

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر في ذكر هذا المثال: الكفاية (581) ، النكت (ص 605) ، فتح المغيث (1 / 203) ، توضيح الأفكار (341/1) .

⁽³⁾ عقب حدیث رقم (1102).

⁽⁴⁾ وقد ذكر الحافظ في نكته (606 > 607) القرائن المحتفة التي رجح بما البخاري وصل هذا الحديث على إرساله .

وأول من ذكر هذا الحديث مثالاً لقبول زيادة الثقة مطلقاً الخطيب في الكفاية _ كما أشرت في الحاشية _ "وذكر حكاية عن البخاري أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في هبعة النكاح بلاولي ، قال: الزيادة من الثقة مقبولة وإسرائيل ثقة . وهذه الحكاية _ إن جوابها صحت _ فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث ، وإلا فمن تأمل كتاب " تاريخ البخاري " معولة تصعيم البخاري المنادي البخاري المواية الم

ولذا قال الحافظ في الفتح (2): "والتحقيق أنهما - أي الشيخين - ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد ، بل هو دائر مع القرينة ، فمهما ترجح بها اعتمداه ، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله "أ . ه ...

وقال في "النكت" (1) : " ويزيد ذلك ظهورًا تقديمه يعني البخاري الإرسال في مواضع أخر ؛ مثاله: ما رواه الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت: إن النبي الله قال: " إن شئت سبعت الكِ" . ورواه ما لك عن عبد الله بن أبي بكر بن الحارث؛ أن قال: " إن شئت سبعت الكِ" . ورواه ما لك عن عبد الله بن أبي بكر بن الحارث؛ أن النبي الله قال لأم سلمة رضي الله عنها . . قال البخاري في تأريخه : الصواب قول ما لك مع إرساله . فصوب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له فيه ، وصوب المتصل هناك لقرينة مع إرساله . فصوب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له فيه ، وصوب المتصل هناك لقرينة

⁽¹⁾ شرح العلل (ص 243) ·

^{. (203 / 10) (2)}

⁽ ص 607)،

ظهرت له فيه . فتبين أنه ليس له عمل مطرد فيى خلك ، والله أعلم . "

ومثل هذ الصنيع أو يقرب منه ما صنعه الترمذي _ رحمه الله _ في المثال التالي: مثال رجموا فيه الإرسال على الوصل للقرائن:

فقد روى (2)حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر " أن النبي الله قضى باليمين مع مثال الرحما الرحما الشاهد" .

رواه هكذا أولاً من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر مسندًا متصلاً، ثم رواه من القرائن طريق إسماعيل بن جعفر عن جعفر عن أبيه مرسلاً، ثم قال: "وهذا أصح، وهكذا روى سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي على مرسلاً" أ. ه.

قال الدكٽور نور الدين عٽر⁽³⁾:

"فبين الترمذي الاختلاف، ثم صرح بترجيح الإرسال على الوصل في الروايين المتعارضين، ووجه عمله: أن عبد الوهاب الثقفي تفرد به دون غيره من الرواة ،

⁽¹⁾ و انظر : تاريخ البخاري (1 / 47 \ 48) ، وبكلام ابن رجب والحافظ يتبين ما في كلام الحاكم في كتابه " الأربعين " الذي نقله عنه الزيلعي (النصب 1 / 241) من أن " مذهبهما (يعني الشيخين) قبول الزيادة من الثقة " هكذا مطلقا 11.

⁽²⁾ جامع الترمذي (رقم 1344 ، 1345) .

⁽³⁾ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص 139) .

....الفرق بين الشاخ ...

قال الذهبي (1) في ترجمة عبد الوهاب الثقفي:

"ومن أفراده أنه روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر حديث "قضى باليمين مع الشاهد" ، وقد رواه مالك والقطان والناس عن جعفر عن أبيه مرسلا"

وعبد الوهاب ثقة ، أخرج له الجماعة ، إلا أنه كان في حفظه بعض وهن ، وقد عده ابن مهدي فيمن كان يحدث من كتب الناس ولا يحفظ ذلك الحفظ ، وقال محمد بن سعد :

فِمن ثم رجح الترمذي رواية الإرسال على روايته ، إلا أن الذهبي خالف مع هذا فقال: قلت: الثقفي لا ينكر له إذا تفرد مجديث ، بل بعشرة! ".

القول الثاني: ترجيح الإرسال على الوصل، والوقف على الرفع (وذلك مطلقا):

القائلون به:

حكاه الخطيب (2) عن أكثر أصحاب الحديث، وذلك بالنسبة الإرسال على الوصل، والوقف على الرفع مثله فيأخذ حكمه (3).

ججتمع في خلك:

⁽¹⁾ ميزان الاعتدال (2 / 681) .

⁽²⁾ الكفاية (580) .

⁽³⁾ وقال السخاوي في فتح المغيث (1 / 201) :" وأشار إليه النسائي ".

أولا: أن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل.

ثانيا : أن الظاهر هو نسبة الوهم إليه - أي لمن زاد - لوحد ته و تعددهم ، فوجب رده . الجوابع من خلك:

عن الأول أجاب ابن الصلاح بأن " الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم ، والزيادة ههنا مع من وصل "(1).

وأجيب عن الثاني بأن "سهو الإنسان فيما لم يسمع حتى جزم بأنه سمع بعيد جداً ، بخلاف سهوه عما يسمع ؛ فإن ذه ول الإنسان عما يجري بحضور ه لاشتغاله عنه كثير الوقوع ، هذا إذا اتحد الجلس ، أما إذا تعدد فتقبل با تفاق "(2).

وقد استشكل السخاوي قول الخطيب هنا بأن أكثر أهل الحديث يرجمون الشكال المستشكل السخاوي قول الخطيب الإرسال على الوصل ، وإلحاقه ترجيح الوقف على الرفع ؛ لأنه مثله ، مع أن الخطيب نفسه قال في موضع آخر (3) : إن جمهور المحدثين والفقهاء يقولون بقبول زيادة الثقة مطلقاً !!

⁽¹⁾ المقدمة (ص 114 _ مع التقييد و الإيضاح) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> توضيح الأفكار (1 / 340) .

⁽³⁾ الكفاية (ص 597) .

ثم أجاب عنه (1) بأن يقال: إن المحكي هناك عن أهل الحديث خاصة ، وهو كذلك ، وأما هنا فعن الجمهور من الفقها ، والمحدثين ، والأكثرية بالنظر للمجموع من الفريقيز ، ١٠ لا يلزم من ذلك اختصاص أهل الحديث بالأكثرية .

وبمن استشكل كلام الخطيب البغدادي أيضًا وانتقده - الحافظ ابن رجب، وذلك في كتابه يعني الخطيب "تمييز المزيد في متصل الأسانيد"، حيث خالف كلامه في في كتابه يعني الخطيب متعجبًا: "وقد صنف في ذلك - يعني في المزيد في متصل الأسانيد - الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفًا حسنًا سماه "تمييز المزيد في متصل الأسانيد"، وقسمه إلى قسمين:

أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها.

والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها .

ثم إن الخطيب تناقض ، فذكر في كتابه الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله ، كلما لا تعرف عن أحد من متقدمين المعاط ، إنها هن مأخوذة من تحتب المتكلمين .

^{· (204 / 1)} فتح المغيث (1 / 204) .

ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقًا كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب "تمييز المزيد" ، وقد عاب تصرفه في كتاب "تمييز المزيد" بعض محدثي الفقهاء ، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية "أ.ه(1).

وقد أجاب د . نور الدين عتر عن قول ابن رجب ، فقال (2) : " لاعيب على الخطيب في تصرفه في كتاب خاص بمواجه الخطيب في تصرفه في كتاب خاص ، وهو أن يروي ثقة حديثا بسند متصل الإشكال بنوع من زيادة الثقة في السند لها حكم خاص ، وهو أن يروي ثقة حديثا بسند متصل سمع رجاله من بعضهم البعض ، ثم يروي ثقة آخر فيزيد في السند المتصل رجلا ، فهذا قد يكون صحيحًا ، حيث بقع للثقة أن يسمع من راوٍ مباشرة ، ويسمع عنه حديثًا آخر (3) بواسطة ، وقد يكون خطأ ، فصنف كتابه القيم "تمييز المزيد" ليان ما يحكم له بصحة الزيادة من هذه الأسانيد المتصلة ، وما يحكم عليه بالوهم "أ . ه .

القول الثالث: الحكم للأكثر، فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله، فالحكم للإرسال وإن كان من وصله أكثر ممن أرسله، فالحكم للوصل، وكذا في الرفع والوقف.

⁽¹⁾ شرح العلل (ص 243) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> وذلك في تعليقه على شرح العلل (1 / 428) .

⁽³⁾ وقد يسمع الحديث نفسه من الراوي بواسطة مرة وبدولها أخرى .

erima:

قالوا: لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد .

القائلون به:

حكى هذا القول الحاكم النيسابوري في المدخل (1) عن أئمة الحديث.

انتقادابن رجب للماكم:

وذلك في شرح العلل (2) حيث قال: "وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث، وهذا يخالف تصرفه في المستدرك (3) "أ.ه.

الجواب :

وأجاب د . نور الدين عنرعن ذلك أيضًا ، فقال :

"لاإشكال في هذا ؛ لأن الحاكم عندما ذكر أن أئمة الحديث يرجحون رواية الأكثر، أراد من قوله "أئمة الحديث" أكثر أئمة الحديث، ثم اختار هو رأيا آخر هو الذي التهى إليه المحققون (!!) في مسألة زيادة الثقة في السند، وعمل عليه في المستدرك، نحو صنيعه في حديث يحيى بن أيوب في التحذير من الرباء في طلب العلم (4) "أ. ه.

^{· (202 / 1)} فتح المغيث (1 / 202) .

⁽ عن (243) . (243)

⁽³⁾ حيث قبل زيادة الثقة مطلقًا ، وكلامه في المستدرك (1 /3) :" .. وهذا شرط الصحيح عند كافــــة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة " .

^{(&}lt;sup>4)</sup> المستدرك (1 / 86) .

أقول: وكلام الحاكم هناك: "هذا إسناد يحيى بن أيوب المصري عن ابن جريج فوصله، ويحيى متفق على إخراجه في الصحيحين، وقد أرسله عبد الله بن وهب، فأنا على الأصل الذي أصلته في قبول الزيادة من الثقة في الأسانيد والمتون ". ولكن في كلام الدكتور عتر نظر من وجهين:

الأول: أن الحاكم لما اختار لنفسه مذهبا وهو قبول زيادة الثقة مصد

في مستدركه أيضا فقال بقبول زيادة الثقة لكن ليس مطلقا.

الثاني: أن ما ذكره من أن اختيار الحاكم هو مذهب المحققين ليس بصحيح ، وإنما مذهبهم قبولها من الأضبط والأحفظ ، وليس العدد شرطا عندهم ؛ فرب رواية فرد رجحوها على رواية ثلة من الرواة (1) ، والأمر عندهم مبني على القرائن .

القول الرابع: أن المعتبر قول الأحفظ من وصل أو إرسال، فإن كان من أرسله أحفظ من وصله فالحكم لمن أرسله، والعكس صحيح (2).

القائلون به:

⁽²) شرح العراقي لألفيته (1 / 177) ، وفتح المغيث (1 / 202) .

ولم ينسبه أحد إلى معين ، ، إلاأن صنيع كثير من الأئمة أنهم يقدمون رواية الأحفظ والأضبط كما قدمته في ذكر مذهب المحققين ، مثل البخاري وغيره (1) .

وعن القولين الثالث والرابع قال الصنعاني (2):

" قيل: وليسا بشيء؛ لأن مرجع ذلك إلى الترجيح ولا يدفع الريبة؛ لأن الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر، والشك لا يعمل به وفاقا "أ. ه.

وهناك مذاهب أخرى غيرما ذكرت حكيت عن الأصوليين والفقهاء ، وسماها الحافظ في نكته (3) (تفاصيل) .

⁽¹⁾ ومن هنا يظهر ما في قول الصنعاني _ رحمه الله _ في الفقرة التالية _ عن القول الرابع: "ليس بشيء " ؛ إذ اعتبار قول الأحفظ والأضبط _ في الظاهر - سلامة من المواخذة وخروج من العهدة و قرب مسن الصواب ؛ إلا أن تكون قرينة تمنع من الأخذ بقوله (الأحفظ). وقول الصنعاني : " لأن الشسك إلى آخره " مفهومه أن الآخذ بهذا المذهب شاك في رجحان المرجوح لديه ، وليس كذلك ، إنما صنيع الناظر هنا من باب غلبة الظن المحتفة بالقرينة _ وهي هنا الأحفظ _ ولسنا متعبدين بأكثر من ذلك .

نعم ؛ قد يعتذر عن الصنعاني بأن هذا ليس من كلامه و أنه ذكره بصيغة التمريض. إلا أنه لم يرده .

^{(&}lt;sup>2)</sup> توضيح الأفكار (1 / 343) .

^{(3) (}ص 694) . وينبغي أن يعاد النظر في تفريقهم الكلام عن مذاهب العلماء في زيـــادة الثقـات في المصنفات إلى : مذاهبهم في الزيادة في الإسناد ، ومذاهبهم في الزيادة في المتن ، وظني أنه لا يوجد أحد قبل زيادة الثقة في الإسناد بإطلاق و لم يقبلها في المتن . ويؤيد ما أقول به من الجمع بينهما في سياقة واحــدة _ أن الحافظ _ وتبعه تلميذه السحاوي _ ذكرا مذاهب أخر في (زيادة الإسناد) للأصوليين والفقهاء هــي مفروضة _ بل منصوصة _ عند الأصوليين أنفسهم _ في مبحث (زيادة المتن) ، بل لا تكاد ترى اســم عدث بين الذين تكلموا على الزيادة في المتن و جلهم أصوليون وفقهاء . ومن نظر في المواضع التي أشــوت إليها في توثيق القسم الثاني (الزيادة في المتن) علم صحة ما زعمت .

ثمرة الدلاف:

ويتمثل ذلك في ما يترتب على الخلاف في الوقف والرفع، قال الخطيب⁽¹⁾:
" اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفًا ؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي على، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى، ولا يرفعه ، فحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعا "أ. ه.

قال السخاوي بعد ذكره لكلام الخطيب (2):

" لكن خص شيخنا -أي الحافظ ابن حجر - هذا بأحاديث الأحكام، أما ما لا مجال للرأي فيه فيحتاج إلى نظر، يعني في توجيه الإطلاق، وإلا فقد تقدم أن حكمه الرفع، لا سيما وقد رفعه أيضًا، ثم إن محل الخلاف كما قاله ابن عبد الهادي - إذا اتحد السند، أما إذا اختلف فلا يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة - جزما "أ. ه. قال الأحدي:

⁻ويعضده _ كمثال _ أن ابن السبكي (ت 771) لما ذكر في كتابه " جمع الجوامع " مذاهب الناس في الزيادة في المنن أعقبها بقوله : " ولو أسند وأرسلوا ، أو وقف ورفعوا ، فكالزيادة " ، فشرحه الزركشي قائلا : " ... إذ هو يقتضي مجيء المذاهب السابقة كلها هنا " ، بل صرح ابن رجب في " شرح العلل " (ص 243) بذلك فقال :" ولا فرق في الزيادة بين الإسناد والمنن ".

⁽¹⁾ الكفاية (ص 587 > 588).

^{· (207 / 1)} فتح المغيث (1 / 207)

"وهذا الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب وابن حجر_ رحمهما المولى_ وإنكان صحيحًا إلا أنه يؤثر في حجية كل واحد منهما وإلزامه ، فعندما يحكم في الترجيح لرواية الرفع وجب العمل بها اتفاقاً من حيث الأصل ، أما في حال ترجيح الوقف ف الأمر مختلف ، حيث يعود إلى اختلاف الأئمة في وجوب العمل بمذهب الصحابي وعدمه كما هو معروف في كتب أصول الفقه ، مما ينفي عنه صفة اتفاق العمل به وجوبًا ، كما هو الشأن في ترجيح رواية الرفع من حيث الأصل .

وهذا التفريق له أثر كبيرجداً في الأحكام الفقهية كما لا يخفى ، والله سبحانه وتعالى أعلم "(1).

أقول: كذا قال، وصدق! .

ثانيًا : الزياحة في المتن :

وهيأن يرويأحد الثقات لفظةأو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره .

حكم محم الزياحة:

تعددت أقوال أهل العلم في حكم هذه الزيادة (2):

⁽¹⁾ أسياب اختلاف المحدثين (1 / 352) .

⁽²⁾ ينظر فيها : المعتمد (2 / 228) ، البرهان (1 / 424) ، المستصفى (1 / 168) ، المحصول (4 / - 278) ونظر فيها : المعتمد (2 / 288) ، البرهان (2 / 278) - (274) ، إحكام الآمدي (2 / 154) ، الإنجاج في شرح المنهاج (2 / 385) ، فاية السول (2 / 271) -

1_ تقبل (زيادة الثقة) مطلقا . "ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصانا من أحكام تثبت بخبر ليست في تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت ، أو زيادة لا توجب ذلك ، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصا ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ، ولم يروها هو " (1).

القائلون به:

ونسب هذا المذهب إلى جمهور الفقهاء وأصحاب الحديث؛ كابن حبان والحاكم، وجماعة من الأصولين، منهم الغزالي (شافعي) في المستصفى، وجرى عليه النووي في مصنفاته (2)، وهو ظاهر تصرف مسلم في صحيحه (3).

^{-،} الوصول إلى الأصول (2/ 186) ، تشنيف المسامع (2 / 974) ، البحر المحيط (4 / 329) ، شرح تنقيح الفصول (ص 381) ، شرح الكوكب المنير (2 / 542) .

^{· (} كفاية (ص 597) ، النكت (ص 688)، فتح المغيث (1 / 246)

^{(&}lt;sup>2)</sup> النكت (ص 688) ·

⁽³⁾ هكذا ظن الخطيب _ رحمه الله تعالى _ ، والحاصل أن هؤلاء الأئمة المتقدمين _ رحمهم الله تعالى _ قد يذكرون في بعض المواضع من مصنفاهم قبولهم زيادة الثقة ، فيراها راء فيطرد الحكم عندهم في كل زيدادة وليس الأمر كذلك ؛ بدليل أنه تختلف اختياراهم وترجيحاهم ، فيرجحون الرواية الناقصة تارة ، ويقضون للأخرى تارة ثانية ؛ يوضحه أن البخاري _ رحمه الله _ رد بعض الزيادات ، " وإلا فمن تامل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعا أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة ، وهكذا الدارقطيي " كما قال ابن رجب (ص 244) ، ، وهذا الإمام مسلم يذكر في كتابه " التمييز " (ص 49 > 50) حديث أيمن بن نابل في زيادة التسمية في التشهد ثم قال : " والزيادة في الأخبار لاتلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم ... " وذكر حديثا آخر للكوفيين فيه زيادة ثم قال : " هي غير مقبولة -

ومن الحنابلة ابن الجوزي؛ فإنه قال في "التحقيق" عقب حديث ذكره: "قال الخصم: الصحيح أن هذا الحديث موقوف ، قال الدار قطني: لم يروه غير إسحاق الأزرق عن شريك. قلت: إسحاق إمام مخرج عنه في الصحيحين، ورفعه زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ومن وقفه لم يحفظ ".

وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول عند أهل الحديث ، فقال (1): « لاخلاف تجده بين أهل الصنعة أن الزيادة من الثقة مقبولة ".

وهذه الدعوى منقوضة بما قدمته من صنيعهم رضي الله عنهم، وبما قاله الحافظ السخاوي _ رحمه الله تعالى _ : " وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن كابن مهدي ، والقطان ، وأحمد ، والبخاري _ عدم اطراد حكم كلي ، ولل خالف حافر مع المسترجيع ، فتارة يترجح الوصل ، وتارة الإرسال ، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات ، وتارة العكس . ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين يترجح عدد الذوات على الصفات ، وتارة العكس . ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك ، والحديث المذكور (لانكاح إلا بولي) لم يحكم له البخاري بالوصل لجردأن

حلخالفة من هو أحفظ من الكوفيين كسفيان ، ولمخالفة أهل البصرة لهم قاطبة ، فلم يذكروا هذه الزيادة ..".

⁽¹⁾ شرح العراقي لألفيته (1/ 212) .

الواصل معه زيادة ، بل لما انضم لذلك من قرائن رجحته ؛ ككون يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا ، ولاشك أن آل الرجل أخص به من غيرهم ، لا سيما وإسرائيل قال فيه ابن مهدي: أنه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد . " (1) أ . ه

انتصار النطيب لهذا القول:

وقد رجح الخطيب ما ذهب إليه جمهور الفقها و و لل عليه فقال : "والذي نختاره من هذه الأقوال : أن الزيادة الواردة مقبولة عملى كل العرجوم ، ومعمول بها إلا المحان و العربيما عمد لا حافظا ، وهتفنا خابطا ". (2) والدليل على صحة ذلك أمور :

أحدها: اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره ، لوجب قبوله ، ولم يكن ترك الرواة لنقله - إن كانوا عرفوه - وذها بهم عن العلم به معارضا ، ولا قادحا في عدالة راويه ولا مبطلاله ، وكذلك سبيل الانفراد بالزيادة .

ثم قال رحمه الله (3): "ويدل أيضا على صحة ما ذكرنا أن الثقة العدل يقول سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون: ما سمعنا ولاحفظنا، وليس ذلك تكذيبا

⁽¹⁾ فتح المغيث (1 / 203) .

⁽²⁾ الكفاية (ص 597) ،

⁽³⁾ الكفاية (ص 600) .

له، وإنما هوإخبار عن عدم علمهم بما علمه، وذلك لا بمنع علمه به، ولهذا المعنى وجب قبول الخبرإذا انفرد به دونهم"أ. ه.

الرد عليه:

قال الصنعاني (1): "ورد هذا الاحتجاج من لم يقبله (2)، بأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان مقبولا _ كما سبق بيانه في نوع الشاذ _ وبالفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة؛ فإن تفرده بالحديث لا يتطرق نسبة السهو والغفلة الى غيره من الثقات؛ إلى لا معنالغة فيه روايته لعم ، مجلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظا أو أكثر عددا؛ فإن الظن غالب بترجيح روايتهم على روايته، وهونه الأهر على علية الطن "أ. ه

الرد على الرد:

وقد رد الخطيب على ذلك فقال (3):

" إن هذا باطل من وجوه غير ممتنعة:

⁽¹⁾ توضيح الأفكار (2 / 17).

⁽²) هو ابن حجر في نكته (ص 690 ﴾ 691) ، وقد تقدم هذا الرد ضمن الكلام على مذاهبـــهم في الزيادة في الإسناد .

⁽³⁾ الكفاية (ص 598) · 600) ،

-أن يكون الراوي حدث بالحديثين في وقتين ، وكانت الزيادة في أحدهما دون الوقت الآخر .

- ويحتمل أيضًا أن يكون قد كرر الراوي الحديث ، فرواه أولا بالزيادة ، وسمعه الواحد ، مريحتمل أيضًا أن يكون قد كرر الراوي الحديث ، فرواه أولا بالزيادة ، وسمعه الواحد ، ثم أعاده بغير زيادة اقتصارا على أنه قد كان أتمه من قبل وضبطه عند من يجب العمل بخبره إذا رواه عنه ، وذلك غير ممتنع .

- وربما كان الراوي قد سها عن ذكر تلك الزيادة لما كرر الحديث وتركها غير متعمد لحذفها .

- ويجوز أن يكون ابتدأ بذكر ذلك الحديث وفي أوله الزيادة ، ثم دخل داخل فأدرك بقية الحديث ولم يسمع الزيادة فنقل ما سمعه ، فيكون السامع الأول قد وعاه بتمامه ". ثم ذكر الخطيب شواهد على صحة ما ذهب إليه ، ثم قال:

2-ويجوز أن يسمع من الراوي الاثنان والثلاثة فينسى اثنان منهما الزيادة ويحفظها الواحد ويرويها .

3-ويجوز أن يحضر الجماعة سماع الحديث فيتطاول حتى يغشى النوم بعضهم أو يشغله خاطر نفس وفكر قلب في أمر آخر في قطعه عما سمعه غيره .

4 - وربما عرض لبعض سامعي الحديث أمر يوجب القيام ويضطره إلى ترك استمام الحديث . وإذا كان ما ذكرنا جائزا ، فسد ما قاله المخالف " . انتهى .

أقول: وكلام الخطيب غايته إثبات وهم من حضر مجلس الرواية _على فرض اتحاده _وذهوله عن الزيادة التي أتى بها غيره . وقد رد الحافظ _ رحمه الله _ على أصحاب هذا القول فقال (1): "واحتج بعض أهل الأصول (2) بأنه من الجائز أن يقول الشارع كلاما في وقت فيسمعه شخص ويزيده في وقت آخر ، فيحضره غير الأول ويؤدي كل منهما ما سمع، وبتقدير اتحاد الجلس فقد يحضر أحدهما في أثناء الكلام فيسمع ناقصا ويضبطه الآخر تاما أوينصرف أحدهما قبل فراغ الكلام ويتأخر الآخر، ويتقدير حضورهما فقد يذهل أحدهما أويعرض له ألم أوجوع . . . إلخ ما قالوه ". قال: "والجواب عن ذلك أن الذي سحث فيه أهل الحدث في هذه المسألة إنما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم ، فأما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر_إذا صح السند إليه فلا يختلفون في قبولها ؛ كحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين في قصة آخر من يخرج من النار وأن الله تعالى يقول له بعد أن

⁽¹⁾ النكت (ص691) .

⁽²) منهم : السيف الآمدي في إحكامه (2/ 108) ، والبيضاوي في المنهاج ، وتبعه الشمس الأصفهاني في شرحه (ص 574) ، وابن السبكي في جمع الجوامع (2/ 974 __ مع تشنيف المسامع للزركشي) .

يتمنى ما تمنى: لك ذلك ومثله معه، وقال أبو سعيد الحدري في: أشهد لسمعت رسول الله في يقول: "لك ذلك وعشرة أمثاله"، وإنها النياحة التي يتوقه في المهديث في قبولها من نمير العافظ حيث يقسع في المحديث الحديث الدي يتحد معترجه، كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما إذا وى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لوكانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها، فتفرد واحد عنه بها دونهم مع توفر حواله يهمه على الأخط نمنه وجمع حديث يقتضي ريبة توجب التوقه عنها." (1).

وردُ الحافظ سديد، إلا ما رد به من التفريق بين زيادة بعض الرواة التابعين وزيادة الصحابة ؛ فإن الخطيب ما غاب عنه ذلك ، وأن العوارض التي افترضها هو تصدُفُ على كل من جلس تحديث ، بل إن كلام الخطيب يَرِد في أصله على زيادة التابعين فمن بعدهم ، وأنه قد يعرض هذا الذي قاله من الاحتمالات لراوي الناقص . وإنما يكون الحواب عما قاله الخطيب بأمرين :

⁽¹⁾ ووازن هذا الرد مع ما سطره هو في مكان آخر من نكته (ص 688) ؛ فقد اشتد نَفُسُه هناك .

الأول: أننا لانرد رواية الراوي الزائد إذا كان معروفا عنه من الضبط واليقظة ما ليس لغيره ، فيكون في الحفظ مقاوما لهم أو زائدا عنهم . وهذا هو الفارق الأول؛ لأن احتمال الوهم عليهم والنوم والألم والعارض . . . إلخ يندرج عليه أيضا .

الثاني: أننا لا نعل زيادته بمجرد عدم ذكر غيره لها ، ولكن ينظر في هؤلاء: فإن كانوا بمن علم عنه شدة التثبت والتحري وبلوغ الغاية في اليقظة فكيف يقال فيهم إنهم ناموا أو قاموا أو لعبوا أو أخذهم الجوع ؟! ثم هل عم ذلك جميعهم حتى لم يتقظ لها إلا ذلك الفذ ؟ بقي أن يقال: إن شيخه اصطفاه بها دونهم ، وحينتذ تكون مسألة أخرى وكلام آخر .

2 _ الوقف للتعارض . (لم ينسب لمعين) [1] .

3_لا تقبل - بعد اتحاد المجلس إن كان غيره لايغفل أوكانت تتوفر الدواعي على نقلها ، وإلا قبلت: السمعاني (شافعي) .

⁽١) إلا ما يمكن أن يفهم من تعريف الخليلي للشاذ من الحديث في قوله : ".. ..وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولايحتج به ". والله أعلم .

^{(&}lt;sup>2)</sup> وقد ذكرت المذهب الفقهي لكل عالم في هذا المبحث ؛ لأنه على وفق معتقدهم في زيادة الثقة تترتب أحكامهم الفقهية المأخوذة من دليلٍ متنازع على حكمٍ زيادة به .

4-إنكان غيره لا يغفل مثله عن مثلها عادة لم تقبل ، وإلا قبلت : الآمدي (شافعي) ، وابن الحاجب (مالكي) ، وابن الصباغ (شافعي) ، والسمعاني (شافعي) ، وعزاه الهندي للأكثرين .

5_ إن كانت مغيرة لإعراب الباقي لا تقبل: الرازي (1) (شافعي) ؛ خلاف الأبي عبد الله البصري (شافعي) .

6_ وكالام السمعاني والآمدي وابن الحاجب مفروض فيما إذا علم اتحاد المجلس، فأما إذا لم يعلم هل تعدداً ما تحد، فقد ألحقها الآمدي بالمتحد، وقال الهندي: ينبغي أن يكون فيها خلاف مرتب على الخلاف في الاتحاد وأولى بالقبول.

7_ إذا سكت الباقون عن نفيها نقبل، أما مع النفي على وجه يقبل فلا: إمام الحرمين (شافعي) .

8_ إن رواه (الخبر) مرة ثم نقله أخرى وزاد فلا تقبل زيادته ، وأما إذا أسند زيادة دائمًا (²⁾ فتقبل: أبو نصرابن القشيري (شافعي) .

⁽¹⁾ ونسبه ابن الصباغ إلى بعض المتكلمين كما في فتح المغيث (1 / 247). وللرازي مذهب آخر يجيء على طريقة المتكلمين من افتراض صور قد لا يوجد لها أصل (والتصديق فرع النصور)، ومذهبه السذي ذكره في " محصوله " (4 / 475) مفترض في راو واحد روى الزيادة مرة و لم يروها إلا تلسك المسرة، وافترضها في مجلس أو مجلسين غيرت الإعراب أو لم تغيره، كانت مرات الزيادة أقل من مرات الإمساك أم أكثر أو تساويا ... ؟.

وقد رد الخطيب البغدادي على هذا القول فقال (1): "إنه قد يسمع الحديث متكررا تارة بزيادة وتارة بغير زيادة ، كما يسمعه على الوجهين من راويين ، وقد ينسى الزيادة تارة فيرويه بجذفها مع النسيان لها والشك فيها ، ويذكرها فيرويها مع الذكر واليقين ، وكما أنه لو روى الحديث ونسيه فقال : لا أذكر أني رويته وقد حفظ عنه ثقة ، وجب قبوله برواية الثقة عنه ، فكذلك هذا . وكما لو روى حديثاً مشتا كحكم ، وحديثا ناسحًا له ، وجب قبولهما ، فكذلك خبره إذا رواه تارة زائدًا وتارة ناقصا ، وهذه جملة كافية ".

9- تقبل بمن لم يكن مشتهرًا برواية الزيادة في الوقائع: (غير منسوب) . وهذا القول يؤول إلى القول باعتبار رواية الأحفظ الذي يضبط مروياته .

10_ تقبل إن لم تشتمل على حكم شرعي ، ويفصل فيها إن اشتملت: (غير منسوب) .

11_عدم القبول مطلقًا لاممن زاد ولاممن نقص (!!!): حكاه الخطيب وابن الصباغ عن قوم من المحدثين (؟؟) .

 ⁽²⁾ وهؤلاء زادوا قيدا آخر : إذا كان الراوي لها غير الذي روى الحديث بدونها تقبل . وحكاه الخطيب في الكفاية (597) عن فرقة من الشافعية ، وهو في النكت (ص 694) ، و فتح المغيث (1 / 249) ، وأنا لا أفهم منه غير القول الأول في قبول زيادة الثقة مطلقًا ؛ فهذه صورته .

الكفاية (ص 602) .

معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها ، وليست كالحديث المستقل؛ إذ معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها ، وليست كالحديث المستقل؛ إذ غير ممتنع في الغادة سماع واحد فقط للحديث من الرواي وانفراده به ، ويمتنع فيها -أي في العادة -سماع الجماعة لحديث واحد ، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها إلا الواحد "أ. ه.

12_التفرقة بين المحدث والفقيه في الإسناد والمن؛ فقبل من المحدث في السند لا المن، ومن الفقيه عكسه: ابن حبان (شافعي) خرَّجها الحافظ من كلامه في التفرقة بين المحدث والفقيه في الرواية بالمعنى، بل نص ابن حبان نفسه على ذلك كما في مقدمة صحيحه؛ فإنه قال: " وأما زيادة الألفاظ في الروايات، فإنا لا نقبل شيئا منها إلا عمن كان الغالب عليه الفقه، حتى يعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه حتى لا يشك فيه أنه أزاله عن سننه أو غيره عن معناه، أم لا؛ لأن أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسامي والأسانيد دون المتون، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وإحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين.

⁽¹⁾ فتح المغيث (1/248). وما زلت أعجب من قولهم في هذا المذهب: "ولا ممن رواه ناقصا"، فإن كان معناه اطراح الحديث كله ، فكيف يطرح حديث برمته من أجل لفظة أو عبارة زادها راو مسع أن أصل الحديث لم يختلف فيه ١٤ والنقاد الذين لهم بصر بعلل الحديث لم يذكروا هذا فيما يعل به الحديث فيطرح، والخطيب لم يسم أصحاب هذا المذهب ، ولا أدري أأحسن أم أساء بذلك ، وابن الصباغ المذي شاركه في عزو هذا المذهب إليهم معاصر له ، سمع الخطيب من أبيه ، فلعله أخذها عنه ، والله أعلم .

فإذا رفع محدث خبرا وكان الغالب عليه الفقه ، لم أقبل رفعه إلا من كتابه ؛ لأنه لا يعلم المسند من المرسل ، ولا الموقوف من المنقطع ، وإنما همته إحكام المتن فقط . وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظة في الخبر ؛ لأن الغالب عليه إحكام الإسناد وحفظ الأسامي والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ ،، إلا من كتابه ، هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ ،، أ. هذا ،

أقول: وكلام ابن حبان هذا مذهب مستقل لم يشركه فيه أحد؛ حيث إن هذا التقسيم لرواة الحديث لم يكن بهذه الصورة الفارقة؛ فثمة الرواة المحدثون الذين يتقنون المتون أشدما يكون الإتقان، والعكس صحيح.

" وهذا الذي ذكره ابن حبان إن كان فيه بعض الوجاهة من جانب ما ذكره من اهتمام الفقيه واهتمام المحدث، فهو مردود ومخالف لما عليه الجمهور من سائر الجوانب، وهو من تشدد ابن حبان، ومماكان يسميه شيخنا الكوثري تفلسف ابن حبان رحمه الله تعالى، فلا ملتفت إليه "أ.ه(2)

13 _وجوب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى (!): (لم ينسب لمعين) (د).

⁽¹⁾ صحيح ابن حبان (159/1) .

⁽²⁾ أبو غدة : في تعليقه على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص 121) .

⁽³⁾ الكفاية (ص 597) ،

وهذا مذهب غريب؛ إذ كيف يقبل اللفظ على أنه من الحديث ويعطى حكمه في الظاهر فقط دون الاعتداديه ؟! .

والقول الراجع من هذه الأقول هو قول المحققين من أصحاب الحديث، وهو الذي انتصر له الحافظ رحمه الله من قبول زيادة الثقة إذا كان حافظ امتقنا ، ضابطا لل يحدث ولم يخالف بها من هو أرجح منه ، والأمر في النهاية مبني على القرائن المحتفة بالرواية ؟ كما تقدم في مذاهبهم في الزيادة في السند .

.....الفرق بين الفاك

أقسام ما ينفر د به الثقة :

قسم ابن الصلاح ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام (1): أولا : أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات ، فهذا حكمه الرد (2).

أقول: وهذال خلك : الحديث الذي رواه عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر مثال بن عبد الله في تحليل الضبع ؛ فقد قال ابن عبد البرفي التمهيد (1) : " وليس حديث الفرد الضبع مما يعارض به حديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع ؛ لأنه حديث المخالف المفار د به عبد الرحمن بن أبي عمار ، وليس بمشهور بنقل العلم ولا ممن يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه . . . " .

و هذب له الحاكم في "المعرفة "(1) بما أخرجه هو من طريق محمد بن عبد الله مثال الأنصاري قال: حدثنا أبي عن ثمامة عن أنس قال: كان قيس بن سعد من النبي الشي الأنصاري قال: حدثنا أبي عن ثمامة عن أنس قال: كان قيس بن سعد من النبي الشرط من الأمير يعني ينظر في أموره . قال الحاكم: "و هسطا

⁽¹⁾ المقدمة (ص 112 _ مع التقييد والإيضاح) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> قال الحافظ (النكت ص 687): " لأنه يصير شاذا " . وهذا يجيء على مذهب الحاكم في تعريف الشاذ ، وهو مطلق التفرد المخالف لما رواه غيره من أحاديث ، ويغاير الشاذ بالاصطلاح (الراجح) مسن حيث إن هذا الأخير يتحد فيه المخرج .

^{. (155 / 1) (3)}

⁽ اص 121) ، (ط

المحديث شاخ بمرة ؛ فإن رواته ثقات ، وليس له أحل عن أنس ولا عن غيرة من الصحابة بإسناد آخر "(١).

وهال شاله ما أخرجه البيه في (1/5) من حديث العلاء بن الفضل بن هال مثال مثال موسى المنقري عن الهيشم بن رزيق عن أبيه عن الأسلع بن شريك في الماء المسخن، قال آخر الزيلعي (2): " قال الذهبي في "مختصر سنن البيه في": تفرح به العلاء بن الفضل وليس بحجة "(3).

الثانيى الليكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره (*) ؛ كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً . فهذا مقبول (5) . وقد ادعى الخطب (6) فيه اتفاق العلماء عليه .

⁽¹⁾ وقد تقدم في الفصل السابق أن هذا الحديث أخرجه البحاري من هذا الوجه برقم (7155) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> نصب الراية (1 / 103) .

⁽³⁾ وقال فيه مرة أخرى في ميزان الاعتدال (3 / 104) :" صدوق إن شاء الله " ، ونقل كلام ابن حبان فيه " المجروحين 2 / 183 " : " كان ممن ينفرد بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يعجب في الاحتجاج . بأحباره التي انفرد بما ، فأما ما وافق فيه الثقات فإن اعتبر بذلك معتبر لم أر بذلك بأسًا ".

⁽⁴⁾ وهو أصل مطرد عند اللغويين أيضًا ؛ قال السيوطي في " المزهر " (1 / 129) : " معرفة الأفـــراد : وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة و لم ينقله أحد غيره ، وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان ؛ كأبي زيد ، والخليل ، والأصمعي ، وأبي حاتم ، وأبي عبيدة ، وأضرابهم ، وشــرطه ألا يخالفه من هو أكثر عدداً منه " .

^{(&}lt;sup>5)</sup> قال الحافظ :" لأنه حازم بما رواه وهو ثقة لا معارض لرواية ؛ لأن الساكت عنها لم ينفها لفظَّـــا ولا معنى ؛ لأن مجرد سكوته عنها لا يدل على أن راويها وهم فيها ".

مثال الغرد المطلق أقول: وهذاله: حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في " إنما الأعمال بالنيات . . . "الحديث؛ فإنه تفرد به عمر، وعن عمر: علقمة بن وقياص الليشي، ثم عن علقمة: نحمد بن إبراهيم التيمي، ثم عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري .

الثالث : ما يقع بين ها تين المرتبين ، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحدث (1).

ومثال سخا القسو:

مثال القسم الثالث ما مثّل به ابن الصلاح بما رواه الإمام مسلم في صحيحه (2) من طريق أبسي مالك الأشجعي ، عن ربعي ، عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ: "فضلنا على الناس

أقول: بلى قد يفهم حكم ابن الصلاح على هذا الثالث من قوله: " ما يقع بين هاتين المرتبتين " أي : بين الرد والقبول ؛ فهو دائر بينهما بحسب الأحوال والقرائن ، إلا أن كلام ابن الصلاح بعد ذلك يفهم منه أنه قَبِلَه قولاً واحدًا ، وذلك في صنيعه في حديث سعد الأشجعي الآتي بعد وتعقيبه عليه . والله أعلم . (22) .

⁻⁽⁶⁾ الكفاية (ص 597 > 598) . إلا أن السخاوي تعقب ابن الصلاح فقال (فتح المغيث 1 / 250) : " ولكن عزو الاتفاق في مسألتنا ليس صريحًا في كلام الخطيب ؛ فعبارته : والدليل على صحة ذلك __ أي القول بقبول الزيادة __ أمور ..." .

وتعقبه ليس بحيد ؛ إذ لا يحتاج إلى نص صريح من الخطيب في هذا القسم ؛ لأنه مفروض في الحديث الفرد الذي ينفرد بأصله أحد الثقات وليس ثمة منافاة ولا مخالفة ، فهذا لم يُذكر فيه خلاف في قبوله . (1) قال الحافظ (النكت ص 687) ، فتح المغيث (1/ 251) : " يعني وتلك اللفظة توجب قيداً في إطلاق أو تخصيصًا لعموم ، ففيه مغايرة في الصفة ونوع مخالفة يختلف الحكم بحا . . ، ولم يحكسم ابسن الصلاح على هذا الثالث بشيء ، والذي يجري على قواعد المحدثين ألهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد ، بل يرححون بالقرائن كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل و الإرسال ".

بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجدًا، وجعلت تربتها لنا طهورًا، إذا لمنجد الماء"، وذكر خصلة أخرى أ.ه.

فقد تفرذ أبومالك سعد بن طارق الأشجعي بزيادة "تربتها" (1)، وهذه الزيادة للم فقد تفرذ أبومالك سعد بن طارق الأشجعي بزيادة "وجعلت لنا الأرض مسجدًا وطهورًا".

وقد ذكر الحافظ العراقي (2) أن رواية ابن طارق الأشجعي بتلك الزيادة "
وردت من رواية غيره من حديث علي ، وذلك فيما رواه أحمد في مسنده من رواية
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي الأكبر أنه سمع علي بن أبي طالب علي يقول: قال رسول الله علي: " أعطيت ما لم يعطه أحد من الأنبياء" ، فذكر الحديث ،
وفيه "وجعل التراب في طهورًا" ، وهذا إسناد حسن (3) ، وقد رواه البيهقي أيضًا في سننه من هذا الوجه ، والله أعلم "أ . ه .

قال ابن الصلاح: " وهذه الزيادة وأمثالها تتردد بين القسمين الأولين ، فهي تشبه القسم الأول من حيث إن ما رواه الجماعة عام لشموله جميع أجزاء الأرض ، وما رواه

⁽¹) وينظر : نصب الراية (1 / 158 : 159) ، و إرواء الغليل (1 / 315 >) .

⁽²⁾ التقييد والإيضاح (ص 114) .

المتفرد بالزيادة مخصوص بالتراب، وفي ذلك مغايرة في الصفة ، ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم .

ويشبه القسم الثاني من حيث إنه لا منافاة بينهما "(1).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (2) أن إمام الحرمين قد سبق مهوى المؤلف يعني ابن الصلاح إلى هذا التقسيم . والذي قاله الجويني هناك بعد أن صرح بذهب القابلين لزيادة الثقة والمانعين: " هذا عندي إذا سكت الباقون ، فإن صرحوا بنفي ما نقله هذا الراوي مع إمكان اطلاعهم ، فهذا يوهن قول قابل الزيادة " (3) .

وكلام الحافظ أن إمام الحرمين سبق ابن الصلاح بهذا التفصيل فيه تجوزن ومن وازن بين النصين علم الفرق .

⁽ ص 693) (ع

⁽³) البرهان (ف 610 ص 665) ، وقد تقدم أن هذا مذهب لإمام الحرمين .

وقد وافق ابن الصلاح على تقسيمه هذا الإمامُ النووي _ رحمه الله تعالى في تقريبه (١)، والحافظ في نكته كما مر _ ، إلا أنه جعل الثالث فرعًا من الأول . ومشى عليه السخاوي في شرح ألفية العراقي (١) تبعًا لشيخه ابن حجر .

ثمرة البدلان .

"وبسبب هذا الخلاف اختلف العلماء في العمل بموارد كثير من الزيادات، ومن ذلك أن الحنفية جوزوا التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، كالصخر والحصى، ولم يقيدوه بأن يكون ترابا، وخص الشافعية التيمم بأن يكون بالتراب فقط، عملا برواية "وتربتها".

"وأوجب الحنفية على السيد المسلم أن يخرج زكاة الفطر عن عبده مسلما كان أوغير مسلم، وقيده الشافعية والحنابلة والمالكية بالمسلم فقط؛ لورود زيادة ثقة في ذلك " مسلم، وقيده الشافعية والحنابلة والمالكية بالمسلم فقط؛ لورود زيادة ثقة في ذلك " وذلك بناء على مذهب كل منهم في زيادة الثقة كما تقدم، وكما سيتضح من خلال الباب الثاني من هذه الرسالة.

^{(1) (1 / 246} ع تدريب الراوي) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> فتح المغيث (1 / 250) .

^{(&}lt;sup>3)</sup> منهج النفد لعتر (ص 403) .

تتمة

وهنا تتمة ذكرها الحافظ السخاوي_رحمه الله _وهي أن: "الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند إليه مقبولة بالاتفاق "(١).

أقول: ومثال ذلك حديث ولوع الكلب؛ فإن الرواية المشهورة فيه رواية أبي هريرة على: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا أولاهن (وفي رواية: أخراهن) بالتراب" ، ". . ثم نظرنا فإذا مطرف بن عبد الله روى عن عبد الله بن مغفل على؛ أن رسول الله على أمر بقتل الكلاب، ثم قال: "ما بالهم وبال الكلاب!" ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم، وقال: " إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبعا، وعفروه الثامنة بالتراب" . أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

فزاد عبد الله بن مغفل على أبي هريرة الثامنة ، ، قال الحافظ (2): "وأجاب عنه أصحابنا بأجوبة:

أحدها :قال البيهقي بأن أبا هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره ؛ فروايته أولى.

^{· (25,1 / 1)} فتح المغيث (1 / 25,1)

⁽²⁾ التلخيص الحبير (1/23).

-----الفرق بين الشاك

وهذا الجواب متعقب ؛ لأن حديث عبد الله بن مغفل صحيح ؛ قال ابن منده : اسناده مجمع على صحته ، وهي زياحة ثقة ، فيتعين المصير إليها ، وقد ألزم الطحاوي الشافعية بذلك " إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى .

نظرات حتامية تتعلق بالشاذ وزيادة الثقة .

الأولى، أن صنيع نقاد الحديث والبصيرين بعلله مع أكابر الحفاظ والأئمة أنهم كانوا إذا وقعوا منهم على مخالفة لمن هم أرجح منهم: أنهم ما كانوا يجترئون على نعتهم بالشذوذ، بل يتأدبون معهم ويور ون في اللفظ، فيقولون مثلا: زاد مالك، ولم يقل أحد فيه كذا غير مماد، أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة، وهذه بعض أمثلة ذلك:

مع مالك :

1_في حديث أنس الله : كنا نصلي العصر ثميذ هب الذاهب منا إلى قباء . . قال الدار قطني (۱): "وهذا مما يعتد (١) به على مالك ؛ لأنه رفعه وقال فيه: "إلى قباء" ، وخالفه عدد كثير . . " . قال الحافظ (١): " وقول مالك (إلى قباء) وهسو (١) لاشك فيه . . "

⁽¹⁾ الإلزامات والتتبع (ص 457) وأنا أذكر هذه الأمثلة هنا بغض النظر عن تحقيق ثبوت الوهـــم علـــى الإمام أم لا ؛ إذ المقصود _ هنا _ بيان اللغة المستخدمة معهم رضى الله عنهم .

⁽²⁾ وقع في هدي الساري (ص 370) : ينتقد .

^(36 / 2) الفتح (36 / 36

^{(*} اللأستاذ عبد الفتاح أبو غدة بحث ماتع في الفرق بين الوهم و الوَهَم ، ذكره في تعليقه على كتـــاب " الأحوبة الفاضلة" للشيخ المحقق اللكنوي _ رحمه الله _ ؛ قال فيه : " يقال في اللغة : وهم _ بســـكون الهاء _ ، ووَهَم _ بالسكون _ هو : ما سبق الهاء _ ، ووَهَم _ بالسكون _ هو : ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره ، والوهَم _ بالفتح _ هو : ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب مع إرادتـــه ذلـــك الخطأ ؛ لأنه الصواب في نظره وعلمه .

3 وفي التمييز لمسلم بن الحجاج (2) عَنْوَن : " ذِكْرُ حديثٍ وهم مالك بن أنس في إسناده

⁻ ويتضح الفرق بين الوهم والوهم بالتمثيل لهما ؛ فمن يعلم اسمك " أحمد " وناداك بلفظ " أسعد " ذهابًا منه أنه اسمك ؛ فهذا فيه وهم _ بسكون الهاء _ ؛ لأنه أراد " أحمد " ، ولكنه سبق ذهنه إلى غيره . ومن ذهب من أول الأمر إلى أن اسمك " أسعد " وسماك به على أنه اسمك حقيقة ، فهذا وَهُمٌ _ بفتح الهاء _ أى غلط .

و يختلف وزن الفعل لأحد المعنيين عن الآخر ؛ فالذي يقال فيه : وهُم _ بالسكون ، الفعل منــــه : وَهَم يَهِم وهُمًا ، بوزن : وعد يعد وعدًا .والذي يقال فيه : وهَمَّ _ بالفتح ، الفعل منه : وهِم يوْهَمُّ وهَمًا ، بوزن وجل يوجل وجلاً .

ولكن الملاحظ في استعمال المحدثين ألهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل ، قالوا في المسلمي : وهم ، وفي المضارع : يهم ، فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين ، وهو ما يقول فيه الصرفيون : مسن باب تداخل اللغتين ، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً : صدوق يَهم . فيستعملون فعل يَهم في موضــــع يوهم .

قال أبو غدة : وما رأبت في كلمهم إلى الآن " يَوْهُم " ..

⁽¹⁾ التلخيص الحبير (2 / 184).

⁽²) (برقم 105) ، وذكر هناك أكثر من مثال .

4 وفيه أيضًا -ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد هم ، عن رسول الله الله قال: " لا يرث المسلم الكافر . . الحديث ". حيث خالف مالك غيره من أصحاب الزهري في قوله: "عمر بن عثمان" وهُم يقولون: "عمرو" ، قال مسلم (١): " وهم مالك في ذلك".

معالثوري:

1_في حديث ابن مسعود: ألا أخبر كم بصلاة رسول الله على، فقام فرفع يديه أول مرة ، ثم لم يعد . فقد رواه الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عنه به . قال ابن أبي حاتم (2): وقال أبي: هذا خطأ ؛ يقال: و هع فيه الثوري . .

مع شعبة:

1_في حديث أبي هريرة هاعن النبي النبي الذا استقط أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ؛ فإنه لا يدري أين باتت يده " . وهو في الصحيحين ، وله

^{· (2 / 1)} العلل (1 / 96 _ برقم 258) ، وسنن البيهقي (2 / 79) .

رواية أخرى: "فإنه لا يدري أين باتت يده هنه"، نقل ابن الملقن (1) أن الدار قطني قال في علله (2): تعتر د به شعبة .

2_وفي حديث أبي هريرة هي يرفعه: "إذا كان أحدكم في الصلاة ، فوجد ريحاً من نفسه ، فلا يخرج حتى يسمع صوتا أو يجد ريحاً ". وهو عند الشيخين ، وله رواية أخرى ؛ قال ابن أبي حاتم (3): سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة هي مرفوعاً: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" ، فقال أبي : هذا وهم المحتورة معبة معن المحديث فقال: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" ، ورواه عمية معن المحديث فقال: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" ، ورواه أصحاب سهيل بلفظ: "إذا كان أحدكم في الصلاة "

3_وفي حديث وائل بن حجر الله : " صليت خلف النبي الله فلما قال : "ولا الضالين " قال : "اَمَين" ، ومد بها صوته " . نقل الحافظ (4) عن الدار قطني قوله : يقال : وهسم فيه شعبة .

4_وفي حديث المطلب بن ربيعة الهاشمي الله الله الله الله والنها و مثنى مثنى ، وتشهد في كل ركعتين ، وتمسكن وتقنع . . " أشار الحافظ المزي في "التحفة" (5)

⁽¹⁾ البدر المنير (2 / 260).

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر : العلل (8 / 286) .

^{(&}lt;sup>(3)</sup> العلل (1 / 47 برقم 107) .

^{· (237 / 1)} التلخيص الحبير (1 / 237)

؛ إلى طريق شعبة فيه ، ثم نقل عن الترمذي أن البخاري قال: إن شعبة أخطأ في سند هذا الحديث في مواضع ، . . فذكرها مفصلة .

معان عيينة:

2 وفي حديث سهل بن سعد في في المتلاعنين عند البخاري من طريق ابن عيينة عن الزهري، وفيه: " وفرق بين المتلاعنين " . قال الدار قطني (2): " وهذا مما و هسوفيه ان عيينة . . " .

2 _ وفي حديث أبي هريرة ها عن النبي الله " إذا أقيمت الصلاة فلا تأ توها وأنتم تسعون . . الحديث " وفيه: "فما أدركتم فصلوا ومافا تكم فاقضوا " روى البيه قي من طريق أحمد بن سلمة قال: " سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لا أعلم هذه اللفظة

⁻⁽³⁾ تحفة الأشراف (8/ 391، 8/ 264).

⁽¹⁾ السنن (برقم 1618) ·

⁽²⁾ التتبع (ص 287) ، وعنه الفتح (هدي الساري ص 400) .

رواها عن الزهري غير ابن عيينة "واقضوا ما فاتكم". قال مسلم: أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة "(1).

4_ وفي حديث سهل بن أبي حثمة في القسامة الذي أخرجه الأئمة الستة في كتبهم ، قال أبو داود بعدما أخرجه (2): ، ورواه ابن عيينة عن يجيى ، فبدأ بقوله : " تبرئكم يهود بخمسين يمينًا يحلفون " ، ولم يذكر الاستحقاق ، وهذا و معومن ابن عيينة .

معابن المبارك:

ا _ فقد روى عن عبد الرحمن بن يزيد : حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس قال : سمعت واثلة يقول : سمعت رسول الله على يقول : سمعت رسول الله على يقول : سمعت رسول الله على يقول : "لا تجلسوا على القبور" . قال النووي (3): "في للوهم في (ذكر) أبي إدريس من ابن المبارك ؛ لأن ثقات رووه عن ابن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس . . " وقال السيوطي : "وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالموهم في ذلك ؛ كالبخاري وغيره . . "

معالبخاري:

⁽¹⁾ السنن (2 / 297) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> السنن (عقب حديث رقم 4502) .

⁽³⁾ التقريب (2 / 204 _ مع تدريب الراوي) .

_ففي حديث أبي هريرة همرفوعا: "صوموا لرؤيته . . . الحديث" ، نقل ابن الجوزي في "التحقيق" عن الإسماعيلي قوله في مستخرجه على البخاري: "
تغر دبه البخاري عن آدم عن شعبة ، فقال فيه : فأكملوا عدة شعبان . . . " .

ولوذهبت أجمع كلما قيل فيه بوَهَم إمام من الأئمة لصار مجلدة ، ولكن فيما ذكرت إشارة إلى ما أردت .

الثانية : أنهم قد يعلون الرواية بالشذوذ وإن كان ذلك نظريًا _أعني أنه لايترتب عليه كبير أثر ، مثاله : ما نبه به الحافظ في التلخيص (1) من أن ابن خزيمة أخرج في صحيحه (2) : ثنا عما ربن خالد ، ثنا محمد بن يزيد _هو الواسطي _عن شعبة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب ، عن عبد الله بن عمروظ رفعه : "ووقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق . " الحديث . قال ابن خزيمة : إن صحت هذه اللفظة ، تفرد بها محمد بن يزيد ، وإنما قال أصحاب شعبة : "فور الشفق " مكان "حمرة الشفق . قال الحديث . قال الحديث . قال الحديث . قال المعافظ . قا

⁽¹⁾ التلخيص الحبير (1 / 176).

^{. (183 &}lt; 182 / 1) (2)

أقول: واللفظان المتنازع عليهما ليس بينهما تناقض ولا اختلاف؛ فقد نص أهل اللغة على أن فور الشفق وهو ثور الشفق أيضا : حمرة الشفق الثائرة فيه (١).

الثالثة انهم رضي الله عنهم كانوا يتورعون عن التسرع بإلصاق التبعة والوهم على الرواة؛ يوضحه ما صنعه أبو عمر ابن عبد البرر رحمه الله تعالى عندما تكلم على حديث أبي هريرة على : خرجنا مع رسول الله على عام خيبر ، فلم نغنم ذهبا ولا ورقا إلا الأموال: الثياب والمتاع . . . ، وفيه قوله على : " إن الشملة التي أخذ يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم ، لتشتعل عليه نارا " .

قال أبوعمر: هكذا قال يحيى (يعني ابن يحيى المصمودي راوي الموطأ عن مالك): خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه محاله خيبر. وتابعه على ذلك عن مالك قوم، منهم الشافعي، وابن القاسم، والقعنبي،، وقال جماعة من الرواة عن مالك في هذا الحديث: خرجنا مع رسول الله محاله هذين، والله أعلم بالصوابع . . .

فتوقف رحمه الله ولم يرم بعهدة المخالفة على أحد ، ثم بان له الصوابُ بعدُ ، فقال :

⁽¹⁾ كما في اللسان (ثور ، فور) ، والدارقطني رحمه الله مولع في كتابه " العلل " بمذا التشذيذ النظري .

"وروى هذا الحديث أبو إسحاق الفزاري عن مالك قال: حدثني ثور بن زيد ، قال: حدثني سالم مولى أبي مطبع ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول: "افتتحنا خيبر، فلم نعنم ذهبًا ولا فضة ، إنما غنمنا الإبل والبقر والمتاع والحوائط". فجود أبو إسحاق مع جلاته إسناد هذا الحديث بسماع بعضهم من بعض ، وقضى بأنها خيبر لاحنين ، ورفع الإشكال". أ. هدا .



^{· (4 (3 / 2)} التمهيد (4 (3 / 2)

الفحل الثالث منزلة الصحيحين، ومل حظمما الشخوذ، ومناقشة الأحرف التي قال فيما الحارقطني وغيره فيما الحارقطني وغيره فيما الحارقطني وغيره فيما الحارقطني وغيره فيما الحارقطني وغيره

وبعد تحقيق المذهب المختار فيحد كل مزالشذوذ وزيادة اللقة ، كازهذا الفصل الذي هو أغوذج تطبيقي تظهر فيه الصنعة الحديثية وكيفية التعامل مع روايات رُميَتُ بالشذوذ ، حتريكون التسليمُ أو الرد .

الفصل الثالث

منزلة الصحيحين ، وهل دخلهما الشذوذ ، ومناقشة الأحرف التي انتقدها الدار قطني وغيره وقيل فيها : °° شاذة "(1)

الصحيحان نارً على عكم . . تغني شهرتهما وشهرة صاحبيهما عن كثرة الكلام وإطالته . وقد تتابعت كلمات أهل العلم على التسليم بالصحة لما أخرجاه وعقد الخناصر عليه ، سوى الأحرف القليلة التي انقدها بعضهم ، ، حكى الإجماع على ذلك ابن الصلاح والنووي والسراج البلقيني وابن طاهر المقدسي ، وجماعة ، حتى قال الحافظ في نكته على ابن الصلاح : " وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من الحدثين ؛ كأبي بكر الجوزقي ، وأبي عبد الله الحميدي ، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة "(2) . ومما شابته مسحة المبالغة ما حكاه أبو نصر السجزي قال: " أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لوحلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي على قد صح عنه ورسول الله على الطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي الله قله الدلاشك فيه ، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حُبالته "(3) .

وقد ندب بعض الأئمة أنفسهم للجواب عما وجه إلى الصحيحين من نقد ، منهم:

⁽¹⁾ قد لا يصرح هؤلاء النقادبلفظ التشذيذ في الأحرف المنتقدة ، ولكن العلة التي يذكرونها تكون برســـم الشاذ .

^(2) النكت (1 / 380 . . . (380) .

⁽³⁾ علوم الحديث (ص 38 _ مع التقييد والإيضاح) ، وحكى العراقي عن شرح ابن الصلاح لمسلم أن إمام الحرمين أفتى بذلك ، قال : أنه لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتاب البخاري ومسلم ممساء حكما بصحته من قول الني الله المؤمنة الطلاق ، ولا حنثته ؛ لإجماع علماء المسلمين على صحتهما .

1_الحافظ أبو مسعود الدمشقي (ت 401): (١)

وجزء أبي مسعود هذا قال فيه الذهبي (سير 17 / 229): " وقفت على جزء فيه أحاديث معللة لأبي مسعود يقضي بإمامته ". وقد طبع هذا الجزء ، إلا أنه في الرد على الدار قطني في انتقاده بعض أحاديث مسلم .

2_الحافظ ابن طاهر المقدسي (ابن القيسراني) (ت507) (2):

فإنه قال في مقدمة كتابه "الجمع بين الصحيحين" (4/1): "وكذلك أبين ما تكلم فيه الحفاظ من علل أحاديث أدخلاها في الصحيحين عند ذكر الراوي المشهور بتلك الرواية، وأذكر هل لما علل به ذلك الحديث وجه أم لا . . " .

وأخشى أنه لم يفِ بما قال!.

3_ الرشيد العطار (ت662)⁽³⁾:

ذكر السيوطي أنه صنف كتابًا في الردعلى بعض الحفاظ زعم أن في كتاب مسلم أحاديث المنه السحيح ، بعضها أبهم راويه ، وبعضها فيه إرسال وانقطاع ، وبعضها فيه وجادة _ وهي في حكم الانقطاع _ ، وبعضها بالمكاتبة (4) .

⁽¹⁾ ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (17 | 227) ، وتاريخ بغداد (6 | 170) ، والكامل (9 | 256) ، وطبقات الحفاظ (ص 416) .

⁽³) ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (2 144) ، و فوات الوفيات (4 / 295) ، وشذرات الذهب (5 / 311) .

4_ الإمامالنووي (ت676)⁽¹⁾:

حيث رد على الدارقطني بعض ما انتقده على صحيح مسلم، وذلك في أثناء شرحه لصحيحه المشهور بـ " شرح النووي على صحيح مسلم ".

5_الحافظ زين الدين العراقي (ت806)⁽²⁾:

فإنه صرح في شرحه الصغير لألفيته "فتح المغيث"(3) بأنه أفرد كتابا لما ضعف من أوانه صرح في شرحه الصغير لألفيته "فتح المغيث" الكتاب ضاعت مسودته قبل تبييضها (4).

6_ولي الدين العراقي (ولد السابق) (ت826)⁽⁵⁾:

ذكر السيوطي عنه أنه ألف كتابا في الرد على تأليف مخصوص فيما ضعف من أحاديث مسلم سبب رواته (6).

⁽¹⁾ ينظر ترجمته في : البداية والنهاية (13 / 289) ، وتذكرة الحفاظ (1470) ، و طبقات الشــــافعية . الكبرى (8 / 395) .

^{(&}lt;sup>3)</sup> (ص 25) ، ووازن مع شرحه لمقدمة ابن الصلاح (ص 42) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> بمن نص على ذلك الحافظ ونقله عنه السيوطي في التدريب (1 / 135) .

^{(&}lt;sup>5)</sup> ينظر ترجمته في : البدر الطالع (1 / 72) ، و طبقات السيوطي (ص 548) .

⁽⁶⁾ تدريب الراوى (1 / 135) .

7_ ابن حجر العسقلاني (ت852) ⁽¹⁾:

وهو من آخر الحفاظ الذين ذبوا عن الصحيحين؛ وكان ذلك منه في سفره الضخم "فتح الباري بشرخ صحيح البخاري "(2).

وقد عقد ابن حجر - رحمه الله - فصلاً في مقدمة فتح الباري، في المنتقد من الأحاديث في الصحيح، قال: " الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدار قطني وغيره من النقاد وإبرادها حديثًا حديثًا على سياق الكتاب، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك "

قال فيه: "...، فالأحاديث التي انتقدت عليهما (البخاري ومسلم) تنقسم أقسامًا القسم الثالث منها:

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط بمن لم يذكرها ، فهذا لا يؤثره التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع ، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا ، اللهم إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته ، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر . . " .

 ⁽¹) ينظر ترجمته في : البدر الطالع (1 / 87) ، و شذرات الذهب (7 / 270) ، والجواهر والدرر (في ثلاثة بحلدات) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> وكان له وجه آخر من الرد ، وذلك عن الأحاديث المعلقة فيهما ، فصنف كتابًا في معلقات البخاري سماه " تغليق التعليق " ، وهو مطبوع .

إلا أنه يحسن من الناحية العلمية أن أذكر ما نبه به الحافظ ابن حجر من تنتبيهات بين يدي هذا المبحث ، قال رحمه الله :

" وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب ، فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهي ما ادعاه الإمام أبو عمروبن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب (يعني صحيح البخاري) بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه ؛ فإن هذه المواضع متنازع في صحتها ، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب ، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله : إلا مواضع يسيرة اتقدها عليه الدار قطني وغيره .

وقال في مقدمة شرح مسلم له: ما أخذ عليهما يعني على البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستشى مما ذكرنا ؛ لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول ، انتهى ، وهو احتراز حسن ، واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع ، فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه (1):

ونزلت عن درجة ما التزماه ، وقد ألف الدارقطني في ذلك ، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا

⁽¹⁾ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (1 / 27) .

عليهما استدراك، ولأبي على الغساني في جزء العلل من" التقييد" (1) استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره أ. ه.

وقال في مقدمة شرح البحاري:

فلحل : قد استدرك الدار قطني على البخاري ومسلم أحاديث ، فطعن في بعضها ، ، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًا ، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ، فلا تغتر بذلك أ . ه . كلامه ، وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك . وقوله في شرح مسلم : وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب ؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منهض " .

إلى أن قال: "والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول:

بمواهم الريب في تقديم البخاري شم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في المحافظ عمرفة الصحيح والمعلل؛ فإنهم لا يختلفون في أن على بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث سبيل معرفة الصحيح والمعلل؛ فإنهم لا يختلفون في أن على بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث الإجمال ، وعنه أخذ البخاري ذلك ، حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند على الإجمال ابن المديني ، ومع ذلك فكان على بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله ؛

⁽¹⁾ يعني " تقييد المهمل " .

^{(&}lt;sup>2)</sup> هذه الكلمة وردت في تراجم بعض الأئمة المشاهير ، ويعنون بما أن المترجم ليس له نظير في عصره ،، ولا ينبغي أن تفهم على أنه يزكي نفسه ، حيث لم تقع عينه على من يساويه بَلْهَ من يفضله ، ولذا ففيـــها بحوز وتوسع من قائلها .

وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا . وروى الفَرْبُرِيُ عن البخاري قال : ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته ، وقال مكي بن عبد الله : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الوازي ، فكل ما أشار أن له علة تركة .

فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لاعلة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما ، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة . . " أ . ه .

أقول: وقد أجاد الحافظ رحمه الله تعالى الجواب من حيث الجملة ، والشيخان وإن كانا المقدّ مَين في الصناعة (1) إلا أنهما ليسا معصومين من ورود الخطأ على كتابيهما ؛ وقد أبى الله الكمال لغير كتابه . وعذر الشيخين واضح في أنهما بذلا الوسع . وقد سلك الحافظ . في الاعتذار مسلك المنصفين من قبل ؛ فقد سأل السبكي المرزي : هل وُجِد لكل ما رواه البخاري ومسلم بالعنعنة طرق مصرح فيها بالتحديث ؟ فقال : كثير من ذلك لم يوجد ، وهما يسعنا إلا تهمين المطن . (2)

⁽١) أي الحديثية .

⁽²⁾ تدريب الراوي (1 / 116) .

وأقدم (١) من رأية تكلم على أحاديث الصحيحين في مؤلف هو: الحافظ ابن عمار الشهيد (ت 317) (2) ؛ حيث صنف جزءا في العلل المواردة على صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى _ وجزؤه قال فيه الذهبي (السير 14 / 540): " ورأيت له جزءا مفيدا فيه بضعة وثلاثون حديثا من الأحاديث التي بين عللها في صحيح مسلم ". وكتابه مطبوع معنوان "علل الأحاديث التي بين عللها في صحيح مسلم ". وكتابه مطبوع معنوان "علل الأحاديث التي بين عللها في صحيح مسلم ".

ثم: الدارقطني (ت385) (3) ، وهوأشهرهم ، وكتابه مطبوع مشهور ، وهو "
الإلزامات والتبع " ، ، ثم: أبو علي الغساني الجياني (ت498) (4) ، وكتابه يعرف به تقييد المهمل "، وهو مخطوط .

⁽¹⁾ و قد اعتمدت في ترتيب الأحاديث المنتقدة في هذا الفصل على سبق الإمام المنتقد ، فأقدم ابن عمار ، فإذا فرغت من انتقاده التعقلت إلى الدارقطين ، فأقدم انتقاده الصحيحين (جميعا) ، ثم البخاري (منفردا). إن وجد ، ثم مسلما .

⁽²⁾ ينظر ترجمته في : السير (14 / 538) ، والأنساب (2 / 8) ، و تذكرة الحفاظ (3 / 834) ، وطبقات السيوطي (ص 347) .

⁽³) ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (16 / 449) ، و تاريخ بغداد (12 / 34) ، ومعجــــم البلدان (2 / 34) ، والبداية والنهاية (11 / 317) ، ووفيات الأعيان (3 / 297) ، والبداية والنهاية (11 / 317) ، ووفيات الأعيان (3 / 297) ،

أولا: انتقادات ابز عمار رحمه الله (مسلما):

اكحدث الأول(1):

احل المديث : عن معاذبن هشام الدستوائي ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابة ، عن ثابت بن الضحاك عن عن النبي قال: "ليس على الرجل نذر فيما لا الديماوي على الدي المناوي على الرجل نذر فيما لا المناوي على ، ولعن المؤمن كلتله ، ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة ".

تغريجه: أخرجه مسلم (110) ، وابن منده في "الإيمان" (برقم 631) .

وقد نوبع معاذ عن أبيه؛ تابعه:

1_ يحيى بن سعيد القطان: عند أحمد (4/33).

2_إسحاق الأزرق: عند الترمذي (1543) .

3_ إسحاق الأزرق، ووهب بن جرير، وعبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد : عند أبي عوانة (1/44).

4_الطيالسي: عند أبي عوانة (1/44) ، وابن منده (632) ، والبيهقي (10/30)) . وبعضهم يزيد على بعض .

⁽¹⁾ هذه الأمور من فهرسة الحديث على المواضيع ، والإتيان بأصله ، وتخريجه ، والرواية المنتقدة ، وتخريجها .. إلخ من صنيعي ، وليس للمنتقد منها شيء إلا ما أشير إليه به من كلامه في الحاشية .

وللحديث طرق أخرى؛ قال الحافظ (الفتح 11 / 547): "مداره في الكتب الستة وغيرها على أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك، ورواه عن أبي قلابة: خالد الحذاء، ويحيى ابن أبي كثير، وأيوب".

وتفصيل هذه الطرق على النحو الأتي:

(أ) بقية الطرق عن يحيى بن أبي كثير:

أخرجها البخاري (4171)، (6047)، ومسلم (110) (176)، وأبوداود (3257)، وأبويعلى ()، والنسائي (6/7، 19)، وأحمد (4/38)، وأبوعوانة (1/45)، وأبويعلى ()، والنسائي (637، 636، 634، 630)، وابن منده (630، 634، 636، 636، 636)، والطبراني (1331، 1333، 1335، 1331)، وابن حبان (10/209_رقم (4367)، والبيهقي في "الشعب" (5153)، من طرق عن يحيى به، إلا أن بعضهم يختصره.

رواه عن يحيى هكذا: معاوية بن سلام، والأوزاعي، وحرب بن شداد، وعلي بن المبارك، ومعمر، وأبان بن يزيد العطار.

(ب) أيوب السختياني:

أخرجــه البخــاري (6652)، ومسلم (110) (177)، وأحمــد (24/4)، و عبد الرزاق (15972)، والحميدي (850)، وأبوعوانة (1/45)، وابن منده (641، 642)، والطبراني (1324 ، 1326) ، والبيهقي في " الشعب " (1666) (6656) ، والبيهقي في " الشعب " (1666)) ، من طرق (2) عنه يه .

هكذا رواه عن أيوب: ابن عيينة ، و شعبة ، ومعمر ، وروح بن القاسم ، ووهيب بن خالد ، وأشعث بن سوار .

(ج)خالد الحذاء:

أخرجه البخاري (1363)، (4844)، ومسلم (110) (177)، والنسائي (6/7)، ومسلم (110) (177)، والنسائي (6/7)، وأبوعوانة (1/45)، وابن منده (635، 635، وأجمد (4/45)، وأبوعوانة (1/45)، وابن منده (635، 638، 638)، والطبراني (1325، 1338 > 1340)، وابن حبان (10/208 رقم 4366)، من طرق عنه .

هكذا رواه عن خالد: الثوري، وشعبة، والأعمش، وحماد بن زيد، ومعمر، وابن أبي عدي، وعلي بن عاصم، وخالد بن عبد الله الواسطي.

الرواية المنتقدة: أبوغسان المسمعي عن معاذ بن هشام . . الحديث السابق وزاد فيه: " ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزده الله إلا قلة ، ومن حلف على يين صبر فاحرة " (3) .

^{(&}lt;sup>1)</sup> سقط من إسنادها : " أيوب " .

⁽²) قولي في تخريج الأحاديث: " من طرق " ثم أذكرها _ لا أعني به أن مجموع هذه الطرق موجود عند كل من أخرج الحديث ممن تقدم ذكره ، وإنما أعني أن مجموعها موجود عند مجموعهم وإن كان بعضهم لم يخرج بعضها .

ته فريجها: أخرجها مسلم (110)، وابن منده (631).

قال ابن عمار : هذا الكلام لأأعلم أحدا ذكره غيره . . أكبروهمي أن الغلط من أبي غسان المسمعي (1) .

تعقيبة الرواية: النظري طرق الحديث السابقة يتين أنه لم يوجد من تابع أبا غسان على ما جاء به في الحديث، وأبو غسان المسمعي هو مالك بن عبد الواحد، من أفراد مسلم، وثقه ابن قانع، وقال ابن حبان: يغرب. ومعنى هذا أنه لا يقبل من مثله هذا التفرد، وكأن هذا من غرائبه. نعم زاد الرواة في الحديث بعضهم على بعض حتى بلغ عدة الخصال المروية في الحديث تسع خصال (2). ومع هذا فقد صح من زيادة أبي غسان قول النبي على: " من حلف على عين صبر فاجرة" لقي الله وهو عليه غضبان . أخرجه البخاري (2356)، وفي مواضع من صحيحه ، وغيره عن ابن مسعود هله. بقي أن يقال: لفظ أبي غسان وفي مواضع من صحيحه ، وغيره عن ابن مسعود الله عني أن يقال: لفظ أبي غسان الآخر شاذ ، والله أعلم .

^{- (3)} وهنا إشكال أنى من حذف جواب " من حلف " ، قال القاضي عياض : فيحتمل أنه سكت عنـــه لأنه عطفه على " من " التي قبلها ، أي : وكان كذلك . قال القرطبي في " المفهم "(1 / 315) :ويحتمل أن يكون الجزاء محذوفا ويكون تقديره : من فعل ذلك غضب الله عليه ، أو عاقبه ، أو نحو ذلك .

⁽¹⁾ العلل (ص 37) ، وقد أنكر هذه الزيادة أيضا ابن منده عقيب تخريجه الحديث .

⁽²⁾ وينظر: فتح الباري (11 / 547) .

الحديث الثاني:

أحل المديدة: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة الله قال: " أقيمت الصلاة وصفت الصفوف، ثم خرج رسول الله الله الخذ مقامه، أشار إليهم أن فياء مكانكم، ثم دخل، ثم خرج ورأسه يقطر".

تغريبه : أخرجه البخاري (275) ، (639) ، (640) ،، ومسلم (605) (157) ، هذر بهبه : أخرجه البخاري (275) ، (639) ، وأحمد (2/ 283 ، 338) ، من طرق عن وأبو داود (235) ، والنسائي (2/ 81/) ، وأحمد (2/ 283 ، 338) ، من طرق عن الزهرى به .

وهكذا رواه عن الزهري: يونس بن عبد الأعلى ، ومعمر ، والأوزاعي ، وصالح بن كيسان ، والزبيدي .

ته دريجها: أخرجها مسلم (605) (159) .

قال ابن عمار: وهذا اختصار عندنا من الوليد بن مسلم . . (1)

⁽¹⁾ العلل (ص 78) ، وهذا ثما انتقده الدارقطني أيضًا على مسلم في "التتبع" ، وليس في المطبوع منه ، ولكن نص عليه أبو مسعود في " الأجوبة " (ص 197) . وواضحٌ وجه المخالفة من أن رواية الجماعــة واقعة عين ، وأما الرواية المنتقدة فمفهومها أن السنة في قيام المأمومين للصلاة قبل الإمام ، وهو ما يخــالف الثابت من سنته للمنظم من قوله : " إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروين " أخرجه البخاري (637) من-

كذا قال_ رحمه الله _ والصواب كما سيأتي أن العهدة على إبراهيم بن موسى الرازي الراوي عن الوليد ؛ وذلك لأن ثلاثة من الثقات رووه عن الوليد تاما بلفظ الجماعة عن الزهري، وبيانه على النحو الآتي :

*زهيربن حرب:عند مسلم (605) (158).

* الفضل: أبو داود (235) .

***عمروبن عثمان بن سعيدبن كثير: عند أبي داود (235) ، والنسائي (2/81)

وتوبع الوليد عن الأوزاعي؛ تابعه: محمد بن يوسف الفريابي: أخرجه البخاري (640) من طريق إسحاق بن منصور عنه به ومن هنا يظهر أن إلصاق التبعة بالوليد محض خطأ (1) ، وأنه بريء العهدة من هذا الحرف . نعم يبقى أن اللفظ الذي خرجه مسلم شاذ ، والله تعالى أعلم .

حديث أبي قتادة .وقد جمع الحافظ _ رحمه الله _ (الفتح 2 / 142) بين حديث أبي قتادة هذا وحديث .
 أبي هريرة بأن ما حكاه أبو هريرة من أخذ الناس مقامهم قبل أن يجيء الني رجم وقع لبيان الجواز ، وبأنه كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وألهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة و لم يخرج النبي الله عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطيء فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره .

⁽¹⁾ وقد وهم ابن عمار وهما آخر حينما قال في أول انتقاده : ووجدت فيه (يعني صحيح مسلم) عـــن داودبن رشيد عن الوليد بن مسلم .. إلخ كلامه . وإنما الراوي عن الوليد هنا هو إبراهيم بن موسى .ويبدو أن الدارقطني نظر في كتاب ابن عمار فأخذ منه ؛ بدليل أنه وقع في الخطأ نفسه ؛ فتعقبه أبو مسعود (ص 198) قائلا : "وأظن على بن عمر علق هذا الحديث من حفظه أو من تعليق فيه خطأ و لم يتأمله ..".نعم=

الحدث الثالث:

الطمارة

احل المحديث : عن هشام بن عروة ، عن ابيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : " للم المعناية كان رسول الله كان إذا اغتسل من الجنابة ببدأ فيغسل يديه . . . " الحديث . الحديث . المعناية تعزيمه ه : أخرجه البخاري (248) ، (262) ، (272) ، ومسلم (316) ، وأبو داود (242) ، والنسائي (1 / 134 ، 135) ، والدارمي (1 / 191) ، وأحمد (6 / 52 ، 101) ، والحميدي (163) ، وعبد الرزاق (997 ، و999) ، وأبو عوانة (1 / 298) ، وأبو يعلى (248 ، 4480) ، وابن المنذر (2 / 126) ، وابن خزيمة (1 / 121) ، والبيهقي (1 / 271) ، وفي " الخلافيات " (برقم وابن خزيمة (1 / 121) ، والبيهقي (1 / 172) ، وفي " الخلافيات " (برقم ح ركم) ، وأبيهقي (1 / 272) ، وفي " الخلافيات " (برقم ح ركم) ، وأبن خزيمة (771) ، وفي " الخلافيات " (برقم ح ركم) ، وأبيهقي (1 / 424) عن هشام به .

هكذا رواه عن هشام: مالك، وجرير بن عبد الحميد، وعلي بن مسهر، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن غير، و وكيع، وابن عيينة، وابن جريج، ومعمر، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد، و ابن المبارك، وجعفر بن عون، وأبو زكير يحيى بن محمد المدني، ومحمد بن كناسة، وعمر بن علي المقدمي، وعبد الله بن موسى، و زائدة بن قدامة.

الرواية المنتقدة (الأولى): أبو معاوية عن هشام . . . الحديث، و زاد في آخره : " . . ثم غسل رجليه" .

⁻علقه من علل ابن عمار ،، ومع هذا فليس هذا الحديث في نسخة الدارقطني المطبوعة من " التتبع " (!!) .

تغريبهما: أخرجها مسلم (316) (35) ، والبيهقي (1 /173 > 174) . قال ابن عمار (1): "وليست هذه الزبادة عندنا بالمحفوظة ".

وتده قدين النكاع : نعم خالف أبو معاوية سبعة عشر نفسا من أصحاب هشام ، فروى هذا الحرف عنه دون غيره ، وأبو معاوية الضرير محمد بن خازم قال فيه أحمد : في غير حديث الأعمش مضطرب الايحفظها حفظا جيدا . قال ابن عمار : وسمعت أبا جعفر الحضرمي يقول : سمعت ابن غيريقول : كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش . وكذا قال عثمان بن أبي شيبة : أبو معاوية في حديث الأعمش حجة وفي غيره الا . ومعنى هذا أن زياد ته على هؤلاء وفيهم أئمة جبال غير ثابتة ، ، إلا أن لها شاهدا من حديث ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها قالت : أدنيت ارسول الله على غسله من الجنابة . . . الحديث ، وفي الخره : " ثم تدحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه ":

أخرجه البخاري (249) ، (257) ، وفي مواضع من صحيحه ، ، ومسلم (317) ، وأبوداود (204 ، 200 ، 201) ، والنسائي (1 / 137 ، 200 ، 200) ، وأبدري (103) ، والنسائي (1 / 137) ، والحميدي (316) ، والحميدي (316) ، والحميدي (316) ، والطيالسي (1 / 191) ، وابن خزيمة (1 / 120) ، وابن حبان (3 / 463 _ برقم 1190) ، والبيه قي (1 / 173 ، 174 ، 184 ، 185 ، 197) ، من طرق عن الأعمش ، عن ، والبيه قي (1 / 173 ، 174 ، 174 ، 185 ، 185) ، من طرق عن الأعمش ، عن

⁽¹⁾ العلل (ص 72) ، ووجه المخالفة هنا هو ما يفهم منها من تأخير غسل الرجلين في الوضوء في أثناء الغسل من الجنابة ، وهو الصواب إن شاء الله كما سيتضح في البحث .

سالم بن أبي الجعد ، عن كريب ، عن ابن عباس على عنها به . وقد ورد في بعض طرقه أن ميمونة قالت: " توضأ وضوء اللصلاة غير قدميه ثم تنحى فغسل رجليه ": هكذا رواه الثوري عن الأعمش (البخاري 281) ، ورواه محمد بن يوسف الفريابي عن ابن عينة عن الأعمش (البخاري 249) ، وهو الصواب ، وخالفه الحميدي عن ابن عينة (مسنده 316 ، والبخاري 260) ، وغالب من روى الحديث عن الأعمش يذكرون وضوءه على مفصلاً تاركين ذكر غسل القدمين ، شم يقولون في آخر حديثهم: " شم تنحى فغسل رجليه".

هكذا قاله عن الأعمش: حفص بن غياث، وأبو عوانة، وأبو حمزة السكري، ووكيع، وأبو معاوية (أيضًا)، والفضل بن موسى، وعبد الله بن إدريس، و وزائدة بن قدامة، وعبد الواحد بن زياد، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن داود. وفي هذا دليل على أن قول عائشة في الحديث: " توضأ وضوء اللصلاة" من باب إطلاق الأكثر على الكل (1)، وأن الصواب من حديث عائشة وميمونة كلتيهما تأخير غسل الرجلين في الوضوء مع غسل الجنابة ، وأن أبا معاوية وإن كان شُبِه عليه لكثرة من خالفه زاد حكما صحيحا إن شاء الله تعالى .

⁽¹⁾ ينظر : الجوهر النقي لابن التركماني المطبوع مع سنن البيهقي (1 / 173) .

الرواية المنتقدة (الثانية): وكيع، عن هشام . . الحديث، وفي أوله: "غسل كفيه ثلاثًا "(١):

تغريبها: أخرجها مسلم (316) (36) ، والبيهقي (1/173) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، وهوفي مصنفه (1/82) ، وأحمد (52/6) عنه به .

وقد خالف وكيع سبعة عشر نفسًا لم يذكروا ما ذكره هو من غسل الكفين ثلاثًا في ابتداء الغُسل . ولمأر أحدًا طعن على وكيع في هذا الحرف غير ابن عمار ،، و وكيع إمام علم حافظ ، مناقبه طويلة الذيل، رحمه الله ، إلا أنه يخطيء كما يخطيء البشر ، ومع هذا فقد توبع :

(أ) تابعه حماد بن سلمة عن هشام . . بالحديث ، وفي آخره : " قال هشام : غير أنه يبدأ قبل ذلك بغسل يديه ثلاثا ثلاثا ، وبغسل فرجه " : أخرجه أبو يعلى الموصلي (برقم 4482) .

(ب) متابعة قاصرة عن عائشة به ، كذا رواه عطاء بن السائب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة (وهي خالته من الرضاعة) بالحديث ، وفيه : "كان رسول الله عبد الرحمن ، عن عائشة (وهي خالته من الرضاعة) بالحديث ، وفيه : "كان رسول الله على يغسل يديه ثلاثا . . ":

⁽¹⁾ علل ابن عمار (ص 72) .

أخرجه النسائي (1/132 > 133) ، وأحمد (6/96، 115 ، 141 ، 161 ، 173) ، والحيالسي (1/174) ، وابن أبي شيبة (1/83) ، والبيهقي (1/174) من طرق عن عطاء مه . *

هكذا رواه عنه: شعبة، وحماد بن سلمة، وزائدة بن قدامة ، إلا أن زائدة لم يقل ما قالاه . وعطاء كان قد اختلط ، ولكن شعبة بمن روى عنه قبل اختلاطه ، وقيل : وكذلك حماد .

(ج) ويشهد له ما جاء في بعض روايات حديث ميمونة _ وقد تقدم _: " فغسل يديه مرتين أو ثلاثا" هكذا على الشك من الأعمش: قال الحافظ (الفتح 1/448): " ولابن فضيل عن الأعمش: فصب على يديه ثلاثا، ولم يشك، أخرجه أبوعوانة في مستخرجه (1)، فكأن الأعمش كان يشك فيه ثم تذكر فجزم؛ لأن سماع ابن فضيل منه متأخر ". فقد تين أن وكيعًا لم يغلط، والله تعالى أعلم بالصواب .

الحدث الرابع:

^{. (299/1)(1)}

أصل المحديث : عن قتادة ، عن يونس بن جبير ، عن حطان بن عبد الله الرقاشي ، عن أبي موسى الأشعري على قال : قال رسول الله على : "إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر كلة فكبروا " الحديث .

تغزيمه: أخرجه مسلم (404) (62)، (64)، وأبوداود (972)، والنسائي (2/ الخرجه مسلم (404) (62)، (64)، وأبوداود (972)، وابن ماجه (96 عبد الرزاق (3065)، والسبزار (3057)، والسبزار (3057)، والروياني (1/305)، والطحاوي في "شرح المعاني " (1/264) من طرق عن قتادة به، وليس عند ابن ماجه والطحاوي أول الحديث.

وهكذا رواه عن قتادة: سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، وأبوعوانة، وهشام الدستوائي.

⁽¹⁾ علل ابن عمار (ص 73) ، والحديث مما انتقده الدارقطني أيضاً في " التتبع " (ص 239) ، ووجـــه المحالفة في هذه الرواية ما يترتب على القول بصحتها من إسقاط الفاتحة عن المأموم في الصلاة الجهريــــة ، والمسألة طويلة الذيل حتى صنف فيها البخاري والبيهقي وغيرهما ، وكتاباهما مطبوعان .

تغفريمها :أخرجها مسلم (404) (63) ، وأبوداود (973) ، وابن ماجه (847) ، وأحد (415) ، وابن ماجه (847) ، وأحمد (4/ 415) ، والبزار (3058 ، 3059) ، وابن المنذر (3/ 105) ، والدارقطني (3/ 330) ، من طرق عن سليمان به .

وقد أعل هذه اللفظة سوى ابن عمار : البخاري في "جزء القراءة" (ص89)، وأبو داود، والبزار، والدار قطني في سننه وفي "العلل" (7/254)، والبيهقي . كلهم يقولون: لم يذكره الحفاظ من أصحاب قتادة، وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التيمي دليل على وهمه .

كذا قالوا ، وقد خالفهم آخرون فصححوا هذه الزيادة ، في مقدمهم : الإمام مسلم ، والإمام أحمد (1) ، وابن جرير الطبري (2) ، وابن المنذر ، وابن حزم (3) ، وغير واحد من المتأخرين .

قال أبو إسحاق (4) (راوي الصحيح عن مسلم): قال له ابن أخت أبي النضر (أي كلمه في الحديث) فقال مسلم: تربد أحفظ من سليمان ؟ .

والتحقيق: أنه لما اختلف العلماء في قبول هذه اللفظة وردها أحببنا أن ننظر هل فيها مخالفة ، ومن من الرواة تابع سليمان:

^{· (} الله عنه ابن عبد البر في " التمهيد " (١١ / 33) ، و " الاستذكار " (4 / 232 _ برقم 4885) ·

^{· (166 / 9)} جامع البيان (9 / 166)

^{(&}lt;sup>(3)</sup> المحلى (3 / 240) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> عقيب الرواية المنتقدة في صحيح مسلم .

أولا: أما سليمان التيمي فحافظ إمام، وزياد ته ليست مخالفة ، لاسيما وظاهر القرآن يعضدها ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون [] الأعراف: 204] ، وقد حكى الإمام أحمد الإجماع مع شدة لومه على مدعيه بغير برهان _على أن هذه الآية في الصلاة .

ثانيا :أنه توبع ؛ تابعه :

(أ) سالم بن نوح العطار ، حدثنا عمر بن عامر وسعيد بن أبي عروبة (مقرونين) عن قتادة به : هكذا أخرجه الروياني (1/370) ، والدارقطني (1/330) ، والبيهقي (2/156) . ورواه البزار (3060) عنه عن عمر بن عامر وحده . قال الدارقطني: " سالم بن نوح ليس بالقوي ". وعمر بن عامر هو السلمي ، صدوق له أوهام .

(ب) ويشهد لهذا المتنما رواه أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان ، عن ابن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعا مطولا ، وفيه "وإذا قرأ فأنصتوا" :

هكذا أخرجه أبوداود (604) ، والنسائي (2/141 > 142) ، وابن ماجه (2/326) ، وأحمد (2/420) ، وابن أبي شيبة (2/326) ، وتمام الرازي (رقم 296_ 846) ، وأحمد (2/420) ، وابن أبي شيبة (2/326) ، وكام الروض البسام) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (1/712) ، والبيهقي (2/156) ، من طرق عنه به .

وأعله أبوحاتم (في العلل لولده 1/164) ، والبيهقي بابن عجلان نفسه ، وهو الصواب؛ فإن أبا خالد الأحمر توبع على هذا اللفظ عن ابن عجلان بسنده ، تابعه:

* محمد بن سعد الأشهلي: أخرجه النسائي (2/21) ، والدارقطني (1/328) والخطيب في تاريخه (320/5) . ومحمد بن سعد وتقه يحيى بن معين ، ومحمد بن عبد الله المخرمي ، والنسائي .

* * اسماعيل بن أبان الغنوي: عند الدار قطني (1 / 329) .

**** محمد بن ميسر الصاغاني : عند الدارقطني (330/1) ، وأحمد (376/2) . والمخدد بن ميسر الصاغاني : عند الدارقطني (330/1) ، وأحمد (376/2) . والغنوي والصاغاني ضعيفان .

وقد توبع ابن عجلان ، تابعه خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم . كذا قال أبوحاتم ، وقد توبع ابن عجلان ، والميخرجها ،

والمنذري في "مختصر السنن" (1/313) ، ومن صحح طريق التيمي صحح هذه الطريق أيضا . قال أبوبكر ابن أخت أبي النضر لمسلم: فحديث أبي هريرة هو صحيح ؟ يعني " إذا قرأ فأنصتوا" فقال مسلم: هو عندي صحيح . فقال له: لم لم تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا على صحته .

والمخلصة: أن هذه الرواية وإن لم يذكرها غير سليمان التيمي في حديث أبي موسى، إلا أن مجموع هذه الطرق يشهد لها ويقويها ، مع ما تقدم من ظاهر القرآن ، والله أعلم بالصواب.

الحديث الخامس:

تغريجه: أخرجه مسلم (25) ، والترمذي (3188) ، وأحمد (2 / 444 ، 444) ، وأبو عوانة (1 / 15) ، وابن أبي حاتم في " التفسير " (9 / 2994 برقم 17000) ، والطبري في " التفسير " (9 / 2994 برقم 281) ، والبيهقي في " التفسير " (92 / 20) ، والواحدي في " أسباب النزول " (ص 281) ، والبيهقي في " الدلائل " (344 / 2) ، من طرق عنه به .

وهكذا رواه عن يزيد: يحيى بن سعيد القطان، ومروان بن معاوية الفزاري، والوليد ابن القاسم، ومحمد بن عبيد .

العرواية المنتقدة :أبوخالد الأحمر ، عن يزيد بن كيسان . . بسنده إلا أنه قال: " لقنوا موتاكم لا إله إلا الله" .

تغريبه ا: أخرجها مسلم (917) ، وإن ماجه (1444) ، وإن أبي شيبة (3/ 125) ، وأبو يعلى (6/ 185) ، من طرق عنه به وأبو يعلى (6/ 185) ، وإن الجارود (513) ، والبيه قي (3/ 383) ، من طرق عنه به قال ابن عمار _ رحمه الله _ (1): هذا غلط من أبي خالد الأحمر ؛ إنما هو مستخرج من قصة أبي طالب ؛ أن النبي على قال له: " قل لاإله لا الله ؛ أشهد لك بها يوم القيامة ".

وتمهين الرواية: أن أبا خالد قد توبع على هذا اللفظ ؛ تابعه: مروان بن معاوية في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عنه: أخرجه ابن منده في كتاب " التوحيد " (برقم 184) ، وخالفه محمد بن عباد وابن أبي عمر عند مسلم برقم (25) _ كما تقدم في أصل الحديث فروياه عن مروان برواية الجماعة عن يزيد ، ويبدو أن العهدة في هذه الطريق على الراوي عن ابن أبي شيبة لم يخرجه في مصنفه ولا رواه عنه أحد من تلاميذه ؛ كالبخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم ، وإنما رواه من رواه عنه منهم من طرقه عن أبي خالد لا مروان .

^{(&}lt;sup>1)</sup> العلل (ص 96) .

ومع هذا فقد رويت هذه اللفظة من طرق أخرى عن أبي هريرة هي، وهي:

(أ) الأغر المدني عنه: عند ابن حبان (7/ 272 برقم 3004) ، وفي إسناده محمد بن

إسماعيل الفارسي ، وثقه ابن حبان وقال: يغرب .

(ج) أبورزين عنه: عندابن عدي في " الكامل " (5/277) ، وسنده ضعيف أيضا ، فيه عكرمة بن إبراهيم؛ ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما .

(د) وذكر الحافظ في "التلخيص" (2/20) طريقا رابعاهو ابن سيرين عن أبي هريرة: عند أبي القاسم القشيري في أماليه، وقال (ابن حجر): فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك.

و المظلمة: أنه يسلم لابن عمار بشذوذ هذا اللفظ من حديث أبي هريرة . إلا أن للمتن شواهد ؛ منها ما صح من حديث ابن مسعود الله مرفوعا باللفظ المنتقد : أخرجه مسلم (916) ، والترمذي (976) ، والنسائي (4 / 5) ، وغيرهم .

ثانياً : انتقادات الدار قطني رحمدالله :

أولاً: انتقاده الشيخين معًا:

الحدث الأول:

مواقيت السلاة أحل المحديث : عن الزهري عن أنس الله قال : "كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب منا إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ".

تغاريجه : أخرجه البخاري (550) ، (7329) ، ومسلم (621) ، وأبو داود (4040) ، وأبو داود (4040) ، والنسائي (1/ 253، 351) ، وابن ماجه (682) ، وأبو عوانة (1/ 351، 352) ، والدارمي (1/ 274) ، وأحمد (3/ 161 ، 214 ، 217 ، 223) ، والطيالسي (280) ، وابد الرزاق (2069) ، وأبو يعلى (6/ 281 _ برقم 3593 ، 3604 ، 3593 ، وابن حبان (4/ 385 _ برقم 3518) ، والبيهقي (1/ 440) ، من طرق عن الزهري به .

هكذا رواه عن الزهري: شعيب بن أبي حمزة ، والليث بن سعد ، وابن أبي ذئب ، وصالح بن كيسان ، وعمرو بن الحارث ، ومعمر بن راشد .

الرواية المنتقدة: مالك عن الزهري . . في الحديث ، وفيه : " ثميذهب الذاهب إلى قباء (1) فيا تيهم والشمس مرتفعة " .

⁽¹⁾ ووجه المخالفة هنا أنه سينشأ من هذا التحديد " قباء " اتساع وقت العصر وهو مختلف فيه .

تغاربيه ها: هكذا أخرجها مالك نفسه في موطئه (1/9)، والبخاري (551)، ومسلم (252) ومسلم (1/95) والبخاري (551)، ومسلم (621) (193) وأبو عوانة (1/351)، والنسائي (1/252)، والدارقطني (1/253) ، والبيه قي (1/440) .

وقد سبق النسائيُّ الدارقطني (1) في توهيم مالك ، فقله عنه ابن عبد البر (التمهيد 6/178) وتابعه عليه .

تحقيق القول:

(أ) وقد ردأبوالوليد الباجي (2) على ابن عبد البر تعقبه على مالك_ بأنه روي عن ابن أبي ذئب عن الزهري مثل رواية مالك عنه .

أقول: وهذه الرواية لمأقف عليها ، إلا أن الباجي أشار إلى أنها من رواية الشافعي عن أبي صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان ، عن ابن أبي ذئب ،، وأبو صفوان حسن الحديث ، وقد خالفه جم غفير فقالوا عن ابن أبي ذئب مثل رواية الجماعة عن الزهري .

(ب) وأما الحافظ فقد أدلى بدلوه في مقدمة الفتح (3) ، فقال: " ومثل هذا الوهم اليسير ، لا يلزم منه القدح في صحة الحديث ، لا سيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة والله أعلم ". ثم

⁽¹⁾ التبع (ص 457) ·

^{(&}lt;sup>2)</sup> في المنتقى (1 / 18)، ومن بعده القاضى عياض كما في شرح الزرقاني (1 / 39) .

⁽ ع 370) (ع

زاد في أثناء الشرح (2/36): أن المعنى على الروايتين متقارب ، على سعة الوقت ؛ لأن العوالي مختلفة المسافة وأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة ومنها ما يكون على ثمانية أميال وعشرة ، ولعل مالكاً لما رأى أن في رواية الزهري إجمالاً حملها على الرواية المفسرة ، وقباء موضع بني عمرو بن عوف ، وقد نص على بني عمرو هؤلاء : إسحاق بن أبي طلحة ، وقد البخاري (548) . قال الحافظ: "فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكاً وهم فيه ". أقول: فأصاب رحمه الله (1).

اكحديث الثاني:

أحل المحديث : عن عمروبن دينار، عن جابر بن عبد الله هقال: "جاء رجل الممعة والنبي الله عنه عن عمروبن دينار، عن جابر بن عبد الله هقال: "جاء رجل والنبي الله يخطب الناس يوم الجمعة فقال: أصليت يا فلان ؟ قال: لا . قال: قم فاركع " التمدد

تغريبه : أخرجه البخاري (930) ، (931) ، ومسلم (875) ، وأبوداود (1115) ، والترمذي (510) ، والنسائي (3/ 103) ، وابن ماجه (1112) ، والحميدي (5/ 513) ، والترمذي (5/ 513) ، وابن خزيمة (1832) ، (1834) ، (1834) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (1/ 365) ، والبيهةي (3/ 193) ، من طرق عن عمرو به .

183

⁽¹⁾ وينظر : طرح التثريب (2 / 163 >) .

وهكذا رواه عن عمرو: حماد بن زيد ، وابن عيينة ، وابن جريج . وفي بعض طرقه أن الرجل "سليك الغطفاني" ، وفي بعضها أنه قال له : "قم فا ركع ركعتين " .

الرواية المنتقدة: شعبة عن عمرو بن دينار . . الحديث بلفظ: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أوقد خرج فليصل ركعتين "(١) .

ته نفريمها :أخرجها البخاري (1170) ، ومسلم (875) (57) ، والدارمي (1/364)) ، والطيالسي (1695) ، والدارقطني (14/2) ، من طرق عن شعبة به .

والتمعقيين: أن شعبة قد توبع على هذا اللفظ ، تابعه روح بن القاسم عن عمرو بن دينا ربه : هكذا أخرجه الدار قطني نفسه في السنن (2/1) .

وقد توبع عن أبي سفيان عن جابر بالقصة ، وفي آخرها : "إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ، وليتجوز فيهما ":

هكذا أخرجه مسلم (875) (59) ، وأبوداود (1117) ، وأحمد (297، 297، هكذا أخرجه مسلم (875) ، وأبوداود (1117) ، وأحمد (365، 297، 316) ، وابن خزية (1835) ، والطحاوي (1/365) ، وابن خزية (1835) ، والبيهقي (2/47) ، من طريق الأعمش والوليد أبي بشر كليهما عن أبي سفيان به .

⁽¹⁾ التتبع (ص 553) . ووجه المخالفة واضح ؛ فإن رواية الجماعة عن عمرو في قصة الرجل وأمــــره على التتبع المحتين تحتمل الحنصوص ، وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل ، فهي مع اختصارهــــا أزيد من روايتهم . وينظر : هدي الساري (ص373) .

هكذا رواه عن الأعمش: عيسى بن يونس، وأبو معاوية، وسفيان الثوري (في رواية المحد عن عبد الرزاق نفسه في أحمد عن عبد الرزاق عنه، إلا أنه جعله من مسند السليك، ورواية عبد الرزاق نفسه في مصنفه برقم 5514 ليس فيها هذا اللفظ ولا نسبة الحديث لسليك، ولعل الأعمش كان يحدث به على الوجهين). وإنما قلت : الأعمش ولم أقل : عبد الرزاق ؛ لأن حفص بن غياث وهو أوثق الناس في الأعمش _ رواها عنه : أخرجه أبويعلى في مسنده (2275) ، من طريق عبد الله بن غير عنه . ورواه جماعة عن حفص بدونها ، وهم :

(أ) محمد بن محبوب وإسماعيل بن إبراهيم: عند أبي داود (1116) .

(ب) شريك القاضي: عند أبي يعلى (2186) .

(ج) داود بن رشيد :عند ابن ماجه (1114) ، وأبي يعلى (1946) ، وابن حبـان (2500) .

والخلاصة: أنه لا يسلم للدارقطني ومن وافقه في هذا الانتقاد ، والله أعلم .

ثانيًا: اتقاده البخاري منفردًا:

الحديث الأول:

185

تغريبه أخرجه البخاري (5023) ، (5024) ، (5024) ، وفي "خلق أفعال العباد "(480) ، ومسلم (792) (232) ، والنسائي في سننه (180/2) ، وأحمد (271/2) ، والدارمي (472/2) ، وأبو يعلى (10/ 369) ، (370) ، والحميدي في مسنده (422/2) ، وأبو يعلى (949) ، والبيهقي (54/2) ، (229/10) ، من طرق ، في مسنده (482/2) ، من طرق عن الزهري به .

وهكذا رواه عن الزهري: ابن عيينة ، وعُقيل ، ويونس بن عبد الأعلى ، وعمرو بن دينار ، ومعمر ، وعمرو بن الحارث ، ويونس بن يزيد .

الرواية المنتقدة :أبوعاصم، عن ابن جرج، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة المنتقدة المنتقدة عن أبي هريرة المنان النبي المنتقال: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن "(١).

تخريبها :أخرجها البخاري (7527) ، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (4/ 485_ برقم 1218) عن إسحاق بن منصور ، والبيهقي (10/ 229) عن محمد بن يحيى بن المنذر، كليهما عن أبي عاصم به .

ورواه عنه أبو أمية الطَّرَسُوسي: أخرجه الخطيب البغدادي (1/295)، إلا أنه قال فيه: (عن سعيد و أبي سلمة):

⁽١) ووجه المحالفة هنا واضح ؛ فإن لفظ الجماعة على الإخبار ولا يلزم منه تأثيم من لم يتغن بـــالقرآن ، ولفظ شعبة فيه تضييق وحرج .

قال الدارقطني العلل (240/9): "فوقع في إسناده وهم من أبي أمية ، وهو قوله: عن سعيد ابن المسيب مع أبي سلمة ، و في متنه وهم ، يقال: إنه من أبي عاصم لكثير من رواه عنه كذلك ، والمحفوظ عن الزهري بهذا الإسناد: "ما أذن الله لشيء".

زاد في التبع (١): " وإنما روى ابن جريج هذا اللفظ الذي ذكره أبو عاصم عنه بإسناد آخر رواه عن ابن أبي مليكة عن أبي نهيك عن سعد ، قاله ابن عيينة عنه ".

تعفيين القعول: وبالنظرفي كلام الدارقطني رحمه الله _ يتبين أن الأولى بتعصيب الوهم به إنما هوابن جريج نفسه؛ فإن أبا عاصم ما خالف أحدًا ، وإنما الذي خالف هوشيخه عبد الملك ابن جريج ؛ خالف جماعة الثقات عن الزهري . وإنما قلت هذا لأمرين :

(أ) أن ابن جريج لا يقاوم هؤلاء جميعاً .

(ب) أن ابن جربج ليس بأقوى من أبي عاصم ، وكالاهما نبيل ، إلا أن ابن جربج تكلم فيه من قبل تدليسه ، ، بل قال يحيى بن معين في رواية الدارمي عنه : ليس بشيء في الزهري . ومعلوم أن من لم يتكلم فيه أولى بمن تكلم فيه .

نعم: خالف عبد الرزاق أباعاصم، فرواه عن ابن جربج مثل رواية الجماعة عن الزهري: في المصنف (2/ 482_ برقم 4167) ، ومن طريقه أحمد (2/ 285) ، ، إلا أن هذا دليل على أن الوهم من ابن جربج نفسه ، وأنه كان يحدث به على المساوع على

⁽ ا ص 170) .

وجه ثالث أيضًا ؛ فقد رواه عنه سفيان بن عيينة عن ابن أبي مليكة ،عن ابن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص الله عن النبي على باللفظ المنقد: هكذا أخرجه الحميدي (77) ، ومن طريقه الحاكم (1/569).

والمقصود أن هذا اللفظ شاذ من حديث أبي هريرة ، وكان أولى بالبخاري_ رحمه الله أن يقتصر على الطرق الصحاح عن الزهري.

وأما اللفظ المنتقد فقد جاء من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ: أخرجه أبو داود (1469) ، وابن ماجه (1337) ، والدارمي (2/ 471) ، وأحمد (1/ 175 ، 179) ، والطيالسي (201) ، والحميدي (1470) ، والحاكم (1 / 569) ، والبيه في (10 / 230) من طرق عن ابن أبي مليكة به .

الحدث الثاني:

أحل المحديث : عن أبي حازم سلمة بن دينا ر الأعرج، عن سهل بن سعد الساعدي ه قال: نظر النبي رجل يقاتل المشركين فقال: "هومن أهل النار . . الحديث، وفيه: إن العبد ليعمل فيما برى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار ، ويعمل فيما القدر رى الناس عمل أهل النار وهو من أهل الجنة ".

> تغريبه: أخرجه البخاري (2898) ، (4202) ، ومسلم (112) ، وأحمد > 332) ، وعبد بن حميد (459) ، وابن أبي عاصم (216) ، والآجُري 331/5)

الرَّفاق

(1/369)، والروياني في مسنده (1026)، والطبراني (5806)، (5825)، (5830)، (5830)، (5825)، (5830)، والبيهقي في ""
)، (5891)، (6001)، وابن حبان (14/50_ برقم 6175)، والبيهقي في ""
الدلائل "(4/252)، من طرق عن أبي حازم به .

هكذا رواه عن أبي حازم: ابنه عبد العزيز، ويعقوب بن عبد الرحمن ، وعبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار ، وأسامة بن زيد الله بني ، وسليمان بن بلال ، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، ومحمد بن جعفر بن كثير .

الرواية المنتقدة: أبوغسان، عن أبي حازم. . في الحديث، وزاد في آخره: "إنما الأعمال ما لخواتيم" (1).

تغريبهما : أخرجها البخاري (6493)، (6607)، وأبوعوانة (1 / 50) ، 51) ، وأجريبهما : أخرجها البخاري (6493)، (6799) ، والطبراني (5784) ، (5799) ، من طرق عنه به .

وتمعقيعة المقعول: أنا أبا غسان واسمه محمد بن مطرف المدني ققة ، وثقه جماعة منهم المحمد ، ويزيد بن هارون ، وأبوحاتم ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، ويحيى بن معين . قال الحافظ (2): " زادها أبو غسان ، وهو ثقة حافظ ، فاعتمده البخاري " .

⁽¹⁾ ينظر انتقاد الدارقطني في : التتبع (288) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> هدي الساري (ص 399) .

أقول: وأبوغسان وإن كان أتى بما لميأت به سبعة أنفس سواه ، إلا أن زيادته صحيحة المعنى ولها شواهد ، من حدث:

(أ) معاوية بن أبي سفيان الله عند ابن ماجه (4199) ، وأحمد (4/4) ، وابن حبان (2/4 معاوية بن أبي سفيان الله عند الأولين هذا اللفظ ، وعند الأخير تدليس الوليد بن مسلم .

(ب) عائشة رضي الله عنها: عند ابن حبان (2/2 _ برقم 340) من طربق نعيم بن حماد ، عن عبد العزيز بن أبي حازم ، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا باللفظة المنتقدة . ونعيم بن حماد سيء الحفظ .

(ج) ابن عمر المنظاء : عند البزار (كما في الفتح 11/508) ، وفي آخره : "العمل بخواتيمه ، العمل بخواتيمه ، العمل بخواتيمه ، العمل بخواتيمه ، وليس في الجزء المطبوع من "البحر الزخار" ، ولم يذكر الحافظ إسناده ننظر فيه .

(د) أنس المناه : عند الترمذي (2142) ، وأحمد (3/106 ، 230) ، والآجري (1/30) . والآجري (1/30) . والحاكم (4/330 ، 340) ، وابن حبان (2/53 برقم 341) ، عن حميد الطويل عنه ؛ أن النبي المناه قال : "إذا أراد الله بعبد خيراً استعمله . قيل : كيف يستعمله يا رسول الله ؟ قال : يوفقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه "، وصححه الترمذي .

وفي رواية أحمد (3/12) والآجري (السابق) ، وأبي يعلى (3840) في أوله: " لا تعجبوا لعمل عامل حتى تنظروا بم يختم له" . وإسنادها صحيح .

والعلاصة: أن انتقاد الدارقطني ظاهري هنا ، وأن المحالفة لم تشد .

الحدث الثالث:

اللعان

أحل المحديث :عن الزهري ، عن سهل بن سعد عليه قال : " جاء عوير العجلاني إلى عاصم بن عدي فقال : سل رسول الله علي أرأيت رجلاً وجد رجلاً مع امرأته أيقتله فتقلونه به ؟ أم كيف يصنع ؟ . . الحديث في المتلاعنين ، وفيه قال : ففا رقها قبل أن يأمره رسول الله ، فصارت سنة المتلاعنين ".

تغریبه :أخرجه البخاري (423) ، (4745) ، (4745) ، (5308) ، (5308) ، (5308) ، (5308) ، (5308) ، (5474) ، (4746) ، (4745) ، (5309) ، (7166) ، (7304) ، (7166) ، (5309) ، (5309) ، (1492) ، (2245) ، (2248) ، (2248) ، (2248) ، (2248) ، (2249) ، (2248) ، (2248) ، (2249) ، (2248) ، (2446) ، (171) ، وابن ماجه (2066) ، والدارمي (2/150) ، وأحمد (5/(12447) ، (12446) ، (12447) ، (12447) ، (12447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2446) ، (2447) ، (2

وهكذا رواه عن الزهري: ابن جريج ، والأوزاعي ، وفليح بن سليمان ، ومالك ، وابن أبي ذئب ، ويونس بن يزيد ، وإبراهيم بن سعد ، ويزيد بن أبي حبيب ، وعياض بن عبد الله الفهري ، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، ومحمد بن إسحاق ، وابن الماجشون .

الرواية المنتقدة: سفيان بن عينة عن الزهري . . الحديث ، وفيه: " وفرِّق بين المتعنين "(1).

تغريبهما: أخرجها البخاري (6854) ، (7165) ، وأبوداود (2251) ، والطبراني (5687) ، (5691) ، من طرق عنه به .

تعقیق القول: اعترض الدار قطنی علی البخاری فی ذکر طریق سفیان بن عیبنة؛ لأنه وحده جعل الفرق بین المتلاعنین هو النبی ﷺ، بینما جعل أصحاب الزهری كافة الفراق من عویم (وفی روایة: بالطلاق) قبل أن یؤمر بذلك . وقد وهم الحافظ فی قوله (2): "لمأره عند البخاری بتمامه ، ولیما ذکر بهذا الإسناد طرفاً منه ، وكانه اختصره لهذه العلة ، فبطل الاعتراض علیه ". فإن البخاری أخرجه كما تقدم ولفظه عنده: " فُرِق بینهما "علی البناء للمجهول یعنی به النبی ﷺ ، وهكذا رواه عن سفیان ستة أنفس: علی بن عبد الله ابن

⁽¹⁾ التتبع (287) ، وق سبق الدارقطني إلى هذا الاعتراض أبو داود في سننه عقب روايته الحديث (2 / 684) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> هدي الساري (ص 400) ·

المديني (عند البخاري) ، ووهب بن بيان ، ومسدد ، وأحمد بن عمرو بن سرح ، وعمرو بن عمرو بن عمرو بن عمرو بن عثمان (عند أبي داود) ، وابن أبي شيبة (عند الطبراني) .

والحق: أن ابن عينة _ رحمه الله _ لم يخالف، فأيّا ما يكن الأمر من سبق تفريق عويمر وإقرار النبي الله ابعد ذلك، أو جعل التفريق من قضاء النبي الله ابتداء، ، فالحكم واحد إن شاء الله ، وهذا ما صرح به ابن جربح في روايته من قوله الله : "ذاكم التفريق بين كل متلاعنين "على إقرار ما صنع عويمر .

نعم: يلزم من رواية سفيان أن الفرقة لم تقع بالطلاق وإنما مجكم خاص، وهذا خلاف فلاهري لا ينبني عليه كبير عمل؛ لأن الفرقة لازمة بين المتلاعنين طلق الملاعن أو لم يطلق (1)، وقد قضى لسفيان بالصحة في روايته: ابن عمر في حديثه؛ أن النبي في فرق بينهما: هكذا أخرجه البخاري (5311) ، (5312) ، (5349) ، ومسلم (1493) (4) هكذا أخرجه البخاري (1202) ، والنسائي (6/ 176) ، والحميدي (671) ، وأحمد (2/11) ، وغيرهم .

وابن عمر أسن من سهل بن سعد بثماني سنين ، وفي رواية البخاري أن سهلا كان ابن خمس عشرة سنة يوم شهد قصة المتلاعنين ، فابن عمر أضبط منه للقصة ، ، وهو مشبت

⁽¹⁾ هذا مذهب مالك وزفر والحنابلة _ في رواية _ والشافعي ، إلا أنه يرى أن التفريق يحدث بعد لعـــان الرحل ولايلزم الانتظار به إلى لعان المرأة . وينظر: مذكرة أستاذنا الدكتور أحمد يوسف " أحكام الـــزواج والفرقة دراسة فقهية مؤصلة " (ص 282) ، وكتاب " فسخ الزواج " (ص 447) .

وسهلٌ نافٍ، هذا لوكان ثمة مخالفة ؛ فكيف إذا كان حديث ابن عمر ورواية ابن عيينة على معنى واحد ؟

ثم أعدث النظر فتبين لي أن حديث ابن عمر في غير واقعة حديث سهل ، بل سابق عليها ، جاء هذا في كلامه نفسه لما سأله سعيد بن جبير فقال له ابن عمر : "إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان "، وهذا إنما كان في قصة هلال بن أمية ، وقد سبقت قصة عويمر العجلاني ؛ وذلك :

(أ) لأن أصحاب التفسير (1) أوردوا قصة هلال في سبب نزول آية اللعان .

(ب) لأنه قد ثبت في الصحيحين من حديث كعب بن مالك الله أن هلالأكان من الثلاثة الذين تخلفوا في غزوة تبوك (في السنة التاسعة) ، وقد أمره الذي الله باعزال امرأ ته بعد أربعين يومًا من اعتزال الناس لهم ، فاستأذنت امرأ ته الذي الله في خدمته قالت: إن هلال بن أمية شيخ ضائع ... والله ما به حركة إلى شيء (تعني في أمر النساء) ،، ولا إخال إلا أن قصة هلال في الملاعنة كانت قريبة العهد من هذه الواقعة ، وأن قصة عوير كانت متأخرة ، فقد ثبت بالإسناد الصحيح في تاريخ المخاري (4/ ترجمة رقم 2092) أن سهلاكان عمره يوم مات الذي صرح أنه شهد فيه واقعة عمره يوم مات الذي المناعد فيه واقعة الملاعنة ، فلما حكى ابن عمر تفريق الذي الله عنين كان في ذلك دليل على أنه الملاعنة ، فلما حكى ابن عمر تفريق الذي الله عنين كان في ذلك دليل على أنه

⁽¹⁾ الأكثرون منهم على ذلك ، وإلا فإن بعضهم جعلها في قصة عويمر . ينظر : طرح التثريب (7 / 112) . •

لاحاجة إلى استئناف حكم جديد لواقعة عوير وقد تقدم نظيرها ،، فتكون رواية سفيان مؤكدة لحكم موجود من قبل ، والله تعالى أعلم بالصواب .

الحديث الرابغ:

الجماد * أحل المحديث : عن أبي حازم سلمة بن دينار ، عن سهل بن سعد ، أن النبي على الله أفضل من الدنيا وما فيها " .

تىغىرىبىك : أخرجـ دالبخـاري (2794) ، ومسـلم (1881) (114) ، والنسـائي في دريب من المريب المريبي في دريب المريبي من طريق سفيان الثوري عند به .

الرواية المنتقدة: عن عبد الرحمن بن دينار ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد ؛ أن النبي علاقال ، فذكر في أوله: " رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ".

تخريب ما : أخرجها البخاري (2892) ، والترمذي (1664) ، وأحمد (5/339) ، ومن طريقه البيه قي في " الشعب " (4284) (مكرر) ، من طريق هاشم بن القاسم أبي النضر عنه به .

وقد رمى الدارقطني (1) العهدة فيه على عبدالرحمن فقال: " . . ، ولم يقل هذا غير عبدالرحمن ، وغيره أثبت منه ، وباقي الحديث صحيح ".

أقول: وبمن رواه عن أبي حازم ولميزد فيه ذلك:

⁽¹⁾ التتبع (ص 289) ، وعنه هدي الساري (ص 381) ، ووجه المخالفة هنا المبالغة في ثواب من رابط يومًا (واحدًا) في سبيل الله ، والله أعلم .

(أ) سفيان الثوري؛ كما تقدم.

(ب) عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه:

هكذا أخرجه البخاري (6415) ، ومسلم (1881 (113) .

أقول: والثوري أحد جبال الحفظ والإتقان، وعبد العزيز أعرف بجديث أبيه من غيره ،، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينا روإن كان أتى بزيادة ليس في الخالفة ، إلا أن مثله لا يحتمل منه هذه الزيادة ؛ وقد قال فيه يحيى بن معين : في حديثه عندي ضعف . وقال عمرو بن علي الفلاس : لم أسمع عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) يحدث عنه بشيء قط . وقال أبو حاتم : فيه لين ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال ابن عدي : وبعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه ، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء .

والمخلاصة: أنه يسلُّم للدارقطني في هذا الانتقاد.

ثَالَنًا : انتقادات الدارقطني مسلمًا منفردًا :

الحدث الأول:

تغريبه أخرجه البخاري (999)، ومسلم (700) (36)، والترمذي (472)، والنسائي (23/3)، وابن ماجه (1200)، والدارمي (1/373)، وأبو عوانة (2/2)، والنسائي (23/2)، وابن ماجه (1200)، والدارمي (47/3)، وأبيه تمي (5/2)، والطحاوي في "شرح المعاني "(1/428)، والمري في "تهذيب الكمال" (وابن القيسراني في "الجمع بين الصحيحين" (2/593)، والمزي في "تهذيب الكمال" (128/33)، والمزي في "تهذيب الكمال" (128/33)، من طرق عن مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب عنه به .

الرواية المنتقدة: عمروبن يحيى المازني عن أبي الحباب . . الحديث إلا أنه قال فيه: " رأيت رسول الله على على حمار وهو مُوَجِّهُ إلى خيبر " .

ته فريهها: أخرجها مسلم (700) (35) ، وأبو داود (1226) ، والنسائي (60/2) ، وفي " الكبرى " (1395) ، وأبو عوانة (2/343) ، وأبو يعلى (5666) ، والبغوي في " الكبرى " (1395) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، من طرق عن مالك ، وهو في " الموطأ " (1/150) ، واية أبي مصعب) عنه به ،

وقد رواه هكذا عن أبي بكر هذا سوى مالك جماعة هم:

(أ) سفيان الثوري: عند عبد الرزاق (4519) ، وأحمد (2/49، 83) .

(ب) حماد بن سلمة: عند أحمد (75/2).

(ج) زائدة بن قدامة: عند أحمد (2 / 128) .

(د) يحيى بن عبد الله بن سالم: عند أبي عوانة (2 / 343) ، وابن خزيمة (1268) .

(ه) أبويوسف القاضي: عند أبي يعلى (2636) .

(و) الدراوردي ووهيب بن خالد (مقرونين) : عند أبي عوانة (2 / 343) .

(ز) وهيب بن خالد وحده: عندأبي يعلى (5664) .

قال الدارقطني: وأخرج مسلم حديث عمروبن يحيى عن أبي حباب عن ابن عمر: صلى على حمار، وخالفه أبو يكربن عمر عن أبي الحباب فقال: على البعير (١).

و تمعقيع العمول: أن عمروبن يحيى الما زني ثقة؛ وثقه أبوحاتم والنسائي وابن سعد، وروى له الجماعة،، وأما أبو بكربن عمر الذي خالفه عمرو فقد وثقه أبو القاسم اللالكائي، وقال أبوحاتم: لابأس به. وقد روى له الجماعة سوى أبي داود هذا الحديث فقط.

وقد رد النووي_رحمه الله _(5/211_شرح مسلم)كلام الدارقطني؛ قال: " وفي الحكم بتغليط رواية عمرو نظر؛ لأنه ثقة نقل شيئًا محتملاً ، فلعله كان الحمار مرة والبعير مرة أو مرات ".

⁽¹⁾ التتبع (ص 443) ، وسبقه النسائي فقال: "لم يتابع عمروبن يجيىعلى قوله: يصلي على حمار؟ إنم لل التتبع (ص 443) ، وسبقه النسائي فقال: "لم يتابع عمروبن يجيىعلى قوله : يصلي على راحلته ". ووجه المخالفة هنا ما تفيده رواية عمرو من جواز صلاة النافلة على الحمار في السفر وهو ما صرح به ابن خزيمة في صحيحه في ترجمته لهذه الرواية ؟ فقال: " ويخطر الحمار في السفر وهو ما صرح به ابن خزيمة في صحيحه في ترجمته لهذه الرواية ؟ فقال: " ويخطر ببائي في هذا الخبر دلالة على أن الحمار ليس بنجس وإن كان لا يؤكل لحمه ؟ إذ الصلاة على النجس غير جائز ".

ثم عاد فقال: " لكن قد يقال إنه شاذ؛ فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذ مردود وهو المخالف للجماعة" أ.ه.

أقول: وإنما لم يغَلَّط سعيد بن يسار في هذه الرواية ؛ لأنه وافق الثقات عن ابن عمر هما وقد رواها عنه أبو بكر بن عمر كما تقدم .

وأما موافقته الثقات عن ابن عمر فتفصيله عند: البخاري (1000)، (1005)، (1006)، (1006)، (1006)، (1008)، (

هكذا رواه عن ابن عمر: سالم ابنه ، و نافع مولاه ، وعبد الله بن دينار ، وسعيد بن جبير . ولم يقل أحد منهم: " يصلي على حماره" ، بل في رواية بعضهم: ناقته ، وفي رواية بعضهم: البعير ،، وفي رواية آخرين: الراحلة . والراحلة عند أهل اللغة تكون في الإبل فقط ، سواء الذكور والإناث . إلا أنه قد صح عن أنس المها أنه صلى على حمار: أخرجه البخاري سواء الذكور والإناث . إلا أنه قد صح عن أنس المها أنه صلى على حمار: أخرجه البخاري على ممار : أخرجه البخاري على معلى (702) ، وغيرهما ، وبوب البخاري عليه: باب صلاة التطوع على

الحمار . قال الحافظ في الفتح (2/671): "وهل يؤخذ منه أن النبي الصلى على حمار كويه احتمال ، ونا زع في ذلك الإسماعيلي فقال : خبر أنس إنما هو في صلاة النبي الكراكبا تطوعًا لغير القبلة ؛ فإفراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي أ . هو وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي الله يصلي على حمار وهو ذا هب إلى خير ، إسناده حسن " .

أقول: والظاهر أن أسكا قاس الصلاة على الحمار بالصلاة على الراحلة فيما ثبت من فعله الله وحجمة ؟ ، والله تعالى أعلم، والمقصود شذوذ هذه الرواية من فعله الله .



الباب الثاني

إذا جي الالطيق الفقه ولبحث الشذوذ والحديث، استلزم ذلك تقديمًا بمحث أصول ولايد : يُرْجع إليه، ويعتمد عليه عند الترجيح، لاسيما ومبحث الشذوذ من أخطر الاختلاف وأقواه في وإيات الحديث الواحد . وكأن أوج الترجيح المرضية هنا هي "القرائز المحقة "الترعياها محققوا لمحدثين فيما تقدم في المن الراجح في ويادة الثقة " .

الفحل الأول أوجه الترجيع عند احتلاف الروايات الحديثية

------أوجه الترجيع .

الفصل الأول أوجه الترجيح عند اختلاف الروايات الحديثية

مَلْهُيَّنَانُ:

" لا يخفى على المبتديء بالعلم الشريف ، علم الشرع ، أنه كثيرًا ما ترد في المسألة الواحدة أحاديث مختلفة في مدلولاتها على الحكم ، يقول الإمام الحاكم_ رحمه الله تعالى في كتابه "المستدرك" :

" ... لعل متوهمًا يتوهم أن لامعارض لحديث صحيح الإسناد ، وهذا المتوهم ينبغي أن يتأمل كتاب الصحيح لمسلم حتى يرى من هذا النوع ما يمل منه ".

ومن أجل هذا نراه يعقد فصلاً من "علوم الحديث " (2) جعله النوع الناسع والعشرين في "معرفة سنن لرسول الله على يعارضها مثلها ، فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما "، وهو النوع الذي عرف باسم " مختلف الحديث" .

" ومختلف الحديث" يقصد به: "أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا "، قصد به: "أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا "، قال النووى في "التقريب" (3): "هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء

^{. (226/1)(1)}

^{(22} ص 122)

^{(3) (2 / 196} _ مع التدريب) ·

من الطوائف، . . وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني "

وقد صنف في فك رموز هذا الفن أئمة كبار، في مقدَّمهم الشافعي رحمه الله تعالى، ولم يقصد استيفاء ولا إفراده بالتصنيف، بل ذكر جملة مما عرض له في كتاب "الأم"، شم تلاه بعد ذلك: ابن قتيبة ، والطحاوي، وكتاباهما مطبوعان ، الأول: "تأويل مختلف الحديث ، في الرد على أعداء أهل الحديث والجمع بين الأخبار التي ادعوا عليها التناقض والاختلاف، والجواب عما أوردوه من الشبه على بعض الأخبار المتشابهة أو المشكلة باديء الرأي ".

وابن قتيبة ، هو أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ، توفي سنة (276) (1) ، قال فيه ابن تيمية (ت 728) ـ رحمه الله _ في أثناء " تفسير سورة الإخلاص " (2) :

"وكان أهل المغرب يعظمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قتيبة يتهم بالزندقة . ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لاخير فيه . قلت: ويقال: هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة ؛ فإنه خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة " .

 ⁽¹⁾ ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (13 / 296) ، وتاريخ بغداد (15 / 168) ، ووفيات الأعيان (3 / 42) ، والبداية والنهاية (11 / 52) ، ولسان الميزان (3 / 357) ، وكلم عند (3 / 359) .

^{(20} ص 76) .

والثاني: "مشكل الآثار" لأبي جعفر الطحاوي، أحمد بن سلامة بن إسماعيل القضاعي، الحنفي، ابن أخت المزني . كان شافعيًا باديء أمره ثم تحول إلى المذهب الحنفي لما كثر نعت خاله له بأنه غير مفلح في العلم . توفي بمصرسنة (329)(1).

وقيل: إن ابن جرير (ت 310) له تصنيف في هذا الفن . حكاه الحافظ العراقي في شرحه علوم ابن الصلاح (2) ، وتابعه السيوطي في " تدريب الراوي "(1) .

وبلغ ابن خزيمة _ محمد بن إسحاق إمام الأئمة (ت311) (1) فيه الغاية ، حتى زعم أنه ليس ثمة حديثان متعارضان ؛ فقد قال ابن الصلاح في مقدمته : "وقد رُوِينا عن محمد بن إسحاق الإمام أنه قال : لا أعرف أنه روي عن رسول الله حديثان بإسنادين صحيحين مضادين (5) ، فمن كان عنده فلياً تني به لأؤلف بينهما ".

^{(1&}lt;sup>)</sup> ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (15 / 27) ، و الأنساب (4 / 53) ، والمنتظم (13 / 318) ، ووفيات الأعيان (1 / 71 > 72) ، وتذكرة الحفاظ (3 / 808 > 811) .

⁽²⁾ التقييد والإيضاح (ص 285) ·

^{· (196/2) (3)}

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (14 / 306) ، وتذكرة الحفاظ (2 / 726) ، والجرح والجعديل (7 / 196) ، وشذرات الذهب (2 / 262) .

^{(5) &}quot; متضادين " حال من " حديثان " ، وإنما سوغ بحيء الحال من النكرة العموم المفهوم من مجيئسها في سياق النفى .

وقد سبقه إلى هذا إمامه الشافعي الله ، فحكى في "الرسالة" (1) في غير ما موضع ؛ أنه . . " لم نجد عنه (صلى الله عليه وسلم) حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت: إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلائل ".

ومع هذا فقد أثبت _ رحمه الله تعالى في الاختلاف في الآثار ، فقال (2):

"و لا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها (3) يمضيان معًا ، إنما المختلف ما لم
يمضي إلا بسقوط غيره ، مثل: أن يكون الحديثان في الشيء الواحد ، هذا يحله ، وهذا
يجرمه ".

وقد أثبت وقوع هذا النوع من الحديث الإمام الخطابي، أبوسليمان حَمْدبن محمد المتوفى سنة (١٨١٤)، وهو شافعي أيضًا ، فكان مما قاله في "معالم السنن" (٤٠): " وسبيل الحديثين إذا احتلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر : ألا يحملا على المنافاة ، ولا يضرب بعضهما ببعض ، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه . وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث؛ ألا ترى أنه لما نهى حكيمًا عن بيع ما ليس عنده ثم أباح السَلم ، كان السلم عند جماعة العلماء مباحًا في مَحِلّه ، وبيع ما ليس

^{. (590 - 2) &}lt;sup>(1)</sup>

^{. (925 - 5) 125}

ا أنه خدا ، رد اسم "كان " مصوبًا في عير موضع من " الرسالة " للشافعي فيله ، وقد حاول الشيخ أحمد شاكر ... رحمه الله ... الإحامة على هذا الإشكال ، فكان مما ذهب إليه أن هذه لغة غريبة لم تنقل البنسا ، والسافعي حجمة في الذهة . وكذبه بمصب هما معمولي "كان " .

^{(80/3) (4)}

-----أوجه الترجيع ...

عند المرء محظورًا في محله ؛ وذلك أن أحدهما _وهوالسلم _من بيوع الصفات ، والآخر من بيوع الصفات ، والآخر من بيوع الأعيان . وكذلك سبيل ما يختلف إذا أمكن التوفيق فيه ، لم يحمل على النسخ ، ولم يبطل العمل به ".

وللعلماء تجاه الاختلاف بين الآثار مسالك:

الأول: مسلك الجمع بين المتعارضين وتأويلهما والتوفيق بين معانيهما بوجه من وجوه الجمع؟ حيث إن الأصل في الأدلة هو الإعمال لا الإهمال.

الثاني: فإن لم يكن الجمع وتعذر ، سلكوا مسلك دعوى النسخ ، أعني نسخ أحدهما للآخر ، كما سيأتي .

الثالث: فإن لم يكن ذلك ولم تساعد القرائن المعرِّفة عليه ، سلكوا مسلك الترجيح بينهما ، فرجموا حديثا على آخر ولابد .

وهذا هوالذي عليه جمهور أهل العلم، من محدثين وشافعية . وخالف الحنفية فقدموا الترجيح على الجمع .

ومن العلماء من قدم المسلك الثالث على الثاني؛ جمع، فترجيح، فنسخ.

والحديث عن هذه المسالك يطول جدا ، حتى أنها تحتاج إلى مصنف منفرد،

أولا: ما المقصود بـ "التعارض والترجيح " ؟

يطلق التعارض عند الأصوليين ويقصد به: "تقابل الحجة ين على السواء لامزية معهمه المتعارض المتعا

. وقد تعددت كلمات الأصولبيين في ذلك ، إلا أنها تشترك جميعا في أن :

"_ التعارض ناشيء من اختلاف دليلين على حكم واحد .

_ الدليلان المتعارضان متساويان من حيث القوة .

_ لا يمكن الأخذ بالدليلين المتعارضين والعمل بهما معا. " (3)

ومعنى ذلك أنه لا يحكم بتعارض بين أدلة الشرع (4) إلا بعد ثبوت هذه المعالم ، ولاسيما الأخير وهو عدم استطاعة الجمع بينهما .

⁽¹⁾ كشف الأسرار (3 / 77) . بواسطة دراسات أصولية (ص 12) ·

^{(2 / 2} اصول السرخسي (2 / 12) ·

⁽¹⁾ دراسات أصولية في التعارض والترجيح: مذكرة لأستاذنا الدكتور عبد اللطيف عامر . (ص 12) . (*) وقد نفى الأصوليون _ أجزل الله تعالى مثوبتهم - أن يقع تعارض في الشرع أصلا ، وهذا هو الحسق الذي لا مرية فيه ، وإن كنت أظن أنه لا يوحد أحد نسب إلى قبلتنا يقول بعكس ذلسك . فإن رؤي تعارض في الظاهر فإنما هو من قلة بضاعتنا في فهم النصوص الشرعية ؛ بعد الجهل بتاريخ المتساحر مسن المتعارضين . وينظر : أصول السرحسى (2 / 12) .

وأما الترجيح فيقصد به "اقتران أحد الصالحين لدلالة على المطلوب مع تعارضهما معدى المعدى الترجيح فيقصد به "اقتران أحد الصالحين الترجيع على الأخرى الترجيع الترجيع العمل به وإهمال الآخر" أوهو: " تقوية إحدى الأمار تين على الأخرى الترجيع ليعمل بها " (2).

على أن الأصوليين قسموا الأدلة المتعارضة إلى قسمين: أدلة قطعية ، وأخرى ظنية . ويعنون بالقطعية : قطعية الشبوت قطعية الدلالة (3) ، وبالظنية : ظنية الشبوت (4) ظنية الدلالة . ثم راحوا يقسمون ما يجيء من تعارض إلى : ما هو واقع بين دليلين قطعيين ، وما هو واقع بين دليلين قطعيين ، وما الجتهد واقع بين دليلين ظنيين . ثم قالوا في الأول منهما : "إذا لم يكن الجمع بينهما تركهما المجتهد لتعارضهما ، ولا يرجح بينهما ؟ لأن العمل بأحدهما دون الآخر ترجيح دون مرجح ، ، إلاأن تكون له رؤية عقلية مستندة إلى ما هو معلوم من مقاصد الشريعة " (3) .

ثانيًا: "1 وأما الجمع بين المتعارضين فللفهم حظه الأوفر في ذلك؛ فقد يدعي بعض العلماء العلماء تعذر الجمع (6) بين هذين الحديثين (مثلاً) لانغلاق فهمهما عليه ، فيفتح الله على التعارض التعارض

⁽¹⁾ الإحكام للآمدي (4 / 239) .

⁽²⁾ البدخشي ، براسطة دراسات أصولية .

⁽³) إذ لوكانت ظنية الدلالة لاحتملت التأويل وما وجد تعارض.

⁽⁴⁾ وقد تكون قطعية الثبوت ظنية الدلالة ، والقسمة العقلية تحتمل عدة أقسام .

^{(&}lt;sup>5)</sup> دراسات أصولية (ص 13) ·

⁽⁶⁾ وقد عرفوا الجمع بأنه " بيان التوافق والائتلاف بين الأدلة الشرعية " التي ظاهرها التعارض.ينظــــر : دراسات أصولية (ص 61) .

وجها للجمع بينهما على غيره من أهل العلم ، ولذلك أكد العلماء ضرورة التثبت والتأني في دعوى تعذر الجمع بين نصين متعارضين في الظاهر "(1).

وأما كيفية الجمع بين متعارضين ، فلم أظفر حتى الآن بطرق الجمع بين متعارضين البعع بعدوعة في مصنف (2) ؛ غير بعض صور مبثوثة في خبايا الزوايا من كلب الأصوليين بين متعاوضين والفقهاء ؛ من حمل العام على الخاص ، أو المطلق على المقيد (أو بالتصرف في أحد المتعارضين ليكون موافقاً للآخر) ، أو بتأويل أحد الدليلين إن احتمل التأويل إذا عارض صريحاً (د) ، أو بالعمل بهما مكا بتنزيل واحد منهما على بعض الحالات وتنزيل الآخر على بعض آخر (4) .

2_ فإن لم يتسر الجمع بينهما ، انتقل الإمام (أو الجمتهد) إلى النظر فيهما لدعوى النسخ بينهما ، ولايكون ذلك إلا بمساعدة القرائن على ذلك ، وهذه القرائن هي ما يكن أن يسمى بـ " مُعَرِّفات النسخ"، وهي أربعة:

⁽¹⁾ أثر الحديث (ص 32) .

⁽²⁾ وذلك ألها نرحع إلى نتاج الفهوم والقرائح وما يفتح الله به على من شاء من عباده .

⁽¹⁾ على أن يكون التأويل صحيحًا قريب الاحتمال غير مؤد إلى بطلان نص من نصوص الشريعة أو جزء منه . ينظر مذكرة أستاذنا الدكتور عبد اللطيف عامر " دراسات أصولية " (ص 22 >26 > 65 ، 71) .

⁽⁴⁾ و قد ذكر الحافظ ابن حجر بعض صور الجمع في ثنايا شرحه على صحيح البخاري ، فكان منسها : 1_ أن يحمل أحد الأمرين على الندب . 2_ أن تحمل الواقعة على التعدد . 3_ أن يحمل الأمـــر علمــى الختلاف الحال . 4_ حمل النهي على التنــزيه . ينظر : " توجيه القاري " (ص 132) .

-----اوجه الترجيع ...

أولها: ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ به ؛ كحديث مسلم: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها".

ثالثها: ما يعرف نسخه بالماريخ؛ كحديث شداد بن أوس: " أفطر الحاجم والحجوم" ، وفي بعض روايا ته أن ذلك كان سنة ثمان من الهجرة ، نسخه حديث ابن عباس: " احتجم النبي على وهو محرم صائم" ، وفي بعض روايا ته أن ذلك كان في حجة الوداع سنة عشر .

وقد يعرف النسخ من القرائن المشيرة إليه ؛ كأن يكون صحابي هذا الحديث متأخر الإسلام وصرح بسماعه للحديث ، فيكون ناسحًا لحديث رواه صحابي آخر مقدم الإسلام على ذاك ، وقد سمعه من النبي على السلام على ذاك ، وقد سمعه من النبي الله عن إسلامه .

رابعها: ما يعرف نسخه بانعقاد الإجماع على خلافه:

وههنا مُتَّعَبَّةٌ شديدة في تحقيق انعقاد الإجماع وأن لا مخالف له بشرطه .

3_فإن لم تمكن دعوى النسخ انتقل الإمام إلى النظر في الترجيح بين الحديثين .

هذا وقد تعب علماء الأصول والحديث _رحمه مالله تعالى في تحقيق وجوه الترجيح بين المتعارضين، وقد تعرض أبوبكر الحازمي _ رحمه الله _ لهذا في مقدمة كتابه " الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار "، فذكر خمسين وجها من وجوه الترجيح مع ذكره أمثلة على أكثرها ، ثم قال في ختام كلامه: "وثم وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كيلايطول بها هذا المختصر "(2) . فجاء العراقي _ رحمه الله _ ونقل كلمته هذه في جاشيته على مقدمة ابن الصلاح فقال (3): " وجوه الترجيحات تزيد على المائة ، وقد رأيت عدها مختصراً ، فأبدأ بالخمسين التي عدها الحازمي ثم أسرد بقيتها على الولاء " . وسردها

⁽¹⁾ وهذا ما أشار إليه الشيخ أحمد شاكر _ رحمه الله _ بقوله : " .. وأجل عمل وأعظمه أثرًا أن تحقق اللمجنة باب تعارض الأدلة والترجيح بينها ؛ فذاك هو علم الأصول على الحقيقة ، وذلك هـ و ميـــدان الاجتهاد ، وذلك هو أساس الفقه والاستنباط ". " الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر " (ص 40) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> الاعتبار (ص 49) ·

⁽³⁾ التقييد والإيضاح (ص 286) .

مائة وجه وعشرة وجوه ، وقال في آخر كالامه: " وَثُمَّ وجوه أخر للترجيح في بعضها نظر_أي وبعضها الآخر مقبول_وفي بعض ما ذَكر أيضًا نظر " (١).

وقد صنف الشوكاني (ت 1250) في "إرشاد الفحول" (12 المرجحات إلى اثني عشر صنفاً رئيسًا ، فجاء عددها جملة (160) وجهًا ، وذكر في ختام كلامه أن هناك وجوهًا كثيرة غير التي ذكرها .

"ومن هنا ندرك جهل بعض الناس أو تجاهلهم حينما يذكر لهم حديثان متعارضان في الظاهر، فيبادرون إلى ترجيح الحديث المروي في الصحيحين على الآخر غير المروي في الظاهر، في حين أن الحافظ العراقي فيهما ، دون اعتبار منهم لأي وجه آخر من هذه الوجوه الكثيرة، في حين أن الحافظ العراقي رحمه الله له ذكر هذه الوجوه مرتبة متالية (د) ذكر أن الوجه الثاني بعد المائة من أصل (110) وجوه _ كونُ الحديث المروي في الصحيحين راجحًا على حديث آخر غير مروي فيهما .

فيكون هؤلاء قد أهدروا مائة وجه ووجها من وجوه الترجيح غافلين أو متغافلين، وأحلاهما مراً.

⁽¹⁾ أثر الحديث (ص 35) .

⁽ ص 276) . (ع

⁽³⁾ يعني من حيث تقلم الأقوى .

ولما ذكر الشوكاني المرجحات التي ترجع إلى الإسناد عدها اثنين وأربعين وجها، وعد الوجه الحادي والأربعين منها "تقديم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما "(١).

وقال البنوري في "معارف السنن": (2)

"وقد قلت قديمًا وأقول: هؤلاء الأئمة الكبار أرباب الصحاح، من البخاري ومسلم وغيرهما قد انحازوا إلى جهز تفقها واجتهادا أو اتباعا لأئمتهم في دقائق الفقه والاجتهاد وغوامض المسائل، واختار واجانبًا في الخلافيات، ثملا ألفوا أخرجوا في تأليفهم ما يوافق مذاهبهم الفقهية، وسرى فقههم إلى الحديث، وتركوا ما عداها؛ حيث لم يذهبو إليها (٤)،

⁽¹⁾ أثر الحديث (ص 37) وهذا الكلام فيه نظر ؛ فإنه لا الشوكاني ولا غيره نص على البداءة بالأقوى من وجوه الترحيح ، وإلا فإن الناظر في هذه الأوجه لا يرى في جملتها للأحدها مزية على ما يليه ، بل كلِّ يصلح أن يقدم على الآخر ؛ فإتمم (مثلاً) قدموا في الذكر : وجه تقديم الأعلم بالعربية على وجه حسن الاعتقاد و معنى هدا : أن الرواة لو اتفقوا في العلم بالعربية ، انتتقل الناظر إلى مذهب الاعتقاد فرجح به . إلا أن العكس أيضًا بصح ، ولا فرق . وليس تقديم وجه : أن يكون ذكراً (1) ، ولاوجه : أن يكون حرًا ... بأولى من وجه : أن يتفق على عدالته كما صنع السيوطي في " التدريب 2 / 199 " (11) . كتبت هذا الكلام ثم وقفت على تصريح الشوكاني . عما أقول ، وذلك في إرشاده (ص 279) في قوله : " واعلم أن المرجع في مثل هذه الترجيحات هو نظر المحتهد المطلق فيقدم ماكان عنده أرجح على غيره " .

⁽³⁾ ويعضده ما قاله ابن حجر في " تعجيل المنفعة " (ص 8) من أن " أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب : أن يقتصر علىما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد ، بخلاف ما رتب على المسانيد ؛ فإن أصل وضعه مطلق الجمع " .

إلامن التزم إخراج أحاديث الفريقين؛ كالإمام الترمذي غالبًا ، وكابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ، وأحمد في مسنده . . " .

ومحل الشاهدمنه؛ أن ترجيح حكم دليله حديث رواه البخاري على حكم آخر دليله حديث آخر رواه أبو داود ، هذا ترجيح غير صحيح؛ لأنه في الحقيقة ترجيح لذهب البخاري الذي اختار حديثًا من أحاديث المسألة نفسها .. " (1) .

وقد زاد بعض الأصوليين (2)مسلكاً رابعًا عند تعذر السابق جميعه (من جمع ونسخ وترجيح) ، وهو:

4. الحكم بسقوط الدليلين المتعارضين، ويجعلان كالمعدوم (٥٠).

بقي أن أشير بين يدي هذا الفصل إلى:

⁽¹⁾ أثر الحديث في اختلاف الأئمة (ص 37) .

⁽²⁾ هو السرحسي ؛ كما في أصوله (2 / 13) .

⁽¹⁾ وهناك مسلك خامس نبه عليه أستاذنا الدكتور عبد اللطيف عامر بقوله: " ولقد ذهب بعض العلماء إلى القول بالتخيير بدلاً من السقوط، وذلك إن كان الدليلان مما يمكن فيه التخيير. وفي التخيير ينحصـــر العمل في أربع حالات:

أ_ العمل بالدليلين معًا ، وهذا جمع بين متناقضين ، وهو غير حائز .

ترك العمل بمما معًا ، وهذا بمثابة ترك الواقعة بدون حكم شرعي ، وهو غير جائز أيضًا .

ج _ العمل بأحد الدليلين دون مرجح ، وهو حكم لا يستند إلى دليل .

د_ تخبر العمل بأحدهما بعد ترجيحه على الآخر ، وهذا هو الذي يجوز ورود التعبد به ابتـــداء ؛ لأن الله سبحانه لو كلفنا حكمًا واحدًا بعينه لنصب عليه دليلاً " " دراسات أصولية " (ص 27)، وأزيد أنا هنا مذهبًا سادسًا هو " الموقف " نقله إمام الحرمين في " البرهان " (2 / 1183) عن الأصوليين ، ثم رد عليهم بأن هذه الصورة لا تقع . والوقف قال به الحافظ كما في " توجيه القاري " (ص 138) .

1_أن الذي ذكره مؤصلو علم الحديث من أوجه الترجيح إنما هو مفروض في أصل وضعه _ في اختلاف حاصل بين حديثين (١) ، ويتنزل تحته اختلاف روايات الحديث الواحد ، ويفرق عن الأول بأنه أخص ، وما تكلموا فيه أعم .

2_ أن أوجه الترجيح المبثوثة في كتب الأصول (أصول الفقه، واصول الحديث) دائرة بين ثلاثة أحوال:

(أ) ما يصلح (2) أن يدخل ضمن الترجيح بين الروايات الحديثية .

(ب)ما هو عكسه؛ أي لا يصلح؛ للف ارق بين الصور تين الواقعتين (هنا مخرج الحديث متحد، وهناك المخرج مختلف) .

(ج) ما هو مفترض في أصله في اختلاف الحديث وهو به أولى ، ولكنه يحتمل من شبه قريب دخوله في اختلاف الروايات للحديث الواحد (د) .

⁽١) و أما الأصوليون_ أصحاب أصول الفقه_ فيذكرونه تحت مبحث " التعارض بين منقولين " ، ويعنون بالمنقول القرآن أو السنة .

⁽²⁾ وميزان صلاح دخول الوجه أو احتماله أو نفيه نسبي يحتمل الإصابةوالخطأ، ومداره وأسه على السمة الفارفة بين الخبر والرواية وهي اتحاد المخرج في الأخيرة ،، أوصحة تصور نزول الوجه على مختلف الرواية ،، أو صحة التصورولكن تعذر الوجود ؛ كما في وجهي تقليم رواية الذكر على الأنثى و الحر على العبد ،، أو ضعف الوجه في كلتا جهتيه : مختلف الحديث ومختلف الرواية ؛ كما في وجهي: موافقته عمل العبد ،، أو ضعمل أكثر السلف ،، أو في جهة واحدة هي مختلف الرواية ؛ كما في وجه: تقليم المسند على المرسل (أي مطلقا).

⁽³⁾ وفي هذا الفصل سأبدأ بذكر أوجه الترجيح الصالحة للدخول هنا ، ثم أعقبها بالمحتملة ، ثم بذكر ما لا بحال لها هنا ، بل هي ألصق باختلاف الحديث .

2_أن غالب هذه الوجوه يقبل المناقشة والزيادة عليه ، وكأن الشوكاني أحس بهذا فقال : " إن مدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية ، فما كان منها محصلالذلك فهو معتبر "(1).

4_ أن هناك أوجها مذكورة لهم ما أراها إلا من تشقيقات علم الكلام وأثره في الدراسات الإسلامية (2) . فمنها: ترجيح خبر مشهور النسب على خبر من ليس بمشهور النسب الدعوى أن الأول تعصمه شهرته عن الكذب .

^{(&}lt;sup>1)</sup> إرشاد الفحول (ص 284) · ·

⁽²⁾ ومن نظر في كتب أصول الفقه_ خاصة كتب المتأخرين من الشافعية_ علم صدق هذه الدعوى ، وأنا ذاكر هنا بعض ما أدلل به على فعلتهم هذه ؛ فمن ذلك :

 ¹_ تلك المذاهب الكثيرة التي ذكروها في حجية الإجماع السكوتي ؛ من مثل أن يكون حجة لا إجماع (ا ا) و أنا لاأكاد أتصور قول المجتهد الذي سكت عليه الباقون كيف يكون وحده حجة (لا إجماعا) ؟ ، و بأي شيء كان كذلك ؟ أليس هؤلاء هم الذين نفوا حجية إجماع الأئمة الأربعة ؛ قالوا : لألهم بعض الأمة ، فلا يكون إجماعا ولاحجة ؛ فكيف سوغوا لأنفسهم ما رأيت ؟ ا

²_ هل يجوز الإجماع على شيء قد وقع الإجماع على خلافه ؟؟ هكذا أداروا السؤال ، ثم لم يضربوا لـــه مثلا واقعا !.

³_ هل يجوز وحود دليل لا معارض له اشترك أهل الإجماع في عدم العلم به ؟ا (وهذا ما لم يكن) 11.

⁴_ الإتيان بالمأمور به على وجهه الذي أمر به الشارع : هل يوجب الإجزاء أم لا ؟ (يا سبحان الله !) .

⁵_ قضاء الفائت من العبادات هل يكون بأمر جديد أو بالأمر الأول ١٤.

۵_ هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء ؟١.

⁷_ هل الأمر بالماهية الكلية يقتضي الأمر بها أو بشيء من جزئياتها على التعيين ، أو هو أمر بفعل مطلـــق تصدق عليه الماهية ويخبر به عنها صدق الكلي على جزئياته من غير تعيين ؟ (و لم يأتوا بشاهد !) .

⁸_ خطاب المواجهة لا خلاف في شموله من بعد المخاطبين به من المعدومين حال صدوره ؛ ولكن : هـــل ذلك باللفظ أو بدليل آخر من إجماع أو قياس ؟ (1) ولي سلف في تعجبي هذا ؛ فإن ابن دقيــــق العيــــد وصف هذا التساؤل من الأصوليين بأنه" قليل الفائدة ، ولا ينبغي أن يكون فيه خلاف عند التحقيق " .

⁹_ ما المقدار الذي ينبغي بقاؤه في العام بعد التخصيص ؟! .

وأما الترجيح بين الرواة فلايدخل فيه الكذب أصلا؛ لأنه لا يتصور تعارض بين نصين أو روايتين في أحدهما (أو إحداهما) كذاب، فهذا لا يكون تعارضا، أما وقد ثبت عدالة رواة النصين، فيبحث عن مرجح آخر، كالضبط والإتقان مثلا!.

ومنه أيضا: أنهم قالوا: يرجح الخبر الدال على علو شأن الرسول على على ما ليس كذلك (1). وهذا مجرد افتراض، وإلا فأين المثال الذي عثروا عليه ؟ .

-10_ افتراض مسألة في الاستثناء في لغة العرب وهي أنه متعذر ، وقدكثر خوضهم فيها جدا ، وهـــم فيه المدا مسألة في الاستثناء في لغة العرب وهي أنه متعذر ، وقدك الدحاة " الرد على النحاة " . وقــــد ذكرين هذا بالأمثلة المفتعلة التي راق لبعض النحاة ذكرها ، ومنها ما ذكره أبوحيان الأندلسي في " تذكرة النحاة " (1 / 116) : أي أي إنْ يضربك أيهم إنْ يأتنا نكرِمه تضربه نضربه . (11) .

⁽³⁾ إرشاد الفحول (ص 277) .

⁽۱) المحصول (5 / 425) ، وشرح المنهاج (2 / 802) ، وتشنيف المسامع (3 / 516) ، و تدريـــب الراوي (2 / 200) .

ومنه أيضا : أنهم قالوا : يرجح الخبر المروي باللفظ على الآخر المروي بالمعنى . وهنا ينتبه أحدهم فيقول (1) : " ولم أظفر بجد شين متعارضين أحدهما مروي باللفظ والآخر بالمعنى فأمثل به ".

وهذه كتبهم في الأصول بين أولها وآخرها قرون ينقل اللاحق عن السابق المادة عينها ، فهلا عثر المتأخر على مثال يعضد قول المتقدم!!.

وكم كان إمام الحرمين_رحمه الله_مصيباحين قال (البرهان ص 1175): "فلا ينبغي للإنسان أن يسترسل في قبول كل ما يتصور عليه . . " .

5-ويقرب من السابق أنهم يذهبون فيدللون على الوجه المفترض (أو يمثلون له) بآثار ضعيفة لم تثبت ؛ كما قالوا في تقديم اللفظ الفصيح على ما فيه ركاكة (1)؛ حيث ذهبوا يدللون على ذلك مجديث "ليس من امبرامصيام في امسفر"، وهذا حديث ضعيف (1)، ثم لا أدري ما وجه التعارض هنا ؟ وأين المعارض ؟! نعم عارض قوله تعالى: ﴿ وَأَنِيلُ الْمُوازِيلُ الْمُوازِيلُ المُعارِض ؟! نعم عارض قوله تعالى: ﴿ وَأَنِيلُ الْمُعَارِضِ ؟! نعم عارض قوله تعالى: ﴿ وَأَنِيلُ الْمُعَارِضِ ؟! نعم عارض قوله تعالى: ﴿ وَأَنِيلُ الْمُعَارِضُ وَلِهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنِيلُ الْمُعَارِضُ ؟! نعم عارض قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ الْمُعَارِفُ وَلَهُ تَعَالَى اللَّهُ وَأَنْ الْمُعَارِفُ ؟ الْعَمْ عَارِضُ قولِهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنْ الْمُعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَلِهُ اللَّهُ الْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْمُعَالَى الْعَارِفُ وَلِهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَلِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَلَهُ الْعَالَافُ وَلَيْ الْعَارِفُ وَلَهُ الْعَالَافُ وَالْعَارِفُ وَالْعَلَافُ الْعَالِي الْعَالَافُ وَالْعَلَافُ وَلَاكُونُ وَالْعَالِي الْعَارِفُ وَلَهُ الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْمُعَالِي الْعَارِفُ وَالْعِمْ وَالْمُعْلَافُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَالِي الْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَالِي الْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِقُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِقُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَالِي وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِفُ وَالْعَارِقُولُ وَالْعِلْمُ وَالْعَارِقُ وَالْعَلَافُ وَالْعَالِقَالَافُولُولُولُولِ وَالْعَالِقُ وَالْعَلَافُ وَالْعَلَاقُ وَالْعَلَافُ وَالْعَلَافُولُولُولِي الْعَلَافُ وَالْعَلَاقُولُولُولُولُ وَالْعَلَاقُ وَالْ

⁽¹⁾ هو ابن السبكي في " الإنماج " (3 / 152) .

⁽²⁾ الإلماج (3 / 155)

⁽³⁾ هو شاذ ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده (5/ 434) عن معمر عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء ، عن كعب بن عاصم الأشعري _ وكان من أصحاب السقيفة _ قال : سمعت رسول الله عن أم الدرداء ، عن كعب بن عاصم الأشعري _ وكان من أصحاب السقيفة _ قال : سمعت رسول الله عن يقول ، فذكره . وقدخالف معمرا أصحاب الزهري : سفيان وابن جريج ويونس ومحمد بن أبي حفصة والزبيدي ، كلهم رووه عن الزهري بلفظ : "ليس من البر .. " . قال الألباني _ رحمه الله _ (السلسلة الضعيفة 3 / 264) : "وثما يؤكد وهم معمر في هذا اللفظ ... أن الحديث ورد عن جماعة آخرين مسن الصحابة ؛ مثل جابر ، وعبد الله بن أبي برزة الأسلمي، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعمار ابن ياسر ، وأبي الدرداء ، جاء ذلك عنهم من طرق كثيرة ، وكلها أجمعت على روايته باللفظ الثاني الذي وراه الجماعة " .

تصوموا خير لكم ﴾ [البقرة: 184] ، ولكن ليس هذا اللفظ الذي ذكروه هو المعارض ، وإنما لفظ "ليس من البر الصيام في السفر "، وهكذا رواه جمع من الصحابة .

وكما قالوا في تقديم خبر المشهور على خبر غيره _ في حديث بقية بن الوليد _ وسيأتي _ عن محمد الخزاعي عن الحسن . في إعادة الوضوء من الضحك ، حيث راحوا برجحون حديث شعبة على حديث محمد هذا معتقدين ثبوت التعارض ، وحديثه أصلا لا يصح (١) ، فإن بقية بن الوليد يدلس شر أنواع التدليس ، وهو تدليس التسوية ، وأهل الحديث يشترطون فيه أن يصرح بالتحديث في جميع طبقات السند ، وقد عنعن بقية هنا ، ، والحسن هو البصري مدلس وقد عنعن ، وفي سماعه من عمر ان شك ؛ فإن العلماء ماذكروه فيمن سمع منهم من الصحابة .

6_ وأشنع من السابق_وهو مترتب عليه_أنهم تجاوزوا الترجيح بصفات الراوي_وقد نيفت على أربعين حالا عندهم_، كما تجاوزوا شرطهم لشوت التعارض بين الأخبار من تساوي الدليلين في القوة شم عدم استطاعة الجمع ،، تجاوزوا كل هذا وهرولوا إلى النظر في المرجحات الأخرى خاصة المتعلقة بالدلالة (2) ، فرجحوا وضعفوا ، وقبلوا وردوا ، وبنوا

⁽¹⁾ ومعلوم أنه كي يثبت التعارض لابد من تساوي الدليلين المتعارضين في القوة .

⁽²⁾ وقد افترضوا هذه الأوجه في الترجيح و لم يعملوا بأكثرها ؛ وهذه كتب الفقه موجهودة ، وجل ترجيحهم فيها بما يختص بالدلالة لا ما يتعلق بالرواة ، بل لا تكاد تجد أحدا _ إلا النادر _ منهم يفتش عن صحة الحديث أصلا ، وفي هذا يقول اللكنوي _ رحمه الله _ معتذرا عنهم (الأجوبة الفاضلة ص 35): " فإن قلت : فما بالهم أوردوا في تصانيفهم الأحاديث الموضوعة _ مع جلالتهم ونباهتهم ؟ و لم لم ينقدوا الأسانيد مع سعة علمهم ؟! قلت : لم يوردوا ما أوردوا مع العلم بكونه موضوعا ، بل ظنوه مروي _ ا

أحكاما على صنيعهم ذلك ؟؛ فإذا أنعمت النظر في أمثلتهم المسوقة للتدليل على ما ذهبوا اليه، وجدت رجال أسانيدها ضعفاء مجاهيل ؟؛ إذا : أين الترجيح بجال الرواة ؟ وأين إثبات صحة الدليلين المتعارضين قبل النظر فيهما ؟ (١).

ويبدو أن الذي أوقع الأصوليين في هذا المزلق عدم اهتمامهم في الجملة بعلم الحديث (2).

7 أنهم ذكروا بعض أوجه الترجيح مفصولة وكان حقها أن تدمج في وجه واحد؛ فهي تؤول الى معنى واحد؛ مثاله: ما ذكروه من تقديم خبر العالم بالعربية (والنحو، وهكذا جعلهما السيوطي وجهين) على خبر غيره، ثم عادوا فقالوا بتقديم خبر الأعلم على العالم بهما، وكان يكفي الثاني؛ فالأول مندرج تحته! ولوأنهم اكتفوا عن ذاك وهذا بالوجه الآخر الذي قالوا فيه بتقديم خبر الأتفن والأحفظ لكان أوجز.

وأحالوا نقد الأسانيد على نقاد الحديث ؛ لكوفهم أغنوهم عن الكشف الحثيث ؛ إذ ليس من وظيفة هما البحث عن كيفية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة حملة الآثار ؛ فلكل مقام مقال ، ولكل فن رجال " . (1) بل وأين عدم استطاعة الجمع ؟؛ إلهم قالوا : يرجح الخبر الذي ذكر معه معارضه على الخبر السذي لم يذكر معه معارضه . وهذا هو النسخ بعينه (١١) ، وأمثلتهم المسوقة تساعد على هذا ؛ فإلهم مثلوا بحديث يذكر معه معارضه . وهذا هو النسخ وغيره : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " مع حديث " لعن رسول الله زوارات القبور " ، والنسخ واضح جلي ، ولذا ذكره الحازمي في "الاعتبار " (ص 246) ، كما مثلوا له بحديث البخاري في النهي عن القران في التمر ، والآخر الناسخ له ؛ وهذا ليس من التعلوض في شيء ؛ مع ما قالوه من توفيق بين الحديثين ؛ قالوا : "كان النهي لعلة قتر العيش وقلة ذات اليد ، فلمل

(2) وقد نبه ابن حجر على هذا الأمر ؛ ومن ذلك ما قاله في " التلخيص الجبير " (2 /19) : " تنبيه : قال إمام الحرمين : رأيت في كتاب معتمد أن عائشة روت ذلك . وتبعه الغزالي فقال : قيل : إن عائشة روت ذلك . وتبعه الغزالي فقال : قيل : إن عائشة روت ذلك . وهذا دليل على عدم اعتنائهما معا بالحديث ؛ كيف يقال ذلك في حديث في سنن أبي داود التي هي أم الأحكام ؟! ".

وسع الله العيش وعم الخير أذن في القران " . وهذا هو الجمع بعينه (11).

.....اوجه الترجيع ...

وكذلك ذكروا وجه ترجيح خبر من كان مشهور النسب، ووجه شهرة الراوي بالمنصب، وشهرته بالعدالة والضبط، وكان الأولى أن يجمعها وجه واحد ؛ فإن الهدف من الوجهين الأولئين الوصول إلى العدالة والضبط، وهما مذكوران ضمنافي وجه: تقديم الأضبط والأنتن!.

ومهما يكن من أمر ، فشكر الله صنيعهم ، وبا رك سعيهم بما تركوه لنا من تراث مجيد عسر أن يوجد لأمة مثله .

أوجه الترجيح عند اختلاف الروايات الحديثية

ذكر المحدثون أوجه الترجيح هكذا سردا ، غير مفرقين بين حال راو أوكيفية رواية أو دلالة حديث ، أفر أمر من خارج ، ، إلا ما كان من ترتيب حسب قوتها لديهم في الترجيح ؛ هكذا فعل الحازمي في "الاعتبار" ، وتابعه الحافظ العراقي في "تقييده على مقدمة ابن الصلاح" ، وفي شرحه لألفية الحديث "فتح المغيث" ، ولذا قال في هذا الأخير بعد سردها خمسين وجها : "وقد اقتصرت هنا على ما أودعه المحدثون كنهم "(1).

وأما الأصوليون فقد رتبوها على أقسام سبعة (2) ، وتابعهم على ذلك بعض من جمع بين الحديث والأصول؛ كالسيوطي_ رحمه الله تعالى في "تدريب الراوي "؛ فإنه قال (3): "وقد رأيتها منقسمة إلى سبعة أقسام ".

^{· (339} ص 339) . فتح المغيث (ص

⁽²⁾ منهم: البيضاوي في " المنهاج " ، وتابعه شارحه الشمس الأصفهاني (2 / 795) ، إلا أنه جعل (3) منهم: البيضاوي في " ألمنهاج " ، وتابعه شارحه الشمس الأصفهاني (497) ، والسبع الآتي: الترجيح بعمل أكثر السلف ،، ومنهم: جمال الدين الإسنوي في " ألماج " (3 / 497) ، وتابعه الزركشي في " تشنيف المسامع " (3 / 497) ، وهذه الأقسام هي :

الأول : الترجيح بحال الراوي .

الثاني : الترجيح بوقت الرواية .

الثالث : الترجيح بكيفية الرواية .

الرابع : الترجيح بوقت ورود الخبر .

الخامس : الترجيح باعتبار اللفظ .

السادس : الترجيح بواسطة الحكم .

السابع: الترجيح باعتبار أمر خارجي .

⁽³⁾ تدريب الراوي (2 / 198) ·

وأما أنا فأسوقها هنا مجسب ما اشترطته من تقسيم يخدم "الترجيح بين الروايات" أو يبعد أو يقترب منها ؟ آخذًا من وجوه كلّ من المحدثين والأصولين ، ملتزمًا بترتيبهم .

أولاً: ما نصلح للترجيح بين الروايات الحديثية: (١)

(أ): فمما يتعلق بجال (2) الراوي:

1_أن يكون رواة أحد المعارضين أكثر من رواة الآخر(١):

هذا مذهب الجمهور من المحدثين والأصولين؛ قالوا: لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتماله على الأقل وخالف بعض الكوفين (عند المحدثين) والكرخي (من الأصولين) وقاسوه على الشهادة ، وذهب كلا الفريقين ينتصر لمذهبه ، والحق أن المسألة فيها تفصيل ؛ فإن كلام الجمهور مفترض في حالة ما إذا كان الأكثر مثل الأقل في الصفة ، أما لو تعا رضت الصفة من جانب والذات (العدد) من جانب آخر ، بأن خالف الأضبط العدل الكثرة ، فإنه يرجح الوصف على العدد ؛ فرب عدل يعدل مائة () .

⁽¹⁾ ونظرًا لأهمية هذا القسم لموضوع الرسالة فقد آثرت التفصيل فيه مع شدة التحري والعزو_ ما أمكن _ في كل وجه ، وأما القسمان الآخران : ما لا يصلح ، وما هو متردد ،، فأذكر وجوه الترجيح فيسهما سردًا دون عزو ؛ هروبًا من التكرار ؛ حيث إن غالبها لا يخرج عن المصادر الموجودة بمذا القسم .

⁽²) والمقصود بحال الراوي : إما ذاته ، وإما صفته .

⁽³⁾ البرهان (2 / 1162) ، وأصول السرخسي (2 / 24) ، والإحكام للآمدي (4/ 242) ، وتشنيف المسامع (3 / 490) ، وشرح المنهاج (2 / 795) ، وشرح الإسنوي (3/ 167) ، وتوجيه القساري (ص 134) ، وإرشاد الفحول (ص 276).

^{· (30)} الاعتبار (30)

⁽⁵⁾ المصادر الأصولية السابقة ، ما عدا الأول منها .

^{(&}lt;sup>6)</sup> ينظر : المستصفى (4 / 171) ، وإرشاد الفحول (ص 276) .

ووجه التعارض: أن الأول يفيد أن السنة في رفع اليدين في الصلاة عند تكبيرة الإحرام والركوع والقيام منه؛ بينما الآخر قصر الرفع على تكبيرة الإحرام . وقد أخذ الجمهور بالأول منهما ؛ قالوا : " لأنه رواه جمع كثير من الصحابة بلغ عددهم ثلاثة وأربعين صحابيا "(3)

2_علوإسناد أحدهما (قلة الوسائط)(4):

والحق أن هذا بما أهمل ذكره المحدثون وإن كان مرادًا في كلامهم ؛ فإنهم لم يختلفوا على شرف الإسناد العالي ؛ حيث الرجال ثقات ؛ لأن احتمال الوهم والكذب فيه أقل .

⁽ ا) أخرجه مسلم (390) (21) ، وأبو داود (721) ، والترمذي (255) ، (256) ، وغيرهم .

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه أبوداود (749) ، والبيهقي (2 / 76) .

⁽³⁾ الإلماج (3 / 147) .

واله التقييد والإيضاح (ص 287) ، وتشنيف المسامي (^ / ، وشرح النسهاج (2 / 795) ، وشرح النسهاج (2 / 795) ، وتدريب الراوي (2 / 198) ،و إرشاد الفحول (ص 276)

مثال:ما رواه عامر الأحول؛ أن أبا محيريز حدثه أن أبا محذورة هددثه" أن رسول الله على على عارضه ما رواه خالد على الأذان والإقامة ، وذكر فيه أن الإقامة مثنى مثنى "(1). عارضه ما رواه خالد الحذاء عن أبي قِلابة عن أنس ه "أمر بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة "(2).

ووجه التعارض واضح؛ فرجح الشافعية (3) الحديث الثاني بناء على هذا الوجه؛ حيث إن خالدًا _وهو عصري عامر _ ليس بينه وبين النبي الله سوى رجلين، وأما عامر فبينه وبينه ثلاثة أنفس .

أقول: والحق أن هذا الوجه لا يصح في كل الأحوال؛ وقد ينزل المحدث في إسناده من أجل علة خفية يعلمها في الإسناد العالي؛ هكذا صنع البخاري إمام أهل الصنعة، وصرح مسلم بذلك فقال: "إنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات " (4).

وهذان الوجهان السابقان يتعلقان بذات الرواة (أي: عددهم)، والأوجه الآتية حتى السابع عشر تتعلق بصفات الرواة .

⁽١١) بنحوه ; أخرجه أبوداود (502) ، وابن أبي شيبة (١ / 231) .

⁽²⁾ أخر بعد المخاري (607) ، ومسلم (378) ، وغيرهما .

⁽¹⁾ ينظر : المحموع (3 / 103) ، وجامع الترمذي (1 / 370) ، والأوسط (3 / 17) .

^{· (} ٤ / 360 / 3) . وينظر : فتح المغيث (3 / 360 >) ·

_____اوجه الترجيع ...

3 أن يكون أحد الراويين أفقه من الآخر (فقه الراوي) (1):

وذلكأن الفقيه عارف "باجتناء الأحكام من مشرات الألفاظ "(2)" إذا سمع ما يتنع حمله على ظاهره، بحث عنه حتى يطلع على ما يزول به الإشكال "(3)، " فالاسترواح إلى حديث الفقهاء أولى "(4).

والملاحظ أن الأصوليين والمحدثين لم يضربوا على هذا الوجه مشالاً ، وإن كان هذا الأصل معمولاً به عند الحنفية ؛ فقد ردوا خبر أبي هريرة في المصراة وقد مرفي التمهيد (5) ... بدعوى أنه ليس من فقها الصحابة ، وإن كان لم يعارض غيره من فقها نهم الرواة . نعم عارض عندهم قوله تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم البقرة : 194] .

4_يرجح خبر العالم بالعربية (لغةٌ ونحوًا) (6):

⁽¹⁾ الإحكام (4 / 244) ، والمحصول (5 / 415) ، وتشنيف المسامع (3 / 497) ، وشرح المنهاج (2 / 796) ، وشرح المنهاج (2 / 796) ، وألتقييد والإيضاح (ص 287) ، وتوجيه القاري (ص 135) .

⁽²⁾ الاعتبار (ص 39) .

⁽³⁾ تدريب الراوي (2 / 198).

⁽⁴⁾ الاعتبار : السابق .

⁽ ص 46) ، وذكرت هناك أن وكيع بن الجراح كان يرى ذلك .

ويندرج تحته وجه آخر: تقديم الأعلم على العالم بهما؛ قالوا: لأنه يتمكن من التحفظ من مواقع الزلل ما لا يتمكن منه غيره .

وهذا الوجه والذي قبله مفترض فيمن يرى رواية الحديث بالمعنى من الرواة على أن الأصوليين لم يذكروا له _ أيضًا _ مثالاً!! .

5_ ترجيح خبرحسن الاعتقاد (1):

وهذا الوجه أيضًا ثما أهمل ذكره المحدثون.

ويعنون به ألا يكون مبتدعًا، فإن كان، قُدّم خبر غير المبتدع والصواب أن رواية المبتدع فيها تفصيل: فإن كانت بدعته مكفرة ، فلا إشكال في رد روايته (2) وإنما الإشكال في المبدعة الغير المكفرة ، فقيل: لا يحتج به مطلقًا وقيل: يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه وقيل: يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ، ولا يحتج به إن كان داعية ؛ لأن تزيين بدعته وهو المعتقد ها الحق قد يحمله على تحريف (وفي نظره تصحيح) الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه ، ومع هذا لو تعارض حديثان في الاعتقاد و ومثله ما روايتان و رواة هذا حسنو الاعتقاد ورواة الآخر فيهم مغمز من الابتداع في الاعتقاد ، قدم

⁽¹⁾ الإيماج (3 / 148) ، وتدريب الراوي (2 / 199) .

⁽²⁾ وقد أحسن الحافظ _ رحمه الله _ حين فصل فقال _ كما في " التدريب" (1 / 324) : " التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها . فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير الطوائف . والمعتمد أن الذي ترد بدعتُه روايتُه من أنكر أمرًا متواترًامن الشرع معلومًا من الدين بالضرورة ، أو اعتقد عكسه . وأما ما لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله " .

الأول منهما، وصحيح البخاري ومسلم فيهما غير قليل من المبتدعة أمثال: عمران بن حطان وداود بن الحصين وقتادة بن دعامة السدوسي، وغيرهم (1).

ومن هنا يتنين ما في المثال الذي ذكره الأصوليون لهذا الوجه من تقديمهم حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا: " لا صام من صام الدهر؛ صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر " (2) على حديث عمر؛ أن رسول الله على قال: " من صام الدهر كله فقد وهب نفسه لله " (3)؛ وذلك بدعوى أن في سند هذا الأخير إبراهيم بن أبي يحيى وهو وإن كان تقة إلا أنه كان قد ريا جهميا معتزليًا رافضيًا كل شرهوفيه (قالها أحمد وقد سئل عنه). ولاأدري ما فائدة هذه الرواية هنا لها تيك البدع!! .

6_أن يكون أحد الراويين صاحب القصة (4):

قالوا: لأن صاحب القصة أعرف بحاله من غيره وأكثر اهتماما . وهذا الوجه متصور في طبقة الصحابة ، وإن كان يحتمل فيمن بعدهم ؛ كأن يسأل الراوي شيخه عن حكم مسألة فيجيبه برواية حديث .

^{· (325 / 1)} ينظر : التقريب للنووي (1 / 325) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> بَمَذَا اللَّفَظ : أخرجه ابن حبان (14 / 118 _ برقم 6226 إحسان) ، والحديث أخرجه : البخاري (1974) ، وفي عدة مواضع من صحيحه ،، ومسلم (1159) (182) ، (183) ،، وغيرهما ، ولفظ " الدهر " الأول خلاف الثاني في المعنى .

⁽³) أخرجه الذهبي في " ميزان الاعتدال " (1 / 61) من طريق أبي طاهر السلفي .

^{(&}lt;sup>4)</sup> الاعتبار (ص 34) ، والمستصفى (4 / 169) ، و الإحكام (3 / 260) ، وشرح المنــــهاج (2 / 797) ، وفتح المغيث للعراقي (ص 337) ، و التقييد والإيضاح (ص 286) ، وتدريب الــــراوي (2/ 199) .

ومثال هذا الوجه: تقديمهم حديث عائشة رضي الله عنها: "إذا التقى الحتانان فقد وجب الغسل "(1) على حديث أبي سعيد الحدري؛ أن رسول الله على قال: "إنما الماء من الماء "(2)؛ فإن عائشة أدرى من ابن عباس بهذا ، الاسيما وقد قالت: "فعلته أنا ورسول الله على فاغتسلنا "(3).

7_ يرجح خبر من عرفت عدالله بالاختبار (4) والممارسة على خبر من عرفت عدالله بالزكية (5).

8_ وكذلك يرجح خبر من عرفت عدالته بالعمل بما روي عنه على خبر من عرفت عدالته بالرواية عنه (6) .

9_يرجح خبر من اتفق على عدالته (أو كثر معدلوه) على خبر من دونه (7):

⁽¹⁾ أخرحه مالك (1/46)، ومسلم (349)، والبيهقي (1/163)، وابن حبان (3/45_ ... الله عائشة . المجمعة عائشة .

⁽²⁾ أخر حه مسلم (343) (80) ، (81) ، وأبو داود (217) ، وغيرهما .

⁽¹¹) وقع في " التدريب" : الإخبار ، وهو تصحيف .

⁽⁵⁾ الإيماج (3 / 148) ، والتقييد والإيضاح (ص 287) ، و تدريب الراوي (2 / 199) .

^(*) نماية السول (3 / 178) ، والتقييد والإيضاح (ص 287) . وهذا الوجه والـــذي قبلـــه ســـكت الأصوليون عنهما بالأمثلة ا .

^{(&}lt;sup>7)</sup> الاعتبار (ص 31) ، والتقييد والإيضاح (ص 288) ، وفتح المغيث (ص 337) ، والإحكام للآمدي (4 / 500) ، وشرح المنهاج (2 / 798) ، وتشنيف المسامع (3 / 500) .

ومثال هذا الوجه: أنهم رجحوا حديث بسرة بنت صفوان ؛ أن رسول الله على قال : "كت عند "من مس ذكره فليتوضأ "(1) . على حديث قيس بن طلق عن أبيه قال: "كت عند النبي على فإذا برجل فسأله عن مس الذكر ؟ فقال: إنما هو بضعة منك "(2) . فقالوا في رواة الأول: "ليس فيهم إلا من هو عدل صدوق متفق على عدالته، وأما رواة حديث طلق فقد اختلف في عدالتهم ؛ فالمصير إلى حديث بسرة أولى . قال الشافعي على : قد سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا فيه قبول خبره ، وقد عارضه من وصفنا فيه ". (3) .

10_ يرجح خبر من وثق (والأصوليون يقولون: رُكِّي) من أناس كثر بحثهم عن أحوال الرجال على من عكسه (4).

11_ يرجح خبر من وثق (زكي) من أناس يعلمون العلوم الشرعية على من عكسه (5) .

12 يرجح خبر الحافظ للفظ الحديث على خبر الذي اعتمد فيه على رواية كتابه (6):

قال الأصوليون: لاحتمال أن يزاد في كتاب هذا أو ينقص منه ولاكذلك الحافظ.

⁽¹⁾ أخرجه مالك (1 / 42) ، وأبو داود (181) ، والترمذي (82) ، (83) ، (84) ، والنسائم (10) ، (10) ، وغيرهم .

ر ⁽²⁾ أخرجه أحمد (4 / 22) ، وأبو داود (182) ، والترمذي (85) ، وغيرهم .

⁽¹⁾ الاعتبار (ص 31 \ 32 \ 91 \ 92) ·

^{(&}lt;sup>1)</sup> المحصول (5 / 418) ، وشرح المنهاج (2 / 798) ، وإرشاد الفحـــول (ص 277) ، وتدريـــب الراوي (2 / 199) .

ا³¹⁾ المحصول (5 / 418) ، والتقييد والإيضاح (ص 288) ، وتدريب الراوي (2 / 199) .

^{(&}lt;sup>6)</sup> المحصول (5 / 419) ، و الإنماج (3 / 149) .

وهذا الكلام فيه تفصيل عند المحدثين؛ حيث إنهم يقولون هذا فيمن خف حفظه وضبطه أو كان مغفلاً يلقن فيتلقن، ويدخل عليه في كتابه وهولايدري، أما الحافظ لكتابه الضابط لما فينه، فلاشك أن حفظ الكتاب حيث أضبط من حفظ الصدر؛ لاحتمال النسيان والاختلاط (أو التغير) في الأخير. وهذا الذي كان ابن معين يعنيه بقوله: إذا رأيت المحدث لا يحمل قرطاساً ولا قلمًا فاعلم أنه قد عزم على الكذب.

13_أن يكون أحد الراويين أشد ضبطًا وأكثر احتياطًا (أتقن وأحفظ) (1):

قال الحازمي: "نحوإذا ما اختلف (2) مالك بن أنس وشعيب بن أبي حمزة في الزهري؛ فإن شعيبًا وإن كان حافظًا ثقة غير أنه لا يوازي مالكًا في إتقانه وحفظه، ومن اعتبر حديثهما وجد بينهما بوكا بعيدًا ".

ومثال هذا الوجه: ما رواه شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، ان رسول الله على قال: " لا وضوء إلا من صوت أو ربح "(3). عارضه إسماعيل بن أبي عياش عن ابن جرب عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها ؛ أن رسول الله على قال : "من أصابه قيء أو رعاف أو قكس أو مذي ، فلينصرف فليتوضا ، ثم ليبن على صلاته

⁽¹⁾ الاعتبار (ص 31) ، والإنجاج (3 / 150) ، وشرح المنهاج (2 / 799) ، وتوجيه القــــاري (ص 134).

⁽²⁾ في الأصل: اتفق.

⁽³⁾ أخرجه أحمد (2 / 471) ، والترمذي (74) ، وابن ماجه (515) ، والبيهقي (1 / 117) ، وقد تقدم (ص 149) أن شعبة وهم فيه فاختصره ، وخالفه أصحاب سهيل فقالوا فيه : " إذا كان أحدكم في صلاة فوجد شيئاً ، فلا ينصرف حتى يسمم صوتًا أو يجد ريحًا " .

"(1). رجح الشافعية حديث شعبة ؛ حيث إن إسماعيل خلط في روايته على المدنيين (2

14_شهرة الزاوي بالعدالة والثقة ، فترجح روايته على من ليس مشهوراً (3):

قالوا : لأن الدين كما بمنع من الكذب كذلك الشهرة والمنصب.

قالوا: ومثال ذلك: ما رواه شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هربرة . الحديث السابق في الوضوء من الصوت والربح . عارضه ما رواه بقية بن الوليد عن محمد الخزاعي عن الحسن عن عمران بن حصين في ؛ أن النبي في قال لرجل ضحك: " أعد وضوءك "(4) . فإن شعبة من الأئمة المشهورين ؛ مجلاف محمد الخزاعي ، فليس مشهور ابل كان من مجهولي شيوخ بقية . ومن ثم رجح الشافعية الحديث الأول لشهرة راويه شعبة بن الحجاج . 15_دوام عقل الراوي (5):

ويعنون به أن الراوي إذا دام ضبطه يقدم خبره على خبر من تغير حفظه أو اختلط، وهذا إذا لم يعرف أن هذا الحديث أو تلك الرواية مما رواه قبل اختلاطه.

⁽¹⁾ أخرجه ابن ماجه (1 / 385) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> الإبماج (3 / 150) ، والتلخيص الحبير (1 / 274) .

⁽³⁾ المحصول (5 / 420) ، وإحكام الأحكام (4 / 244) ، و الإنجاج (3 / 150) ، وشرح المنهاج (2 / 799) ، وتشنيف المسامع (3 / 501) ، والتقييد والإيضاح (ص 288) ، وحاشية المحلي (2 / 363) ، وتدريب الراوي (2 / 199) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> من هذا الطريق أخرجه ابن عدي في " الكامل" (3 / 166) ، وينظر : نصب الراية (1 / 49) .

^{(&}lt;sup>5)</sup> شرح المنهاج (2 / 799) ، والتقييد والإيضاح (ص 288) ، وإرشاد الفحول (ص 277) .

16_يرجح خبر من لم يلتبس اسمه باسم غيره على عكسه ؛ حيث صَعُبَ التمييز (1):

قالوا: فإنه لو وقع إستادان متعارضان وفي أحدهما الليث بن سعد الإمام العلم وفي الآخر راو مثلثه في الصفة ، لقدم هذا الأخير عليه ؛ لالتباس اسم الليث بالليث بن سعد النصيبي أحد الضعفاء (2).

والحق أن المسألة مفروضة عند الأصوليين صوريًا، وأما أصحاب الحديث فلايخفى عليهم مثل هذا الأمر، ولا يرجحون به، لاسيما وقد تعددت مصنفا تهم في تمييز المشتبه من الكنى والأسماء والألقاب (أعني كتب المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق)، بل والمبهمين ، والمنسويين إلى غير آبائهم . .

17_كون أحد الراويين أكثر ملازمة لشيخه (3):

قالوا: لأن المحدث أي شيخ الراوي هنا) قد ينشط تارة فيسوق الحديث على وجهه، وقد يتكاسل في (بعض) (4) الأوقات فيقتصر على البعض، أو يرويه مرسلاً ، إلى غير ذلك من الأسباب . قال الحازمي: ولذا قدمنا يونس بن يزيد الأيلي في الزهري على النعمان بن

⁽¹⁾ المحصول (5 / 420) ، وإحكام الأحكام (4 / 244) ، وشرح المنــــهاج (2/ 799) ، وإرشـــاد الفحول (ص 277) ، والتقييد و الإيضاح (ص 288) ، وتدريب الراوي (2 / 199) .

⁽²⁾ الإكاج (3 / 150) .

⁽³⁾ الاعتبار (ص 35) ، والتقييدوالإيضاح (ص 286) ، وفتح المغيث (صَ 33ُ7) ، وتوجيه القـــلري (ص 135) ، وتدريب الراوي (2 / 200) .

⁽⁴⁾ زيادة مني ليست في " الاعتبار "؛ ليصح ما المعنى .

راشد وغيره من الشامين من أصحاب الزهري؛ لأن يونس كان كثير الملازمة للزهري حتى كان يزامله في أسفاره ، وطولُ الصحبة_له زيادة تأثير فيرجح به ،

(ب) : وبما يتعلق بوقت الرواية (وعند المحدثين : وقت التحمل)(1) :

1_يرجح خبر (رواية) من تحمَّل حديثه (روايته) في وقت البلوغ على خبر من تحمله (هـ ا أو معضه وقت الصبا⁽²⁾:

قالوا: لأن البالغ أفهم للمعاني و أتقن للألفاظ وأبعد عن غوائل الاختلاط، وأحرص على الضبط، وأشد اعتناء بمراعاة أصوله من الصبي، ولأن الكبير سمعه في حالة لو أخبر به لقبل منه، بخلاف الصبي .

ومثال هذا ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما ؛ أن رسول الله الله الفرد بالحج حين أحرم "(3) . عارضه ما رواه أنس ها أنه سمع رسول الله الله الله الحج والعمرة جميعًا " عارضه ما رواه أنس ها أنه سمع رسول الله الله الله الحج والعمرة جميعًا " (4) . ووجه التعارض واضح ، وبناء على هذا الوجه رجح المالكية والشافعية حديث ابن عمر ، وقالوا بأفضلية إفراد الحج على القران ؛ لأن أنسًا كان صغيرًا وقت رواية الحدث .

⁽¹⁾ والناظر فيما ساقوه من وجوه هنا يرى ألها قد تدخل في الوجه السابق من الترجيح بحال الـــــراوي ؛ فالقسمة في بعضها قد تكون غير واضحة .

^{(&}lt;sup>2)</sup> الاعتبار (ص 32) ، شرح المنهاج (2 / 800) ، والتقييد والإيضاح (ص 287) ، وفتح المغيث (ص 337) ، وتدريب الراوي (2 / 200) .

⁽³⁾ أخرجه أحمد (99) و 100) و مسلم (1231) (184) .

⁽⁴⁾ أخرجه أحمد (3 / 282) ، ومسلم (1232) (185) ، (1251) ، وأبو داود (1795) .

ومثال هذافي غيرالصحابة أنه قد رجح بعضهم مالكًا في الزهري على ابن عيينة ؛ لأن مالكًا أخذ عن الزهري وهو كبير ، وابن عيينة إنم اصحب الزهري وهو صغير دون الاحتلام .

(ج)ومما يتعلق بكيفية الرواية:

1_ أن يكون أحد الراوبين أخذ الحديث (أو الرواية) سماعا أو عرضا والثاني أخذه (هـ ا) كتابة أو وجادة أو مناولة (١٠):

قالوا: فيرجح الأول لما تخلل هذه الأقسام من شبهة الانقطاع لعدم المشافهة ، ومثاله في الحديث: تقديمهم خبر ابن عباس في في الدباغ: "أيما إهاب دبغ فقد طهر "(2)على حديث عبد الله بن عكيم في: " لا تنقعوا من الميتة بإهاب ولا عصب "(3) . قالوا : لأن هذا كتاب وذاك سماع .

2_ومثله تقديم خبر من رواه تحديثا على من رواه عرضا (4):

⁽¹⁾ الاعتبار (ص 33) ، والتقييد والإيضاح (ص 286) ، و فتح المغيث (ص 337) ، وتدريب الراوي (2 / 200) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> أخرجه مسلم (366) ، ومالك (2 / 498) ، وأحمد (1 / 219 ، 279 ، 280) ، وأبـــو داود (4123) ، وغيرهم .

^{(&}lt;sup>3)</sup> أخرجه أبو داود (4127) ، (4128) ،، والترمذي (1729) ، والنسائي (7 / 175) ، وغيرهم . (⁽³⁾ الاعتبار (ص 32) ، والتقييدوالإيضاح (ص 286) ، وفتح المغيث (ص337) ، وتدريب الراوي (2 / 200) .

قالوا: إذ لاطريق أبلغ من النطق في الشبوت . ولهذا قدم بعضهم عبيد الله بن عمر في الزهري على ابن أبي ذئب عرض (1).

3_كون أحد الراويين سمعه (ها) من مشايخ بلده والآخر سمعه (ها) من الغرباء (²⁾:

قالوا : يرجح الأول ؛ لأن أهل كل بلد لهم اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك .

4_كون رواة الحديث (الرواية) من بلد ليس التدليس من صناعتهم ، فيقدمون على من براه : لما في التدليس من ركوب الخطر(3) .

5_ كونه مشافهًا مشاهدًا لشيخه حال الأخذ (4):

فيقدم على من أخذ الحديث (الرواية) من وراء حجاب؛ فإن الأول أقرب إلى الضبط وأبعد من السهو والغلط.

⁽١) قال الحارمي : "هذا مذهب أهل العراق والبصريين والشاميين وأكثر المحدثين . وأما مــــالك وأهـــل الحيحاز أكثر هم ذهبوا إلى أن لا فارق بين العرض والقراءة . وإليه مال الشافعي أيضًا ".

^{· (} عتبار (ص 35) ، والتقييد والإيضاح (ص 286) ، وفتح المغيث (ص 337) .

^(*) الاعتبار (ص 37) ، والتقييد والإيضاح (ص 286) ، وفتح المغيث (ص 337) ، وتدريب الراوي (2 / 200) .

ومثال هذا الوجه: ما رواه القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها ؛ أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبدا (١)، ورواه أسود بن يزيد عن عائشة ؛ أن زوجها كان حزّا (2) . قال الحازمي: "المصير إلى حديث القاسم وعروة أولى لأنهما سمعا منها من غير حجاب " .

(c) ومما يتعلق بوقت ورود الخبر: (لا يوجد)

(هـ) ومما يتعلق باعتبار اللفظ:

1_أن يكون أحدهما عاما والآخر خاصا ، فيقدم الخاص(٥):

وذلك لأن الخاص أقوى في الدلالة على المطلوب. وهذا قول جمهور الفقهاء، والحق أن هذا الوجه ليس من باب الترجيح بل هو أولى بأوجه الجمع، ومثله تقديم المطلق على ماورد على سبب، و المقيد على المطلق.

ومثال هذا الوجه: ما رواه أبو هريرة هنا أن رسول الله علم رجلا الصلاة فقال: " كر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن "(4). عارضه (دلالة) حدثه هو: " لاصلاة

⁽١) أخرجه مسلم (1504) (9) ، (11) ، وأبوداود (2233) ، (2236) ، والنسائي (6/ 164) ، (164) . (165)

⁽²) أخرجه البخاري (6754) ، وعدة مواضع ،، و أبــو داود (2235) ، والنســائي (5/ 107) ، (108) ، (6/ 163) ، (6/ 163) ، (1/ 300) ، وغيرهم .

⁽³) المستصفى (4 / 170) ، والمحصول (5 / 428) ، وإحكام الآمدي (4 / 254) ، وشرح المنهاج (2 / 804) ، وتوجيه القاري (ص 137) ، و تدريب الراوي (2 / 201) ، وإرشاد الفحول (ص 278) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> أخرجه البخاري (757) ، وفي مواضع من صحيحه ، ومسلم (397) (45) ، (46) ، وغيرهما .

لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "(1)؛ حيث قدم الجمهور خلافا للحنفية الحديث الثاني بناء على هذا الوجه.

2_يرجح الحقيقة على الجاز (2):

قالوا: لتبادرها إلى الذهن. هذا إذا لم يغلب الجحاز.

(و) وبما يتعلق بواسطة الحكم:

1_ يقدم الخبر الناقل عن البراءة الأصلية (3):

هذا هوما قال به الجمهور ، وخالف الرازي (ت606) في ذلك . ومثلوا له بحديث : "من مس ذكره فليتوضأ " ؛ حيث قدموه على حديث : "هل هو إلا بضعة منك " ، وقد تقدما .

2_يقدم المشت على النافي (4):

هذا هوقول الجمهور ، قالوا : لأن المشت معه زيادة علم ، ومثال هذا الوجه : ترجيح خبر بلال الذي رواه ابن عمر ، "أن النبي الدخل البيت هو وأسامة بن زيد وبلال

⁽¹⁾ أخرجه البخاري (756) ، ومسلم (394) ، وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت 🐞 .

⁽²⁾ المحصول (5 / 429) وضعفه ، وإحكام الآمدي (4 / 251) ، وشـــرح المنــهاج (2 / 804) ، وإرشاد الفحول (ص 278) ، والتقييد والإيضاح (ص 288) ، وتدريب الراوي (2 / 201) .

^{(&}lt;sup>3)</sup> المحصول (5 / 433) ، وتشنيف المسامع (3 / 525) ، وشرح المنسهاج (2 / 806) ، وإرشساد الفحول (ص 279) ، وتدريب الراوي (2 / 202) .

⁽⁴⁾ البرهان (ص 1200) ، والإحكام (4 / 261) ، وتشنيف المسامع (3 / 526) ، وإرشاد الفحول (ص 279) ، وتوجيه القاري (ص 137) .

وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم الباب ، ، وفيه أن ابن عمر سأل بلالا : هل صلى النبي على الله ع

(ز) ومما يتعلق باعتبار أمرخارجي:

1_أن يقدم ما عضده دليل آخر على ما ليس كذلك (١):

ويعنون بالدليل الآخر: إما ظاهر القرآن أو السنة أو القياس أو عمل الأمة أو الخلفاء الراشدين أو أهل المدينة. . ، وبعضها منازع فيه .

ومما عضده ظاهر القرآن مثلا حديث: "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها "(4) ، عارضه حديث: " نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس" (5) . والأول معه ظاهر قوله تعالى: ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى [البقرة: 238] ، وظاهر قوله: ﴿ وسار عوا إلى مغفرة مزربكم ﴾ [آل عمران: 133] .

وبعد فهذه تمام ثمانية وعشرين وجهاأحسبها أصلح الوجوه للترجيح بين مختلف الرواية .

⁽¹⁾ أخرجه البخاري (505) ، ومسلم (1329) (391) ، وغيرهما .

⁽²⁾ أخرجه البخاري (398) ، ومسلم (1330) ، وابن حبان (7 / 482 _ برقم 3218 إحسان) .

^{(&}lt;sup>4)</sup> أخرجه البخاري (597) ، ومسلم (684) (316) ، وغيرهما .

^{· (&}lt;sup>5)</sup> أخرجه البخاري (588) ، ومسلم (825) ، وغيرهما .

ثانيا : ما هومحتمل الترجيح به بين الروايات :

(أ)فمن الترجيح بحال الراوي:

1_تقدم روانة الحرعلى العبد .

2_ تقدم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما .

(ب)ومن الترجيح بوقت الرواية: (لايوجد)

(ج)ومن الترجيح بكيفية الرواية:

1_ ترجح رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه .

(د) ومن الترجيح بوقت ورود الخبر:

1_يقدم المتضمن للتغليظ على المتضمن للتخفيف.

(هـ) ومن الترجيح باعتبار اللفظ:

1 يقدم الجحاز الذي هو أشبه بالحقيقة على ما ليس كذلك .

2_ يقدم ماكان حقيقة شرعية أو عرفية على ماكان حقيقة لغوية .

3_يقدم ماكان مستغنيا عن الإضمار في دلالته على ما هو مفتقر إليه .

4_ يقدم الدال على المراد من وجهين على ماكان دالا على المراد من وجه واحد .

5_ بقدم ما دل على المراد بغير واسطة على ما دل عليه بواسطة .

6_ يقدم ماكان فيه الإيماء إلى علة الحكم على ما لم يكن كذلك.

-----اوجه الترجيع ...

7_يقدم ماكان مقصودا به البيان على ما لم يقصد به .

8_ يقدم الأشهر في الشرع أو اللغة أو العرف على غير الأشهر فيها .

(و) ومن الترجيح بواسطة الحكم:

1_يقدم الحاظر على المبيح.

2_ يقدم أقربهما للاحتياط على الآخر.

3_ يقدم الموجب لحكمين على الموجب لحكم واحد.

(ز) ومن الترجيح باعتبار أمرخارجي: (لايوجد)

وهذه عدة خمسة عشر وجها يحتمل الترجيح بها بين مختلف الرواية .

-----أوجه الترجيع ...

ثالثًا: ما لايصلح للترجيح بين الروايات:

(أ) فمن الترجيح بجال الراوي:

- 1_ تقدم رواية الذكر على الأنثى⁽¹⁾ .
- 2_ أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة .
- 3_ أن يكون أحدهما كثير المخالطة للنبي ﷺ دون الآخر .
- 4_أن يكون أحدهما قد طالت صحبته للنبي ﷺ دون الآخر .
 - 5_ تقدم رواية من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه .
- 6_ نقدم رواية الصحابي من أكابرهم، أو علي في الأقضية، ومعاذ في الحلال والحرام، وزيد في الفرائض.

(ب) ومن الترجيح بوقت الرواية: (لا يوجد)

(ج) ومن الترجيح بكيفية الرواية:

1_ من روى المسند على رواية من روى المرسل.

(c) ومن الترجيح بوقت ورود الخبر:

- 1_ يقدمالمؤرخ بمقارب وفاته ﷺ على غيرالمؤرخ .
 - 2_ يقدم المدني على المكي.

^{(&}lt;sup>1)</sup> والحق أن الترجيح بمذا الوجه (ومثله : الحر على العبد) ضعيف ؛ لأن الذكورة والحرية لا دخل لهما في قوة الخبر . ينظر : البحر المحيط (8 / 181) .

... اوجه الترجيع ...

(هـ)ومن الترجيح باعتبار اللفظ:

1_يقدم المقرون بالتهديد على ما لم يقرن به .

2_ يقدم مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة.

3_ يقدم النهي على الأمر.

4_ يقدم النهي على الإباحة .

5_ يقدم الأمر على الإباحة.

6_ يقدم الأقل احتمالا على الأكثر احتمالا.

7_ يقدم الجحاز على المشترك.

8_ يقدم ما يدل بالاقتضاء على ما يدل بالإشارة أو الإيماء .

(و) ومن الترجيح بواسطة الحكم:

1_ يقدم ما يفيد سقوط الحد على ما يفيد لزومه .

2_ يقدم مالاتعم به البلوي على ما تعم به .

3_ يقدم الحكم الوضعي على الحكم التكليفي.

4_ يقدم مافيه تأسيس على ما فيه تأكيد .

5_ يقدم القول على الفعل.

6_ يقدم ماكان فيه التصريح بالحكم على ماليس كذلك.

(ز) ومن الترجيح باعتبار أمر خارجي:

- 1_ما عمل عليه أكثر السلف.
- 2_أن يكون توارثه أهل الحرمين .
- 3_يقدم ما فسره الراوي بقوله أو فعله على ما لم يكن كذلك .

وهذه ستة وعشرون وجها لا أراها تصلح للترجيح بين مختلف الرواية ، والله تعالى أعلم.



الفحل الثانيي الأحكام أثر الحديث الشاذ في الأحكام المقمية

الفصل الثاني أثرُ الحديثِ الشَّادِ فِي الأَحْكَامِ الفِقْهِيَة

الطمارة(١)

أحل المديث :

تخريجه :

أخرجه الشافعي في الأم (51/1) ، والبخاري (306) ، والنسائي (186/1) ، وأبو عوانة (319/1) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (102/1) ، والطبراني (890) ، والدار قطني (206/1) ، والبيهقي (321/1) ، (324) ، (329) ، والبغوي في "شرح

⁽¹⁾ وقد حِرْتُ في طريقة ترتيب الأحاديث في هذا الفصل بين أن أجعله على ترتيب المحدثين في كتبهم ، وبين ترتيب الفقهاء في مصنفاقم ، ثم استقر عزمي على الميل إلى ترتيب سنن الأحكام: " سنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه " ، ثم اخترت من بينها الأولى؛ فإلها أم الأحكام ؛ (وإن لم يكن والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه " ، ثم اخترت من بينها الأولى؛ فإلها أم الأحكام ؛ (وين صنيع الفقهاء (حيث الحديث فيها) ، فأكون بمذا جمعت بين صنيع المحدثين (حيث أصلُ رسالتي) وبين صنيع الفقهاء (حيث ثمرةُ البحث وغايته) .

... اثر المديث الشاخ ...

السنة " (324) ، وابن حبان (183/4 _ 1350) كلهم من طربق مالك ، وهوفي " الموطأ " (61/1) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

وتوبع مالك، تابعه:

1-معمرين راشد:

أخرجه عبد الرزاق (1165).

2-وكيع بن الجراح:

أخرجه مسلم (333) ، والـترمذي (125) ، والنسائي (184/1) ، وابن أبي شيبة (150/1) ، واليهقى (324/1) .

3-أبومعاويةالضربر:

أخرجه البخاري (228) ، ومسلم (333) ، والترمذي (125) ، وابن أبي شيبة (184/1) ، والبيهقي (344/1) .

4-سفيان بن عيينة:

أخرجه البخاري (320) ، والحميدي في مسنده (193) ، ومن طريقه الطبراني (889) والبيهقي (1/327) .

5-أبوأسامة حماد بن أسامة:

أخرجه البخاري (325) ، والبيهقي (1/324) ، (325) .

... اثر الحيث الغاد ...

6- زهيربن معاوية:

أخرجه البخاري (331) ، وأبو داود (282) ، والطبراني (894) ، والبيهقي (1/324) .

7-جرير بن عبد الحميد:

أخرجه مسلم (333).

8-عبدالله بنغير:

أخرجه مسلم (333) ، والبيهقي (324/1) .

9-حماد بن زيد:

أخرجه مسلم (333) ، والنسائي (185/1) ، والطبراني (892) ، والبيهةي (343/1) ،

وفيه زيادة ستأتي .

10-حمادين سلمة:

أخرجه الدارمي (1/199) ، وفيه زيادة ستأتي .

11-أيوبالسختياني .

أخرجه أبوعوانة (319/1) ، والطبراني (899) .

12-الليث بن سعد:

أخرجه أبوعوانة (319/1) ، والطحاوي في "شرح المعاني "(102/1) .

13-سعيد بن عبد الرحمن الجمحي:

------ أثر المحيرني الشاح ...

أخرجه أبوعوانة (319/1) ، والطحاوي في " شرح المعاني " (102/1) .

14-جعفر بن عون:

أخرجه أبو عوانة (319/1) ، والدارمي (198/1) ، والبيهقي (323/1) ، (324) .

15-عبدة بن سليمان:

أخرجه النرمذي (125) ، والنسائي (184/1) .

16- يحيى بن سعيد الأنصاري:

أخرجه النسائي (181/1) عنه: أخبرني هشام بن عروة عن عروة أن فاطمة بنت قيس،

فذكرالقصة .

وهكذا أخرجهالطبراني(900) .

17-عبد الله بن المبارك:

أخرجه النسائي (186/1) .

18-خالد بن الحارث:

أخرجه النسائي (186/1) .

19-ابن جرمج:

أخرجه عبد الرزاق (1166) ، ومن طريقه الطبراني (888) .

20-عمروبن الحارث:

اثر العديرة الشاك ...

أخرجه الطحاوي (102/1) .

21-سفيان الثوري:

أخرجه الطبراني (888) .

22-شعبة بن الحجاج:

أخرجه الطبراني (891) .

23- زائدة بن قدامة:

أخرجه الطبراني (893) .

24- أبوحنيفة الإمام:

أخرجه الطبراني (895) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (102/1) .

25-مسلمة بن قعنب:

أخرجه الطبراني (896) .

26-الحجاجين أرطأة:

أخرجه الطبراني (897) .

27-عبد العزيز بن أبي حازم:

أخرجه الطبراني (898).

28-محمد بن عبد الله بن كُناسة:

... أثر البحريث الشاط ...

أخرجه البيهقي (324/1) .

29-عبد العزيز بن محمد الدراوردي:

أخرجه البيهقي (330/1) .

30-أبوحمزةالسكري:

أخرجه ابن حبان (188/1 (1354)).

31-عبد الرحمن بن أبي الزناد:

الطحاوي(1/103) .

والحديث صحيح ، صححه البخاري ومسلم وابن حبان .

وقال الترمذي: حديث عائشة "جاءت فاطمة "حديث حسن صحيح.

أقول: وله طريق أخرى عن عروة بن الزبير:

فقد أخرجه أبو داود (289) ، وابن ماجه (624) ، وأحمد (42/6) ، وابن أبي " وابن أبي شيبة (1/ 150) ، والدار قطني (1/ 211) ، والطحاوي في "شرح المعاني " أبي شيبة (1/ 150) ، والدار قطني (1/ 211) ، والطحاوي في " شرح المعاني " والبيهة في (344/1) من طرق عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عروة به . وزاد فيه "وتوضئي لكل صلاة" .

وهذا الطريق معلول بأن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة شيئاً ، كذا في جميدي عسر البخاري ، وقاله ابن المديني ، ويحيى القطان ، وابن معين ، والثوري (١١.

والأعمش وحبيب مدلسان .

إلا أن حبيباً تابعه هشام بن عروة كما تقدم (2) ، وبه يصح الحديث ، وسبأتي ننز ع في وجد الحديث : " و توضئي لكل صلاة " .

الرواية الشاخة (الأولى) :

عن حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: استحيض فضمه بنت أبي حبيش . . . الحديث ، وفيه: " فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ه نه سنسه وصلى ؛ فإنا ذلك عرق وليست بالحيضة ":

تحريبها:

أخرجها النسائي (3) (1/185 م 186) ، والطبراني (892) ، والبيهقي (1/133. . .

محمر الشكوك:

الإمام مسلم؛ فإنه قال (333) : وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف. تركذا ذكره . معجيد لاتفراده بها .

⁽¹⁾ ينظر: " المعرفة "للبيهقي (3/9/1) ، ونصب الراية (1/ 200)201)، والتلخيص الحمر (168/1)

 ⁽²⁾ وتابعه أيضا أبو الزناد عبد الله بن ذكوان عند الطحاوي (103/1) بمثل رواية الجماعة عي هسم.
 (3) وقد وقع وهم لابن التركماني ، فزعم أن رواية حماد هذه أخرجها ابن ماحه ، وكسب عدد!!

والإمام النسائي؛ فإنه قال (186/1): قد روى هذا الحديث غيرُ واحد عن هشام بن عروة ولم من عروة ولم يذكر فيه " و توضئي "غير حماد ، والله تعالى أعلم .

وكذلك البيهقين في السنن (1/344) ، وادعى إدراجها من كلام عروة (١) تعقيق الكلم فهما .

رد الحافظ ابن حجر – رحمه الله – دعوى تفرد حماد بن زيد بهذه اللفظة ، وذلك في " فتح الباري " (488/1) ، وفي " التلخيص " (166/1) ، وكان من رده:

1-أن حماد بن سلمة تابع حمادًا ، أخرجه الدارمي (199/1) ، والطحاوي (103/1) وإسناده صحيح .

2-وتابعه أيضا يحيى بن سليم_عند السَّرَاج_كذا قال .

3-متابعة أبي معاوية الضرير عند البخاري (288) ، والـترمذي (125) ، والبيهقي (344/1) .

أقول: وأزيد هنا متابعتين:

الأولى: متابعة أبي حمزة السكري، عند ابن حبان (188/1-(1354) - إحسان)، وإسنادها صحيح. وأخرجها البيهقي (344/1) أيضًا.

⁽¹⁾ وهكذا توهم رواية أبي معاوية عند البخاري ؛ فإن فيها: قال أبي : " وتوضئي لكل صلاة " ، وغفــلى الحافظ ــ رحمه الله ــ فزعم أنه رد على دعوى إدراجها ، وأنها موقوفة ــ في باب غسل الدم ، مع أنــــه لم يشر إليها هناك لا من قريب ولا من بعيد ، فوهم .

الثانية: متابعة أبي عوانة ، عند ابن حبان (189/1-(1355) - إحسان) ، ولفظه : "تدع الصلاة أيامها ، ثم تغتسل غسلاً واحدًا ، ثم توضأ عند كل صلاة "، وإسنادها صحيح .

أقول: ومع صحة هذه المتابعات إلا أن هناك أمرين:

أولهما: أن هؤلاء وإن كانوا ثقات يحتج بهم عند الانفراد ، فإنهم خالفوا - هنا - من هم أرجح منهم ؛ فإن أبا حمزة السكري - وإن كان ثقة إلا أن النسائي غمزة بالتغير ، قال : لا بأس بأبي حمزة ، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره ، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد .

وذكرهابن القطان الفاسي فيمن اختلط (487/9) .

وأما أبوعوانة - وهو الوضاح بن عبد الله اليشكري - فهو ثقة أيضا ، إلا أن في حفظ ه شيئا ، قال أحمد بن حنبل : إذا حدث أبوعوانة من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم .

وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه .

وقال أبوحاتم: كتبه صحيحة ، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا .

وأما يحيى بن سليم، وهو الطائفي - وإن كان ثقة ، إلا أن البخاري قال فيه : يهم الكثير في حدثه .

وقال يعقوب بن سفيان: إذا حدث من كتابه فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظا فتعرف وتنكر .

وقال العقيلي (406/4): قال أحمد بن حنبل: أتيته فكتبت عنه شيئا فرأيته يخلط في الأحادث فتركته.

وقال الساجي: صدوق بهم في الحديث . وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم . وقال الدارقطني: سيء الحفظ .

وبعد فهل أمثال هؤلاء يحفظون من الحديث ما لا يحفظه الأكابر وفحول الأثمة عن هشام ابن عروة ، أمثال مالك ، وشعبة ، والسفيانين ، وابن المبارك ، ووكيع ، وأبي أسامة ، فيما يزيد على نيف وعشرين نفسا - رووه جميعا عن هشام فلم يذكروا ما ذكر هؤلاء ؟! ومعلوم أن من لم يتكلم فيه أولى في التقديم وأرجح على من تكلم فيه ، فكيف والذين لم يتكلم فيهم أثمة جبال ؟! يوضحه:

ثانيهما: وبفرض أن هؤلاء ضبطوا الحديث عن هشام، وفيد حرف " وتوضئي"، فتكون العهدة فيه على هشام نفسه، وحيئذ يأتي كلام مالك وغيره فيه:

قال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمة كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة. وقدم الثانية فكان يقول: أجبرني أبي عن عائشة.

وقال يعقوب بن شيبة: ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق؛ فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده .

نعم سمع منه بأخرة وكيع وابن نمير ، وهما ممن لم يروعنه هذا الحرف - كما تقدم - فبقي الأمر إذًا محمولاً على حماد ومتابعيه ، وقد علمت ما ذكر فيهم . الأثر الفقصيبي لصده الرواية :

باديء بدء أقول: لقد تشعبت أقوال العلماء وتعددت في أحكام المستحاضة في الفقه الإسلامي، والاستحاضة هي: جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه.

وفي مسألتنا هنا : اختلف الفقهاء في كيف تطهر المستحاضة للصلاة ، حتى بلغت شيعهم خمس فرق ؛ بعد إجماعهم على وجوب اغتسالها غسل الحيض وقت انقطاعه ، وهذه أقوالهم :

الأول_وعزاه النووي وابن رشد وابن حجر للجمهور_: تتوضأ لكل صلاة . وبه قال على وابن عباس وعائشة ، وابن مسعود ، وعروة ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، ومالك ، وأصحابه : ابن الماجشون ، ومحمد بن مسلمة ، وأبو مصعب . وبه قال الثوري ، وحكي عن ابن المبارك ، وابن مهدي . وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبوثور ، وابن عينة ، والليث .

غير أن أحمد وإسحاق اختار الها أن تغتسل لكل صلاة ، فإن لم تفعل جمعت بين الصلاتين بغسل ، فإن لم تفعل و توضأت لكل صلاة أجزأها . الثاني: تغسل لكل يوم غسالا واحدًا ، وقال بعض أصحاب هذا القول: وتتوضأ لكل صلاة.

وبه قالت عائشة (رواية ثانية) ، وابن المسيب ، والحسن ، والشعبي .

الثَّالث: تغتسل لكل صلاة .

روي عن علي وابن عباس (في رواية عنهما) ، وابن عمر ، وابن الزبير (رواية) ، وعطاء بن أبي رماح .

الرابع: تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد ، وتجمع بين المغرب والعشاء بغسل واحد ، وتجمع بين المغرب والعشاء بغسل واحد ، وتختسل للفجر غسلاً .

وبه قال ابن عباس (رواية ثالثة عنه) ، وعطاء بن أبي رباح (رواية ثانية) ، وإبراهيم النخعي.

قال ابن المنذر : وكان الأوزاعي يعجبه هذا القول ، فإن أخبرتُه أنها لا تقوى على ذلك ، أمرها أن تغتسل من ظهر إلى ظهر وتتوضأ لكل صلاة .

القول الخامس: أن لا وضوع على المستحاضة لكل صلاة إلا أن يصيبها حدث تعيد وضوعها من بول أو ربح أو ما أشبه ذلك مما ينقض الوضوع.

وبه قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن (1) .

⁽¹⁾ ينظر : الأوسط (1/ 158) 164) ، وبدائع الصنائع (44/1) ، والمدونة (51/1) ، والموطأ (62/1)، وبداية المجتهد (79/1) ، والأم (52/1) ، وروضة الطالبين (251/1) ، والمغني (755/1– مع الشرح الكبير)=

قال ابن المنذر – رحمه الله –: "وقد روينا عن النبي الله أربعة أخبار يوافق كل خبر منها قولا من هذه الأقاويل – غير قول ربيعة ".

أحلة الجممور ،

قال النووي - رحمه الله - (شرح مسلم 19/4):

الأول ، الوخوء الحل الحل حلاة

"ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلاما ورد الشرع بإيجابه، ولم يصح عن النبي على أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها، وهو قوله على " إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي"، وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل.

وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيه قي وغيرهما أن النبي على أمرها بالغسل، فليس فيها شيء ثابت، وقد بين البيه قي وَمَنْ قبله ضعفها، وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما أن أم حبيبة بنت جحسش (١) رضي الله عنها

 ^{-،} ومصنف عبد الرزاق (1164–1183) ، ومصنف ابن أبي شيبة (150/1 \153) ، والفروع (279/1)
 ، والترمذي (29/1 >400 - تحفة) .

⁽¹⁾ قال الشيخ ولي الدين العراقي في " شرح أبي داود " :

قال السيوطى : وقد نظمتهن في بيتين ، وهما : [الرجز]

قد استحيضت في زمان المصطفى تسع نساء قد رواها الراويــة بنـــات ححش سودة والفاطمــة زينت أسما سهلة وبادنــــة (حاشية السيوطى على النسائى 117/1) .-

استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ: " إنما ذلك عرق، فاغتسلي ثم صلي "، فكانت تغتسل عند كل صلاة .

قال الشافعي _ رحمه الله_ (الأم 1/52، 53):

إنما أمرها رسول الله على أن تغتسل وتصلي، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة . . ، ولا أشك إن شاء الله تعالى أن غسلها كان تطوعًا غير ما أمِرت به ، وذلك واسع لها " وكان من أدلتهم أيضًا :

1-ما رواه أصحاب السنن سوى النسائي: أبو داود (297) ، والترمذي (126) ، وابن ماجه (625) ، والدارمي (202/1) من طريق شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، عن النبي التي المستحاضة: " تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغسل وتصلي ، والوضوء عند كل صلاة":

قال الترمذي: "هذا حديث قد تفرد به شريك عن أبي اليقظان، وسألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث، فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، جد عدي ما اسمه ؟ فلم يعرف محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين أن اسمه " دينار " فلم يعبأ به .

أقول: وقد ضعفه أبو داود - أيضًا - وابن حجر في " التلخيص " (169/1) .

نقله عنه ابن حجر في " الإصابة " (267/4) .

⁻أقول : وقد أنكر الواقدي أن تكون حمنة استحيضت أصلاً .

2-ما رواه أبويعلى ، ومن طريقه البيهقي (347/1) من حديث جابر ، أن النبي على أن النبي على أن النبي على أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة ".

وإسناده ضعيف، كذا قال الحافظ في " التلخيص " (169/1) ، ولعل آفت ه أبوأيوب الأفريقي ، وهو عبد الله بن على الكوفي الأزرق .

قال أبوحاتم: مجهول .

وقال أبوزرعة: لين، في حديثه إنكار، ليس بالمتين.

وقال الحافظ: صدوق يخطيء (١) .

3-ما رواه ابن أبي شيبة في مسنده: حدثنا يزيد بن ها رون ، ثنا حجاج عن نافع عن سليمان بن يسار أن امرأة (2) أتت أم سلمة تسأل رسول الله على عن المستحاضة ، فقال عليمان بن يسار أن امرأة أيام أقرائها ، ثم تغتسل و تستثفر بثوب ، و تتوضأ لكل صلاة ، و تصلى إلى مثل ذلك " .

أقول: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن حجاجًا هوابن أرطأة -مشهور بالتدليس، وامرأة سليمان بن يسار (على ما في نصب الراية "امرأته") لمأعرفها.

والمحفوظ من حديث سليمان خلافه؛ فقد أخرجه الطبراني في الكبير من طريقين عن عبيد الله بن عمر ومالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة قالت: سألت امرأة النبي

⁽¹⁾ وينظر: نصب الراية (204/1).

^{(&}lt;sup>2)</sup> وقع في نصب الراية (1/202) : امرأته .

لفظ عبيد الله (الكبير 578) ، وإسناده صحيح .

وهكذا أخرجه النسائي (1/182) ، وابن ماجه (623) .

ولفظ مالك: " أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله على فأستفتت لها أمسلمة رسول الله على فقال:

" لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ، فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستذفر بثوب ثم لتصلي " (583) ، وإسناده صحيح .

وهكذا أخرجه مالك (62/1) ، ومن طريقه أبو داود (274) ، والنسائي (119/1) . وهكذا أخرجه مالك (1182) ، وعبد الرزاق (1182) .

وقد تابع مالكًا جماعة ، أخرجهم البيه قي في السنن (33/1) وغمزه بأن سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة .

فتعقبه ابن التركماني_وأصاب_فقال:

⁽¹⁾ في المطبوع : خدر ، وهو تصحيف .

" وذكر صاحب الكمال (عبد الغني المقدسي) أن سليمان سمع من أم سلمة ، فيحتمل أنه سمع هذا الحديث منها ومن رجل عنها ".

أقول: ويؤيد ذلك أن سليمان كان مكاتبًا لأم سلمة ، ذكره أصحاب التراجم.

قال ابن التركماني: " اختلف على عبيد الله بن عمر فيه ، فرواه عنه أنس عياض كذلك - يعني يذكر واسطة بين سليمان وأم سلمة - ورواه ابن نمير وأبو أسامة عنه كرواية مالك . أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة عنهما في المصنف ، وكذا أخرجه النسائي وابن ماجه والدار قطني من حديث أبي أسامة وحده عنه .

وأبوأسامة أجلٌ من أنس بن عياض ، وقد تابعه عبد الله بن نمير ، فروايتهما مرجحة بالحفظ والكثرة "أ . ه .

فلم يذكر مالك، ولاعبيد الله ما ذكره حجاج، فبان خطأ هذه اللفظة في هذا الحديث، لاسيما وقد قال أحمد بن حنبل فيه: كان من الحفاظ. قيل: فلم ليس هوعند الناس بذاك ؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة . 4-ما رواه الطبراني في " الصغير" (149/2) من حديث يزيد بن ها رون، أنبأ أيوب أبو العلاء عن عبد الله بن شبرمة القاضي عن قمير - امرأة مسروق - عن عائشة عن النبي الله أنه قال في المستحاضة: " تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل مرة ، ثم توضأ إلى مثل أيام أقرائها ":

ثم قال الطبراني: لم يروه عن ابن شبرمة إلا أيوب أبو العلاء، تفرد به يزيد بن ها رون . وقد أخرجه أبو داود (300) ، وضعفه ، فقال: وحديث عدي بن ثابت والأعمش عن حبيب ، وأيوب أبي العلاء كلها ضعيفة لا تصح .

ثم عاد فين أن حديث قمير وقع فيه اختلاف ، فقال:

وروى عبد الملك بن ميسرة وبيان والمغيرة ، وفراس ، ومجالد عن الشعبي ، عن حديث قمير عن عائشة: " توضئي لكل صلاة "(١) .

ورواية داود وعاصم عن الشعبي عن قمير عن عائشة: "تغتسل كل يوم مرة"...، وهذه الأحاديث كلها ضعيفة إلا حديث قمير..".

فعاد فصححه (!!) .

والظاهر أن الحديث حسن، وقد يصحح بمجموع الطرق والشواهد، إلا أن حرف" تغتسل كل يوم "غير محفوظ، والراجح رواية الجماعة عن الشعبي من حديث قمير عن عائشة " توضئي لكل صلاة "على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله في الثاني . 5-ما رواه الطبراني في " الأوسط": حدثنا مورع بن عبد الله أبوذهل المصيصي، ثنا الحسن بن عيسى الحربي، ثنا حفص بن غياث عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عيبة

⁽¹⁾ وهكذا أخرجه الطحاوي في " شرح المعاني " (1/105) من حديث شعبة عنهم جميعا عن عامر الشعبي به موقوفا عليها .

عن أبي جعفر ، عن سودة بنت زمعة قالت : قال رسول الله علي: "المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس فيها ، ثم تغتسل غسلاً واحدا ، ثم تتوضأ لكل صلاة ": قال الهيشمي في " المجمع " (286/1) : وفيه جعفر (كذا والصواب أبو جعفر) عن سودة ، ولم أعرفه .

أقول: بلى؛ فإن أبا جعفر هو الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، يروي عنه الحكم بن عتيبة ، إلا أنه لم يد رك سودة .

6- بطريق آخر لأصل حديثنا - وهو ما رواه محمد بن المثنى ، ثنا ابن أبي عدي ، عن محمد ابن عمرو ، قال : حد ثني ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض ، فقال لها النبي علي : " إذا كان دم الحيضة ، فإنه دم أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر ، فتوضئي وصلي ، فإنما هو عرق . " وهذه هي الرواية الشاذة الثانية ، وسيأتي الكلام عليها تفصيلاً في حينه . وقد أخرجها أبو داود (286) ، (304) ، وغيره ، ثم غمزها قائلاً :

وقال ابن المشى: حدثنا به ابن أبي عدي من كتابه هكذا ، ثم حدثنا به بَعْدُ حفظًا قال: حدثنا محمد بن عمرو ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أن فاطمة كانت تستحاض ، فذكر معناه .

أقول: يعني أدخل عائشة في السند وليست فيه .

وقال النسائي (185/1): قد روى هذا الحديث غيرُ واحد ، ولم نذكر أحد منهم ما ذكر ابن أبي عدي ، والله تعالى أعلم .

أحلة القول الثاني ،

الثاني ، Jul

ولاأعرف لهذا القول دليلامرفوعًا غيرما رواه:

121 1-أبوداود (300) من حديث قمير امرأة مسروق بن الأجدع عن عائشة ، وفيه: " 492 تغتسل كل يوم"، وقد تقدم أنجماعة من الثقات رووه عن الشعبي عنها ، وقالوا فيه: " توضئي لكل صلاة "، ولم يقل هذا الحرف، وهو الاغتسال كل يوم إلا داود بن أبي هند،

وعاصم الأحول. ثم إن أبا داود ذكره تعليقًا.

2-وما رواه الحاكم (175/1) ، ومن طريقه البيهقي (354/1) من طريق عثمان بن سعد القرشي ثنا ابن أبي مليكة قال: حاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة فقالت: إني أخاف أن أقع في النار؛ إني أدع الصلاة السنة والسنين لا أصلى . فقالت: انتظري حتى يجيء النبي على، فجاء فقالت عائشة: هذه فاطمة تقول كذا وكذا ، فقال لها النبي على: "فولي لها فلدع الصلاة في كل شهر أيام قرئها ، ثم لتغسل في كل يوم غسلاً واحدا ، ثم الطهور عند كل صلاة ، ولتنظف ولتحتش ؛ فإنما هوداء عرض أو ركضة منن الشيطان أوعرق انقطع ".

قال الحاكم: " هذا حديث صحيح ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وعثمان بن سعد الكاتب بصري ثقة عزيز الحديث ، يجمع حديثه ".

ماحد

أقول: كلا؛ فقد خالفه غيره فضعَّف عثمان هذا:

قال يحيى بن معين: ليس بذاك . وكذلك قال محمد بن عبد الله بن نمير .

وقال أبوحاتم؛ شيخ .

وقال الترمذي: تكلم فيه يحيى بن سعيد من قَبَل حفظه .

وقال النسائي: ليس بالقوي .

ومن ثم قال الحافظ في " التقريب " : ضعيف .

ثم إنه اختلف عليه ، فرواه عنه هكذا : "ثم لتغتسل في كل يوم غسلاً واحدًا ": أبو عاصم النبيل .

وخالفه ثقان أبوعبيدة الحداد ، ومحمد بن بكر البرساني ، فقالا فيه: "ثم تغتسل غسلة واحدة ، ثم الطهر عند كل صلاة ".

وفيه علة أخرى؛ فإن الذهبي تعقب الحاكم فقال: "كلا، صورته مرسل"؛ فكأنه يشير إلى أن ابن أبي مليكة _وقد مات سنة سبع عشرة ومائة _لم يسمع من فاطمة بنت أبي حبيش، والله أعلم .

وقد يضاف إلى ذلك نكارة متنه ؛ إذ كيف تسكت امرأة عن السؤال في أول شعيرة مفروضة على العباد حتى تأتي عليها السنة والسنتان لاتصلي ؟ ؟ لا يقال : إنها غريبة عن المدينة ؛ فإن فاطمة هذه مدنية مشهورة .

3-وما رواه الدارقطني (1/219) ، والبيهقي (355/1) من طريق جعفر بن سليمان الضبعي ثنا ابن جربح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري؛ أن فاطمة بنت قيس سألت رسول الله على عن المرأة المستحاضة كيف تصنع ؟ قال: " تقعد أيام أقرائها ثم تغتسل في كل يوم عند كل ظهر (1) وتصلي ".

قال البيهقي: قال أبو بكر إسحاق: فيه نظر، ولا يعرف هذا الحديث لابن جريج، ولالأبي الزبير من وجه غير هذا، وعمثله لا تقوم حجة، واختلف عليه فيه.

أقول: ويعني بالاختلاف ما اختلف على جعفر فيه ، فقد رواه عنه قطن بن نسير وعبد السلام بن مطهر هكذا: عند كل طهور .

وقال وهبان بن بقية عنه: تغتسل عند كل ظهر .

وقد ذكر أبوداود عقيب مذهب سعيد بن المسيب من أنها تغتسل من ظهر إلى ظهر - قول مالك - الله :

" إني لأظن حديث ابن المسيب: " من ظهر إلى ظهر "، إنما هو" من طهر إلى طهر"، ولكن الوهم دخل فيه، فقلبها الناس فقالوا: من ظهر إلى ظهر .

أقول: وقد استحسن الخطابي ما قاله مالك .

⁽١) في نسخة للبيهقي : طهور . والصواب ما أثبتناه ، وهو ما يوافق ما ذكره ابن أبي حاتم في العلـــــل . وسيأتي .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الحديث أيضًا معلول؛ قال ابن أبي حاتم (العلل 50/1): سألت أبي عن حديث رواه جعفر بن سليمان عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: سألت فاطمة بنت أبي حبيش رسول الله على فقالت: يا رسول الله المرأة المستحاضة كيف تصنع ؟ قال: "تغتسل عند كل ظهر ثم تصلى". قال أبي: هذا ليس بشيء أ. ه.

أحلة القول الثالث ؛

1-احتجوا بما رواه ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة عن عائشة ؛ "أن أم حبيبة الثالث بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله على، فأمرها بالغسل لكل صلاة . فإن كانت Luis 121 لتغتمس في المركن وهومملوء ماء ، ثم تخرج منه وإن الدم لغالبه ، ثم تصلي ": حلاة

هكذا أخرجه الطحاوي (89/1) ، وهذا لفظه ، وأبو داود (292) ، والدارمي (198/1)

، (200) ، والبيهقي (350/1) من طرق عن محمد بن إسحاق به .

ومحمد بن إسحاق وإن كان ثقة إلا أنه مدلس وقد عنعنه .

وتابعه سليمان بن كثير العبدى:

أخرجه أبوداود (292) من طريق أبي الوليد الطيالسي قال: ولم أسمعه منه ، عن سليمان عن الزهري بإسناده ، وفيه فقال لها النبي ﷺ: " اغتسلي لكل صلاة " . وقد اختلف على سليمان ، فرواه عبد الصمد عنه فقال : " توضئي لكل صلاة "قال أبو داود : وهذا وهم من عبد الصمد ، والقول فيه قول أبي الوليد .

إذا فالثابث عن سليمان الاغتسال (١) ، إلا أن هذا لا يفرح به ؛ فسليمان ضعيف في الزهري خاصة :

قال النسائي: ليسبه بأس إلافي الزهري فإنه يخطيء عليه.

وقال العقيلي (137/2) بسنده عن محمد بن يحيى: سمعت سليمان بن كثير العبدي سكن البصرة ، ما روى عن الزهري فإنه قد اضطرب في أشياء منها ، وهو في غير حديث الزهري أثبت .

وذكرهابن حبان في '' المجروحين '' (330/1) وقال: كان يخطيء كثيرا .

أما روايته عن الزهري فقد اختلط عليه صحيفته ، فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات ، ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات .

ومع هذا فقد خالفهما جماعة من الثقات عن الزهري ، منهم:

1-الليث بن سعد:

أخرجه مسلم (334) (63) ، وأبو داود (290) ، والترمذي (129) ، والنسائي (119/1) ، والطحاوي (99/1) والبيهقي (1/349) ، وأخرجه ابن حبان (186- برقم 1353-

⁽¹⁾ بل قال البيهقي (350/1) : ورواية أبي الوليد أيضا غير محفوظة ، فقد رواه مسلم بن إبراهيــــم عـــن سليمان بن كثير كما رواه سائر الناس عن الزهري _ ثم ساقه بسنده .

إحسان) مقرونا بالأوزاعي،، وأحمد (82/6) من طرق عندبه، إلا أن فيه: فقال: " إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي"، فكانت تغتسل عند كل صلاة .

قال الليث: لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله على أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغسل عند كل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي .

2-الأوزاعي:

أخرجه أبوداود (1/204) تعليقا ، قال : وكذلك رواه الأوزاعي أيضا ، قال فيه : قالت عائشة : فكانت تغتسل لكل صلاة .

ووصله أحمد (83/6) ، ومن طريقه الحاكم (173/1 ، 174) .

وأخرجه النسائي (117/1، 119) ، وابن ماجه (626) ، والشافعي في "الما أثورة " (626) ، والسافعي في "الما أثورة " (328) ، والطحاوي (99/1) ، وأبو عوانة (320/1) ، والبيهقي (327/1 من طرق عنديد .

3-ابن أبي ذئب:

أخرجه البخاري (327) ، والإسماعيلي - كما في الفتح - ، وأبو داود (291) ، وأحمد (41/6) ، والطحاوي (99/1) ، وأبوعوانة (321/1) والدارمي (200/1) من طرق عنه هذا الإسناد والمتنجمعا .

4-سفيان سعيينة:

أخرجـه الشافعي في "المسأثورة "(135) ، والطحـاوي (99/1) ، ومسـلم (334) ، والطحـاوي (199/1) ، ومسـلم (334) ، والحميدي (160) وأبوعوانة (322/1) ، والنسائي (121/1) ، (183/1) ، من طرق عنه به .

5-إبراهيم بن سعد:

أخرجه مسلم (334) (64) ، والشافعي" السنن المأثورة" (137) ، ومن طريقه الطحاوي (99/1) ، وأخرجه ابن حبان (184/4-(1351)-إحسان) ، والدارمي (200/1) ، وأبوعوانة (320/1) .

6-عمروبن الحارث:

أخرجه مسلم (334) (64) ، وأبو داود (285) (288) ، والنسائي (1/119) ، وأبو عوانة (187) ، وأبو عوانة (321/1) ، وابن حبان (4/185 – (1352) – إحسان) .

والحاكم (1/371) ، ومن طريقه البيهقي (1/348) .

وقد وهم الحاكم - رحمه الله - فظن أن مسلما لم يخرجه من هذا الطريق، فاستدركه عليه، وهو في صحيحه كما مر .

فهؤلاء جماعة من الثقات - وهناك غيرهم (١) - لم يذكروا ما ذكره ابن إسحاق ، وهم أرجح منه وأوثق .

⁽¹⁾ ينظر كلام أبي داود (196/1) .

قال البيهقي (1/350) بعد أن ذكر الحديث من رواية مسلم بن إبراهيم عن سليمان بن كثير عن الزهري، وليس فيه الأمر بالغسل لكل صلاة:

" وهذا أولى لموافقة سائر الروايات عن الزهري ، ورواية محمد بن إسحاق عن الزهري غلط؛ لمخالفتها سائر الروايات عن الزهري ، ومخالفتها الرواية الصحيحة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة ".

أقول: وقد اختلف على الزهري في إسناده ، فتارة عن عمرة ، وأخرى عن عروة وعمرة ، وقد اختلف على الزهري في إسناده ، فتارة عن عمرة ، وأخرى عن عروة وعمرة ، وكلاهما صحيح . صححه الدارقطني ، ونقله عنه الحافظ في الفتح (508/1) .

وقد توبع الزهري - على رواية الجماعة عنه - تابعه:

عراك بن مالك:

فقد أخرج مسلم (334) (65، 66) ، وأبو داود (279) ، والنسائي (119/1) (182) ، وأبو عوانة (330/1) ، وأجمد (222/6) ، وابن الجارود (114) ، والبيهقي (330/1) وأبو عوانة (333/1) ، وأجمد (222/6) ، وابن الجارود (114) ، والبيهقي (330/1) من طريق جعفر بن ربيعة عنه عن عروة عن عائشة أنها قالت : إن أم حبيبة بنت جحش سألت رسول الله على عن الدم ، فقال لها رسول الله على " امكثي قدر ماكانت تحبسك حيضتك ، ثم اغتسلى " .

زاد مسلم والبيهقي: فكانت تغتسل عند كل صلاة .

" ففي هذه الزوايتين الصحيحتين بيان أن النبي الله المأمرها بالغسل عند كل صلاة ، وأنها كانت تفعل ذلك من عند نفسها ، فكيف يكون الأمر بالغسل عند كل صلاة ثابتاً من حديث عروة ؟!" .

وزاد في " المعرفة " (378/1) :

" وكيف يكون الأمر بالغسل عند كل صلاة صحيحًا عن عروة عن عائشة وصحيحٌ عن كل واحد منهما أنه كان يروى عنها الوضوء لكل صلاة .

وقد روي الأمر بالغسل لكل صلاة من أوجه أخركها ضعيف ".

أقول: كأنه يشير - رحمه الله - إلى الدليل الثاني لهم، وهو:

2-ما رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: أخبرتني زينب بنت أبي سلمة أن امرأة كانت تهراق الدم، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ؛ " أن رسول الله علم أمرها أن تغتسل عند كل صلاة و تصلي ":

أخرجه أبو داود (293) ، ومن طريقه البيهقي (351/1) ، من طريق حسين المعلم عن يري به .

----- أثر المحربث الشاك ...

وخالفه هشام الدستوائي ، فأرسله (١):

أخرجه البيهقي (351/1) وقال: ورواه الأوزاعي عن يحيى، فجعل المستحاضة زينب بنت أمسلمة .

ثم أخرجه بإسناده عن الأوزاعي عن يحيى قال: حدثني أبوسلمة وعكرمة مولى ابن عباس "أن زينب بنت أمسلمة كانت تعتكف مع رسول الله الله وهي تهريق الدم، فأمرها رسول الله الله الله المكل صلاة ".

قال البيهقي: "وروي من وجه آخر عن عكرمة بخلاف هذا".

ثم أخرجه بسنده عن عكرمة أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت ، فسألت النبي الله فأمرها أن تنظر أيام أقرائها ثم تغتسل أو (2) تصلي ، فإذا رأت بعد ذلك شيئا توضأت واستثفرت واحتشت وصلت .

قال: " وهذا أيضا منقطع . . . وقد روينا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنها تغسل غسلا واحدا وتتوضأ ، وهو لا يخالف النبي على فيما يرويه عنه ".

ثم أخرجه بسنده عن أبي سلمة ، وإسناده صحيح .

⁽¹⁾ وقد رجح أبو حاتم في العلل (50/1) الإرسال .

⁽²⁾ هكذا في السنن ، ولعل الصواب (و) .

أقول: وكأنه يعل المرفوع _ من الآحاد _ بعمل الراوي له مجلافه ، وهي مسألة خلافية ، والشافعية - وهو منهم - لا يقولون به ، والعجب من ابن التركماني - وهو حنفي قائل بهذا الأصل - ينكر على البيه قي ذلك ، فيقول:

" قد تقدم مرارًا أن العبرة لما روى الراوي لالرأيه . " .

فأنصف - رحمه الله! -

إلاأنه يبقى أن الصواب في هذه الطرق الإرسال؛ فإن حسينًا المعلم وإن كان ثقة ، وتابعه الأوزاعي على الوصل ، ، إلا أن هشامًا أوثق منهما وأثبت في يحيى بن أبي كثير ، وقد أرسله .

قال أبوحاتم: سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي والدستوائي: أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير؟ قال: الدستوائي، لا تسأل عنه أحدًا ، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه ، مثله عَسِر ، وأما أثبت منه فلا .

وكذلك قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه .

وقال أبوحاتم أيضًا: سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال:

هشام الدستوائي . قلت : ثماني ؟ قال : ثم الأوزاعي ، وحسين المعلم ...

وقد مال إلى هذا أيضًا أبوحاتم نفسه ، وأبو زرعة ، وعلل الأخير تقديم هشام على الأوزاعي في يحيى قائلاً:

هشام أحب إلى ؛ لأن الأوزاعي ذهبت كتبه (١) .

وعلى فرض صحة الحديث ، فإن العلماء أجابوا عنه ، فذهب الخطابي إلى أنها كانت متحبرة ، قال الخافظ (509/1) :

" وفيه نظر؛ لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنظر أيام أقرائها ، ولمسلم من طريق عراك بن مالك عن عروة في هذه القصة: " فقال لها : امكثي قدر ماكانت تحبسك حيضتك " . . . " .

وذهب الطحاوي إلى النسخ ، فقال (103/1) :

" فكان ما روي عن رسول الله على مما رويناه في أول هذا الباب، أنه أمر أم حبيبة _رضي الله عنها _ بنت جحش بالغسل عند كل صلاة ، فقد ثبت نسخ ذلك ، بما قد رويناه عن رسول الله على في الفصل الثاني من هذا الباب . . . " يعني بجديث الجمع بين كل صلاتين بغسل واحد ، وإفراد الصبح بغسل .

ثم نسخ ذلك أيضا مجديث الوضوء لكل صلاة (105/1).

قال الحافظ: " والجمع بين الحديثين بحمل الأمر في حديث أم حبيبة على الندب أولى ، والله أعلم".

⁽¹⁾ أقول : وذهاب كتب الأوزاعي ثابت ، أخرج قصته أبو عوانة (321/1) : حدثنا محمد بن عوف قال : سمعت هشام بن عمار يقول : سمعت الوليد بن مسلم يقول : احترقت كتب الأوزاعي من الرجفة ثلاثة عشر فُنداقًا (الفنداق : صحيفة) ، فأتاه رجل ينسخها (كذا ولعل الصواب : بِنُسَخِها) فقال : يا أبا عمرو هذه نسخة كتابك وإصلاحك بيدك ، فما عرض لشيء منها حتى فارق الدنيا :

... اثر الحديث الغاد ...

الرابع:

Juk

أقول: وبساعد على هذا الجمع:

للظمر والعصر

أحلة القول الرابع ،

وأخر

وكان مما استدل به أصحاب هذا القول ما ملى:

للمغربي

1-ما رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: "استحيضت امرأة على والعشاء والمناء والم

عهد رسول الله ﷺ فأمرت أن تعجل العصر وتؤخر الظهر وتغسّل لهما غسلا، وأن تؤخر للهمر

المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلا، وتغتسل لصلاة الصبح غسلا، فقلت (القائل

شعبة) لعبد الرحمن: عن النبي على ؟ فقال: لا أحدثك عن (١) النبي على بشيء ":

أخرجه أبو داود (294) ، وفيه كلام شعبة ، وأخرجه النسائي (1/122 ، 184) ،

والدارمي (198/1) ، وعنده لفظ شعبة ، والطحاوي (100/1) ، والطيالسي

(ص 291) ، ومن طريقه البيهقي (1/352) من طرق عن شعبة عن عبد الرحمن به .

وتابعه محمد بن إسحاق:

أخرجه أبو داود (295) ، والدارمي (198/1) ، والطبراني في "الأوسط " (4197)

، والبيهقي (3/3/1) من طريقين عن محمد ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم بسنده.

⁽¹⁾ زاد محقق أبي داود هنا: [إلا] عن ؛ ظنا منه ، أن عبد الرحمن يجيبه بأنه لا يحــــدث إلا مرفوعـــا ، ولكن الصواب أن عبد الرحمن غضب ، وتوعده بألا يحدثه عن النبي ﷺ بشيء . يرجح هذا رواية الدارمي : " لا أحدثك عن النبي ﷺ شيئا " .

ولكن البيهقي – رحمه الله فهم فهما آخر – وهو أن عبد الرحمن لم يرفع الحديث الذي معنا . قال البيهقي (352/1) : وهكذا رواه جماعة عن شعبة ، وذكر جماعة منهم امتناع عبد الرحمن بن القاســـم من رفع الحديث . " والله تعالى أعلم .

وعندالطبراني، والبيهقي، والدارمي (1/200) تسمية المستحاضة، وأنها سهلة بنت سهيل بن عمرو.

إلا أن ابن إسحاق خالف شعبة في سنده ، فرفعه ، وزاد في متنه ؛ فإن لفظه عند الدارمي والبيهقي :

"أن سهلة بنت سهيل استحيضت، فأتت النبي على فأمرها بالغسل عند كل صلاة، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر . . . الحديث ".

وتابعه سفيان بن عيينة:

أخرجه أبو داود (207/1) تعليقا ، ووصله عبد الرزاق (1176) ، والبيهقي (353/1) عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن امرأة من المسلمين استحيضت . . . فذكر الحديث ، وفيه " فأمرها " هكذا عند أبي داود ، وعند عبد الرزاق " فقال : . . .

تجمع الظهر والعصر بغسل واحد . . . إلخ ".

فأرسله ابن عيينة ، ووافق ابن إسحاق على رفعه .

- ورواه الثوري، فأرسله، وجعله من مسند زينب بنت جحش:

أخرجه النسائي (184/1) ، والطبراني في " الأوسط" ، ومن طريقه البيهقي (353/1) من طريق عبد الله بن المبارك: أخبرني سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن

محمد عن زينب بنت جحش قالت: سألت رسول الله على الحمنة فقلت: إنها مستحاضة ، فقال: " لتجلس أيام أقرائها ثم تغتسل وتؤخر الظهر وتعجل العصر . . . الحديث " . هذا لفظ البيه في من رواية نعيم بن حماد عن ابن المبارك . وخالفه سويد بن نصر عند النسائى ، فجعل المستحاضة زينب .

أقول: وعلى أي حال ، فالسند منقطع ؛ فإن القاسم لم يدرك زينب (١) . قال البيهقي (1/353) : " قال أبو بكر بن إسحاق : قال بعض مشا يخنا : لم يسند هذا الخبر عبر محمد بن إسحاق ، وشعبة لم يذكر النبي على ، وأنكر أن يكون الخبر مرفوعا " . فتعقبه ابن التركماني : قلت : امتع عبد الرحمن من إسناد الأمر إلى النبي عليه السلام صريحا ، ولا شك أنه إذا سمع " فأمرت " ليس له أن يقول : " فأمرها النبي عليه السلام " ؛ لأن اللفظ الأول مسند إلى النبي على بطريق اجتهادي لا بالصريح ، فليس له أن ينقله إلى ما هو صريح ، ولا يلزم من امتناعه من صريح النسبة إلى النبي عليه السلام ألا يكون مرفوعا بلفظ " أمرت " على ما عرف من ترجيح أهل الحديث والأصول في هذه الصيغة أنها مرفوعة ... " أمرت " على ما عرف من ترجيح أهل الحديث والأصول في هذه الصيغة أنها مرفوعة ... ، وبهذا يعلم أن ابن إسحاق لم يخالف شعبة في رفعه ، بل رفعه ابن إسحاق صريحا ، ورفعه شعبة دلالة ، ورفعه هو أيضا صريحا في رواية الحسن بن سهل عن عاصم عنه ، وقد تقدم أن البيهقي قال بعد ذكر رواية عاصم : وهكذا رواه جماعة عن شعبة " أ . ه .

⁽¹⁾ وهكذا قال الطحاوي (104/1) .

أقول: أما رفع شعبة الحديث دلالة فنعم، وأما رفعه صريحا، فلم يرد إلا من رواية الحسن بن سهل عن عاصم عنه، وقد خالفه جماعة، منهم عمر بن حفص الذي رواه عن عاصم عن شغبة بلفظ " فأمرت"، وهي الرواية التي قال البيهقي عقبها: " وهكذا رواه جماعة عن شعبة . . . إلخ "، فقد وهم ابن التركماني على البيهقي، والله أعلم . 2 ما رواه الزهري عن عروة عن أسماء بنت عميس قالت: قلت: يا رسول الله، إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا فلم تصل، فقال رسول الله على : " سبحان الله، إن هذا من الشيطان، لتجلس في مركن، فإذا رأت صفرة فوق الماء فلتفسل للفجر والعصر غسلاواحدا، وتغسل للفجر غسلاواحدا، وتغسل للفجر غسلاواحدا، وتغسل للفجر عسلاواحدا، وتغسل للفحر

أخرجه أبو داود (296) ، والطبراني (139/24 -370) ، والطحاوي (100/1) ، والحاكم اخرجه أبو داود (296) ، والطبراني (354 -350) من طريق خالد الطحان عن سهيل بن أبي صالح عن الزهرى به .

أقول: وهذا حديث خطأ؛ فإنه مخالف لما رواه الجماعة عن الزهري عن عائشة في شأن أم حبيبة بنت جحش.

وقد تفرد به سهيل بن أبي صالح عن الزهري ، وجعله من مسند أسماء بنت عميس .

فإن كانت العهدة فيه على الزهري ، فلأنه خالفه ثقتان جليلان : أبو الزناد وهشام الدستوائي ، فروياه عن عروة عن عائشة ، ولم يقولا فيه ما قاله الزهري .

3-ما رواه إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت بحص قالت : كمت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فأتيت رسول الله الله الستقيه وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش ، فقلت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها ، قد منعتني الصلاة والصوم ؟ فقال : "أنعت الك الكرسف ؛ فإنه يذهب الدم" . قالت : هو أكثر من ذلك . [قال: "فتلجمي "قالت : هو أكثر من ذلك ، إقال : فتاحمي أنبح شجا . قال رسول الله الله الله الما : إنها هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحيضي [في كل شهر] فأنت أعلم . قال لها : إنها هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحيضي [في كل شهر] ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي أربعا وعشرين ليلة ، أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها وصومي ؛ فإن ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن ليقات حيضهن وطهرهن ، فإن

قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر، فتغتسلين حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعًا، ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين - فافعلي، وتغتسلين مع الصبح وتصلين، وكذلك فافعلي، وصومي إن قويت على ذلك، فقال رسول الله على: "وهذا أعجب الأمرين إلى".

أخرجه أبوداود (287) ، والترمذي (128) ، وابن ماجه (622 ، 627) ، والشافعي في الأم (51/1 > 52) ، والمرد (628 ، 439) ، والطحاوي في "مشكل الآثار" الأم (51/1 > 526) ، وأحمد (6/137) ، والطحاوي في "مشكل الآثار" (553 > 551) ، وعبد الرزاق (1174) ، والطبراني (24/21/ 551 > 553) ، والدارقطني (1/214) ، والحاكم (1/271) ، وعنه البيهقي (338/1) من طرق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم به .

وعبد الله هذا فيه مقال، إلا أن حديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن إن شاء الله.

ولذا قال الترمذي عقبه: "هذا حديث حسن صحيح . . . وسألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن صحيح .

وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح ".

أقول: يعارضه قول أبي داود في السنن عقب هذا الحديث:

" سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء ".

فكأنه يعني - والله أعلم -حديثه في الجملة لاعين هذا الحديث (1)، فيبقى الأمر إدًا على تحسين حديثه .

ويعضده أن الإمام أحمد - على - يحتج في أجوبته على مسائل ابنه وغيره بجديث حمنة ، فكان في هذا دليل على ذها به إليه .

وقد ضعف هذا الخبر جماعة ، منهم ابن منده ، وابن خزيمه ، وابن حزم الظاهري ، وقد رد عليهم بحق ابن القيم رحمه الله في شرحه سنن أبي داود ، فأطال النفس في تصحيح الحديث ، فأصاب .

إلاأن الملاحظ أن النبي على ذكر الخيار الثاني لها ، والذي قال فيه: "وهو أعجب الأمرين إلي"، فلما لم يذكر الأمر الأول أحببنا أن نعرف ما هو ، فوجدنا الصنعاني في "سبل السلام" (168/1) يرد الأمر الأول إلى الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام ؛ فإن في صدر الحديث: "سا مرك بأمرين"، ثم ذكر لها الأمر الأول : أنها تحيض ستة أو سبكا ثم تغتسل و تصلي ، وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاه ؛ لأن استمرار الدم ناقض ، فلم يذكره في هذه الرواية ، وقد ذكره في غيرها ، ثم ذكر الأمر الثاني من جمع الصلاتين .

وقال المباركفوري (تحفة الأحوذي 1/398):

⁽¹⁾ أو يحمل على أنه كان في نفسه منه شيء ثم ظهرت له صحته .

----- أثر المديث الشاك ...

"وقال القارى وغيره: الأمر الأول هو الاغتسال لكل صلاة".

واختاره.

أحلة القول الخامس :

قال ابن المنذر - رحمه الله - (١):

الخامس

لا وخوء

" والنظر دال على ما قال ربيعة ، إلا أنه قول لا أعلم أحدًا سبقه إليه .

إلا مع

وإنما قلت: النظريدل عليه؛ لأنه لا فرق بين الدم الذي يخرج من المستحاضة قبل الوضوع تبعد المدية والذي يخرِج في أضعاف الوضوع والدم الخارج بعد الوضوع ؛ لأن دم الاستحاضة إن كان وجب الوضوء ، فقليل ذلك وكثيره في أي وقت كان - بوجب الوضوء ، فإذا كان هكذا وابتدأت المستحاضة في الوضوء فخرج منها دم بعد غسلها بعض أعضاء الوضوء ، وجب أن ينقض ما غسلت من أعضاء الوضوء ؛ لأن الدم الذي يوجب الطهارة - في قول من أوجب على المستحاضة الطهارة - قائم.

> وإنكان ما يخرج منها بين أضعاف الوضوء وما خرج منها قبل أن تدخل الصلاة وما حدث في الصلاة منه لا ينقض طهارة - وجب كذلك أن ما خرج منها بعد فراغها من الصلاة لا ينقض طهارة إلا بحدث غير دم الاستحاضة ، هذا الذي بدل عليه النظر ".

> > وبعد فقد قال العلامة ابن رشد - رحمه الله - (2):

⁽¹⁾ الأوسط (164/1) .

^{· (82 × 80/1)} بداية المحتهد (80/1)

" والسبب في اختلافهم في هذه المسألة هو اختلاف ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك، وذلك أن الوارد في ذلك من الأحاديث المشهورة أربعة أحاديث: واحد منها متفق على صحته، وثلاثة مختلف فيها:

أما المتفق على صحة فحديث عائشة قالت: جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى رسول الله الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأ دع الصلاة ؟ فقال لها عليه الصلاة والسلام: "لا، إنما ذلك عرق وليست بالحيضة . فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي "، وفي بعض روايات هذا الحديث "وتوضئي لكل صلاة"، وهذه الزيادة لم يخرجها البخاري ولا مسلم . وخرجها أبو داود وصححها قوم من أهل الحديث .

والحديث الثاني حديث عائشة عن أم حبيبة بنت جحش امرأة عبد الرحمن بن عوف "أنها استحاضت فأمرها رسول الله الله النها أن تغتسل لكل صلاة "، وهذا الحديث هكذا أسنده إسحاق عن الزهري ، وأما سائر أصحاب الزهري فإنما رووا عنه: أنها استحيضت فسألت رسول الله الله فقال لها: "إنما هو عرق وليست بالحيضة "، وأمرها أن تغتسل وتصلي . فكانت تغتسل لكل صلاة على أن ذلك هو الذي فهمت منه ، لا أن ذلك منقول عن لفظه عليه الصلاة والسلام . ومن هذا الطرق خرجه البخاري .

وأما الثالث فحديث أسماء بنت عميس "أنها قالت: يا رسول الله! إن فاطمة ابنة أبي حييش استحيضت، فقال رسول الله ﷺ: "تغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً. وللمغرب والعشاء غسلاً واحداً. وتغتسل للفجر وتتوضأ فيما بين ذلك. "خرجه أبو داود. وصححه أبو محمد ابن حزم.

وأما الرابع فحديث حمنة استجحش، وفيه "أن رسول الله على خيرها بين أن تصلي الصلوات بطهر واحد عندما ترى أنه قد انقطع دم الحيض، وبين أن تغتسل في اليوم والليلة ثلاث مرات على حديث أسماء ست عميس، إلا أن هنالك ظاهره على الوجوب وهنا على التخيير.

فلما اختلفت ظواهر هذه الأحاديث ذهب الفقهاء في تأويلها أربعة مذاهب: مذهب النسخ ، ومذهب الترجيح ، ومذهب الجمع ، ومذهب البناء . والفرق بين الجمع والبناء أن الباني ليس يرى أن هنالك تعارضًا فيجمع بين الحديثين ، وأما الجامع فهويرى أن

هنالك تعارضًا في الظاهر ، فتأمل هذا ؛ فإنه فرق بين .

أما من ذهب مذهب الترجيح فمن أخذ بحديث فاطمة ابنة أبي حبيش لمكان الاتفاق على صحة عمل على ظاهره، أعني من أنه لم يأمرها فل أن تغتسل لكل صلاة ولا أن تجمع بين الصلوات بغسل واحد ، ولا بشيء من تلك المذاهب . وإلى هذا ذهب ما لك وأبو حنيفة والشافعي وأصحاب هؤلاء وهم الجمهور . ومن صحت عنده من هؤلاء الزيادة الواردة فيه

_وهوالأمر بالوضوء لكل صلاة_أوجب ذلك عليها ، ومن لم تصح عنده لم يوجب ذلك عليها .

وأما من ذهب مذهب البناء فقال: إنه ليس بين حديث فاطمة وحديث أم حبيبة_ الذي من رواته ابن إسحاق _ تعارض أصلاً ، وأن الذي في حديث أم حبيبة من ذلك زيادة على ما في حديث فاطمة ؟ فإن في حديث فاطمة إنما وقع الجواب فيه عن السؤال : هل ذلك الدم حيض يمنع الصلاة أم لا ؟ فأخبرها عليه الصلاة والسلام أنها ليست بحيضة تمنع الصلاة، ولم يخبرها بوجوب الطهر أصلالكل صلاة إلا عند انقطاع دم الحيض، وفي حديث أم حبيبة أمرها بشيء واحد ، وهو التطهر لكل صلاة ، لكن للجمهور أن يقولوا إن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فلوكان واجبًا عليها الطهر لكل صلاة لأخبرها مذلك ، وسعد أن يدعى مدع أنها كانت تعرف ذلك مع أنها كانت تجهل الفرق بين الاستحاضة والحيض، وأما تركه عليه الصلاة والسلام إعلامها بالطهر الواجب عليها عند انقطاع دم الحيض، فمضمن في قوله "أإنها ليست بالحيضة"؛ لأنه كان معلومًا من سنة عليه الصلاة والسلام أن انقطاع الحيض بوجب الغسل، فإذن إنما لم يخبرها بذلك لأنها كانت عالمة به، وليس الأمر كذلك في وجوب الطهر لكل صلاة إلا أن يدعى مدع أن هذه الزيادة لم تكن قبل ثابتة وثبت (في الأصل: وتثبت) بعد ، فيتطرق إلى ذلك المسألة المشهورة هل الزيادة نسخ أم لا ؟ وقد روي في بعض طرق حديث فاطمة أمره عليه الصلاة والسلام لها بالغسل . فهذا هو حال من ذهب مذهب الترجيح ومذهب البناء .

وأما من ذهب مذهب النسخ فقال: إن حديث أسماء بنت عميس ناسخ خديث أو حبيبة ، واستدل على ذلك بما روي عن عائشة "أن سهلة ابنة سهيل استحيضت وأن رسول الله على كان يأمرها بالغسل عند كل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر في غسل واحد و تغتسل ثالثاً للصبح ".

وأما الذين ذهبوا مذهب الجمع فقالوا: إن حديث فاطمة ابنة أبي حبيش محمول على التي تعرف أيام الحيض من أيام الاستحاضة ، وحديث أم حبيبة محمول على التي لا تعرف ذلك ، فأمرت بالطهر في كل وقت احتياطًا للصلاة ؛ وذلك أن هذه إذا قيامت إلى المصلاة يحتمل أن تكون طهرت فيجب عليها أن تغتسل لكل صلاة ، وأما حديث أسماء ابنة عميس فمحمول على التي لا يتميز لها أيام الحيض من أيام الاستحاضة ، إلا أنه قد ينقطع عنها في أوقات ، فهذه إذا انقطع عنها الدم وجب عليها أن تغتسل وتصلي بذلك الغسل صلاتين .

وهنا قوم ذهبوا مذهب التخيير بين حديثي أم حبيبة وأسماء ، واحتجوا لذلك بحديث حمنة بنت جحش وفيه "أن رسول الله الله الله الله الله على المستحاضة على الإطلاق عارفة كانت التي لا تعرف أيام حيضتها ، ومنهم من قال: بل هي المستحاضة على الإطلاق عارفة كانت أو غير عارفة ، وهذا هو قول خامس في المسألة ، إلا أن الذي في حديث حمنة ابنة جحش أو غير عارفة ، وهذا هو قول خامس في المسألة ، إلا أن الذي في حديث حمنة ابنة جحش

إنما هوالتخيير بين أن تصلي الصلوات كلها بطهر واحد ، وبين أن تنطهر في اليوم والليلة ثلاث مرات . وأما من ذهب إلى أن الواجب أن تطهر في كل يوم مرة واحدة ، فلعله إنما أوجب ذلك عليها لمكان الشك ولست أعلم في ذلك أثرًا " أ.ه. .

الترجيع :

بالنظر في أدلة كل فرقة ، يُسين الآتي :

1-أن أقوى الأدلة وأقربها إلى الصحة أدلة الجمهور ، يليها أدلة القول الرابع القائل بالجمع بين كل صلاتين بغسل وإفراد صلاة الصبح بغسل واحد ، ثم أدلة القول الثالث القائل بالغسل عند كل صلاة ، إلا أن هذا محمول على الندب والاستحباب ؛ لأن صاحبة القصة كانت تصنعه هي من نفسها ، وليس مجتم عليها .

2- ذهب بعض العلماء إلى الجمع بين الأحاديث على افتراض صحتها جميعًا ، منهم الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ، فجعل كل حكم ورد في حديث خاصًا مجالة بعينها من حالات المستحاضة ، ثم قال:

"فلما وجدنا المرأة قد تكون مستحاضة بكل وجه من هذه الوجوه ، التي معانيها مختلفة ، وأحكامها مختلفة ، واسم المستحاضة يجمعها ، ولم نجد في حديث عائشة رضي الله عنها ذلك بيان استحاضة تلك المرأة التي أمر النبي الشطاعا ذكرنا ، أي مستحاضة هي -لم يجزلنا أن نحمل ذلك على وجه من هذه الوجوه دون غيره ، إلا بدليل يدلنا على ذلك . فنظرنا في ذلك ، هل نجد فيه دليلاً ؟!

فإذا بكر بن إدريس حدثنا ... ثم ساق بسنده إلى عائشة من قولها بأن المستحاضة تغتسل غسلاً واحدًا ، ثم تنوضاً عند كل صلاة . وإسناده صحيح وقد تقدم .

ثم مال إلى القول بالنسخ - من الأثقل إلى الأخف - قال:

" إلاأن ذلك - على أي المعاني كان - فما روي في أمر فاطمة بنت أبي حبيش أولى ؛ لأز معه الاختيار من عائشة له بعد النبي الله ، وقد علمت ما خالفه وما وافقه من قوله . . . "
" وأما ما رووا عن أم حبيبة رضي الله عنها في اغتسالها لكل صلاة ، فوجه ذلك عندنا أنها كانت تتعالج به . " (1) .

^{(1) &}quot; شرح معاني الآثار " (1/105 \106) .

3-أن أولى الأقوال بالصواب - إن شاء الله - قول من قال: يستحب لها أن تغسل لكل صلاة ، فإن لم تفعل و توضأت لكل صلاة أجزأها ذلك . وهو قول أحمد وإسحاق .

والقول بأن الوضوء هو الواجب عليها دون غيره هو قولهما وقول الجمهور .

وإنما رجحت هذا ، جمعًا بين الأدلة ، وخروجًا من الخلاف ، وإعمالاً للآثار من غير إهمال إلا ما كان ضعيف المأخذ واهي الأركان .

ولما كان أحب الأعمال إلى الله تعالى الصلاة على وقتها ، وأن أول الوقت له فضيلة ، وأن النبي على الحمد المحمد الخمع بين الصلاتين بتأخير إحداهما وتقديم الأخرى عن وقتها - كان في ذلك دليل على ما ذهبت اليه .

يوضحه: أنهم اختلفوا في قوله على "سآمرك بأمرين أيهما صنعت أجزاك" ، أين الأمر الأول ؟! على قولين: إما الوضوء لكل صلاة ، أو الاغتسال ، فكان أحوط وآمن لها أن تدرج في الطهارة للصلاة حسب حالها من القوة والضعف ، منتهية إلى أضعف المستحبات لها وما لا يجزؤها أدنى منه ، وهو الوضوء لكل صلاة ، والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم إن هذا المذهب - أعني قول الجمهور - لولم يثبت فيه شيء ، لكان القياس الصحيح أولى به ، قال الشافعي في " الأم " (52 ، 54)(1):

⁽¹⁾ ونقله عنه البيهقي في " المعرفة " (1/379) .

" وبه نقول قياسًا على سنة رسول الله على في الوضوء بما خرج من دبر أو فرج مما له أثر أولا أثر له ، ولو كان محفوظًا عندنا كان أحب إلينا من القياس ".

الرواية الشاخة (الثانية) :

عن محمد بن عمروقال: حدثني ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي على: "إذا كان دم الحيضة، فإنسه هم حمه أسود يعرفه ، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر ، فتوضئي وصلي ، فإنا هو عرق . ":

تخريجما:

أبوداود (286، 204) ، والنسائي (123/1 ، 185) ، والطحاوي في "شرح المسكل" (306/3) ، وابن حبان (180/4-(1348) - إحسان) ، والدار قطني المشكل " (306/3) ، وابن حبان (174/1) ، والبهقي (325/1) ، من طرق عن ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو به .

مدغو الشذوذ:

الإمام النسائي؛ فإنه قال: " قد روى هذا الحديث غير واحد ، لم يذكر أحد منهم ما ذكره المرام النسائي؛ والله تعالى أعلم".

وتابعه ابن عبد الهادي؛ في " تنقيح التحقيق " (602/1) .

وقد رمى أبوحاتم العهدة على محمد بن عمرو ؛ فقال (١) : " لم يتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية وهو منكر ".

وكأنهم يعنون هنا مطلق التفرد ، لا الشذوذ المصطلح عليه من المخالفة .

تحقيق القول فيما :

هذا الحديث صححه ابن حبان - كما تقدم - ، وابن حزم ، والنووي (2) ، والحاكم ، وقال : على شرط مسلم .

وإنما هوحسن فقط؛ فإن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي أخرج له البخاري مقرومًا ، ومسلم متابعة ، وحديثه في مرتبة الحسن لا الصحيح .

وقد أعل هذا الحديث ابن القطان (2/457) بالانقطاع وما لاطائل تحته، فرد عليه ابن القيم - رحمه الله - في " شرح السنن " (471/1 - عون المعبود) ، فقال: " وهذا كله عنت ومناكدة من ابن القطان ؛ أما قوله : إنه منقطع (3) ، فليس كذلك ؛ فإن محمد بن أبي عدي مكانه من الحفظ والإتقان معروف لا يجهل ، وقد حفظه وحدث به مرة عن عروة عن فاطمة ، ومرة عن عائشة عن فاطمة ، وقد أدرك كلتهما ، وسمع منهما بلاريب ؛ ففاطمة

⁽¹⁾ علل ابن أبي حاتم (49/1) 50) .

⁽²⁾ المجموع (428/2) ·

⁽³⁾ يشير إلى ما قاله أبو داود ، ومن طريقه البيهقي عقيب الحديث من أن ابن عدي حدث به بَعْدُ مــــن حفظه فأدخل عائشة في السند بين عروة وفاطمة ، فأورث ذلك نظرًا فيه .

بنت عمه ، وعائشة خالته ، فالانقطاع الذي رمى به الحديث مقطوع دابره ، وقد صرح بأن فاطمة حدثت به " .

أقول: بقي أن ينظر في دعوى التفرد هذه ، فوجدنا أن أصل هذا الحديث يرويه عن عروة -كما تقدم - ثلاثة نفر ، هم:

1-هشام بن عروة .

2-حبيب بن أبي ثابت.

3–أبوالزناد .

ويضاف إليهم:

4- ابن شهاب الزهري .

وقد رواه عنه سوى محمد بن عمرو جماعة ، فجعلوه في شأن أم حبيبة بنت جحش ، ورواه سهيل بن أبي صالح عنه فجعله من مسند أسماء بنت عميس ، وقد تقدم الترجيح بين هذه الطرق .

إلاأن هذه الطرق جميعًا _ سواء منها ماكان عن الزهري أو عن غيره عن عروة ، لم يذكر فيها هذا الحرف _ أعني "فإنه دم أسود يعرف" ، فعلم أنها مما تفرد به محمد بن عصرو مخالفًا الجماعة وآتياً مجكم في محل النزاع _ لما سيأتي بعد _ ومثله لا يحتمل تفرده بهذه الزيادة ؛ فإنه وإن كان ثقة ، إلا أن في حديثه بعض الوهم .

قال علي بن المديني: قلت ليحيى (يعني القطان): محمد بن عمروكيف هو؟ قال: تريد العفوأو تشدد؟ قلت: لا بل أشدد. قال: ليس هوممن تريد.

وقال نحوه مالك بن أنس .

ووثقه ابن معين – في رواية – ، والنسائي في رواية .

وقال ابن عدي: له حديث صالح ، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة ، ويغرب بعضهم على بعض .

وقال الذهبي في " الميزان ": شيخ مشهور ، حسن الحديث .

ومن ثم قال الحافظ في " التقريب " : صدوق له أوهام .

وقد يشهد له مع هذا ما ورد من حديث أبي أمامة الباهلي – صُدَي بن عجلان – الله ، أخرجه الدارقطني (1/218) ، والبيهقي (326/1) :

من طريق حسان بن إبراهيم الكرماني ، ثنا عبد الملك ، عن العلاء قال : سمعت مكحولاً يقول : عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله على ؛ فذكر الحديث قال : " ودم الحيض أسود خاثر تعلوه حمرة ، ودم المستحاضة أصفر رقيق ... الحديث ".

إلا أنه ضعيف؛ فإن عبد الملك هذا مجهول، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئًا (2)

⁽¹⁾ زاد ابن حجر في " التلخيص " (169/1) الطبراني ، و لم أجده فيه .

⁽²⁾ ينظر : مراسيل ابن أبي حاتم (ص 166) .

----- أثر المحروثيم الغاج . . .

والمقصود أنه لم يصح حديث مرفوع في وصف دم الحيسض والفرق بينه وبين دم الاستحاضة - فيما أعلم - إلا شيئاً روي موقوفاً على صحابي أو تابعي :

منه: ما أخرجه ابن أبي شيبة (153/1) عن أنس بن سيرين قال: استحيضت امر أة من آل أنس ، فأمروني فسألت ابن عباس ، فقال: أما ما رأت الدم البَحْراني فلا تصلي ، وإذا رأت الطهر ولوساعة من النهار فلتغتسل وتصلى .

وإسناده صحيح .

والدم البحراني: الدم الشديد الحمرة الغليظ الذي يخرج من قعر الرحم.

ومنه: ما رواه أبو داود (198/1) ومن طريقه البيهقي (1/326) معلمًا من قول مكحول: إن النساء لا يخفى عليهن الحيضة ؛ إن دمها أسود غليظ ، فإذا ذهب ذلك وصارت صفرة رقيقة فإنها مستحاضة ، فلتغتسل ولتصل .

ولمأر من وصله .

الأثر الفقميى:

اختلف العلماء في المستحاضة إذا تمادى بها الدم: متى يكون حكمها حكم الحائض، كما اختلفوا في الحائض المنتحاضة.

وما ذلك إلا أن "أمرها مشكل؛ لاشتباه دم الحيض بدم الاستحاضة "(1)، فظهر في اصطلاحهم: المستحاضة المبتدأة، والمعتادة، والناسية، والمميزة، والمتحيرة.

فكان لا بد من فاصل بفصل بين دم الحيض ودم الاستحاضة:

°° والعلامات التي قيل بها سنة:

إما العادة: فإن العادة أقوى العلامات؛ لأن الأصل مقام الحيض دون غيره.

وإما التمييز: لأنه الدم الأسود والثخين المننن، أولى أن يكون حيضًا من الأحمر.

وإما اعتبار غالب عادة النساء ؛ لأن الأصل إلحاق الفرد بالأعم الأغلب .

فهذه العلامات الثلاث تدل عليها السنة والاعتبار.

ومن الفقهاء من يجلسها ليلة ، وهو أقل الحيض ، ومنهم من يجلسها الأكثر ؛ لأنه أصل دم الصحة . ومنهم من يلحقها بعادة نسائها ... " (2) .

ومهما يكن من أمر ، فإن أمر المستحاضة تشعبت فيه الأقوال ، وكثرت فيه الفروع ، حتى صنف أحدهم مصنفاً في "المتحيرة" فقط . ومن شاء فلينظر في كتب الفروع وما حوته من تشقيق لهذه المسألة .

إلاأنه يكن تلخيصها فيما قاله ابن رشد - رحمه الله - قال (3):

بحموع الفتاوى (630/21) .

^{(&}lt;sup>2)</sup> السابق .

" فقال مالك في المستحاضة أبدا: حكمها حكم الطاهرة إلى أن يتغير الدم إلى صفة الحيض. وذلك إذا مضى لاستحاضها من الأيام ما هو أكثر من أقل أيام الطهر، فحيننذ تكون حائضًا: أعني إذا اجتمع لها هذان الشيئان تغير الدم وأن يمر لها في الاستحاضة من الأيام ما يكن أن يكون طهرا، وإلا فهي مستحاضة أبدا.

وقال أبوحنيفة: تقعد أيام عادتها إن كانت لها عادة . وإن كانت مبتدأة قعدت أكثر الحيض وذلك عنده عشرة أيام . وقال الشافعي: تعمل على التمييز إن كانت من أهل التمييز ، وإن كانت من أهل العادة عملت على العادة ، وإن كانت من أهلهما معا فله في ذلك قولان: أحدهما: تعمل على التمييز ، والثاني : على العادة .

والسبب في اختلافهم أن في ذلك حديثين مختلفين أحدهما: حديث عائشة عن فاطمة بنت أبي حبيش " أن النبي عليه الصلاة والسلام أمرها _ وكانت مستحاضة _ أن تدع الصلاة قدر أيامها التي كانت تحيض فيها قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم تغتسل وتصلي "، وفي معناه أيضا حديث أم سلمة المتقدم الذي خرجه مالك . والحديث الثاني: ما خرجه أبو داود من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت استحيضت فقال لها رسول الله على عن الصلاة ، وإذا كان الآخر عن الدي عزف ، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، وإذا كان الآخر

⁼⁽³⁾بداية المحتهد (73/1 > 74) وانظر : المبسوط (14/2 > 21) ، وبدائع الصنــــائع (39/1) ، (44) ، والمدونة (49/1) 52 > 282) ، والمدونة (49/1 > 52) ، والأم (51/1 > 58) ، وروضة الطالبين (1/ 250 > 282) ، والمفروع (274/1 > 279) ، والمغني (34/1 > 348) ، واختلاف العلمــــاء للمــروزي (ص 35 > 36) .

فتوضئي وصلي فإنما هو عرق"، وهذا الحديث صححه أبو محمد ابن حزم،، فمن هؤلاء من ذهب مذهب الترجيح، ومنهم من ذهب مذهب الجمع.

فمن ذهب مذهب ترجيح حديث أم سلمة وما ورد في معناه قال باعتبار الأيام، ومالك في اعتبر عدد الأيام فقط في الحائض التي تشك في الاستحاضة ، ولم يعتبرها في المستحاضة التي تشك في الحيض : أعني لاعددها ولا موضعها من الشهر إذ كان عندها ذلك معلومًا ، والنص إنما جاء في المستحاضة التي تشك في الحيض ، فاعتبر الحكم في الفرع، ولم يعتبره في الأصل، وهذا غريب فتأمله.

ومن رجح حديث فاطمة بنت أبي حبيش قال باعتبار اللون ، ومن هؤلاء من راعى مع اعتبار لون الدم مضي ما يمكن أن يكون طهرًا من أيام الاستحاضة ، وهو قول مالك فيما حكاه عبد الوهاب ، ومنهم من لم يراع ذلك .

ومنجمع بين الحديثين قال:

الحديث الأول: هوفي التي تعرف عدد أيامها من الشهر وموضعها ، والثاني: في التي لا تعرف عددها ولا موضعها و تعرف الدم .

ومنهم من رأى أنها إن لم تكن من أهل التمييز ولا تعرف موضع أيامها من الشهر وتعرف عددها أولا تعرف عددها أنها تتحرى على حديث حمنة بنت جحش، صححه الترمذي

، وفيه أن رسول الله على قال لها: " إنما هي ركضة من الشيطان فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي "أ.ه.

قال ابن تيمية - زحمه الله - (1):

-سنة في العادة - لمن تقدم -:

أقول: يعني أن من كانت لها عادة تعلم قدرها ، فإذا استحيضت قعدت قدر العادة ، ولهذا قال: " فدعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها "، وقال: "إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي ". وبهذا الحديث أخذ جمهور العلماء في المستحاضة المعتادة ، أنها ترجع إلى عادتها .

- وسنة في الميزة ، وهو قوله: "دم الحيض أسود يعرف":

ومن هنا فهم متنازعون: لوكانت مميزة تميز الدم الأسود من الأحمر، فهل تقدم التمييز على العادة ؟ أم العادة على التمييز؟

فمنهم من يقدم التمييز على العادة . وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين .

⁽¹⁾ بحموع الفتاوى (632/21) .

والثاني: في أنها تقدم العادة، وهو ظاهر الحديث، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه، بل أبو حنيفة لم يعتبر التمييز، كما أن مالكًا لم يعتبر العادة، لكن الشافعي وأحمد يعتبران هذا وهذا، والنزاع في التقديم.

أقول: وقد علمت شذوذ رواية "فإن دم الحيض أسود يعرف"، وأنها لم تصحوإن صح سندها كما تقدم؛ ولذا قال ابن القيم _ رحمه الله _ (١):

" المعروف الذي في الصحيح إحالتها على الأيام التي كانت تحتسبها حيضها ، وهي القروء بعينها . . ، وأما إحالتها على الدم فهو الذي ينظر فيه ، ولم يروه أصحاب الصحيح ، وإنما رواه أبو داود والنسائي ، وسأل عنه ابن أبي حاتم أباه فضعفه وقال : هذا منكر ، وصححه الحاكم "أ . ه .

أقول: وقد تقدم الكلام على هذا الحديث بالتفصيل.

ثمقال ابن تيمية - رحمه الله -:

- وسنة في غالب الحيض، وهو قوله: "تحيّضي سنّا أو سبعًا، ثم اغتسلي، وصلي ثلاثا وعشرين، أو أربعًا وعشرين، كما تحيض النساء ويطهرن لميقات حيضهن وطهرهن ". قال: "وأصوب الأقوال اعتبار العلامات التي جاءت بها السنة، وإلغاء ما سوى ذلك ".

⁽¹⁾ شرح سنن أبي داود (1/ 472 – عون) .

----- أثر المحيبة الشاط ...

أقول: ومقتضى هذا ترجيح قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه من تقديم العادة على التمييز؛ لضعف مُتَمَسَّك القول الآخر، وهو تقديم التمييز على العادة . ثم لأن العادة أقوى العلامات ؛ فإن الأصل مقام الحيض دون غيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

... المديث الفاذ ...

الصلاة

تربيع التكبير

أصل المديث ،

عن عبد الله بن محيريز، عن أبي محذورة، أن نبي الله علمه هذا الأذان: "الله فيه أول الألهان أكبر الله أكبر الله أكبر الله أن الله الله الله الله الله الله أن الله الله أن الله الله أن الله الله أن محمدًا رسول الله . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله . أشهد أن محمدًا رسول الله . أشهد أن محمدًا رسول الله . حي على الصلاة (مرتين) ، حي على الفلاح (مرتين) الله أكبر ، لا إله إلا الله ":

تظريجه :

أخرجه مسلم (379) ، والبيهقي (393/1) من طريق معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن عامر الأحول عن مكحول عن عبد الله بن محيريز به هكذا ، وفيه تثنية التكير في أول الأذان .

وتوبع مكحول، تابعه:

1-عبد الملك بن أبي محذورة:

أخرجه أبو داود (505) : حدثنا محمد بن داود الإسكند راني ، حدثنا زياد يعني ابن يونس عن نافع بن عمر الجمحي ؛ أن عبد الملك بن أبي محذورة أخبره عن عبد الله بن محيريز الجمحي، عن أبي محذورة؛ أن رسول الله على على على الأذان يقول: "الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله . . . الحديث ".

أقول: وهذا إسناد ضعيف، من أجل عبد الملك هذا؛ فإن ابن المديني قال في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص 119) _: بنو أبي محذورة الذين يحدثون عن جدهم كلهم ضعيف ليس بشيء .

وأما ابن حبان فذكره في " الثقات "على تساهله المعروف، ومن ثم قال الحافظ في " التقريب ": مقبول . ونقل في ترجمة محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة - من التهذيب -عن عبد الحق الإشبيلي قوله: لا يحتج بهذا الإسناد .

2-عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة:

أخرجه أبو داود (503) ، والنسائي (5/2) ، وابن ماجه (708) ، والطحاوي الخرجه أبو داود (503) ، والنسائي (5/2) ، وابن خزيمة (196/1) ، وابن حبان (130/1) ، وأحمد (1409/1) ، والطبراني (6731) ، وابن خزيمة (196/1) ، وابن حبان (393/1) ، وعنه البيهقي (1/393) من طرق م 1680 - إحسان) ، والشافعي في الأم (73/1) ، وعنه البيهقي (1/393) من طرق عن ابن جربح عن عبد العزيز (هذا) أن عبد الله بن محيريز أخبره ، فذكر قصة طويلة ، وفيها عن أبي محذورة قوله : فقمت بن يدي رسول الله على فألقى إلى رسول الله على الما أذين هو نفسه ، فقال : قل الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله . . . الحديث

وهكذا بتثنية التكبير عند أحمد والطحاوي، وهو من رواية روح بن عبادة ومحمد بن بكر البرساني عند أحمد ، ومن رواية روح وحده عند الطحاوي .

ورواه عن ابن جريج بلفظ التربيع عند هؤلاء:

1-أبوعاصم النبيل (ثقة) (أبو داود ، وابن ماجه ، والطبراني ، وابن خزيمة) .

2-حجاج بن محمد (ثقة) (النسائي) .

3-محمد بن بكر البرساني (ثقة) (ابن حبان) .

4- مسلم بن خالد الزنجي (ضعيف جدًا) (الشافعي، والبيهقي).

ويبدوأن العهدة في رواية التنية هنا على روح بن عبادة (١)وحده ، لاسيما أن للبرساني رواية أخرى بالتربيع عند ابن حبان كما سبق .

ومهما يكن من أمر فإن الإسناد ضعيف؛ لضعف عبد العزيز بن عبد الملك هذا - كما سبق من الكلام على بني أبي محذورة في الطريق السابق .

وللحديث طرق أخرى عن أبي محذورة:

1-عيد الملك ابنه عنه:

⁽¹⁾ وسيأتي ما يعضد هذا في طريق عثمان بن السائب الجمحي.

أخرجه أحمد (408/1) من طريق سريج بن النعمان ثنا الحارث بن عبيد عن محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة عن أبيه عن جده ، قال: قلت: يا رسول الله ، علمني سنة الأذان ، مسح بمقدم رأسي وقال: "قل: الله أكبر الله أكبر ، ترفع بها صوتك . . . الحديث ، فمسح بمقدم رأسي وقال: "قل: الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، ترفع بها صوتك . . . الحديث

وخالفه مسدد بن مسرهد ، فرواه عن الحارث بسنده ، وفيه التُكير أربعًا . أخرجـه أبوداود (500) ، والطبراني (6735) ، وابن حبان (578/4 – (1680)) ، والبيهقى (394/1) :

إلا أن هذا الإسناد ضعيف؛ لضعف محمد هذا ، وقد نقل الحافظ عن الأزدي قوله: " " لا يحتج بهذا الإسناد ".

وقد يقال: لمينفرد محمد بن عبد الملك به ، بل تابعه ابن أخيه إبراهيم بن إسماعيل بت عبد الملك:

أخرجه أبو داود (504) ، والطبراني في "الكير" (6732) من طريق أبي جعفر النفيلي ، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة قال: سمعت جدي عبد الملك بن أبي محذورة ، يذكو أنه سمع أبا محذورة يقول: ألقى عليّ رسول الله على الأذان حرفًا حرفًا . . . الحديث ، وفيه التكير أربعًا .

فيقال: وهذا الطريق أشد ضعفًا ؛ فإن إبراهيم بن إسماعيل هذا مجهول، ونقل ابن حجر في " " التقريب" تضعيف الأزدي له .

ويزاد عليه أن الحارث بن عبيد ، وهو أبوقدامة الإيادي - ضعيف الحديث : ضعفه يحيى وأحمد ، وقال أبوحاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي .

وقال الذهبي : ليس بالقوي .

2-عبد العزيزين عبد الملك:

أخرجه ابن خزيمة (195/1) ، من طريق إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ، محدثني أبي عبد العزيز ، وحدثني عبد الملك ، جميعًا عن أبي محذورة ، أن رسول الله على أبي عبد العزيز ، وحدثني عبد الملك ، جميعًا عن أبي محذورة ، أن رسول الله على أقعده فألقى عليه الأذان حرفًا حرفًا ، قال بشر (هو ابن معاذ العقدي) : قال لي إبراهيم : هو مثل أذاننا هذا ، فقلت له : أعِدُ على ، فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله (مرتين) ، أشهد أن محمدًا رسول الله (مرتين) ، الحديث ".

وأخرجهالترمذي(191)، إلاأنه لم يذكر لفظه .

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف إبراهيم-كما تقدم ضمنًا - ونقل الحافظ في " التهذيب " قول الأزدي: " إبراهيم بن أبي محذورة وإخوته يضعفون "، وقد ضعفه ابن معين .

ثم إن فيه علة أخرى ، ذكرها ابن خزيمة ؛ فإنه قال : (196/1) :

عبد العزيز بن عبد الملك لم يسمع هذا الخبر من أبي محذورة ، وإنما رواه عن عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة .

3-السائب الجمحي وأم عبد الملك بن أبي محذورة:

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار " (130/1) ، وابن خزيمة (200/1) ، والبيهقي أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار " (130/1) ، وابن خزيمة (200/1) من طريق ابن جريج عن عثمان بن السائب الجمحي - مولي أبي محذورة - قال: أخبرني أبي وأم عبد الملك - ابن أبي محذورة عن أبي محذورة - في قصة ذكرها - وفيها التكير مرتين .

واختلف على ابن جرج، فرواه عنه روح بن عبادة ومحمد بن زكريا كما هنا (بتثنية التكمر).

أما طريق روح، فعند الطحاوي، وابن خزيمة (200/1 > 201)، والبيهقي، وأما طريق محمد بن زكريا، أنا ابن جريج، قال: طريق محمد بن زكريا، أنا ابن جريج، قال: أخبرني عثمان بن السائب عن أم عبد الملك بن أبي محذورة عن أبي محذورة، فذكره، قال أحمد: إلا أنه قال: الله أكبر الله أكبر مرتين فقط، وقال روح أيضًا مرتين.

قال ابن خزيمة (196/1):

وهكذا رواه روح عن ابن جريج عن عثمان بن السائب عن أم عبد الملك بن أبي محذورة ، قال في أول الأذان : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لم يقله أربعًا .

ورواه أبوعاصم، وعبد الرزاق عن ابن جرج ، وقالا في أول الأذان : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر الله أك

أقول: أخرجه عبد الرزاق نفسه في المصنف (1/457 برقم 1779) ، وأبو داود (501) ، وابن خريمة (201/1) ، والبيهقي (393/1) ، وابن خريمة (201/1) ، والبيهقي (393/1) ، والطبراني في الكبير (6734) ، ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (196/10) .

وتابعهما -أعني أبا عاصم وعبد الرزاق - حجاج بن محمد:

أخرجه النسائي (7/2) ، والبيهقي (418/1) ، والدارقطني (1/234) .

أقول: ومع هذا فإن مدار هذا الطريق على ابن السائب، وقد قال فيه ابن القطان: غير معروف، ومن ثم قال ابن دقيق العيد – ونقله عنه الزيلعي في نصب الراية (258/1):
" وهو معلول بجهالة ابن السائب وأبيه وأم عبد الملك".

الرواية التي تحتوي على زياحة الثقة ،

عن همام بن يحيى عن عامر الأحول عن مكحول عن عبد الله بن محيريز؛ أن أبا محذورة حدثه" أن رسول الله على علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة : الأذان : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر . . . الحديث " . تخريجها :

أخرجها أبو داود (502) ، والنسائي (4/2) ، والترمذي (192) ، وابن ماجه (709) ، والدارمي (271/1) ، وأبو عوانة في مسنده (330/1) ، وأحمد (401/6) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (1/231) ، والطحاوي في "شيرح المعاني "(130/1) ، والطبراني في " الكبير "(6728) ، وابن الجارود (162) ، وابن المنذر في "الأوسط" (14/3) ، وابن خزية (14/3) ، وابن المنذر في "الأوسط" (14/3) ، وابن خزية (195/1) ، وابن حبان (47/4- برقم 1881- إحسان) ، والبيه في خزية (416/1) ، وابن طرق عن همام به ، إلا أن النسائي والترمذي لم يذكرا لفظ الحديث تفصيلاً ، بل ذكرا عدد كلمات الأذان والإقامة فحسب .

أقول: هكذا رواه عن همام جماعة ، منهم:

سعيد بن عامر ، وحجاج بن المنهال ، وأبو الوليد الطيالسي ، وأبو عمر الحوضي ، وعبد الصمد ، وعفان بن مسلم ، واختلف على هذا الأخير:

_فرواه عنه أبو بكر ابن أبي شيبة ، والحسن بن علي الهذلي الخلال ، وزكريا بن حمدون الصفار ، وبكار بن قتيبة ، بتربيع التكيركما هي رواية الجماعة عن همام .

_ورواه أحمد في مسنده (409/1) ثنا عفان به ، إلا أنه قال في أول الأذان: " الله أكبر الله أكبر الله أكبر"، بعني لم يقله أربعًا .

وتابع همامًا -على رواية التربيع هذه - هشام الدستوائي ، وعنه ابنه معاذ ، واختلف عليه:

فرواه عنه أبو غسان المِسْمَعِي مالك بن عبد الواحد ، وإسحاق بن راهويه - في رواية مسلم عنه - بتنية التكبير فقط في أول الأذان ، وقد تقدم ذكرها في أصل الحديث .

ورواه عنه جماعة بتربيع التكبير، منهم:

1-إسحاقبن راهويه (١):

في رواية النسائي عنه ، أخرجها في "الجتبى" (4/2 >5) ، ومن طريقه الطبراني في " الكبير" (6729) ، وإسنادها صحيح .

2-علي بن المديني:

أخرجه أبوعوانة في " مسنده" (330/1) من طريق محمد بن حيويه ، وسنده ضعيف حداً (2) .

3-عبد الله بن سعيد الأشج:

أخرجه البيهقي (1/392) من طريق الحسن بن محمد بن زياد ، ولم أجد من ترجمه .

4-أبوموسى محمد بن المثنى (الزَّمِن):

أخرجه الحاكم في كتابه المخرج على كتاب مسلم، كذا قال ابن دقيق العيد، وتقله الزملعي في "نصب الراية" (258/1) .

⁽¹⁾ ورواه هكذا عنه أبو نعيم في " مستخرجه " ، قاله ابن حجر في " التلخيص " (197/1) .

⁽²) من أجل محمد بن حيويه هذا ؛ فإنه ابن المؤمل الكرخي ، قال الخطيب : كان غير موثوق عندهــــم . وقال الذهبي : متهم بالكذب .

وكذا قل أن الحاكم أخرج الطرق السابقة عدا طريق ابن المديني - في الكتاب المذكور. 5- عبد الله بن عمر (ولا أدري من هو):

أخرجه ابن منده عنه سنده سواء ، كذا قال ابن دقيق العيد ، وتقله الزيلعي في "نصب الرابة" (258/1) .

مدعو زياحة الثقة :

أبوعمر ابن عبد البر؛ فإنه قال فيما ذكره عنه الزيلعي (258/1):

" وقد اختلفت الروايات عن أبي محذورة ؛ إذ علمه رسول الله الله الأذان بمكة عام حد ، فروي عنه فيه تربيع التكبير في أوله ، وروي عنه فيه بتثنيته ، والتربيع فيه من رواية الثقات الحفاظ، وهي زيادة يجب قبولها ".

وابن الجوزي في " التنقيح " (681/1) ؛ فإنه قال :

" وإذا اختلفت الرواية عن أبي محذورة وكان رواتنا أكثر وأحفظ وقد أتوا بالزيادة ،كان أولى؛ لأن الآتي بالزيادة قد حفظ ما لم يحفظ الناقص ".

تحقيق القول فيما :

مما تقدم من تخريج أصل الحديث وزيادة الثقة فيه ، يتين الآتي :

1-أن الحديث رواه عن أبي محذورة أبناؤه وأحفاده ، بألفا ظبين التثنية والتربيع في التكبير أول الأذان ، وأن أصح الطرق عنهم هي طرق التربيع ، وقد صحح الحديث ابن خزيمة (196/1) ، وابن حبان كما مر ، ويبدو أن ذلك الحكم هو بالنظر إلى مجموع طرق الحديث . 2-أن الحديث روي صحيحا من طريق عامر الأحول عن مكحول عن عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة ، من طريقين : هشام الدستوائي ، وهمام بن يحيى : وقد اختلف على كل منهما في التثنية والتربيع أيضا - كما تقدم - :

وبالنظر في الطرق الواردة عن هشام ، رأينا أن الحديث يرويه عنه ابنه معاذ ، واختلف عليه ، وطرق التربيع عنه ضعيفة ، ولم أقف على بعضها .

ويستثنى منها طريق إسحاق بن راهويه ، وقد ورد عنه الأمران:

أ-التثنية عند مسلم، وتابع إسحاق عليها أبو غسان المسمعي .

ب-التربيع عند النسائي(١) ، وحده .

وإذا فالراجح من طريق هشام: التثنية في التكيير أول الأذان.

⁽¹⁾ وتابعه أحمد بن سلمة - رفيق مسلم بن الحجاج - ، أخرجه البيهةي في المعرفة (1/425- برقم 558) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أخبرنا أبو نصر بن عمرو ، حدثنا أحمد بن سلمة - به بسند مسلم سواء . ويبدو أن إسحاق كان يحدث به على الوجهين ، والدليل على ذلك أن المشهور من مذهبه جمواز الأمرين يعني التثنية والتربيع ، وأنه من الاختلاف المباح . هكذا حكاه عنه ابن عبد البر ، ونقله الحلفظ في " الفتح " (100/2) .

وبالنظرفي الطرق الواردة عن همام بن يحيى ، رأينا أن التربيع ثابت عنه من عدة طرق صحيحة ، ولم يده عنه ، وقد صحيحة ، ولم يده عنه التثنية إلا في رواية عفان بن مسلم من طريق أحمد وحده عنه ، وقد خالفه الجماعة كما تقدم .

وإذا انضمت طربق همام هذه إلى مجموع الطرق الأخرى عن أبي محذورة وزيد عليها طريق التربيع عن معاذ بن هشام ، اتضح أن التربيع هو الرواية الأصح ، وفيها زيادة ثقة وهي مقبولة ؛ لعدم منافاتها وصحة مخرجها ، ويعضدها أمور أخرى تأتي في الترجيح الفقهي .

وإلى هذا الترجيح مال ابن القطان _ رحمه الله _ ؛ فإنه قال (5 / 2820 / 2820) :

"الصحيح في هذا تربيع التكبير، وبه يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة . . قال: وقد يقع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير، وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح . "أ. ه . وإليه أيضا مال النووي - رحمه الله - ؛ فإنه قال (شرح مسلم 81/4):

" هكذا وقع هذا الحديث في صحيح مسلم في أكثر الأصول في أوله "الله أكبر" مرتين فقط ، ووقع في غير مسلم: الله أكبر الله

ووقع في بعض طرق الفارسي في صحيح مسلم أربع مرات ، وكذلك اختلف في حديث عبد الله بن زيد في التثنية والتربيع ، والمشهور فيه التربيع ، . الأثر الغقمي :

اختلف الفقهاء - رضي الله عنهم - في تربيع التكبير في أول الأذان ، فذهب أبوحنيفة والشافعي وأحمد إلى أن التكبير في أول الأذان أربع مرات ، وذهب مالك إلى أنه مرتان حسن ، وهو زواية عن أبي يوسف ؛ وبه قال الثوري والحسن (1) ومحمد بن سيرين .

واحتج مالك - رحمه الله - برواية مسلم التي فيها التثنية ، وبأنه عمل أهل المدينة ؛ وهم أعرف بالسنن .

واحتُ بله أيضا بما أخرجه أبوداود (510): ثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن بخمد بن بشار ، حدثنا محمد بن بخمد بن معت أبا جعفر يحدث عن مسلم أبي المثنى عن ابن عمر قال : " إنما كان الأذان على عهد رسول الله على مرتين مرتين . . . " .

كما احتج لهم ببعض روايات حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه في رؤيا الأذان، وفيها التكيير مرتان فقط:

أخرجها عبد الرزاق (1788) ، والبيهقي (414/1) ، وابن أبي شيبة (231/1) .

ويمكن أن يُستدل له أيضًا برواية لحديث سعد القرط، أن أول ما بدأ الأذان أنه أريه رجل من الأنصار، فأخبر النبي على المرالنبي الله باللا أن يؤذن، فألقى عليه الأنصاري، فذكر الأذان وفي أوله التكير مرتان فقط:

⁽¹⁾ ينظر: المبسوط (129/2) ، وبدائع الصنائع (147/1) ، والمدونة (57/1) ، وبداية المجتهد (131/1) ، والأم (73/1) ، وروضة الطالبين (309/1) ، وشرح النووي (81/4) ، والمغني (417/1 مع الشــرح) ، والفروع (313/1) ، ومصنف عبد الرزاق (462/1) ، وابن أبي شـــــية (232/1) ، واحتـــلاف العلماء (ص 61) لمحمد بن نصر المروزي .

أخرجه الطبراني في " الكبير " (5448) .

وأيضًا بمرسل سعيد بن المسيب قال: كان المسلمون بهمهم شيء يجمعون به لصلاتهم، فقال بعضهم الأنصاري في المنام أن وقال بعضهم: بوق، فأري عبد الله بن زيد الأنصاري في المنام أن رجلاً مر به معه ناقوس، فقال له عبد الله: تبيع هذا ؟ فقال الرجل: وما تصنع به ؟ قال: نضر به لصلاتنا . قال: أفلا أدلك على خير ؟ قال: بلى ! قال: تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر هكذا مرتين .

أخرجه عبد الرزاق (1774).

واحتج الجمهور بزيادة الثقات تكبيرتين أخرين، وأنها زيادة من ثقة وليس فيها مخالفة ، فهي مقبولة ، وبالتربيع عَمِل أهل مكة ، وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم .

قال الشافعي (الأم 73/1): "وأدركت إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة يؤذن كما حكى ابن محيريز . . . " .

قالوا: وقد ورد التربيع في أصح روايات حديث عبد الله بن زيد ، وحديث أبي محذورة رضي الله تعالى عنهما ، وقد وردت روايات صحيحة بعدد كلمات الأذان ، وأنها تسع عشرة كلمة ، ولن يكون ذلك كذلك إذا كان التكبير مرتين .

⁽¹) ورواه البيهقي في الكبرى (393/I) ، وفي " المعرفة " (424/1) .

قالوا: وكل تكبيرتين يكونان بصوت واحد ، فكأنهما كلمة واحدة فيأتي بها مرتين . قالوا: والتربيع أصح نظرًا ؛ لأنا رأينا الأذان منه ما يردد في موضعين ، ومنه ما لا يردد إنما يذكر في موضع واحد:

فأما ما يذكر في موضع واحد ولا يكور ، فالصلاة والفلاح ، فذلك ينادى بكل وإحد مرتين . والشهادة تذكر في موضعين : أول الأذان وآخره ، فيثنى في أوله ، فيقال : أشهد أن لا إله إلا الله - مرتين ، ثم يفرد في آخره فيقال : لا إله إلا الله ، ولا يثنى ذلك .

فكان ما ثني من الأذان إنما ثني على نصف ما هو عليه في الأول ، وكان التكبيريذكر في موضعين في أول الأذان ، وبعد الفلاح ، فأجمعوا أنه بعد الفلاح يقول: الله أكبر أن يكون ما اختلف فيه مما يبتدأ به الأذان من التكبير أن يكون مقيساً على ما اتفق فيه ، فيكون ما يبتدأ به الأذان من التكبير على ضعف ما يثنى به فيه من التكبير ، فإذا كان الذي يثنى هو "الله أكبر الله أكب

الترجيع:

بالنظر في أدلة الفريقين وحدنا أن أدلة كلّ قوية ، وأزيد دليل مالك - رحمه الله -توضيحًا فأقول:

⁽¹⁾ شرح معاني الآثار (1/131) .

1-أما حديث ابن عمر في أن الأذان كان على عهد رسول الله كلم مرتين مرتين ، فقد أخرجه - مع أبي داود - النسائي (3/2) ، وأحمد (85/2) ، والدارمي (270/1) وابن خزيمة (193/1) ، وابن حبان (413/1)) ، والبيهقي في السنن (413/1) من طرق عن شعبة بهذا الإسناد ، وهو إسناد حسن ؛ أبو جعفر مؤذن مسجد العربان هو محمد بن إبراهيم بن مسلم ، قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال الدار قطني : بصري يحدث عن جده ، ولا بأس بهما ، وذكره ابن حبان في "الثقات".

والحديث أخرجه الحاكم (197/1 ١٩٥٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

وله طريق آخر عند الدارقطني (1/ 239) ، عن سعيد بن المغيرة الصياد ، ثنا عيسى بن يونس عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كان الأذان على عهد رسول الله على مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة . انتهى .

قال ابن الجوزي في "التحقيق": وهذا إسناد صحيح.

وقد رواه أبوعوانة في مسنده (329/1) ، بلفظ: " مثنى مثنى ، والإقامة فرادى " .

2-وأما حديث عبد الله بن زيد وورود رواية التثنية فيه ، فمدارها على عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ثقة ثبت ، إلا أنه اختلف عليه بين الوصل والإرسال ، فتارة يرويه عن عبد الله ابن زيد ، وأخرى عن معاذ ، وثالثة عن رجل ، ورابعة عن أصحاب رسول الله

وقد صحح إسناده ابن حزم في المحلى (158/3) ، وابن دقيق العيد ، والزيلعي (267/1) وغيرهم .

ومهما يكن من أمر فإن ابن أبي ليلى أدرك عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ، وقد ولد لست بقين من خلافة عمر ، وجهالة أسماء الصحابة لا تضر .

وبالجملة فمرسله صحيح الإسناد ، ويعضده مرسل سعيد بن المسيب السابق تخريجه عند عبد الرزاق ، وإسناده صحيح . ومعلوم أن أصح المراسيل على الإطلاق مرسل سعد . المسيب .

نعم روى هذا الحديث أعني حديث عبد الله بن زيد محمد بن إسحاق عن محمد ابن إبراهيم التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زيد ، حدثني أبي ، وفيه تربيع التكيير وتصريح ابن إسحاق بالسماع ، ومن ثم قال ابن خزيمة (193/1) :

"سمعت محمد بن يحيى (الذهلي) يقول: ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا ؛ لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من أبيه ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمعه من عبد الله بن زيد " .

وقال بمثل قوله البيهقي ، وحكاه الترمذي في " العلل الكبير "عن البخاري . إلا أن ابن إسحاق رواه أيضًا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد به : هكذا أخرجه أبو داود (499) ، وأحمد (43/4) .

وبالنظر في هذه الرواية نجد أن ابن إسحاق:

1_ لم يصرح بسماعه من الزهري ، وقد علم تدليسه .

2_ أنه قد خۇلف في إسناده ومتنه:

خالفه معمر ، عند أبي داود (السابق) ، وعبد الرزاق (1774)، ويونسُ بن يزيد َ ، عند أبي داود (السابق) والبيهقي (414/1) فروياه مرسلاً ، وبتثنية التكبير في أول الأذان .

ومعمر من أثبت الناس في الزهري ، وكذا يونس ، وعلى هذا يترجح طريقهما المرسل على طريق ابن إسحاق :

" ممال البيهقي ، وابن حجر في الفتح (93/2) ، فإنه قال: "ومنهم من وصله عن سعيد عن عبد الله بن زيد ، والمرسل أقوى إسنادًا". وهذا لا يعنى بالتبعية قوة الحكم لمتن المرسل.

والمقصود أن التكبير في أول الأذان متردد بين التثنية والتربيع والطرق إلى كليهما ثابتة متعاضدة .

3-وأما رواية حديث سعد القرَظ التي فيها التكبير مرتين فقط ، فهي ضعيفة ؛ فإن في إلى المعند وأما رواية حديث سعد القرَظ التي فيها التكبير مرتين فقط ، فهي ضعيفة ؛ فإن في السنادها عبد الرحمن بن سعد بن عما ر(1) بن سعد ، وقد ضعفه يحيى بن معين ، وقال البخاري : فيه نظر .

⁽¹⁾ وقع في الطيراني ومجمع الزوائد (334/1) : عبد الرحمن بن عمار بن سعد . ويبدو أنه نسب إلى حده .

----- أثر المخيث الفاد ...

وقال الذهبي: منكر الحديث .

وبعد فالذي أراه راجحًا -إن شاء الله تعالى - أن هذا الأمر من الاختلاف المباح، وأنه يجوز الأمران، ويشهد لهذا:

أن الأذان بما تعم به البلوى بين المسلمين ، ومن الأمور المشهورة المكررة والمقررة لديهم ، فلا يخلو يوم من أيامهم إلا وينادى فيه بالأذان خمس مرات ، حدث هذا بالمدينة بين أصحاب النبي التيوم كذي من أصحابه أيضًا ، ولا يظن أن احتلاف أهل المدينة ومكة في هذا - وإنه ليَيِن - كان مما يخفى مثله على النبي الله أو على خلفائه الراشدين .

ولما كان المؤذنون في كلتا البلدتين - وهما ما هما - مختلفين في التكبير بين التثنية والتربيع ، يرجع كل منهما إلى ما ورثه عن عهد النبي الله إلى يومه ذاك ، ولما لم يوجد - فيما نعلم - منكر من الصحابة - دل ذلك كله على جواز الأمرين ، وأن المؤذن في بحبوحة وسعة من أمره ، ولعل هذا ما دفع أحمد - فيما يروى عنه - وداوذ إلى الأخذ بالتخيير ، قال ابن رشد (بداية المجتهد 132/1):

" ولما كان هذا التعارض الذي ورد في الأذان رأى أحمد وداود أن هذه الصفات المختلفة إنما وردت على التخيير لا على إيجاب واحدة منها ، وأن الإنسان مخير فيها ".

وقال ابن عبد البر(1): " ذهب أحمد وإسحاق وداود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح، فإن ربَّع التكير الأول في الأذان أو ثناه، أو رجَّع في التشهد أو لم يرجِع، أو ثنى الإقامة أو أفردها كلها أو إلا "قد قامت الصلاة"، فالجميع جائز "(2).

وثمة قضية أخرى تتعلق بهذا الحديث ، وهي حكم الترجيع في الأذان ، والمقصود به إعادة الشهاد تين بصوت عال بعد ذكرهما مجفض الصوت ، وذلك للمؤذن ، والجمهور على جوازها خلافا للحنفية .

وإنما هي من اختلاف الحديث لا اختلاف الروايات للحديث الواحد ، أو من باب زيادة الثقة في حديث ، لم تأت في حديث آخر مختلف المخرج ، وهذا ليس من بحثي هنا .

⁽¹⁾ نقله عنه الحافظ في الفتح (100/2) .

⁽²) وقد ورد قول آخر في المسألة – عن ابن عمر ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (1785) ، وابــــن أبي شيبة (1/23) واللفظ له عن نافع قال : كان أذان ابن عمر الله أكبر – الله أكبر – الله أكبر (يعني ثلاثًا) ، شهدت أن لا إله إلا الله – شهدت أن لا إله إلا الله – شهدت أن لا إله إلا الله (ثلاثًا) الحديث . أقول : وهذا شاذ مخالف للثابت من رواية ابن عمر أن الأذان كان على عهد رسول الله على مثنى مشى ، وكيف يخالف ابن عمر أمرًا توقيفيًا كهذا ، وهو الصحابي الشديد التتبع للسنة ؟ .

العع

حبلقيم

أصل المديث :

أنمل العراق

تدريجه:

أخرجه البخاري (1525) ، ومسلم (1182) ، وأبو داود (1737) ، والنسائي (29/2) ، وفي "الكبرى " (29/2) ، وابن ماجه (29/4) ، والدارمي (29/2) ، وأبو يعلى (10/ 180 _ برقم 5803) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (118/2) ، والبيهقي (5/ 20) ، من طرق عن مالك ، وهو في "الموطأ " (1/ 330 _ رواية يحيى) ، والبيهقي (5/ 20) ، من طرق عن مالك ، وهو في "الموطأ " (1/ 330 _ رواية يحيى) ، والبيهقي (1/ 330 _ رواية أبي مصعب) ، عن نافع به ،

وهكذا رواه عن مالك: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التيسي، ويحيى بن يحيى المصمودي، وأبو مصعب الزهري، وعبد الله بن وهب، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن عبد الله بن يونس .

وقد توبع مالك؛ تابعه:

*اللث ين سعد:

أخرجه البخاري (133) ، والنسائي (5/ 122) ، من طريق قتيبة بن سعيد عند ، عن نافع به .

** أيوب السخياني:

أخرجه الترمذي (831) ، والبيهقي (5/26) .

وقدرواه غيرنافع عن ابن عمر:

(أ) سالم بن عبد الله بن عمر:

أخرجه البخاري (1527)، (1528)، ومسلم (1182) (14) (17)، والنسائي (5/ 125)، وأحمد (9/2، 11، 130، 140، 151)، وأبويعلى (9/ 300_ برقسم 125/5)، والطحاوي (1/ 117، 119)، وابن خزيمة (2589)، والبيهقي (5/ 26)،

من طرق عن سالم به .

(ب) عبدالله بن دينار:

أخرجه البخاري (7344) ، ومسلم (1182) (15) ، أحمد (2/50، 81 ، 107) ، أخرجه البخاري (74/4) ، والطحاوي (117/2) ، والدارمي (74/9) ، والطحاوي (117/2) ، وابن حبان (74/9 ـ برقم (3759) ، والبيهقي (26/5) ، من طرق عنه به .

(ج) زيد بن جيير:

أخرجه البخاري (1522) ، والبيهقي (5/ 26) .

... اثر الحديث الفاذ ...

(د) صدقة بن سار:

أخرجه أحمد (2/78، 140) ، والطحاوي (2/117) ، من طريقين عنه به .

الرواية الشاخة:

عبد الرزاق عن مالك عن نافع . . الحديث إلا أنه قال ؛ "أن النبي الله وقت لأهل العراق ذات عرق " .

تدريجها:

أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" _كذا قال الزيلعي 3/12_قال: سمعت مالكًا يقول: "وقت رسول الله الله العراق . . " فقلت له: من حدثك بهذا؟ قال: حدثني به نافع عن ابن عمر .

وأخرجها الدارقطني في "غرائب مالك" ؛ قاله الحافظ في "الفتح" (3/ 455_456) .

مدعم الشذوذ:

الدارقطني في "العلل" _قالدالزيلعي وليس في الجزء المطبوع من العلل قال: "ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك، وخالفه أصحاب مالك؛ فرووه عنه ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق،، وكذلك رواه أيوب السخياني، وابن عون، وابن جربج، وأسامة بن زيد (الليشي) ، وعبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، ، وكذلك رواه سالم وعبدالله بن دينا ر عن ابن عمر ،،

تحقيق الرواية:

بالنظرفيما سبق من طرق الحديث عن مالك، يتين صحة دعوى الدارقطني رحمه الله تعالى، وأنه لم يقل أحد عن مالك في هذا الحديث أن ميقات أهل العراق ذات عرق سوى عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وقد خالفه سبعة أنفس، وفيهم أوثق الناس عن مالك؛ القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي. وعبد الرزاق إمام من الأئمة إلا أنه عمي في آخر عمره، وكان يلقن في تلقن، ويحتمل أنه حدث بهذا الحرف في أخريات حياته، وإلا فإن الراوي عنه هنا أحد الجبال في الحفظ؛ فالعهدة على عبد الرزاق والله أعلم،، ولهذا قال الحافظ (الفتح 3/454): "وهو غرب جدًا".

ومما يدل على أن عبد الرزاق لم يضبطه أن الثابت عن ابن عمر خلافه ؛ فقد رواه عنه عبد الله بن دينار عند البخاري كما سبق وفيه : دُكِرَ العراق أي لابن عمر فقال : "لم يكن عراق يومنذ" ، وكذا هو في رواية صدقة بن يسار عن ابن عمر ، وقد تقدمت عند أحمد وغيره .

الأثر الفقمين:

لم يختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى على أنه لا يجوز للعراقي والمشرقي أن يجاوز ذات عرق بغير إحرام إذا أراد الحج أو العمرة، وقال الثوري والشافعي: إن أهلوا من العقيق فهو أحب إلينا . وإنما اختلفوا فيمن وقت هذا الميقات لأهل العراق (1).

فقالت طائفة منهم: هو منصوص عليه ، وأن الذي وقت ذلك رسول الله على . وبه أخذ الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية .

وقالت طائفة: بل عمر بن الخطاب على هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق، وأنه ليس منصوصًا عليه . وقطع به الغزالي ،، ووقع لمالك في " المدونة " .

وقال الشافعي: لم يوقت رسول الله على ذات عرق وإنما أجمع عليه الناس.

حجة الجمهوس: احتج الجمهور بما جاء في رواية عبد الرزاق السابقة ، وهي صريحة فيما ذهبوا إليه ، وقد علم مافيها .

⁽¹⁾ ينظر: المبسوط (1/ 166) ، وبدائع الصنائع (2/ 164) ، والمدونة (1/ 377) ، وبداية المجتسهد (3/ 377) ، والحاري (1/ 67) ، والمحموع (7/ 201) ، وروضة الطالبين (2/ 313) ، والمغين (3/ 377) ، والإسساف (3/ 424) ، وشرح المسايي (2/ 117) ، والتسسهيد (15/ 140) ، والاستدكار (11/ 76) ، وفتح الباري (3/ 456) ، وذات عرق (كما يقول الشيخ عبد الله البسلم في "توضيح الأحرّنام" (3/ 277 ، 280) ؛ مكان بالبادية سمي بذلك لرجود جبل صغير ممتد صن الشرق إلى الغرب بطول 2 كم فقط مطل على موضع الإحرام من الجهة الجنوبية ، يبتديء هذا العرق شرقًا الشرق إلى الغرب بطول 2 كم فقط مطل على موضع الإحرام من الجهة الجنوبية ، يبتديء هذا العرق شرقًا وما تحته من موضع الإحرام من واد يقال له : انحل ، وينتهي غربًا بواد يقال له : العصلاء الشرقية ، وهذه الكتابة والتحديد عن مشاهدة مع سكان ثقات من أهل المنطقة ، ويسمى الضرية _ واحدة الضواب _ وهي الجبال الصعار ، وغم عن مكة شرقًا بمسافة قدرها 100 كيلو متر ، والآن مهجور لعدم وجود المطرق عليه . وأما المقيق : فواد عظيم يقع شرق مكة بحذاء ذات عرق شرقًا ، يبعد 28 كم ، ويبعد عن مكة بهذاء ذات عرق شرقًا ، يبعد 28 كم ، ويبعد عن مكة بسرا 120 كم .

كما استدلوا بجديث عائشة رضي الله عنها ؛ "أن رسول الله الله وقت لأهل العراق ذات عرق" :

أخرجه أبو داود (739) ، والنسائي (5/125) ، وفي "الكبرى" (739_برقم 3636) ، والطحاوي (718/2) ، وابن عدي في "الكامل" (417/1) ، وابن عدي في "الكامل" (417/1) ، والبيهقي (5/28) ، من طرق عن المعافى بن عمران ، عن أفلح بن حميد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة به . وهذا إسناد صحيح لولا ما تقله ابن عدي من إنكار أحمد وغيره على أفلح قوله: "ولأهل العراق ذات عرق" (1)(!) ،

كما استدلوا بجديث جمابر ﷺ: "مهل أهل المدينة من ذي الحليفة . . . الحديث ، وفيه : "ومهل أهل العراق من ذات عرق . . " :

أخرجه مسلم (1183) من طريقين عن ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابربن عبدالله يسأل عن المهل ، فذكره .

وقد رد هذا الدليل أيضًا بأنه مشكوك في رفعه ؛ فإن فيه قول أبي الزبير : أحسبه رفع إلى النبي الله .

^{· ·} ا وصعف إسناده أيضًا أبو الفرج بن الجوزي في " مثير العزم الساكن " (1/ 196) ·

ومع هذا فقد أخرجه أحمد (336/3) من رواية ابن لهيعة ، عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا بغير شك . إلا أن ابن لهيعة بمن اختلط بعد احتراق كتبه ، والحسن بن موسى الأشيب الراوي عنه عند أحمد ممن روى عنه بعد الاختلاط ، والله أعلم .

ورواه إبراهيم بن يزيد الخوزي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا _ بغير شك أيضًا:

أخرجه ابن ماجه (2915) ، وإبراهيم هذا ضعفه أحمد والنسائي وأبوحاتم وغير واحد ، وقال البخارى: تركوه .

وتوبع أبوالزبير؛ تابعه عطاء بن أبي رباح؛ فرواه عن جابر هم، وفيه: "ولأهل العراق ذات عرق" : أخرجه أحمد (2/ 181) ، والبيهقي (5/ 28) ، من طريق يزيد ين هارون عن الحجاج بن أرطأة عنه به .

وهذا إسناد صحيح لولا عنعة الحجاج؛ فإنه مدلس.

كما استدلوا بجديث الحارث بن عمرو السهمي الشالذي أخرجه أبو داود (1742) المان موابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني " (456/2) ، والبيه في (28/5) ، والبيه في (28/5) ، والمزي في " تهذيب الكمال " (263/5) ، من طريق زرارة بن كريم ؛ أن الحارث بن عمرو حد ثه قال: "أتيت رسول الله الله وهو بمنى أو بعرفات وقد أطاف به الناس . " الحديث ،

¹¹³ ووهم ابن حجر معزاه في " الفتح " (3/ 456) لأحمد والنسائي ،والذي عندهما ليس فيه اللفظ المحتسج

وفيه: "ووقت ذات عرق لأهل العراق " . إلا أن البيهقي قال في "المعرفة " (3/ 533) : "وفي إسناده من هو غير معروف " .

كما استدلوا برواية عمروبن شعيب عن أبيه عن جده (عبد الله بن عمرو بن العاص) مرفوعًا ؛ وفيه: "ولأهل العراق ذات عرق " : أخرجه أحمد (2/181) ، والبيهقي (2/28) ، وفيه تدليس الحجاج بن أرطأة .

كما استدلوا بحديث ابن عباس الله ؛ الذي رواه أبو داود (1740) ، ومن طريقه ابن عبد البرفي " التمهيد " (142/15) ، من طريق يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي بن عباس ، عن عبد الله بن عباس ، قال : " ووقت رسول الله الله المشرق العقيق " وهذا إسناد ضعيف ؛ آفته نزيد هذا فإنه ضعفه الأئمة .

إلا أنه رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعًا ، وفيه : " ولأهل العراق ذات عرق " . وإسناده صحيح ،

وروى هلال بن زيد بن يسار ، عن أنس هه "أنه سمع رسول الله ه وقت لأهل المدائن العقيق ، ولأهل البصرة ذات عرق " . أخرجه الطبراني في "الكبير" (250/1) ، المعقد جمهور الأئمة .

وكان من حجة من قال: إن عمر هو الذي وقت لهم ذلك:

ما أخرجه البخاري (1531) ، عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر الله في الم الم الله في حد لأهل المصران (الكوفة والبصرة) أتوا عمر في فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله في حد لأهل نجد قركا وهو جَوْرٌ عن طريقنا ، وإنا إن أردنا قركا شق علينا . قال : انظروا حذوها من طريقكم . فحد لهم ذات عرق .

وكان حجة الشافعي_رحمه الله _ما رواه يحيى بن سعيد الأنصاري وعبيد الله بن عمر وابن عون ، وغيرُ واحد عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رجلاً سأل النبي الله من أبن يحرم ؟ قال: " مُهَلُّ أهل المدينة من ذي الحليفة ، ومهل أهل الشام من الجُحفة ، ومهل أهل اليمن من يلملم ، ومهل أهل إلم خد من قرن . قال ابن عمر : وقاس الناس ذات عرق بقرن . أخرجه الإمام أحمد في مسنده (2/3) ، وإسناده صحيح ،، ورواه الطبري _كما في الحرجه الإمام أحمد في مسنده (2/3) ، وإسناده صحيح ،، ورواه الطبري _كما في الاستذكار 11/77 _عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر به ، إلا أنه كان يقول : لما وقت لأهل نجد قال عمر : مهل أهل العراق ذات عرق ، فاختلفوا في القياس ، فقال بعضهم : ذات عرق ، وقال بعضهم : بطن العقيق . قال ابن عمر : فقاس الناس ذلك . والمتر جبيع :

أنه بالنظر إلى أدلة الجمهور ، وهي وإن كانت أفرادها ضعيفة إلا أنه كما يقول ابن حجر (الله النظر إلى أدلة الجمهور ، وهي وإن كانت أفرادها ضعيفة إلا أنه كما يقول ابن حجر (456) " لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى " .

وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومنذ ، فجوابه ما قال الطحاوي في "
شرح المعاني " (2/19) : ". قيل له : كما وقت لأهل الشام ما وقت والشام إنما
فتحت بعده . . . ، فوقت لأهل النواحي لأنه علم أنه سيفتح الله على أمته الشام والعراق
وغيرهما من البلدان ، وقد قال رسول الله الله : "منعت العراق درهمها وقفيزها ، ومنعت
الشام مديها ودينارها ، ومنعت مصر إردبها ودينارها ، وعدتم كما بذأتم ، وعدتم كما بدأتم
، وعدتم كما بدأتم "(2) ، فهذا رسول الله الله قد ذكر ما سيفعله أهل العراق من منع الزكاة
قبل أن يكون عراق ، وذكر مثل ذلك في أهل الشام وأهل مصر قبل أن يكون الشام ومصر ؛ لما
أعلمه الله تعالى من كونهما من بعده ، ، فكذلك ما ذكره من التوقيت لأهل العراق .

قد يقال: ويعكر على هذا الجواب ذكر أهل الشام، وأنه وقت لهم ولم يكونوا حيننذ مسلمين أيضا ، فلعل مراد ابن عمر وغيره ممن قال: لم يكن عراق يومنذ نفي العراقين وهما المصران المشهور ان الكوفة والبصرة، وكل منهما إنما صار مصرًا جامعًا بعد فتح المسلمين بلاد الفرس (3).

⁽¹⁾ ونقله ابن عبد البر في " الاستذكار " (11/ 77) عنه ولم يسمه ، وقد جمعت بين كلاميهما ،، وكأن الحافظ لم يقف على كلام الطحاوي فنسب هذا التوجيه لابن عبدالبر ، وهومسبوق كما تبين هنا . (2) أخرجه الطحاوي من ثلاث طرق عن زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا به . والحديث أخرجه مسلم (2896) ، وغيره .

^{(&}lt;sup>(3)</sup> الفتح (13/ 423) .

ومهما يكن من أمر؛ فإن الذين قالوا: وقته رسول الله الله والذين قالوا: وقته عمر اتفقوا على أنه ميقات أهل العراق، وحكى ابن عبد البرفي "التمهيد" الإجماع على ذلك.

وأما دعوى الشافعي_رحمه الله_أن الناس أجمعوا عليه؛ فإن الإجماع لابد له من مستند ، ومستنده إما بتقوية الحديث المرفوع ، وإما من فعل عمر وإقرار الصحابة له عليه وأن لا مخالف ، ، وهو أيضًا سنة لها حكم الرفع ؛ لقوله عليه السلام : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " : أخرجه أبو داود (4607) ، والترمذي (2678) ، وغيرهما ، وصححه الترمذي وغيره .

وبهذا يعلم مدى توفيق السندي_رحمه الله تعالى حينما قال: " فإن صح هذا الخبر فهذا من موافقة عمر الصواب في الاجتهاد، والله تعالى أعلم "(1).

ا) . نعليق السندي على سنن النسائي (5/ 124) .

------ أثر المحيث الفاح ...

الطلاق

أحل المديث :

عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت: طلقني زوجي ثلاثاً ، فخاصمته إلى رسول السكنى الله علي السكنى والنفقة ، وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم و المنقة مكتوم .

للمبتوتة

تخريجه :

أخرجه مسلم (1480) (42) ، (44) ، وأبوداود (2288) ، والترمذي (1191) ، وأخرجه مسلم (142/6) ، وابن ماجه (2036) ، وابن أبي شيبة (4/209) ، وأحمد (412/6) ، والنسائي (40/6) ، وابن ماجه (2036) ، وابن أبي شيبة (4/109) ، وأحمد (473/7) ، والدارمي (473/7) ، والحميدي (363) ، والبيهقي في الكبرى (473/7) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (64/3) ، والطبراني (378/24) ، وابن حبان (63/10) . والطحاوي في "شرح المعاني" (64/3) ، والطبراني (425/21) ، وابن حبان (63/10) .

وتابع الشعبيُّ جماعة به مختصرًا ومطولاً ، منهم :

1-أبوسلمة بن عبد الرحمن:

أخرجه مسلم (1480) (36، 37، 38، 40) ، وأبو داود (2284 > 2287) ، ومالك أخرجه مسلم (1480) ، والبيه في (5/208) ، والبيه في (5/208) ، والبيه في

----- أثر المديث الشاك ...

البيونح

ربا الفضل

أصل العديث :

عن أبي عياش زيد بن عياش عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن البيضاء بالسلت، فقال له سعد : أيهما أفضل ؟ قال: البيضاء . قال: فنهاه عن ذلك وقال: سمعت رسول الله على سأل عن شراء التمر بالرطب، فقال عليه السلام: "أينقص الرطب إذا يبس ؟ قال: نعم، فنهاه عن ذلك ".

تخريجه :

أخرجه مالك في الموطأ (24/2) ، ومن طريقه: أبوداود (3359) ، والمترمذي (1243) ، والنسائي (268/7) ، وابن ماجه (2264) ، والطيالسي (ص 29) ، وابن ماجه (2264) ، والطيالسي (ص 29) ، ومن طريقه (214) ، وأبويعلى في مسنده (214، 99) ، ومن مصنفه (14185) ، وأبويعلى في مسنده (214، 99) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (6/4) ، والبزار في مسنده (46/6/4) ، والدارقطني (49/3) ، والمبيقي (5/49) ، والدورقي (1/136/3) ، والشافعي في الأم (1/136) ، وفي "اختلاف الحديث" (ص 319) ، وفي "السنن المأثورة" (ص 259-رواية الطحاوي عن المزني) ، وابن الحارود (657) ، وأحمد (175/1) ، كلهم من

... اثر المديب الشاك ...

(471/7 × 472) ، والطبراني (24/36–372) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (65/3) ، وعبد الرزاق (12022) .

2-أبوبكربن أبي الجهم:

أخرجه مسلم (1480) (47، 48، 50) ، وابن ماجه (2035) ، وأحمد (411، 413) ، وأخرجه مسلم (1480) ، والطحاوي والميه في (473/7) ، والطبراني (37/ 376–377) والطيالسي (228) ، والطحاوي (66/3) ، وابن أبي شيبة (109/4) .

3-عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت:

أخرجه النسائي (207/6) ، وأحمد (414/6) ، والطبراني (375/24) ، والطحاوي (1) (66/3) ، والطحاوي (1) (66/3) ، وعبد الرزاق (12021) .

4- تميم مولى فاطمة:

أحمد (411/6) .

5-عبداللهالبهي:

أحمد (4/2/6) ، والبيهقي (4/4/7) ، ومسلم (1480) (51) ، والطبراني (377/24) .

6-ابن عباس:

أحمد (4/2/6) ، والطبراني (365/24) .

⁽١١) وقع في الطحاوي : عبد الرحمن بن عاصم عن ثابت ، وهو خطأ .

----- أثر العديث الشاخ ...

7-قبيصة بن ذؤيب:

أحمد (4/5/6) ، والطبراني (374/24) .

8-عبيد الله بن عبد الله بن عتبة:

مسلم (1480) (41) ، والطحاوي (67/3) ، والطبراني (372/24) ، وعبد السرزاق . (12024) ، والبيهقي (472/7) .

9-الأسود بن يزيد:

الطبراني (378/24) .

10-عروة بن الزبير:

مسلم (1482) (53) ، والطبراني (24/366) .

الرواية الشاخة :

رواية الأسود بن يزيد عن عمر في حديث فاطمة قال: لا ندع كتاب الله وسغة نبينا لقول امرأة ، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت . لها السكنى والنفقة ؛ قال الله عز وجل : الله تخرجوهن مزيوتهن ولا يخرج والا أن أتين بفاحشة مبينة .

معضع الشخوط، قوله: "وسنة نبينا".

تخريج الرواية :

رواها عن الأسود عن عمر:

1-أبوإسحاقالسبيعي:

أخرجه مسلم (1480) (46) ، والطحاوي (67/3) ، والبيهقي (475/7) من طريق أبي أحمد الزبيري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عمر .

وتابعه سليمان بن معاذ عند مسلم، ولم يذكر لفظه .

2-إبراهيم النخعي:

الدارمي (165/2) ، وسيأتي الكلام على طرقه بالتفصيل .

ورويت هذه اللفظة من رواية إبراهيم عن عمر:

أخر بما:

الترمذي (1191) ، والطحاوي (67/3، 68) ، وعبد الرزاق (12027) ، وابن أبي شيبة (1007) ، وابن أبي شيبة (108/4) ، والبيهقي (475/7) ، وابن حبان (63/10) (63/20 إحسان) .

وهي منقطعة (١١)؛ فإن إبراهيم لم يدرك عمر:

هكذا قال البيهقي في سننه ، والحافظ في الفتح (9/391) ، إلا أن رواية إبراهيم المنقطعة تحمل على الموصولة (2) التي رواها عن الأسود عن عمر ، وهكذا أخرجها ابن أبي شيبة

ا الما الما حري ما الله عن أبيه وعن أبي زرعة أن النخعي عن عمر مرسل (المراسيل ص 18) .

ا أَنَا وَقَالَ اللهِ رحم في " ضرح علل الترمذي " (294/1) تعقيباً على قول إبراهيم للأعمـــش : إذا حدثتكم عن رحل عن عند الله فهو الذي سمعت .. إلى :

(107/4) ، والدارمي (165/2) ، والدارقطني (4/27) ، والبيه هي (475/7) من طريق الأعمش ، والحكم وحماد ، عن إبراهيم عن الأسود عن عمر ، به . وبعضهم قال فيه: "وسنة نبينا" ، على ما سيأتي في تحقيقه .

والمقصود أن إبراهيم سمعه من الأسود ، هكذا ، وقد قال ابن التركماني: "والنخعي وإن لم يدرك عمر إلا أن مراسيله صحيحة إلا حديثين . كذا قال ابن معين ، وليس هذا الحديث منها .

وقال صاحب" التمهيد" في أوائله (30/1): مراسيل النخعي صحيحة، ثم ذكر بسنده عن الأعمش قلت للنخعي: إذا حدثتني حديثا فأسنده، فقال: إذا قلت: عن عبدالله، فاعلم أنه عن غير واحد. وإذا سميت لك أحدا فهو الذي سميته.

قال أبو عمر (38/1) : في هذا ما يدل على أن مراسيله أقوى من أسانيده.

وقال في موضع آخر : مراسيله عن ابن مسعود وعمر صحاح كلها ، وما أرسل منها أقوى من الذي أسند . حكاه يحيى القطان وغيره . "أ . ه .

أقول: وقدتابعهالشعبي:

أخرجه أحمد (415/6) .

مدعم الشخوط :

الدارقطني (العلل 140/2) ، وتابعه البيهقي (الكبرى) (476/7) .

وقال أيضا : مرسلات إبراهيم أعجب إلى من سالم والقاسم وسعيد بن المسيب .

----- أثر المديبة الغاط ...

تحقيق الرواية :

نقدم أن هذه اللفظة رواها عن عمر: الأسود بن يزيد ، وابن أخته إبراهيم النخعي: ورواها عن الأسود: أبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم النخعي:

وعن أبي إسحاق :عمار بن رزيق ، وعنه :

أبوأحمد الزبيري: محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي:

عند مسلم، والطحاوي، والبيهقي.

وخالفه:

1_ يحيى بن آدم؛ فرواه عن عمار:

عند الدارقطني (26/4) ، ولم يقل: "وسنة نبينا".

قال الدارقطني في العلل: "وهو أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه".

قال ابن التركماني: "ولا تعارض بين رواية الزبيري ورواية يحيى حتى يرجح يحيى عليه ؛ لأن الزبيري ما خالفه ، بل وافقه ، وزاد عليه قوله: "سنة نبينا" ، وهو إمام حافظ ، قال محمد بن بشار (بندار) : ما رأيت رجلا أحفظ من الزبيري ، فهذه زيادة من شقة ، فوجب أن تقبل .

وقال مسلم عقيب حديث الزبيري: ثنا أحمد بن عبدة ثنا أبوداود ، ثنا سليمان بن معاذ عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحوحديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق بقصته . فهذا شاهد

لحديث الزبيري . ورواية أشعث (وسيأتي الكلام عليها) تشهد له أيضا ، وهو يصلح للمتابعة ؛ لأن العجلي وثقه (١) ، ووثقه ابن معين في رواية ، وروى له مسلم في المتابعات . وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه ، ويشهد له أيضا ثلاثة أوجه . . . " ، وسيأتي الكلام عليها في حينه .

2 قبيصة بن عقبة: (قاله البيهقي 476/7) ، فرواه عن عمار بن رزيق مثل قول يحيى بن آدم سواء .

وأما رواية إبراهيم عن الأسود ، فقد رواها عنه : الحكم وحماد (مقرونين) ، وعنهما أشعث بن سوار :

أخرجها الدارمي (165/2):

أخبرنا محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث عن الأشعث . . .

2-وأما رواية إبراهيم، فلها عنه طرق:

١-مغيرة:

عند الترمذي ، وابن أبي شيبة (108/4) .

2-سلمة بن كهيل:

ا ا ا مل صعفه ، وقال : يكتب حديثه .

الطحاوي (67/3) ، والدارمي (165/2) ، وابن حبان (63/10) (4250) ، وابن أبي شيبة (475/4) ، وعبد الرزاق (12027) ، والبيهقي (475/7) .

وتابعهما الأعمش عن إبراهيم، واختلف عليه؟

فرواه عنه حفص بن غياث ، واختلف عليه ، فرواها عنه :

طلق بن غنام عند الدارمي (165/2) ،

والمحاربي (عبد الرحمن بن محمد) ، ذكره الدارقطني في العلل (140/2) باللفظ المذكور ، وخالفهما أبو بكر بن أبي شيبة (107/4) ، ومن طريقه الدارمي (165/2) ومحمد بن عبد الله بن غير (ذكره الدارقطني في العلل) .

فروياه جميعا عن الأعمش ، وليس فيه هذه اللفظة .

وتابع حفصا محمد بن فضيل من طريق ابن أبي شيبة: نا حفص بن غياث ومحمد بن فضيل عن الأعمش به ، وليس فيه هذه اللفظة .

وأخرجه البيهقي (475/7) من طريق الحسن بن علي بن الأسود عن محمد بن فضيل عن الأعمش به ، مثل سابقه ،

الترجيع:

أقول: محمد بن فضيل وإن كان من رجال الجماعة ، إلا أن حفصا أوثق أصحاب الأعمش ، كذا قال يحيى القطان ، وابن مهدي .

وطلق بن غنام الراوي عن حفص هو ابن عمه ، وقد وثقه ابن نمير والعجلي والدار قطني ، وقال الحافظ: ثقة .

وأما ما رمى به البيهقي رواية الأشعث ، وأنه ضعيف ، فهذا لا يسلم له ؛ لأن الأشعث عن يكتب حديثه ، ومثل هذا يصلح للمتابعات والشواهد ، وظني أن هذه اللفظة بمن دونه ، وهو حفص بن غياث ، وحفص قد سمعها من الأشعث ، وسمعها من الأعمش ، فهو أوثق الناس فيه ، وقد رواها عن حفص عن الأشعث والأعمش ثلاثة أنفس :

1- محمد بن العلاء (أبو كريب) عنه عن الأشعث - الدارمي .

2- طلق بن غنام عنه عن الأعمش - الدارمي

3- الحاربي عنه عن الأعمش - ذكره الدار قطني في العلل.

ويشهد لهؤلاء طريقا المغيرة وسلمة بن كهيل . هذا إن صححنا مرسل إبراهيم عن عمر ، وجعلناه من روايته عن الأسود عن عمر .

ويشهد لهمأيضا طريق أبي أحمد الزبيري وسليمان بن معاذ عن أبي إسحاق السبيعي ، وقد تقدمتا .

ويشهد لدأيضا مرسل ميمون بن مهران عن عمر ، عند ابن أبي شيبة (108/4) ، وإسناده صحيح .

الأثر الفقمي ،

بادي عبد عأقول: اختلف أهل العلم في المبتوتة ، وهي التي بت طلاقها وبانت من زوجها بينونة كبرى ، هل لها سكنى ونفقة على زوجها .

- فذهب أكثر الفقهاء العراقيين إلى أن لها السكني والنفقة .

وبه قال ابن شبرمة ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وأبو حنيفة وأصحابه ، والبتي والعنبري ، وروي عن عمر وابن مسعود .

- وذهب آخرون إلى أنه ليس لها سكتي ولا نفقة ، ومنهم :

الحسن البصري، وعطاء، والشعبي، وطاوس، وعكرمة، وإسحاق، وأبوثور، وداود، وهو رواية في مذهب أحمد.

وروي عن علي وابن عباس، وجابر .

- وذهب فريق ثالث إلى أن لها السكني ولانفقة لها ، وبه قال :

مالك، والليث، والشافعي، وفقها المدينة السبعة، وهورواية عن أحمد. ونسب إلى عمر وابنه، وابن مسعود، وعائشة (١).

واحتج الأولون بقول عمر: "لانترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لاندري حفظت أو نسيت ، لها السكني والنفقة ".

وكما احتجوا بقوله تعالى: ﴿ أَسكنوه زمز حيث سكنتم مزوجد كم ﴾ [الطلاق:6] . وقوله قبله: ﴿ لا تخرجوه زمزيوته ولا يخرج والا أزياً تبن بفاحشة مبينة ﴾ [الطلاق :1] ، فهذا أمر بالسكنى ، قالوا: فظهر أن حديث فاطمة بنت قيس مخالف لكتاب الله ، وسنة نبيه على.

قالوا: وأما النفقة فالأنها محبوسة عليه، وقد قال عمر: " لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا والله يقول امرأة جهلت أو نسيت"، قالوا: والذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى. وأما النفقة فبقوله تعالى: ﴿ وَإِزَكِرَا وَلاِنَ حَمْلُ فَأَنفقوا عليه و حتى ضعر حمله في [الطلاق 6]:

قالوا: إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى ؟ لأن مدة الحمل تطول غالبًا .

وقد احتج الفريق الثاني بظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونا زعوا في تناول الآية الأولى المطلقة البائن ، وقد احتجت فاطمة صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكار ، بقولها : بيني وبينكم كتاب الله ؟ قال الله تعالى : ﴿ لا تخرجوه رمزيو تهز إلى قوله _ يحدث بعد ذلك أمرًا ﴾ [الطلاق: 1] ، قالت : هذا لمن كانت له المراجعة ، فأي أمر يحدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملاً فعلام يحبسونها ؟ .

وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى: ﴿ يحدث بعد ذلك أمرًا ﴾ المراجعة - قتادة ، والحسن ، والسدي ، والضحاك ، أخرجه الطبري عنهم ، ولم يحك عن أحد غيرهم خلافة .

وأما الفريق الأخير (وزعم ابن حجر 390/9 أنه الجمهور) ، فكان من أدلته: -- دليل الفريق الأول ، وهو قوله تعالى: ﴿ أَسْكَنُوهُ رَمْزِحِيثِ سَكَنَتُمْ مُرْوَجِدِكُمْ ﴾ [الطلاق: 6] على وجوب السكني .

ولعدم وجوب النفقة بجديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى: ﴿ وَإِزَكُوا وَلِاتِ حَمَلَ . . . ﴾ الآية [الطلاق: 6] .

قالوا: إن الله سبحانه وتعالى لما ذكر السكتى أطلقها لكل مطلقة ، فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهم ، وحرم عليهم أن يخرجوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . قالوا: ولما ذكر الله النفقة قيدها بالحمل ، فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن ، فدل على أن المطلقة البائن لا نفقة لها .

قالوا: والسياق يفهم أنها في غير الرجعية ؛ لأن نفقة الرجعية واجبة لولم تكن حاملاً . قالوا: وقد اختلفت الروايات ؛ ففي بعضها "فقال: لانفقة لك ولاسكنى" ، وفي بعضها أنه لما قال: " لانفقة لك" استأذنته في الانتقال فأذن لها ، وكلها في صحيح مسلم . فإذا جمعت ألفا ظ الحديث من جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها وخروجها من السكنى

ما ذكر من الخوف عليها - وهذا في البخاري من رواية عروة عن عائشة - وفي بعضها عند مسلم والطحاوي وغيرهما أنها خافت أن يقتحم عليها - وأيضًا ما ذكر من الخوف منها من بذاءة لسانها واستطالتها على أحمائها ، وحينذ استقام الاستدلال على أن السكنى لم تسقط لذاتها ، وإنما سُقطت للسبب المذكور .

نعم: كانت فاطمة بنت قيس تجزم بإسقاط سكنى البائن ونفقتها ، وتستدل لذلك . وقد أنكر عليها كل من عائشة ومروان وابن المسيب ، ناهيك عن عمر وابنه .

قال الشافعي: "فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي على أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت، ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر، ويزيد ابن المسيب وغيره أنها كتمت في ويزيد ابن المسيب وغيره أنها كتمت في حديثها السبب الذي أمرها النبي على أن تعتد في غيربيت زوجها ؛ خوفاً أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للمبتوتة أن تعتد حيث شاءت "أ.ه.

وأما احتجاج من قال بأن السكني للرجعية فقط بقوله تعالى: ﴿ لا تخرجوهن . ﴾ الآية ، وفهم فاطمة للآية ومتابعة قتادة والحسن والضحاك وغيرهم لها ، فقد صوب ابن

------ أثر الحديث الفاح ...

العربي (1) فهمها ، فقال: " وصدقت . . ، ولكنَّ ذلك في المبتوتة ثبت من الآية الأخرى ، وهو قوله تعالى: ﴿ أَسَكَنُوهُ وَمُرْحِيثِ سَكُنتُمُ مُرْوَجِدِكُمُ ﴾ " .

قالوا: وإنما أخرجناها بعذر، وهو قوله تعالى: ﴿ إِلا أَنِياً تَبِنِ بِفَاحِشَةُ مِينَةُ ﴾ وهو على ما قال ابن عباس: البَذَاءُ.

وقد رد هؤلاء _ بحق _على الفريقين الأولين ، فقالوا :

وأما قولها: "إذا لم يكن لها نفقة فعلام يحبسونها ؟ "، فأجاب بعض العلماء عده بأن السكئى التي تتبعها النفقة هو حال الزوجية الذي يمكن معه الاستمتاع ولوكانت رجعية ، وأما السكئى بعد البينونة فهو حق لله تعالى ؛ بدليل: أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية ، فدل على أن لا ملازمة بين السكئى والنفقة .

وأما ما قاله أصحاب الفريق الأول من أن النفقة في حال عدم الحمل أولى ؛ لأن عدة الحمل تطول غالباً ، فقد رده ابن السمعاني (فتح الباري 391/9) بمنع العلة في طول مدة الحمل ، بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى ، فلا أولوية ، وبأن قياس الحائل على الحامل فاسد ؛ لأنه يتضمن إسقاط تقيير ورد به النص في القرآن والسنة .

⁽¹⁾ أحكام القرآن (1818/4) .

وأما قول عمر: "لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا "_وقد أثبتنا صحته_، فلعل عمر أراد بسنة النبي والله ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله ، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا ، ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر ؛ فإن قوله: "لاندري حفظت أو نسيت" قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو عممت في موضع التخصيص .

وأما احتجاجهم بما أخرجه أحمد والدارقطني وغيرهما من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعًا: "إنما السكنى والنفقة لمن كان يملك الرجعة "، فهوفي أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب في " المدرج" أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه ، وهوضعيف ، ومن أدخله في رواية غير مجالد عن الشعبي فقد أدرجه .

قال الحافظ في " الفتح ": "وهوكما قال".

ونقل الزيلعي في " نصب الراية " (272/3) عن ابن القطان (1) تضعيفه هذه الزيادة . قال : ولكن وردت من غير رواية مجالد عن الشعبي ، رواه النسائي من حديث سعيد بن يزيد الأحمسي ثنا الشعبي به .

وسعيد بن يزيد الأحمسي لم تثبت عدالته ، وقد ذكره أبوحاتم برواية أبي نعيم عنه ، وروايته عن الشعبي وقال: إنه شيخ "أ.ه.

 ⁽¹⁾ بيان الوهم والإيهام (4/ 477) 478) .

أقول: وبذلك يتين أن الراجح من هذه الأقوال هو قول الفريق الثالث، وهم الذين أوجبوا السكنى، وقالوا: لا نفقة، حيث قويت حجتهم، وجمعوا بين الأدلة، ولم يهملوا أثراً؛ فالعمل بالدليلين خير من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، والله تعالى أعلم.

----- أثر الحديث الشاخ ...

الصوم

شر ط الصيام

أحل المديث ،

أن عمر سأل النبي الله قال: كتن نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الالمتكافعة الالمتكافعة الحرام، قال: "أوف بنذرك":

تخريجه:

أخرجه البخاري (2032)، (2042)، (2043)، (2043)، ومسلم (6697)، وأخرجه البخاري (2032)، و(2041)، و(3325)، وأبوداود (3325)، والمترمذي (1579)، وابن ماجه (2129)، وأحمد (3325)، وأبوداود (2042)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (133/3)، وعبد بن حميد (44/1) برقم (402)، وابن خزيمة (351/3)، برقم (2239)، وابن حبان (204/10) (204) (4379)، والدارقطني (200/2)، والبيهقي (76/10)، من طرق عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فذكره، وليس عند ابن ماجه وعبد بن حميد والطحاوي ذكر (الليلة).

وسيأتي الكلام على طرقه عن عبيد الله .

وقد توبع عبيد الله(1)؛ تابعه أيوب السخياني:

أخرجــه البخــاري (3144) ، (4320) ، ومســلم (1656) ، والحميــدي في مســنده (خرجــه البخــاري (3144) ، وابن خزية (691) (691) ، والشافعي في مسـنده (ض85) ، والطحاوي (693) ، وابن خزية (347/3) بزقــم (2229) ، وابـن حبــان (20/ 225) (4381) ــإحســان) ، وأحمــد (35/2) ، والنسائي (21/7) .

من طرق عن أيوب، وسيأتي ذكرها .

الرواية الشاخة (الأولى) :

أن عمر بن الخطاب على نذر أن يعتكف في الشرك وليصوم ن ، فسأل رسول الله على ال

أخرجها الدارقطني (201/2) ، والبيهقي (317/4) من طريق سعيد بن بشير عن عبيدالله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر ، فذكره .

مدعم الشذوذ:

البيهقي (4/317) ، وتابعه ابن التركماني ، وابن الجوزي في التحقيق ، وتابعه ابن عبد الميه وي التحقيق ، وتابعه ابن عبد الهادي في التنقيح ، وسكت عن ذلك ، وأقره الحافظ الزيلعي في نصب الراية (2/489) .

⁻ وتابع عمرو بن دينار نافعًا ، أخرجه أبو داود والبزار ، والدارقطني ، والبيهقي من طريق عبد الله بسن بديل المكي ، قال الدارقطني في العلل(2 / 26) : و لم يتابع عليه ، ولا يعرف هذا الحديث عن أحد من أصحاب عمرو بن دينار .

وعلق الدارقطني (العلل 2/26) الحكم عليه على ضبط سعيد بن بشير لهذا الحرف، وحسَّن إسناده في السنن (2/201).

تحقيق الرواية :

اتُهِمَ سعيد بن بشير الأزدي بهذا الحرف، وسعيد وثقه شعبة ودحيم وسفيان بن عيينة، وضعفه يحيى وابن المديني وأبومسهر، وحدث عنه ابن مهدي ثم تركه، وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو يحتمل.

وقالاالنسائي:ضعيف.

وقال ابن عدي: ولا أرى بما يروى عن سعيد بن بشير بأسا ، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط ، والغالب على حديثه الاستقامة ، والغالب عليه الصدق (1) .

أقول: وسعيد لا يحتمل منه هذا التفرد؛ فإنه لم يتابع على هذه الزيادة؛ فقد روى الحديث من أصحاب عبيد الله بن عمر تسعة أنفس سوى سعيد ، كلهم لم يذكر فيه لفظ الصيام ولا الأمر به .

⁽¹⁾ وقد بالغ ابن التركماني في " الجوهر النقي " فحكى تضعيفه عن جماعة ممن ذكرتهم ، ثم كتم خبر مسن وثقه ومشى حديثه ، واعتمد كلمة ابن حبان فيه : كان رديء الحفظ فاحش الخطأ .

وابن حبان معروف بإفراطه في الجرح . ثم إنه قال : يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه ، وعن عمرو بـــــن دينار ما لا يعرف من حديثه .

أقول : وهذا ليس من حديثه عن واحد منهما ، إلا أنه مع هذا لايحتمل منه هذا التفرد .

----- أثر البحيث الغاط ...

الرواية الشاخة (الثانية) .

تخريجما

أولا: طريق شعبة عن عبيد الله:

أخرجها مسلم (3656) (27) ، والنسائي (22/7) من طريق محمد بن جعفر (غندر) عده.

ثانيا : طريق جرير بن حازم عن أيوب:

أخرجها مسلم (1656) (28) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (133/3) .

ثالثًا: طريق معمر عن أبوب:

أخرجها : مسلم (1656) (28) ، وأحمد (35/2) ، وابن حبان (205/10) _ [4381] .

مدعم الشخوذ :

ابن حجر (الفتح 4/322) ، وابن عبد الهادي (التنقيح) .

تحقيق القول فيي شخوط سطم الرواية :

إنما قال من قال بشذوذ هذه الرواية ؛ لأن جماعة من الثقات من أصحاب عبيد الله رووها عنه بلفظ "ليلة"، ولم يخالف إلا شعبة ، منهم:

1-عبد الله بن المبارك:

عند البخاري(6697) .

2-سليمان بن بلال:

عند البخاري (2042) .

3- يحيى بن سعيد القطان:

عند البخاري (2032) ، ومسلم (1656) (27) ، وأبي داود (3325) ، والترمذي (1579) ، وأبي داود (3325) ، والترمذي (1579) ، وأحمد (37/1) ، (20/2) ، وابن خزيمة (351/3) ، وابن حبان (16/50) . وابن حبان (76/10) .

4-أبوأسامة (حماد بن أسامة):

عند البخاري (2043) ، ومسلم (1656) (27) .

5-عبد الوهاب الثقفى:

عند مسلم (1656) (27).

وثمة طريق سادسة خلت من ذكر اليوم والليلة ، هي طريق حفص بن غياث:

أخرجها مسلم (1656) (27) ، وعبد بن حميد (44/1) (40) ، وابن ماجه (2129) ، والطحاوي في " شرح المعاني " (133/3) .

وتابع حفصا سفيان بن عيينة:

أخرجه الشافعي في مسنده (ص 85) ، والبيهقي (76/10) ، والدارقطني في "العلل" (31/2) ،، و يحيى القطان:

في رواية يزيد بن سنان عنه ، أخرجه الطحاوي (133/3) ، والدارقطني في "العلل" (30/2) .

وشعبة في رواية عن غندر عنه:

أخرجها الخليلي في الإرشاد (294/1) برقم (41) ، وقال:

لم يروه غير غند رعن شعبة (1).

وكذلك رواها جماعة بلفظ "ثليلة" من ثقات أصحاب أيوب، ولم يخالف غير جرير بن حازم، ومعمر -كما تقدم - ومن أولئك:

1-حماد بن زید عنه:

⁽¹⁾ أقول : وهي رواية شاذة عن شعبة ؛ فقد رواها ثقتان عن غندر عنه باللفظ المشهور عنه ، وهو " يوم " ، وهما محمد بن عمرو بن جبلة عند مسلم ، وأحمد بن عبد الله بن الحكم عند النسائي ، والوهم عليه من محمد بن الوليد البسري الراوي عنه ، أو أن شعبة كان يحدث به على الوجهين .

عند البخاري (3144) ، وذكره في "المغازي" (4320) مرسلاً، وأخرجه مسلم (1656) (28) ، والإسماعيلي في مستخرجه كما في الفتح (631/7) .

2-سفيان بن عيينة عنه:

عند الحميدي (24/2) (691) ، وابن خزيمة (327/3) (2229) ، والنسائي (21/7) .

وجرير ومعمر لا يقاومان حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ، وقد قدَّم يحيى بن معين حمادًا على كل من روى عن أيوب ؛ فهو أثبت الناس فيه ، وقد جالسه عشرين سنة . القر جيع ،

والراجح أن رواية الجماعة أولى ، وأن ما عداها فهو شاذ ، لا سيما في وجود هذا الجمع من فحول الأثمة الذين خالفوا شعبة ، وجريرًا ومعمرًا ، وشعبة وإن كان أحد الفحول إلا أن البخاري قال: "كت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بين لنا غلط شعبة مناه الدل على أن لشعبة غلطاً . .

وأما ما قاله ابن حبان (10/22-إحسان) ، ونقله عنه الحافظ في الفتح (322/4) من الجمع بين الروايتين ، فهذا سبقه به شيخه ابن خزيمة ، في صحيحه (347/3) ، فقال: "وقال بعض الرواة في خبر نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال: إني نذرت أن أعتكف يومًا ،

⁽¹⁾ سير أعلام النبلاء (12 / 419) .

فإن ثبت هذه اللفظة فهذا من الجنس الذي أعلمت أن العرب قد تقول: (يومًا) بليلته، وتقول: (ليلم) بليلته، وتقول: (ليلة) تريد بيومها، وقد ثبت الحجة في كتاب الله عز وجل في هذا ".

فأنت ترى أن ابن خزيمة - ومثله ابن حبان - علق الأمر على الثبوت ، وقد رأيت أن الكلمة شاذة غير ثابتة ، فلا يحتاج إلى هذا الجمع ، ثم إني لم أجد في كلامهم مساواة الليلة باليوم بله إحاطكها بالليل والنهار معًا ، بل ذكروا أن الليلة ضد اليوم وهو النهار ، ولم يذكر ابن خزيمة أبن هذا في كتاب الله .

بل الثابت في كتاب الله تعالى عكس هذا ؛ فقد قال في سورة الحاقة : ﴿ سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسومًا ﴾ [الحاقة: 7] ؛ فقد دلت الآية على أن بين الليلة واليوم فرقًا . ومما يرجح أن الثابت رواية من روى "ليلة" أن البخاري – رحمه الله – وإن لم يذكرها في صحيحه ، فقد ذكر زيادات في الحديث ترجحها ، من مثل رواية سليمان بن بلال السابقة ، وفها "فاعتكف لبلة" (1).

وتبويب البخاري يساعد على ذلك، فنراه يقول: "باب الاعتكاف ليلاً".

قال ابن حجر والعيني : أي بغيرنها ر .

وبوب البخاري أيضًا قال: " باب من لم ير عليه - إذا اعتكف - صومًا ".

⁽¹⁾ وقد أبعد السرخسي – رحمه الله – حيث قال (المبسوط 117/3) : أن الصحيح مـــن الروايـــة " إني نذرت أن أعتكف يومًا " (11) .

وبوب مثله ابن خزيمة فقال: " باب الخبر الدال على إجازة الاعتكاف بلامقارنة الصوم؛ إذ النبي على قد أمر باعتكاف ليلة ، ولا صوم في الليل " .

الأثر الفقميي ،

(أ) ذهب أبو حنيفة ، ومالك والزهري ، والحسن بن حي ، والليث بن سعد والثوري إلى أنه لا اعتكاف إلا بصوم .

وقال الشافعي، وأحمد ، وداود ، وإسحاق: ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجبه على نفسه (1) .

وروي المذهب الأول عن: ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، ورواية عن أحمد . وروي المذهب الثاني عن: على ، وابن مسعود ، وسعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز، والحسن ، وعطاء ، وطاوس .

(ب) ويمكن تلخيص أدلة الفريقين فيما قاله ابن رشد في "بداية الجمتهد" (368/1): قال: "والسبب في اختلافهم أن اعتكاف رسول الله على إنما وقع في رمضان، فمن رأى أن الصوم المقترن باعتكافه هو شرط في الاعتكاف وإن لم يكن الصوم للاعتكاف نفسه قال: لابد من الصوم مع الاعتكاف، ومن رأى أنه إنما اتفق ذلك اتفاقا لا على أن ذلك كان

⁽¹⁾ المبسوط (115/3) ، وبدائع الصنائع (109/2) ، والموطأ (315/1) ، والمدونـــة (225/1) ، وروضـــة • الطالبين (260/2) ، والتمهيد (19/11 >200) ، والمغني (120/3– مع الشرح الكبير) .

مقصودًا له عليه الصلاة والسلام في الاعتكاف قال: ليس الصوم من شرطه ، ولذلك أيضًا سبب آخر ، وهو اقترانه مع الصوم في آية واحدة .

وقد احتج الشافعي بجديث ابن عمر ، وهو أنه أمره عليه الصلاة والسلام أن يعتكف ليلة ، والليل ليس بمحل للصيام .

واحتجت المالكية بما روى عبد الرحمن بن إسحاق عن عروة عن عائشة أنها قالت: السنة للمعتكف ألا يعود مريضًا . . . ، ولا اعتكاف إلا بصوم . . .

قال أبوعمر بن عبد البر: "لم يقل أحد في حديث عائشة هذا: "السنة" إلا عبد الرحمن ابن إسحاق، ولا يصح هذا الكلام عندهم إلا من قول الزهري، وإن كان الأمر هكذا بطل أن يجرى مجرى المسند.".

أقول: وأثر الحديث يظهر في احتجاج السرخسي وهو حنفي المذهب برواية " اعتكف يومًا"، وأنها هي الرواية الصحيحة، ولما تبين أنها ضعيفة شاذة، فقد سقط هذا الدليل لمن قال به، وبقيت الرواية الصحيحة غير معارضة إلا بالنظر، ولا معنى للنظر مع الثابت بالأثر.

هذا معما يمكن رد النظر به من نظر آخر مساوله أو أقوى منه ، قال ابن قدامة : " ولوكان الصوم شرطاً لما صح اعتكاف الليل (يعني حديث عمر اعتكف ليلة) ؛ لأنه لا صيام فيه ؛ ولأنه عبادة تصح في الليل فلم يشترط له الصيام كالصلاة ، فأشبه سائر العبادات ؛ ولأن إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع ، ولم يصح فيه نص ولا إجماع . . . إذا ثبت هذا فإنه يستحب أن يصوم ؛ لأن النبي على كان يعتكف وهو صائم ؛ ولأن المعتكف يستحب له التشاغل بالعبادات والقرب ، والصوم من أفضلها ، ويتفرغ به مما يشغله عن العبادات ويخرج به من الحنلاف "أ . ه .

وأما الاحتجاج اآثار الصحابة ، فإنه لاحجة فيه ؛ فقد اختلفوا ، وحينئذ تتكافأ الأدلة ، إلا أن يكون مع صحابي حديث يرجح كفته ، ولا يصح عنهم حديث مرفوع في هذا . "وأما احتجاج المالكية بقوله تعالى: ﴿ ثُم أُمّوا الصيام إلى الليل ولا تباشر وهزوأت عاكفون في السياجد ﴾ [البقرة: 187] ، وأنه ذكر الاعتكاف أثر الصوم ، فقد تعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما ، وإلا لكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به . " (فتح البارى 4/323) .

----- أثر المديث الشاك ...

البيونح

ربا الغضل

: كيعال العديث

عن أبي عياش زيد بن عياش عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن البيضاء بالسلت، فقال له سعد : أيهما أفضل ؟ قال: البيضاء . قال: فنهاه عن ذلك وقال: سمعت رسول الله على ألم المناه عن شراء التمر بالرطب، فقال عليه السلام: "أينقص الرطب إذا يبس؟ قال: نعم، فنهاه عن ذلك ".

تظريمه :

أخرجه مالك في الموطأ (24/2) ، ومن طريقه: أبو داود (3359) ، والمترمذي (1243) ، والنسائي (268/7) ، وابن ماجه (2264) ، والطيالسي (ص 29) ، وابن ماجه (2264) ، والطيالسي (ص 87/1) ، وعبد الرزاق في مصنفه (14185) ، وأبو يعلى في مسنده (214، 99) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (6/4) ، والبزار في مسنده (4/66/66/4) ، والدارقطني (49/3) ، والمجافي (294/5) ، والدورقي (1/136/3) ، والشافعي في الأم (1/136) ، وفي "الخارف الحديث" (ص 319) ، وفي "السنن المأثورة" (ص 250-رواية الطحاوي عن المزني) ، وابن الحارود (657) ، وأحمد (1/175) ، كلهم من

طريق مالك عن عبد الله بن يزيد أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص ٠٠٠ الحديث .

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

وقد نابع مالكا جماعة ، منهم:

1-إسماعيل بن أمية:

أخرجه النسائي (7/269) ، والدارقطني (3/2) ، وأحمد (179/1) ، وعبد الرزاق (أخرجه النسائي (4/77) ، والدارقطني (50/4) ، وعنه الحاكم (38/2) ، والبيهقي (5/429) ، والبيهقي (5/429) ، من طريق سفيان عنه به .

وإسناده صحيح ، وإسماعيل بن أمية من رجال الجماعة .

قال الذهبي في "التلخيص": رواه السفيانان عن إسماعيل بن أمية عن عبد الله بن يزيد ، ولفظ الثوري قال: فنهي عنه ،

2-أسامة بن زيد الليشي:

^{(&#}x27;) وقد وقع الإسناد مقلوبا عند عبد الرزاق ، فقال : عن إسماعيل بن أمية عن زيد مولى عياش عن عبد الله بن يزيد مولى بني زهرة عن سعد ، وظني أن هذا وقع من النساخ . ثم إن كلمة " مولى " __ الأولى __ تصحيف كلمة " أبي " .

أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني " (6/4) مقرونا بمالك: حدثنا يونس بن عبد الأعلى ، قال: ثنا ابن وهب ، أن مالكا وأسامة بن زيد حدثاه عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ؛ أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعدا . . الحديث .

وهذا إسناد صحيح . وأسامة بن زيد الليثي ثقة روى له مسلم (1) متابعة .

3-داود بن الحصين:

أخرجه البيهةي (2/4/5) من طريق علي بن المديني عن أبيه عن مالك عنه به ، ثم قال البيهةي : قال علي (يعني ابن المديني) : وسماع أبي عن مالك قديم قبل أن يسمعه هو لاء ، فأظن أن مالكاكان علقه قديما عن داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد ، ثم سمعه من عبد الله بن يزيد فحدث به قديما عن داود ، ثم نظر فيه فصححه عن عبد الله بن يزيد ، وترك داود بن الحصين ، والله أعلم .

أقول: وداود بن الحصين وإن كان من رجال الجماعة ، إلا أن في الطريق إليه عبد الله ابن المحقود والد ابن المديني، وهوضعيف لا يحتج به .

وقد توبع عن مالك عن عبد الله بن يزيد ، إلا أنه لم يتابع على طريق ابن الحصين ، فبقي هذا الطريق ضعيفا ، والله أعلم .

4-الضحاك بن عثمان:

⁽¹⁾ ووهم ابن القيسراني في كتابه " الجمع بين رجال الصحيحين " (1 / 41) فجعله من أفراد الشبيخين .

وغالب الظن أنه أبوعثمان المدني الكبير، فإن كان إياه فهو ثقة روى له الجماعة سوى البخاري، إلا أني لم أقف على طريقه هذا ، سوى أن الدار قطني ذكره في "العلل " (399/4) بغير إسناد .

ونقله عنه البيهقي ، وأقره عليه .

وتوبع عبد الله بن يزيد على هذا الحديث ، تابعه عمران بن أبي أنس:

أخرجه الحاكم (43/2) ، وعنه البيهقي (295/5) من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن عمران قال: سمعت أبا عياش يقول: سألت سعد بن أبي وقاص عن اشتراء السلت بالتمر، فقال سعد: أبينهما فضل ؟ قالوا: نعم، قال: لا يصح، وقال سعد: سئل رسول الله على عن اشتراء الرطب بالتمر، فقال رسول الله على: "أبينهما فضل ؟ قالوا: نعم، الرطب ينقص، فقال رسول الله على: "أبينهما فضل ؟ قالوا: نعم، الرطب ينقص، فقال رسول الله على: "أبينهما فضل ؟ قالوا: نعم، الرطب ينقص، فقال رسول الله على: "أبينهما فضل ؟ قالوا: نعم، الرطب

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي .

وبالجملة فالحديث صحيح ، صححه (١) الترمذي ، والحاكم ، والذهبي .

⁽¹⁾ وصححه أيضا ابن المديني ، قاله الحافظ في " بلوغ المرام " (857/3) ،، وابن خزيمة وابـــــن حبــــان والدارقطني ، قاله في " الدراية في تخريج أحاديث الهداية " (158/2) .

قال الحاكم: هذا حديث صحيح لإجماع أنمة النقل على إمامة مالك بن أنس، وأنه محكم لكل ما يرويه في الحديث؛ إذ لم يوجد في روايا ته إلا الصحيح، خصوصا في حديث أهل المدينة، والشيخان لم يخرجاه لما خشيا من جهالة زيد أبي عياش . . .

وقد طعن قوم في الحديث ، منهم أبوحنيفة ، وابن حزم قائلين: إن زيدًا مجهول ، فرد عليهم أهل الشأن ، منهم الخطابي ، فقال في "معالم السنن" (33/5): " وقد تكلم بعض الناس في إسناد هذا الحديث ، وقال: زيد أبوعياش مجهول ، ومثل هذا الإسناد على أصل الشافعي لا يحتج به . وليس الأمر على ما توهمه ؛ فإن أبا عياش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره ما لك في "الموطأ" ، وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن ما لك وعادته . " .

وقال المنذري في "تهذيب السنن" (34/5): "وقد حكي عن بعضهم أنه قال: زيد أبوعياش مجهول، وكيف يكون مجهولاً وقد روى عنه اثنان ثقتان: عبد الله بن يزيد مولى الأسود ابن يزيد، وعمران بن أبي أنس، وهما ممن احتج به مسلم في صحيحه، وقد عرفه أئمة هذا الشأن؛ فالإمام مالك قد أخرج حديثه في "موطئه"، ومع شدة تحريه في الرجال ونقده و تتبعه لأحوالهم، والترمذي قد صحح حديثه، وكذلك الحاكم في كتاب" المستدرك"، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتاب" الكني"، وكذلك ذكره النسائي في المستدرك"، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتاب" الكني"، وكذلك ذكره النسائي في

كتاب "الكنى"، وكذلك ذكره الحافظ أبو أحمد الكرابيسي في كتاب "الكتى"، وذكروا أنه سمع من سعد ابن أبي وقاص، وما علمت أحدًا ضعفه "أ.ه.

وقال ابن الجوزي في " التحقيق ":

" زيد أبوعيا شبحهول ". فتعقبه الزيلعي (41/4)قائلاً: " فإن كان هو لم يعرفه فقد عرفه أنمة النقل. " ثم ذكر ما قاله المنذري سواء .

الرواية الشاخة :

عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن يزيد؛ أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: "نهى رسول الله على عن بع الرطب بالتمر نسيئة ": تخريجها:

أخرجها أبو داود (3360) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (6/4) ، والدار قطني (49/3) ، والدار قطني (49/3) ، والبيه مي (294/5) من طريق معاوية بن سلام عن يحيى به .

وتابعه حرب بن شداد عن يحيى:

علقهالدارقطني (3/2) ، ووصلهالحاكم(39/2) ، والبيهقي بنحوه .

مدعم الشخوذ :

الدارقطني في السنن (49/3) ؛ فإنه قال بعدما رواها من طريق معاوية بن سلام عن يحيى: " تابعه حرب بن شداد عن يحيى ، وخالفه مالك وإسماعيل بن أمية ، والضحاك بن عثمان ، وأسامة بن زيد ؛ رووه عن عبد الله بن يزيد ، ولم يقولوا فيه : " نسيئة" . واجتماع هؤلاء

الأربعة على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم للحديث، وفيهم إمام حافظ، وهـو مالك بن أنس ".

وقد نقل البيهقني (294/5) هـ ذا الكلام، وزاد: "والعلة المنقولة في هـ ذا الخبر تدل علمي خطأ هذه اللفظة، وقد رواه عمران بن أبي أنس عن أبي عياش نحو رواية الجماعة . "" أ. ه. .

وقد ذهب الطحاوي (6/4) ، وابن التركماني في "الجوهـ رالنقي" (295/5-سـنت البيهقي) إلى أنها زيادة من ثقة فيجب قبولها .

تحقيق القول فيما .

بالنظر في طرق الحديث وجدنا أن للحديث سنة طرق عن عبد الله بن يزيد هي:

1-طريق مالك عنه ، وهي صحيحة .

2-طريق أسامة بن زيد الليثي عنه ، وإسنادها صحيح .

3- طريق إسماعيل بن أمية عنه ، وهي كذلك .

4- طريق داود بن الحصين عنه ، ضعيفة .

5-طريق الضحاك بن عثمان عنه ، لمأقف عليها .

6- طريق يحيى بن أبي كثير عنه ، وإسنادها صحيح ، وفيها الزيادة .

ويشهد لرواية يحيى الطريق الأخرى عن عمران بن أبي أنس عن زيد أبي عياش، وهي طريق عمرو بن الحارث، أخرجها الطحاوي (6/4) قال: حدثنا يونس، قال: أخبرنا ١ بن

وهب، قال: أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله حدثه عن عمران بن أبي أنس؟ أن مولى لبني مخزوم حدثه؛ أنه سئل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر إلى أجل ؟ فقال سعد : نهانا رسول الله علاعن هذا .

أقول: وهذا إسناد صحيح إلى عمران؛ فإن رجاله ثقات أثبات إلا أن فيها علين:

الأولى: جهالة مولى بني مخزوم . الثانية: مخالفة عدر من الحارث لم

الثانية: مخالفة عمرو بن الحارث لمخرمة بن بكير؛ فإن الأخير رواها مثل قول الجماعة عن عبد الله بن زيد ، وقد تقدم تخريجه .

ومخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج أعرف بجديث أبيه من غيره من الثقات.

وزعمان التركماني أن مالكاً وإسماعيل بن أمية اختلف عليهما ، وهذا ما لم يحدث ، ولا أقام هو حجة عليه .

وغاية الأمر: أن رواية يحيى شاذة مخالفة لرواية الجماعة الثقات عن عبد الله بن يزيد.

ومما يقوي أن يحيى لم يضبطه أنه وحده رواه مختصرًا ، فقال:

" نهى رسول الله على عن بيع الرطب بالتمر نسية "، وأما الباقون فرووه بقصة فيه ، والحديث إذا كان فيه قصة دل على أن راويه ضبطه كما قال الإمام أحمد (١) ، فكيف وقد القق حِلة من الثقات على روايته بقصة السائل الذي سأل ، وفيه: "أينقص الرطب إذا

⁽¹⁾ حكاه عنه الحافظ في مقدمة الفتح (ص 382) .

يبس ؟ "، قال ابن الهمام: "لكن يبقى قوله في تلك الرواية الصحيحة: " أينقص الرطب إذا جف ؟ "عربًا عن الفائدة إذا كان النهي عنه للنسيئة "أ.ه. فدل على أن لفظ النسيئة موهوم فيه ، والله تعالى أعلم .

الأثر الفقميي .

إن مما اتفق عليه الفقها عني باب البيوع المحرمة ربا الفضل ، ومنه بيع الأشياء الستة المذكورة في الحديث ، وهي الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح _ يحرم أن يباع صنف منها بشيء من صنفه إلا مثلاً بمثل ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح _ يحرم أن يباع صنف منها بشيء من صنفه إلا مثلاً بمثل ، يدا بيد . فإذا اختلف الصنفان قال على: "فبيعوا كيف شئم ، إذا كان يدا بيد "أخرجه مسلم من حدث عبادة بن الصامت ، قال الترمذي :

وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وبلال . . قال: والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون أن يباع البر بالبر إلا مثلاً بمثل، والشعير بالشعير إلامثلاً بمثل، فإذا اختلفت الأصناف فلا بأس أن يباع متفاضلاً إذا كان يدا بيد . وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي على وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

ثم اختلفوا بعد ذلك في بيع الرطب التمر أو بيع الطعام في سنبله بالبر ، أو بيع الثمر على رءوس النخل بالتمر ، وهذا كله يعرف به " المحاقلة والمزابنة "(1).

⁽¹⁾ وهذا التعريف هو الذي صح عن الصحابة واختلف في رفعه ؛ قال الحافظ (450/4) :

فذهب الجمهور: محمد بن الحسن، وأبويوسف، ومالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يجوز بيع التمر بالرطب لامتفاض لا ولامتماثلاً، يدابيد كان أو نسيئة.

وأما التمر بالتمز والرطب بالرطب، فيجوز ذلك متماثلاً لا متفاضلاً، يدًا بيد لانسيئة.

وخالف أبوحنيفة حيث جوز بيع التمر بالرطب متماثلاً إذا كان يدا بيد ؛ لأن الرطب تمر (يعني من جنسه) ، وبيع التمر بالتمر جائز متماثلاً من غير اعتبار الجودة والرداءة (1).

وأجازوا جميعًا العرايا وإن اختلفوا في صورها ، وتعريفها .

وحجة الجمهور هو حديث سعد الذي معنا ، وفيه أنه السال: "أينق الرطب إذا يبس ؟" ، قالوا : نعم . قال : "فلاإذا" ، قالوا : وهذا يدل على تحريم بيع الرطب باليابس منه ، وهو التمر ، ولو تساويا في الكيل والوزن ؛ لأن الاعتبار بالتساوي يصح حالة الكمال ، والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس نقصاً لا يتقدر .

قالوا: والرطب والتمر لا يسويهما الكيل، وإنما يسوي في حال اعتدال البدلين، وهو أن يجف الآخر.

^{- &}quot; وعلى تقدير أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم ، وقال ابن عبسد البر : لا مخالف لهم في أن مثل هذا مزابنة ، وإنما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل ، فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف ؟ فالجمهور على الإلحاق ، وقيل : يختص ذلــــك بــالنحل والكرم ، والله أعلم أ.ه .

⁽١) ينظر : المبسوط (185/12) ، والمدونـــة (102/4) ، والأم (16/3، 21) ، وروضــة الطـــالبين (217/3) ، والمغني (18/4-18/4) ، والفروع (158/4) ، وجـــامع الـــترمذي (418/4- تحفــة الأحوذي) ، وفتح الباري (450/4) ، وشرح معاني الآثار (7/4) .

وأما حجة أبي حنيفة ، فاستدل بجديث "التمر بالتمر" ، وقد سبق ، وأن الرطب جنس التمر لا جنسان ، فهو يعتبر التساوي في حال العقد ، وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع من المساواة في الحال إذا كان موجبه أمرا خلقيا ، وهو زيادة الرطوبة .

وأيضا احتجمن وافقه من الحنفية برواية يحيى بن أبي كثير، وفيها زيادة "النسيئة"، فاعتبروها هي العلة الفاصلة بين الجواز والمنع، فيكون المنع من أجلها:

قال الطحاوي: " فيكون هذا النهي الذي جاء في حديث سعد هذا إنما هـ ولعلة النسيئة ، لالغير ذلك".

قال: "وأما وجهه من طريق النظر، فإنا قد رأيناهم لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب، مثلا بمثل، أنه جائز . وكذلك التمر بالتمر، مثلا بمثل، وإن كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر، وكل ذلك ينقص إذا بقي نقصانا مختلفا ويجف .

فلم ينظروا إلى ذلك في حال الجفوف فيبطلوا البيع به ، بل نظروا إلى حاله في وقت وقوع البيع ، فعملوا على ذلك ، ولم يراعوا ما يئول إليه بعد ذلك من جفوف ونقصان .

فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الرطب بالتمر ، ينظر إلى ذلك في وقت وقوع البيع ، ولا ينظر إلى ما يتول إليه من تغيير وجفوف ".

الترجيع:

وبعد النظر في أدلة كل من الفريقين ، يتضح قوة مذهب الجمهور الأمرين :

الأول: صحة دليلهم وصحة مفهومه.

الثاني: ما يرد على دليل الفريق الآخر من ردود أشهرها:

1-أن رواية يحيى شاذة مخالفة للجماعة كما تقدم بيانه .

2-أن ما قاله الطحاوي من التوجيه النظري مدخول عليه ؛ فإن بيع الرطب بالرطب ، والتمر بالتمر ، وإن كان يدخله بعد جهد جهيد لمن نظر غرر ، وهو عروض جفاف له بنسب مختلفة ، فإن هذا من المعقوعنه ؛ إذ لا يستطاع تبين أثر الاختلاف هنا ولو بعد زمن ؛ وذلك لا تحاد الجنس والصفة ، أما في مسألتنا هذه فالنقص يتضح جليًا و بنسبة ظاهرة لكل أحد ، فالقياس هنا قياس مع الفارق .

3-وعلى تسليم صحة لفظة "نسيئة"؛ فإن ضعفه بين - كما يقول القاضي البيضاوي عبد الله بن عمر (ت 685) في شرحه له "مشكاة المصابيح" - " لأن النهي عن بيعه نسيئة لا يستدعي الإذن في بيعه يدًا بيد إلا من طريق المفهوم، وهو عنده (يعني أبا حنيفة) غير منظور إليه ، فضلاً عن أن يسلط على المنطوق ليبطل إطلاقه ، ثم هذا التقييد يفسد السؤال والجواب ، وترتيب النهي عليهما بالكلية ؛ إذ كونه نسيئة يكفي في عدم الجواز ، ولا دخل معه للجفاف "أ. ه.

نقله عنه السندي في حاشيته على النسائي (269/7).

----- أثر الحديث الغاخ ...

العتق

أحل المديث :

الولاء

عن عبد الرحمن بن سهل العامري ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي عليقال: "من ظلم من الأرض شبرًا فإنه يطوقه من سبع أرضين ":

تخريجه :

أخرجه البخاري (2452) ، والدارمي (267/2) ، وأحمد (189/1) ، والبيهقي الخرجه البخاري (2452) ، والدارمي (98/6) ، من طريق شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف عنه به .

وله عن الزهري طرق منها:

1-أبوأويس عبد الله بن عبد الله بن أويس:

أخرجه أبويعلى الموصلي في مسنده (114/1) .

2-الزبيدي (محمد بن الوليد):

أخرجه أحمد (189/1): ثنا يزيد بن عبد ربه، ثنا بقية بن الوليد ، حدثني الزبيدي عن الزهري به ، ولفظه: "من ظلم من الأرض شيئًا"، بدل "شبرًا".

وهذا إسناد صحيح ، إلا أن بقية يدلس تدليس التسوية .

وقد توبع الزبيدي ، على لفظه عن الزهري ، تابعه : يونس بن يزيد ، وهو الطريق الآتي :

3-يونس بنيزيد:

أخرجه أحمد (189/1) ، ثنا إبراهيم بن أبي العباس ، ثنا يونس أو أبو أويس قال : قال الزهري أخبرني طلحة . . فذكره .

أقول: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، غير أبي أويس؛ فإنه صدوق يهم.

4-سفيان بن عيينة:

أخرجه أحمد (187/1) ، ثنا سفيان قال: هذا حفظناه عن الزهري عن طلحة ، فذكره ، وفيه زيادة في أوله: "من قتل دون ماله فهو شهيد ":

هكذا أخرجه عنه: أبويعلى (1/4/1) ، وعبد الله بن أبوب المخرمي في حديثه (2/114) ، وعبد الله بن أبوب المخرمي في حديثه (2/114) ، والخرائطي في "مساويء الأخلاق" (918/3) (662) ، (665) من طرق عن سفيان عن طلحة عن سعيد ، بإسقاط عبد الرحمن بن عمرو (1) .

وروي عنه مختصرا بلفظ" من قتل دون ماله فهوشهيد ":

أخرجه النسائي (115/7) ، وابن ماجه (2580) ، والبيهقي (266/3) .

5-معمر:

أخرجه عبد بن حميد (ص 66 - رقم 105) ، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (917/3) (661) من طريق عبد الرزاق عنه به .

⁽¹⁾ قال الدارقطني في العلل (427/4) : " وأحبها إلي من قال : عن الزهري عن طلحة عن عبد الرحمن عن سعيد بن زيد " .

واختلف على عبد الرزاق، فرواه عنه: أحمد (188/1)، وعبد بن حميد (السابق) بلفظ الجماعة عن الزهري .

ورواه سلمة بن شبيب ، وحاتم بن سياه ، قال الترمذي (1436) : " وغير واحد " وغير واحد " (1436) عن عبد الرزاق به مختصرا بلفظ:

" من قتل دون ماله فهوشهيد "، هكذا ، ولم يقولا فيه: "من ظلم من الأرض شبرا ، فإنه يطوقه من سبع أرضين ".

أقول: ولعل الوهم منهما ؛ فإن أحمد ومن وافقه أئمة ثقات أثبات ، بل في رواية أحمد ما يدل صراحة على ما ذهبنا إليه من عدم صحة هذا اللفظ: "من قتل دون ماله . . . إلخ" ، من طريق معمر ، قال أحمد :

ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عبد الرحمن بن سهل ، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ؛ أنه سمع النبي على يقول : "من سرق من الأرض شبرا طوقه من سبع أرضين . "قال معمر : وبلغني عن الزهري _ ولم أسمعه منه زاد في هذا الحديث : "ومن قتل دون ماله فهو شهيد " .

إلا أن هذه العبارة وردت عن الزهري من طريق ابن عينة كما تقدم ، ومن طريق : 6- محمد بن إسحاق :

⁽١) ولم يذكر الترمذي - رحمه الله - أسماءهم حتى نتبين ضبطهم وعدالتهم (١١) .

أخرجه النسائي (115/7) ، وأبويعلى (113/1) ، وأجمد اخرجه النسائي (113/1) ، وأحمد (118/1) ، وأحمد (189/1) ، ولفظ أحمد أثم ، وفيه قصة ، قال الإمام أحمد :

ثنا يزيد، أنبأنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: أتني أروى بنت أويس في نفر من قريش فيهم عبد الرحمن بن سهل، فقالت: إن سعيد بن زيد قد انتقص من أرضي إلى أرضه ما ليس له، وقد أحببت أن تأتوه فتكلموه. قال: فركبنا إليه، وهو بأرضه بالعقيق، فلما رآنا قال: قد عرفت الذي جاء بكم، وسأحد ثكم ما سمعت من رسول الله على مسمعة يقول: " من أخذ من الأرض ما ليس له، طوقه إلى السابعة من الأرض وم القيامة، ومن قتل دون ما له فهوشهيد ".

وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه .

أقول: والحديث له طرق غير هذه عن الزهري، هذه أصحها (1) ، وله طرق أخرى عن سعيد بن زيد ، أخرج بعضها: البخاري (3198) ، ومسلم (1610) ، وأحمد (188/1) ، والبيه قي (98/6) ، والطيالسي (ص32) . وفي الباب عن أبي هريرة ، وعائشة ، وغيرهما

⁽¹⁾ وقد رأيت أنما معلولة .

زیاحة ثقة وأما زيادة" من قتل دون ماله فهوشهيد"، فقد شت صحتها كما تقدم، وأنها زيادة "قة، زادها سفيان، وابن إسحاق، وقال الترمذي بعد تصحيحها من طريق معمر (1): هذا حديث خسن صحيح . . ثم أخرجها من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، مرفوعا، وقال:

وفي الباب عن علي ، وسعيد بن زيد ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وجابر .

الرواية الشاحة ،

رواية لمعمر عن الزهري للحديث السابق، وفيه "وهسن تعولسي فعومسا بغيير إخنهم فعليه لعنة الله، ومن اقتطع مال امري، مسلم بيمينه فلا بسارك الله له ".

تدريجما:

لمأعثر عليها من طريق معمر ولا غيره عن الزهري ، إلا أني وجدت الإمام أحمد - رحمه الله - أخرجها من طريق ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة ؛ أن مروان قال: اذهبوا فأصلحوا بين هذين - لسعيد بن زيد وأروى - فقال سعيد : أتروني أخذت من حقها شيئا ، أشهد أني سمعت رسول الله علي يقول : "من أخذ من الأرض شبرا بغير

⁽¹⁾ وقد ذكر الدارقطني في العلل أن مالكا رواه عن الزهري ، و لم أقف على طريقه ، وهناك طريق آخـــر عنه ، وهو عبيد الله بن عمر ، أخرجه الدارقطني نفسه في أطراف الغرائب (1/58) وقال : تفرد به يجيى بن عبد الله بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن الزهري عن طلحة بن عوف عن عبد الرحمن .

حقه طوقه من سبع أرضين، ومن تولى مولى قوم بغير إذنهم فعليه لعنة الله، ومن اقتطع مال امريء مسلم بيمينه فلا بارك له فيها "المسند (188/1، 190) .

أقول: وهكذا رواه الطيالسي في مسنده (ص 32، 33) ، إلا أنه فرقه ، فجعله حديثين.

مدعم الشكوك:

الدارقطني في العلل (424/4) ؛ فإنه قال بعد أن ذكر جماعة ممن رووه عن الزهري: " وأما معمر فزاد في متنه ألفاظا لم يأت بها غيره ، . . . " فذكرها .

تحقيق الرواية :

سبق أن قلت: إني لم أظفر برواية معمر هذه ، ولا برواية تشبهها عن الزهري ، إلا ما وجدته في مسندي أحمد والطيالسي من طريق ابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن .

ومقتضى الأصول العلمية أن تضعف هذه الطريق؛ لانفراد الحارث بها ، وانفراد ابن أبو, ذئب كذلك عنه .

والحارث قال فيه النسائي: ليس به بأس.

وقال أحمد : لاأرى به بأسا .

وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال الذهبي وابن حجر : صدوق .

وبعد فقد ثبت حتى الآن أن الزيادة التي زعم الدار قطني أنها من كيس معمر بن راشد ليست له ، وأنه بري العهدة منها ، ويبدو أن الدار قطني - وهو حافظ إمام - وهم فاختلط عليه رواية معمز بطريق ابن أبي ذئب ، لا سيما وقد وردتا متعاقبتين في مسند أحمد ، فكأن بصره انتقل إليها ، على صعوبة افتراض هذا الاحتمال على مثل الدار قطني ، والله أعلم .

هذا ، وقد صحت هذه الألفاظ المذكورة مفرقة في أحاديث النبي ﷺ: فقد أخرج مسلم (222) وغيره من حديث ابن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: " من حلف على مال امريء مسلم بغير حقه ، لقي الله وهو عليه غضبان ".

وأخرج البخاري (1870) ، ومسلم (1370) ، وأبو داود (2034) ، وغيرهم من حديث على هذه مرفوعًا : " ومن تولى قومًا بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل "لفظ البخاري .

وفي هذا المعنى عن أبي هريرة عند مسلم (1508) ، وأبي داود (5114) ، إلا أن الملاحظ أن هناك فرقًا دقيقًا بين رواية ابن أبي ذئب المنسوبة إلى معمر ، وهو أن في رواية معمر "من تولى قومًا بغير إذنهم" ، فعلق الإذن على " الموالون" ، وفي رواية الحديث الذي معنا علق الإذن على موالي العبد الأصلين ، وهو الصواب مثنًا .

و أما فعقما ، فلا يشترط الإذن في جواز تولي العبد غير مواليه ، بل الصحيح الذي عليه الجمهور - كما يقول الإمام النووي - : أنه لا يجوز أن ينتمي العتيق إلى ولاءِ غيرِ مُعتقِه ، وإن

أذن، وأن هذا حرام؛ لتفويته حقّ المنعم عليه؛ لأن الولاء كالنسب، فيحرم تضييعه، كما يحرم تضييع النسب وانتساب الإنسان إلى غير أبيه .

قال: وحملوا التقييد في الحديث على الغالب؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالي، فلا يكون له مفهوم يعمل به، ونظيره قوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أولاد كم مزاملات ﴾ [الأنسام: 151]، وغيرُ ذلك من الآيات التي قيد فيها بالغالب، وليس لها مفهوم يعمل به "(1).

⁽١) شرح النووي (10 / 149) ، و فتح الباري (4 / 103) .

المدود

يد

أحل المديث:

جاحد العاريّة عن الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ؛ أن قريشًا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ؛ قالوا : من يكلم فيها رسول الله على ؟ قالوا : ومن يجتري عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله على ، فكلمه أسامة ، فقال على : " أشفع في حد من حدود الله عزوجل "، ثم قام خطيبًا فقال : " إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وايم الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ".

تخريجه:

أخرجه البخاري (6787)، (6788)، (6787)، ومسلم (1688) (6)، ومسلم (1688) (6)، وأبو داود (4373)، والترمذي (1430)، والنسائي (8/ 73 > 74)، وابن ماجه (2547)، وابن الجارود (805)، والطحاوي في شرح المعاني " (3/ 171)، وابن حبان (10/ 248_ برقم 4402)، والبيه قي (8/ 253)، والبغوي في حبان (10/ 248_ برقم 2402)، والبيه قي (8/ 253)، والبغوي في شرح السنة " (2603)، من طرق عن الليث به .

وقد توبع الليث على إسناده ومتنه؛ تابعه:

*يونس بن يزيد الأيلي:

----- أثر المديب الشاط ...

أخرجه البخاري (6800)، ومسلم (1688) (9)، والنسائي (8/74 > 75)، والطحاوي (3/8).

* إسحاق بن راشد ، وإسماعيل بن أمية ، وأيوب بن موسى :

الرواية الشاخة:

معمر ، عن الزهري . . الحديث ؛ إلا أنه قال فيه : "كانت امرأة محزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي الله أن تقطع يدها . . " .

تدريجها:

أخرجها مسلم (1688) (10) ، وأبوداود (4374) ، (4397) ، وأحمد (6/ 162) ، من طريق عبد الرزاق ، وهوفي "مصنفه" (برقم 18830) عن معمر به .

مدعم الشخوذ:

النووي (11/188_شرح مسلم)، وابن المنذر، والحب الطبري، والقرطبي؛ كما في " الفتح " (93/12) ، وعبد الحق الإشبيلي (ت582) في "أحكامه" ونقله عنه الزيلعي (3/36) .

تحقيق القول:

روى معمر هذا الحرف "استعارت"، وألقي بالتبعة عليه؛ قال الحافظ (الفتح 12 / 22): "وجزم جماعة بأن معمرا تفرد عن الزهري بقوله" استعارت وجحدت" وليس كذلك، بل تابغه شعيب بن أبي حمزة ".

أقول: وأما متابعة معمر على هذه الرواية؛ فقد تابعه:

(أ) شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه النسائي (8/73)، و "الكبرى" (4/333_ برقم 7385)، من طريق بشر بن شعيب عن أبيه به ؛ وقال فيه : "استعارت امرأة على ألسنة أناس يعرفون وهي لا تعرف حليًا فباعته وأخذت ثمنه ، فأتي بها رسول الله على . " الحديث . وإسناده صحيح . (ب) ونس بن بزيد :

أخرجه أبوداود (4396) ، من طريق أبي صالح كاتب الليث عنه عن يونس . وكاتب الليث ضعيف ، ، وقد خالفه الثقات عن الليث فرووه بلفظ الجماعة عن الزهري كما تقدم . وقد رواه ابن وهب وأبو جعفر الطحاوي عن يونس مثل رواية الجماعة ، وقد تقدم أيضًا . قال الحافظ (الفتح 21/92) : وكذا ذكر البيهقي أن شبيب بن سعيد رواه عن يونس . أقول : وشبيب عن يونس ثقة ، ولم يذكر البيهقي إسناده ولا أين هذا حتى ننظر فيه . أول : وبا بن أخي الزهري (محمد بن عبد الله بن مسلم):

أخرجه ابن أين (ت330) في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه . كذا قال الحافظ ، ولم أقف عليه .

(د) سفيان بن عيينة (ما سة قاصرة):

أخرجه النسائي (8/72)، وفي "الكبرى" (4/332_ برقم 7381)، من طريق إسحاق بن راهويه عنه عن أيوب بن موسى، عن الزهري به، وقال فيه: "كانت امرأة مخزومية تستعير متاعًا وتجحده فرفعت إلى رسول الله على . ". وخالفه محمد بن منصور وابن أبي زائدة ورزق الله بن موسى عند النسائي (8/72) وفي "الكبرى" (برقم 7382) ،، وأحمد بن حنبل (6/41) ، ومحمد بن عباد عندا بي يعلى (8/39_ برقم 4549) ، خمستهم يصرحون بلفظ السرقة عن ابن عينة .

وأيا ما يكن الأمر؛ فإن هذا الطريق طريق سفيان بن عيينة فيه كلام؛ قال الحافظ العراقي في "شرح الترمذي"(1): "وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، إنما وجده في كتاب أيوب بن موسى، ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى، ولهذا قال في رواية أحمد: لا أدري كيف هو".

أقول: ولهذا ففي النفس من طريق أيوب بن موسى عن الزهري شيء ؛ إذ مدا رها على طريق ابن عيينة ، وقد علم مافيه .

^{(1&}lt;sup>)</sup> نقله عنه تلميذه ابن حجر في " الفتح " (12 / 92) .

والخلاصة :أنه بالنظر في المتابعات السابقة يتين أنه لم يصح منها إلا طريق شعيب بن أبي حمزة ، وأن متابعتي يونس وابن عيينة لم تثبتا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري فلم أقف عليها . بقي أن توضع طرق: الليث ويونس وإسحاق بن راشد وإسماعيل بن أمية (بالسرقة) في كفة ، وطريقا: معمر وشعيب (بالعارية الجحودة) في كفة أخرى ، والظاهر أنه كما يقول الحافظ_ رحمه الله _ من " أن الحديثين محفوظان عن الزهري ، وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا، فحدث ونس عنه بالحدشين (كذا قال ، وقد بان أن الثابت عن يونس رواية الجماعة) ، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري_غيريونس_على أحد الحديثين " . ثم زاد هذا بيامًا برده على القرطبي ، فقال بعد كلام : " . . ، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر ؛ إذ لو وقف عليها لم يجزم بتفرد معمر ، وأن من وافقه كابن أخى الزهري ونمطِه (يعني أن القرطبي يتنقصهما) ، ولا زاد القرطبي نسبة ذلك إلى المحدثين؟ إذ لا معرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأبوب بن موسى بابن أخى الزهري، بل هم متفقون على أن شعيبًا ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلالكون رواية "سرقت" متفقًا عليها ورواية "جحدت" انفرد بها مسلم، وهذا لابدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين . وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كالام القرطبي فقال: لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري، وقد

وافقهما ابن أخي الزهري ، ، وأما إسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ ، وكذا اختلف على أيوب بن موسى ، وعلى هذا فيتعادل الطريقان ويتعين الجمع فهو أولى من اطراح أحد الطريقين . . " .

أقول: والذي قاله الحافظ في آخر بجثه عن بعض المحدثين هو الأولى بالصواب إن شاء الله تعالى ، على ما فيه من بعض التجوز من السكوت عن طريق الليث بن سعد وهي من أصح روايات الحديث وفيها التصريح بالسرقة ، وقد عضدها ثلاث طرق صحيحة كما تقدم ، فتمت أربع طرق ، في مقابل طريقي معمر وشعيب الثابتين وطريق ابن أخي الزهري المفقودة _ بجحد العارية . وعلى كل ف الأمر يحتمل تحديث الزهري بكلتيهما كما قال الحافظ .

وإنما تابعت الحافظ في ذلك لورود الشاهد لرواية معمر ومن تابعه؛ وذلك لما رواه: (أ) ان عمر الله :

"أنامرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجحده . . " الحديث:

أخرجه أبو داود (4395) ، والنسائي (8 / 70) ، وأبو عوانة ، من طريق معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عنه به .

وأخرجه النسائي (8/71) ، من طريق آخر عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع عنه به ، وفيه أن النبي على قال: "لتب هذه المرأة إلى الله ورسوله ، قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها "وسنده صحيح .

(ب) صفية بنت أبي عبيد:

ذكره أبوداود (4395) تعليقاً عن جويرية بن أسماء ، عن نافع ، عن ابن عمر أو صفية بنت أبي عبيد ،، ورواها ابن غَنْج عن نافع عن صفية .

وكذا علقه ابن عبد البرفي "الاستذكار" (247/24) عن معمَّر عن نافع عن صفية به . وغالب الظن أن صفية سمعته من زوجها ابن عمر ؛ فإنها لم تدرك القصة ، والله أعلم .

(ج) مرسل سعيد بن المسيب:

"أن امرأة من بني مخزوم استعارت حليًا على لسان أناس لا يعرفون فجحدتها . . " القصة.

أخرجه عبد الرزاق (18833) ، والنسائي (8 / 71) ، من طريقين صحيحين عن يحيى ان سعيد عنه به .

الأثر الفقميى:

اختلف الفقهاء في قطع جاحد العارية ، فقال الجمهور منهم : لا قطع عليه . وهو قول أهل الحجاز والعراق وأهل الشام ومصر . وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه : يقطع (١) .

أما الجمهور فقد أخذوا بالرواية المشهورة في الحديث وأنها سرقت ؛ كما استدلوا محديث أبي الزبير عن جابر عص عن النبي الله : " ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع " . :

أخرجه أبو داود (4393) ، والترمذي (1448) ، والنسائي (8 / 88) ، و8 ، 89) وابن ماجه (2591) ، وغيرهم .

وقد رماه أبو داود والنسائي بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، وأنه إنما سمعه من ياسين الزيات ، وهو متروك الحديث .

وهذا الكلام فيه نظر؛ فقد أخرجه عبد الرزاق (18844) ، والدارمي (2/175) عن أبي عاصم ، والنسائي في "الكبرى" عن ابن المبارك ، ثلاثتهم عن ابن جريج وقد صرح فيه بسماعه من أبي الزبير ، فانتفت شبهة الانقطاع .

وقد توبع ابن جربج ؛ تابعه :

*المغيرة بن مسلم: عند النسائي (8/8)، وفي "الكبرى" (4/348)، والمعاوي في "الكبرى" (4/348)، والطحاوي في "شرح المعاني" (3/171).

**أشعث بن سوار : عند النسائي في "الكبرى " أيضًا (4/348) .

وضعفهما النسائي .

*** سفيان بن عييدة: أخرجه النسائي (8/8) ، وابن حبان (10/311_ برقم ** النسائي: لم يسمعه سفيان من أبي الزبير (!!) .

وقد نوبع أبوالزبير ؛ تابعه:

عمروبن دينار:

أخرجه ابن حبان (10 / 309 > 310) . وكأن هذه المتابعة هي التي عناها الحافظ حين قال (الفتح 12 / 94): "لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمتابعة أبي الزبير، فقوي الحديث، وقد أجمعوا على العمل به إلا من شذ ".

وأما مذهب أحمد ومن وافقه ، فكان من حجتهم رواية معمر التي ذكر فيها جحود العاربة ، وما ساندها من متابعات كما تقدم .

الترجيع:

⁽¹⁾ والنسائي أمره عجيب رحمه الله 1 ؛ فما من متابعة ولا تصريح بسماع ابن حريج من أبي الزبير إلا رده (هكذا) ، مع أن الذين صرحوا عنه بالسماع أئمة فحول : عبد الرزاق ، وابن المبارك ، وأبو عنساصم النبيل . والظاهر أن ابن حريج _ وهو مدلس _ حدث به على الوجهين ، فتارة يعنعن فلا يذكر التحديث ، وتارة أخرى يصرح به ،، وهذا الحمل أولى من رد روايته بالكلية ، والله أعلم .

وقد رد الجمهور على القائلين بالقطع ، وذلك بالجمع بين الرواية المشهورة وبين رواية معمر ابن راشد ؛ قالوا: إن المعنى في الرواية المخالفة أن المرأة كان من وصفها جحد العارية حتى اشتهرت بذلك ، فعرفتها عائشة بوصفها المشهور ،، ثم سرقت هذه المرأة فأمر مقطعها .

قالوا: وقوله على الحديث: "لوأن فاطمة سرقت" فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة لاغيًا ولقال: لوأن قطعت في السرقة لاغيًا ولقال: لوأن فاطمة جحدث العاربة.

كذلك لوكانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شياً _إذا ثبت عليه _ _ولو لم يكن بطريق العارية .

قالوا :وقوله الله المه : "ألاأراك تتكلم في حد من حدود الله عزوجل" ،، وليس لله عزوجل في من سنة نبيه الله عزوجل في كتابه ولا في المعروف من سنة نبيه الله عدمن حدوده فيمن استعار المتاع وجحده.

قالوا: وقد صرح مسعود بن الأسود بن الأسود الله بأن القطع كان في سرقة قطيفة: أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (6/462) ، ومن طريقه ابن ماجه (2548) ، والبيهقي (8/281) ، إلا أن فيه تدليس ابن إسحاق (1) .

⁽¹⁾ وأخرجه الأثرم بإسناده . كذا في " المغني " لابن قدامة .

قالوا : والنظر دال عليه ؛ فإنما مَثْلُ ذلك (أي جحد العارية) مثل رجل كان له على رجل دين فجحده ذلك ، فليس عليه فيما جحده قطع .

قالوا: لا يقال: إنهما قصتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين؛ فإن في كلاالطريقين أنهم استشفعوا بأسامة وأنه شفع، وأنه قيله: لا تشفع في حد من حدود الله عز وجل، فيبعد أن أسامة يسمع النهي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى. هذا بعيد.

قالوا: والحجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة ، فلا يبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى ، وكذا عكسه ، فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في السرقة متفق عليه ، فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه .

هذا : وقد خالف فحول الحنابلة مذهب إمامهم ، فرجحوا مذهب الجمهور ؛ من هؤلاء الخِرقي ، وأبو الخطاب ، وابن شاقلا ، وابنا قدامة .

وبهذا يترجح مذهب الجمهور ، والله تعالى أعلم .



الخاتمة

خاتمة

فيها تنائج البحث

يخلص النظريف هذا البحث إلى أمرين: الأول: عام . والثاني: خاص .

أما الأول: العام، فتحته نظرات:

(أ) أن السنة النبوية شرفها الله تعالى لها مكانة كبيرة في التشريع الإسلامي .

(ب) أنه قد عني بها أناس حملوا على عاتقه مجمعها والذود عنها وتَفْلِيُّها من دسائس

اكحاقدين والمغفلين، ووضع أصول للبحث فيها .

(ج) أن للضعيف والموضوع منها آثام السيئة في محتلف فروع العلم.

(د)أن للسنة أثرًا كيرًا في اختلاف الفقهاء.

(هـ)أن الأثمة الأعلام اشترطوا شروطاً خاصة للعمل بالآحاد منها.

وأما الثاني، فتحته نظرإت:

(أ) أن العلماء قد اختلفوا في حد "الحديث الشاذ "، وتعددت تعريفاتهم له حتى.

للغت أبربعة تعاريف.

(ب) أن اكحد المختار منها لتعريف الشاذ هوما قاله الشافعي رجمه الله ، وهو "ما رواه الثقة مخالفاً به من هو أمرجح منه ".

(ج) أن الشاذ من الحديث ينقسم إلى أقسام هي: شاذ الإسناد ، وشاذ المنن ، وشاذ المنن ، وشاذ المنن ، وشاذ الاثنين جميعًا .

(د) أن الشاذ من قبيل المردود من الحديث وإن كان ظاهره الصحة.

(ه) أن الشذوذ فرع من العلة ، وأن قوله مي فحد "الحديث الصحيح": " . . من غير شذوذ ولا علة " من قبيل عطف العام على الخاص .

(و) أن الشاذ غير المنكر إلا أنهم قد يكنون عن الشذوذ بالنكامة والعكس.

(نر) أنهد قد يستعملون لفظ "محفوظ" في معنى "السالم من الشذوذ " أي: الراجح، ويستعملون " غير محفوظ " في عنى " شاذ " .

(ح) أن العلماء حذمروا من الشذوذ في المحديث وغيره .

(ط)أنهم اختلفت كلما تهم ما بين أصوليين ومحدثين في قبول نريادة الثقة وحد القبول والرد .

(ي) أن الراجح من أقواله مي ذلك إن شاء الله تعالى أنه لا يحك من فيها بحك من أقواله مع القرائن المحتفة بكل مرواية .

(ك) أن الصواب عدم التفريق في سياق مذاهبهم بين الزيادة في الإسناد والزيادة في المتن .

(ل) أن الزيادة من الثقة على ثلاث صور: إحداها أن تقع مخالفة منافية لما مرواه سائر الثقات، وهي الفرد المخالف المطلق، وهذه حكمها الرد،، والثانية ألا يكون فيها منافاة ولا تعرض لما مرواه الغير أصلاً، وهي الفرد المطلق، وحكمها القبول بمن كان حافظا، والثالثة ما بين ها تين المرتبتين، وهذه هي الصوبرة الغالبة، وهي التي يتوقف فيها الحكم حسب القرائن المحتفة.

(ن) أن الشاذ ونريادة الثقة متقابلان ؛ فما خرج من حين الشذوذ انتقل إلى نريادة الثقة والعكس .

(س)أن اعتماد قول ما في نريادة الثقة يؤثر لدى معتمده إذا كان فقيها على الحكم الفقهي لديه. الفقهي لديه.

(ع) أن الصحيحين وهما ما هما قد دخلهما الشذوذ في بعض أحرف قليلة ، سلِّم في بعض المنتقدين ، ومرد عليه مدفي الآخر .

(ف)أنه وبعد إثبات خطر الشذوذ وُجِدَ كَمُ ليس بالهين من الروايات المتعامرضة .

(ص) أن الأصوليين وأصحاب الحديث قد حاولوا وضع أوجه للترجيح بين الأحاديث

المختلفة ، وفقوا في كثير منها وفي بعض ما وضعوا نظر.

(ق)أن ثمة فرقًا دقيقًا بين اختلاف اكحديث واختلاف الرواية .

(س) أن للحديث الشاذ ومثلُه نريادة الثقة أثراً في الأحكام الفقهية ، اتضح من الأمثلة المذكورة ؛ من خلال ترجيح قول على آخر ، أو تصحيح كلاالقولين ؛ فمن الأول :

(ش) الوضوء للمستحاضة عند كل صلاة.

(ت) تقديم العادة على التمييز في إناء حكم الحيض إذا تمادى الدم.

(ض) ترجيح أن النبي علي هو الذي وقت لأهل العراق " ذات عرق " في مناسك انحج .

(ظ)أن السكني للمبتوتة دون النفقة .

(غ) أن الصوم ليس شرطًا في مطلق الاعتكاف.

(*) تحرب مبيع الرطب بالتمر ، يدا بيد كان أو نسيئةً .

(١١) تحرب تولي العبد غير مواليه ، ولو أذنوا .

(-) ترجيح أنه لا قطع على جاحد العارية .

ومن الثاني :

(٤)أن التكيير في أول الأذان يجون فيه التثنية والتربيع .

فهارس

(1)

الآبات

الصفحة

سورةالبقرة

	مرر البراء
218	﴿ وَأَرْتَصُومُوا خَيْرِلَكُم ﴾ [184]
358	{ ثم أُتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون والمساجد } [187]
225 : 47	ا فمزاعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم } [194]
7	﴿ وَالْمُطَلَّقَاتَ يِتَرْبُصِنَ إِنْفُسِهِ ثَلَاثَةً قِرْوَ ﴾ [228]
238	١ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى } [238]
49	ا فاستشهدوا شهيد بزمزرجالكم فإز إيكونا رجلين فرجل وامرأتان [282]
29	ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها }[286]
	آل عمران
48	﴿ وَمُرْدَخُلُهُ كَا رَآمَنا ﴾ [97]
238	ا وسارعوا إلىمغفرة مزربكم } [133]
	النساء
6	إيوصيكم الله في ولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين } [11]
6	إ من بعد وصية يوصيها أو دين } [12]
56	وأمها تكم اللاتم أرضعنكم وأخوا تكم مزالرضاعة } [23]
2	: يا أيها الذير آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولِ الأمر منكم } [59]

؛ لا يحب الله الجهر بالسوء مزالقول } [148] ب المائدة : فكلوا بما أمسكر عليكم } [4] 51 الأنعام ؛ ولا تقتلوا أولادكم مزاملاق } [151] 378 الأعراف ؛ وإذا قرئ القرآن فاستعوا له وأنصوا لعلكم ترحمون [204] 176 هود : ولا يزالوز مختلفين إلا مزرحم ربك ولذلك خلقهم } [119: 118] 38 الحجر 10 : إِمَا غُونِوْلِنَا الِذَكُرُ وَإِمَّا لِهُ لِحَافِظُونَ } [9] النحل 44 633 وإزعاقيتم فعاقبوا بمل ما عوقبتم به } [126] الحج 5 : ولبطوفوا بالبت العتيق } [29] النور : الزانية والزاني فاجلدواكل واحد منهما ماثة جلدة } [2] 43 45 : فأولك عند الله مم الكاذبوز [[3]

القصص

النالا تهديم أحبب [56] 178 النجم ا وما ينطق عزالهو إزهو إلا وحربوحي [4.3] 3 إذا ألا تزر وازرة وزر أخرى وأزليس للإنسان إلا ما سعى [38 : 38] 52 الحشر اوما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عندفاتهوا } [7] 2 الطلاق الاتخرجوهزمزيونهز [ا] السكنوهزمزجيث سكتم مزوجدكم [6] 342 (334 343 : 342 الحاقة إسخرها عليهم سبعليال وثانية أيام حسوما } [7] 355 المزمل إ فاقرءوا ما تيسر مزالقرآن}[20] 48 (2)أطراف الأحاديث

174	إنما جعل الإمام ليؤتم به
362	أبيتهما تفاضل ؟
38	أثاني ربي كحلل الليلة
379	أتشفع فيحد من حدود الله عزوجل
327	أتيت رسول الله عظي وهوبمني
170	أدنيت لرسول الله علية
190	إذا أراد الله بعبد خ
150	إذا أقيمت الصلاة
148	إذا استيقظ أحدكم
28	إذا انتهى أحدكم
93	إذا كان الدرع سابعًا
290 4 262	إذا كان دم الحيضة ،فإنه دم أسود يعرف
45	إذا ولغ الكلب
191	أرأيت رجلاً وجد
183	أصليت يا فلان ؟
231	أعد وضوءك
141	أعطيت ما لم بعطه أحد
30	أعلنوا هذا النكاح
52	أفرأت لوكان على أبيك دين
209	أفطرالحاجم والمحجوم
167	أقيمت الصلاه
148	اليست الصيره وسول الله علية
. 10	الا الحاركم يصلاه وسول الله وي

8.2	ألاإني أوتيت القرآن ومثله معه
28	ألا دخلت في الصف
304	ألقى عليّ رسول الله على الأذان
56	أمر رسول الله عظيم كِفاء القدور
41	أمرني رسول الله عظيم أن أشتري
194	أمره النبي عظي اعتزال
316	أن الأذان كان على عهد رسول الله
153	إنالشملةالتيأخذ
99	أن النبي ﷺ كان يقصر
85	أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا
50	أن النبي ﷺ كان يجهر بالبسملة
76	أنالنبي عظية دخلمكة وعلى رأسهالمغفر
193	أن النبي ﷺ فرق بين المتلاعنين
40	أن النبي ﷺ تهي عن بيع وشرط
84	أن النبي على الخفين
76	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته
323	أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق
237	أنالنبي كاللة دخل البيت هو وأسامة
238	أن النبي ﷺ كبر في البيت ولم يصل
94	أن رسول الله على عن البتيراء
233	أن رسول الله ع أفرد بالحج
84	أن رسول الله على توضأ

307 : 302 : 301 : 224	أن رسول الله على علمه الأذان
49	أن رسول الله عظامة قضي باليمين مع الشاهد
196	إن رسول الله ﷺ كان يوتر
326	أن رسول الله عظي وقت لإهل العراق ذات عرق
276	أنسهلة بنت سهيل استحيضت
114	إنشتسبعت لك
278	إن هذا من الشيطان
150	إناكتا نخرج على عهد رسول الله علية
279	أنعت لك الكرسف
75	إنما الأعمال بالنيات
228	إنما الماء من الماء
283 : 257 : 244	إنما ذلك عرق
229	إنما هوبضعة منك
98	أنه على صلى في كسوف
233	أنهسمع النبي كالخيتيل بالحج والعمرة جميعا
54	أنه صلى على قبراموأة
285 ، 7	إنها ليست بالحيضة
348	أوف بنذرك
50	أيما امرأة نكحت بغير
368	أينقص الرطب إذا بيس؟
209	احتجم النبي عظي وهو محرم صائم
38	اختصمآدم وموسى

31	اذهبفقد زوجتكها
31	اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن
266	اغتسلي لكل صلاة
49	البينة على المدعي
6	الثلث، والثلث كثير
43	الثيب بالثيب
48	الحرم لايعيذ عاصيا ولافارا بدم
367	الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
195	الروحة والغدوة في سبيل الله
5	الطواف صلاة
53	المتبايعانكل واحدمنهما بالخيار
262	المستحاضة تدع الصلاة
274 • 270	امكثي قدر ماكانت تحبسك حيضتك ثماغتسلي
41	بعت من النبي ﷺ نافة
260 c 275	تدع الصلاة أيام أقراثها
266	تغتسل عندكل ظهر
20	ثلاثة لايكلمهم الله يوم القيامة
183	جاء رجل والنبي ﷺ يخطب
193	ذاكم التفريق بينكل متلاعدين
۲	ذلك لوكان وأنا حي
55	رأيت رسول الله على بدلك
223	رأيت رسول الله علي إذا افتتح الصلاة

197	رأيت رسول الله كالله يصلي على حمار
195	رباط يوم في سبيل الله
359	سئل رسول الله علي عن اشتراء الرطب بالتمر
278	سبحانالله
4	صلواكما رأيتموني أصلي
149	صليت خلف النبي عَلِينًا
332	طلقني زوجي ثلاثاً
331	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي
9	فإنكم إن فعلتم
367	فبيعواكيف شئتم إذاكان بدابيد
140	فضلنا على الناس
49	قضى باليمين مع الشاهد
302	قلالله أكبرالله أكبر
179 ، 178	قل لا إند إلا الله
263	قولي لها فلدع الصلاة
209	كانآخرالأمرين
16	كانإذا صلى ركعتي الفجر
85	كانالنبي ﷺ إذا دخل الخلاء
172	كان رسول الله على يغسل يديه ثلاثا
169	كان رسول الله علية إذا اغتسل
38	كان في بني إسرائيل
138	کان قیس بن سعد بمنزلة کان قیس بن سعد بمنزلة
	J.: U,U-0-,

167	كانت الصلاة تقام لرسول الله على
382,380	كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع
236	كبرثم اقرأما تيسر
24	كل بدعة ضلالة
20	كتت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
47	لا تصروا الإبل والغنم
48	لاصلاه لمن لم يقرأ بغانحة الكتاب
46	لانكاح إلا بولي
230	لاوضوء إلا من صوت أو رج
21	لاببقى على رأس منة سنة
6	لايرثالقاتل
39	لايصلين أحد العصر إلا
385	لتتب هذه المرأة إلى الله
131	الكذلك وعشرة أمثاله
386	ليس على خانن ولا منتهب ولا مختلس قطع
163	ليس على الرجل نذر فيما
5	ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة
186	ليس منا من لم يتغن بالقرآن
185	ما أذن الله لشيء كإذنه
91	ماء زمزم لما شرب له
375	من أخذ من الأرض شبرا
374	من أخذ من الأرض ما ليس له

230	من أصابه قيء أو رعاف
377	من حلف على مال امريء مسلم بغير حقه
166	من حلف على يمين
373	من سرق من الأرض شبرًا
227	من صام الدهر
371	من ظلم من الأرض شبرًا طوقه
52	من مات وعليه صوم
229	من مس ذكره فليتوضأ
330	منعت العراق درهمها وقفيزها
329	مهل أهل المدينة من ذي الحليفة
6	نحن معاشر الأنبياء لانورث
188	نظرالنبي ﷺ إلى رجل
34	نهى رسول الله علي عن المثلة
366 · 364	نهى رسول الله عن بيع الرطب بالتمر
76	نهى عن بيع الولاء
32	هذا العكام لا السفاح
328	وقت رسول الله عظي لأهل المشرق العقيق
328	وقت لأهل المدائن العقيق
321	يهل أهل المدينة من ذي الحليفة

(3)

الأشعار

البحتري:

البحتري:

البحتري:

الفراعشت محموداً فمثل بغرالغني ليكسب مالا أو بنت له حمد والجهد والمحد عدا طالبًا إلا تقصيه والجهد الوالهيد الباجي:

الموالهيد الباجي:

الإفامات الحب جوعوعشقا فتلك شهادة با صاححا والهند المقات عزيقات والمحراب عباس ترقى والهند القمات عزيقات والمحروب والهنداء للمحبوب فد مات شهيد كابًا ولدي مزمات فداء للمحبوب الأنصار:

الأنصار:

طلع البدر علينا ما دعا الله داع وجب الشكر علينا ما دعا الله داع

(4)

الأماكزوالبلداز

البصرة البحرة ع30 ، 329 ، 321 ، 35 ع30 ، 329 ، 321 عقد ع30 ، 329 ، 321 ، 35 عقد ع30 ، 329 ، 321 ، 35 عقد ع30 ، 329 ، 328 ، 326 ، 32

374 ¢ 329 ¢ 325	العقيق
183 (181	العوالي
330	الكوفة
328	المدانن
329 (321 (238 (183 (60 (57 (53 (52 (51 (41 (35 (34 (33 (14	المدينة
329 (321	اليىز
35	تبوك
35	ثنيات الوداع
329 : 328 : 327 : 326 : 325 : 324 : 323	ثنیاتالوداع ذات عرق
329 c 321	ذوالحليفة
183 c 181	قباء
329 ¢ 321	قرز
386 (330 (203 (99	مصر
319 : 314 : 310 : 196 : 40 : 35 : 33 : 14	**
329 ¢ 321	بمجد
329 6 321	يلملم
(5)	
الرواياتالشاذة	
كثر بها لم يزده الله إلا قلة ، ومن حلف على يمين صبر فاجرة "	" ومن ادعى دعوى كاذبة ليك
عَلِيٌّ فِي أَخِذَ النَّاسِ مَقَامِهِم قَبَلِ أَن يَأْخِذَ النبِي مَقَامِهِ "،	°7 كانت الصلاة تقام لرسول الله

ثم غسل رجليه "
"غسل كفيه ثلاثا " " غسل كفيه ثلاثا " " " " " " " " " " " " " " " " " "
'' وإذا قرأ فأنصوا ''
'' لقنوا موتاً كم لاإله إلا الله ''
أثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة " · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
''(إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج _ فليصل ركعتين''
'' ليس منا من لم يتغن بالقرآن''
" إنما الأعمال بالخواتيم"
" "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها "
ر بعد المسلم الله المسلم على حمار وهو موجه إلى خيبر "
" " فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وتوضئي وصلي ؛ فإنما ذلك عرق وليست بالحيضة " 250
" إذا كان دم الحيضة ، فإنه دم أسود يعرف"
ردا مان دم الحيطة ، مولدم المصور يعرف "
·
''لاندع كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة ''
ان عمر بن الخطاب عليه مدر ان يعم هي الشرك وليصومن من المعمر بن الخطاب عليه مدر ان يعم هي الشرك وليصومن من المعمر عليه على الجاهلية أن أعد كف يوما في المسجد الحرام
°° نهى رسول الله علي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة " " نهى رسول الله علي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة "
ومن تولى قوما بغير إذنهم فعليه لعنة الله ، ومن اقتطع مال امريء مسلم بيمينه فلا بارك الله له " 375.
° كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها

الفوائد الحديثية

"محفوظ "و "غير محفوظ "
أبو معاوية الضرير (*) حجة وحديث الأعش دو زغير في
أدب نقاد الحديث مع أكابر الأئمةأدب نقاد الحديث مع أكابر الأئمة
إطلاق "المنكر " على "الشاذ "
مناعاجيب شعبة بزالحجاج
اختلاطابن لهيعة
الحديث إذا كان فيه قصة دل علم أزراي ف ضبطه
الذيزانتدوا أحاديث الصحيحين أو أحدهما
الذيزذبوا عزالصحيحين أو أحدهما
الرد على زيدا أبا عياش
الزيادة مزالصحا برف لحديث مقبولة باتفاق
الفقهاء والأصوليوز على قبول زيادة الثقة مطلقا
الكلام علم أبي غسان المسمعي
الكلام على الحارث بزعبد الرحمز خال ابزأ بي ذئب
الكلام على سعيد بريشير الأزدي
الكلام على عبد الرحمز برعبد الله بزديناي
الكلام على عسرو بزيمير الما زنوب
الكلام على محمد برأبي عدى
الكلام على محمد بزعمر و الليشي
ر المنفيت بمذه الفوائد المذكورة تفصيلا عن الرحال عن إيراد فهرس للأعلام ؛ حيث ثبت بالتجربة العملية أنه كان سيكون في
 ٢٠٠ كتفيت كمده الفوائد المد دوره تقصيلا عن الرجال عن إيراد فهرس تارعارم ، عيف نبث بالمجرب المعليد الله عالى المستقب و ي المجال عن الرجال عن المسمالة علم (ا) .

الكلام على مراسيل إبراهيم التخعي
الكلام على يحير يزسلهم الطائفي
المقصود بـ "مختلف الحديث "
بياز أزعليا والحديث فقياء يدروز علم الدراية كما يدروز الرواية ، وأنهم ليس كما قال القائل: زوامل أسفار لا يدروز
13pgeala
بياز م أثبت الناس فيهشام الدستواتي
يازوهم لا بزالقيس انو (ش)
بيازوهم للهيشم و" الجمع "
ييازوهم وقع للحافظ
بيازوهم وقع للحاكم
بيازوهمين وقعا لابزعمار، وتابعه علم أحدهما الدارقطني
تَبْت أَمْدَ الحديث فِالصاق الوهم بصاحبه
تدليس الحجاج بزأرطأة
تدليس بقية بزالوليد
تصحیح حدیث " وَكُلُ أَرِضَ آدَم كَآدَمكم " (ش)
تصحيح رواية سليما زالتيم في الحديث " وإذا قرأ فأنصوا "
تصحيح رواية غسل اليديز ثلاثا قبل الغسل
تعقب علم إبزالتركياني
تعنت مزالنسا ثير (ش)
تغير أبه حمزة السكري
تغير عبد الرزاق الصنعانم بأخرة تغير عبد الرزاق الصنعانم بأخرة
تغير هشام يزعروة بعد قدومه العراق 253

354	تقديم حماد بززيد وسفيان عبينة على جرير ومعمر فأبوب السختياني
366	تقديم مخرمة بزبكير فيحديث أبيه على غيره
72	تنبيه عل قول الشافعي فرحد إلشاذ :" لما رواه الناس"
305	جهالة إبراهيم بزاسماعيل بزعبد إلملك
307	جهالة عثما زيزالسائب
231	جهالة محمد الخزاع الراوي عزالجسز
	حبيب برأبر ثابت لم يسمع مزعروق
339	
	خبر "الحرم لا يعيذ عاصيا ولافارا بدم" ليس مرفوعا (ش)
	خبر الخاصة عند الشافعي = خبر الواحد عند غيره
	ذهول ابن القيس انرع شرطه ومقدمة "الجمع بين الصحيحين " · · ·
	رد على الخطب البغدادي (ش)
	رد على الصنعانر (ش)
	رواية المبدع
81	سقوطسطركامل مز"نزهة النظر "المطبوعة (ش)
230	ضبط الكتاب وضبط الصدر
381	ضعفأبرِصالح كاتب الليث بزسعد
305	ضعف الحارث بزعبيد
	ضعف بني أبر محذورة
	ضعف ترجمة سليما زيز كثير العبدي عز الزهري
	ضعف عبد الله يزجعفر والد ابزالمديني
	ضعف عثمان سعد الكاتب

عدم عناية الأصوليين_فالجملة_بالحديث(ش)
قد يقع الإعلال مزالنقاد نظريا
لم يصح حديث في صف دم الحيض
مدى اعتباء علماء الحديث بهذا الفز وقصة شريك النخعي
مذهب محققم المحدثين في زيادة الثقة
مذهب مستقل لا بزحبار في زيادة الثقة
مسلك المنصفين مع الصحيحين
مكحول إسمع مرأبو أمامة
ممزروي عزعطاء بزالسائب قبل اختلاطه
مزالأسياب الخفية للنزول فِالعزو
نظر فِ تَعْرِيقِهم الكلام على زيادةِ الثَّمَة إلى زيادةِ فِ الإسباد وأخرى فِ المَّتِينِ (ش)
وقفة مع تعريف الحافظ الزحجر للشاذ
وقفة مع قولهم في ترجمة إمام: "ما رأى مل نفسه " (ش)
وقوع قلب فالسناد عند عبد الرزاق (ش)
وقوع نظر في عطفهم "الشذوذ "على "العلة " في حد " الحديث الصحيح "
(7)
الفوائد الأصولية
أحوال أوجه الترجيح الثلاثة
أصول مذهب أحمد خمسة
أقسام الأدلة المتعارضة
إنكار الراويما رواه

210	أهمية تحقيق وجوه الترجيح بين متعارضين
331	الإجماع السكوتي
384	الجمع أولى من اطراح أحد طريقي الحديث
205	
236	الخاص أقوى دلالة مزالعام
273	العبرة لما روىالراويلالرأبه
284	الفرق بين الجمع والبناء
55	القياس وخبر الواحد
42	المشهور المستفيض عند أبرِحنيفة
206	المقصود بـ "التعارض والترجيح "
215	بعض أثر علم الكلام وأصول الفقه (ش)
241	تفصيل ما لايصلح مزالأوج هللترجيح بيرن مختلف الرواية
239	تفصيل ما يحتمل مزالأوجه الترجيح به بيرس مختلف الروايا
222	تفصيل ما يصلح مزالأوجه للترجيح بيرن مختلف الرواية .
237	تقديم المثبت على النافي
25	خطر الاستحسار فالتشيع
370	ضعف دلالة المفهوم عند أبرحنيفة
313 6 52	عمل أهل المدينة
45	عمل الراوي بخلاف رواينه
49	عموم البلوي
345	قياس الحامل على الحائل قياس فاسد
208	كيفية الجمع بين متعارضين فإلظاهر

لا يحتج بآثًا ر الصحابة إذا اختلفوا ، إلا بدليل راجح مزخارج
لابد للإجماع من مستند
لم ينص أحد مزالاً صوليين على البداءة بالأقوى مزوجوه الترجيح (ش)
معرفات النسخ
مزالتصوص ما ليس له مفهوم يعمل بهمنالتصوص ما ليس له مفهوم يعمل به
نظر فرمذهب الشافعر فنسخ السنة
نظرات فيسياق أوجه الترجيح عند الأصوليين
0
(8)
الفوائد الفقهية
أسباب اختلاف الفقهاء فيحكم المستحاضة كما يراها الزرشد
اتفاق العلماء علم أن مقات أهل العراق ذات عرق قات العلماء علم أن مقات أهل العراق ذات عرق
الصواب تأخير غسل الرجلين فيغسل الجنابة
العادة أقوى العلامات
العلامات الفاصلة بين دم الحيض والاستحاضة
بيازماهما الخياراز فيحديث فاطمة بنت أبرحبيش
ترجيح أزالنه على والذي فرق بين المتلاعنين
ثلاثة أقوال فيسكه المبتوتة ونفقتها
حرمة ربا الفضل
خمسة أقوال فيما على المستحاضة أزتعمله الصلاة
صلاة النا فلة على الحمار
386

367	معنوالححاقلة والمزابنة (ش)
282	مزمفردات ربيعة بزعبد الرحمز الفقهية
341	مزهم المبقوتة؟
356	هلالصوم شرط والاعتكاف ؟
347	وجوبالسكنوللمتوتة دوزالنفقة
	ورود قول شاذ عزايزعمر فِالأَذارَ (شُ)
358	يستحب للمعتكف أزيصوم لاعلى سبيل الوجوب
(9)

المصادروالمراجع

أولا: التفسير وعلوم القرآن:

أحكام القرآن، ابن العربي، تعلي محمد البجاوي، دار الفكر، 1376_1957م.

تفسير أبي حاتم الرازي ، دار الكتب العلمية ، 1411_1990م.

جامع البيان، الطبري، دار الفكر، د. ت.

ثانيا: العقيدة:

الأسماء والصفات، البيهتي، طبعة المكتب الإسلامي، الأردن، د . ت .

الإيمان ، ابن منده ، ت على فاصر الفقيهي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407_1987 م .

الشريعة ، الآجري ، ت الوليد محمد سيف نصر ، مؤسسة قرطبة ، 1417 _1996م .

الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ت محمد نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار عكاظ، 1402 _ 1982م.

دلاثل النبوة ، البيهقي ، ت عبد المعطى قلعجي ، دار الكتب العلمية ، 1405 _ 1985 م .

شعب الإيمان، البيهقي، ت محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410_1990م.

بالنا : السنن والمسائيد :

البحر الزخار ، البزار ، ت محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، 1414 _ 1993 م .

السنن الكبرى (مع الجوهر النقي لابن التركماني) ، البيهقي ، ت عبد الرحمن المعلمي ، مكتبة المعارف ، د . ت .

المستدرك ، الحاكم ، ت يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، د . ت .

المعجم الصغير ، الطبراني ، دار الكتب العلمية ، 1403 _ 1983 م .

المعجم الكبير، الطبراني، تحمدي عبد الجيد السلفي، دار ابن تبعية، د.ت.

جامع مسانيد الإمام الأعظم ، الخوارزمي ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

سنن أبي داود ، تعزت دعاس ، نشرة محمد على السيد ، 1388 _ 1969م .

سنن ابن ماجه ، ت محمد فؤاد عبد الباقي ، ، دار الحديث ، د . ت .

سنن الترمذي، تأحمد شاكر، المكتبة الثقافية، د.ت.

سنن الدارقطني ، مع التعليق المغني ، شمس الحق آبادي ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د . ت .

سنن الدارمي ، ت محمد أحمد دهمان ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

سنن النسائي الصغرى (الجميري) ، دار الحديث ، 1407 .

سنن النسائي الكبرى، ت عبد الغفار البنداري، و سيد كسروي ، دار الكتب العلمية، 1411_1991م.

صحيح ابن حبان (مع الإحسان) ، ابن بلبان ، تشعيب الأرناؤط ، مؤسسة الرسالة ، 1408 _ 1998 م .

صحيح ابن خزيمة ، ت محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، 1395_ 1395م .

صحيح البخاري (مع فتح الباري) ، المكتبة السلفية ، 1407 .

صحيح مسلم، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكنب العلمية.

مسند أبي عوانة ، دار المعرفة ، د . ت .

مسند أبي يعلى الموصلي ، تحسين سليم أسد ، دار الثقافة العربية ، 1413 _ 1992 م .

مسند أحمد ،أحمد بن جنبل ، مؤسسة قرطبة ، د . ت .

مسند الحميدي ، منشورات الجلس العلمي ، د . ت .

مسند الروياني ، تأين على أبويماني ، مؤسسة قرطبة ، 1416_1995 م .

مسند الشافعي، الريان، 1408 _ 1987م.

مسند الطيالسي، دار المعرفة، 1405_1985 م.

مسند عبد بن حميد ، ت السيد صبحي السامرائي ، ومحمود الصعيدي ، عالم الكتب ، 1408 م .

مصنف ابن أبي شيبة ، ت سعيد محمد اللحام ، دار الفكر ، 1409 _ 1989 م .

مصنف عبد الرزاق، تحبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، د.ت.

معرفة السنن ، البيهقي ، ت سيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، 1412 _ 1991 م .

رابعاً : الزوائد :

إتحاف الخيرة المهرة ، البوصيري ، تعادل سعد ، والسيد إسماعيل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1419_1998 م .

المطالب العالية ، ابن حجر ، تحبيب الرحمن الأعظمي ، دار المعرفة ، د . ت .

تعجيل المنفعة ، ابن حجر ، ت إكرام الله إمداد الحق ، البشائر الإسلامية ، 1416 _ 1996 م .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيشي ، مؤسسة المعارف ، 1406 _ 1986م .

خامسا : الشروح:

التمهيد ، ابن عبد البر، دار ابن تيمية (مصورة عن طبعة المغرب) ، د . ت .

المفهم ، القرطبي ، ت محي الدين مستو ، ويوسف بديوي ، دار ابن كثير ، د . ت .

المنتقى، أبوالوليد الباجي، دار الكتاب العربي، د.ت.

تحفة الأحوذي ، المباركلوري ، ت عبد الوهاب عبد اللطيف ، مؤسسة قرطبة ، 1406_1986 م .

تنوير الحوالك، السيوطي، المكتبة الثقافية، 1408_1989م.

حاشية السيوطي على النسائي (معالجتبي)، دار الحديث، 1407_1987م.

شرح الزرقاني على الموطأ ، الزرقاني ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

شرح السنة ، البغوي ، ت زهير الشاويش ، وشعيب الأرناؤط ، المكتب الإسلامي ، 1403_1983 م .

شرح النووي على صحيح مسلم، دار الريان، 1407_1987م.

شرح معاني الآثار ، الطحاوي، ت محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية ، 1399_1379 م .

عون المعبود ، العظيم آبادي ، ت عبد الرحمن محمد عثمان ، المكنبة السلفية بالمدينة ، 1388 1960م .

فتح الباري، ابن حجر، ت محمد فؤاد عبد الباقى، المكتبة السلفية، 1407.

سادسا: التحريجات:

إرواء الغليل، الألباني، المكتب الإسلامي، 1405_1985م.

البدر المنير، ابن الملتن، تجمال محمد السيد، دار العاصمة، الرياض، 1414.

التلخيص الحبير ، ابن حجر ، ت السيد عبد الله هاشم اليماني ، دار المعرفة ، د . ت .

الدراية ، ابن حجر ، ت السيد عبد الله هاشم اليماني ، مكتبة ابن تيمية ، د . ت .

الروض البسام بتخرج فوائد تمام ، باسم الدوسري ، دار البشائر الإسلامية ، 1413 _ 1992م .

السلسلة الضعيفة ، الألباني ، مكتبة المعارف ، 1408_1988 م .

الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي ، محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السند روسي ، ت محمد محمود بكار ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، العزيزية ، طبعة أولى ، 1408 .

المنار المنيف، ابن القيم، تأبي غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، طبعة ثانية 1403 .

تنقيح التحقيق، ابن عبد الهادي،

غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود ، أبو إسحاق الحويني ، دار الكتاب العربي ، 1414_ 1994م .

نصب الراية ، الزيلعي ، إدارة الجلس العلمي _ دار الحديث .

سابعا : التراجم والجرح والتعديل:

إسعاف المبطأ برجال الموطأ (مع الموطأ) ، السيوطي ، المكتبة الثقافية ، 1408 _ 1988 م .

الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، تباسم الجوابرة، دار الراية، 1411_1991م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، ت محمد سيد إدريس، مكتبة الرشد، 1409_1989م.

الإصابة ، ابن حجر ، ت طه محمد الزيني ، دار الكتاب العربي ، د . ت .

الأنساب، السمعاني، ت عبد الله محمد البارودي، دار الكتب العلمية، 1408_1989م.

البدر الطالع، الشوكاني، المعرفة، د . ت .

التاريخ ، ابن معين ، تأحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء النراث الإسلامي ، 1399 م . التاريخ الكبير ، البخاري ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دائرة المعارف، الهند، 1372 _ 1953 م.

الجمع بين رجال الصحيحين، ابن القيسراني، دار الكتب العلمية، 1405.

الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر ، السخاوي، ت إبراهيم عبد المجيد ، دار ابن حزم ، 1419_1999م .

الضعفاء الكبير، العقيلي، تعبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، د.ت.

الطبقات الكبرى، ابن سعد ، دار صادر ، بيروت، 1405_1985 م .

الكامل في الضعفاء ، ابن عدي ، ت يحيى مختار ، دار الفكر ، 1405 _ 1985 م .

المجروحين ، ابن حبان ، ت محمود إبراهيم زايد ، دار الشوغي ، 1402 .

تذكرة الحفاظ، الذهبي، أم القرى، د. ت.

تقريب التهذيب، ابن حجر، ت محمد عوامة، دار العلم، 1411 _ 1991م.

تهذيب الكمال، المزي، ت بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، 1413_1992م.

سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، تشعيب الأرناؤط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، 1406_1986 م .

طبقات الحفاظ، السيوطي، لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، 1403_1983م.

طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ت محمود الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتاب العربي ، د . ت .

فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، ت إحسان عباس، دار الثقافة، د . ت .

لسان الميزان، ابن حجر، ت دائرة المعارف النظامية (الهند) ، نشرمؤسسة الأعلمي ، بيروت، طبعة ثانية 1406__

ميزان الاعتدال ، الذهبي ، تعلي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، د . ت .

وفياتالأعيان،ابن خلكان، تإحسان عباس، دار صادر، د.ت.

ثامنا : العلل والمراسيل:

الإلزامات والتبع، الدارقطني، ت مقبل بن هادي الوادعي، دار المعرفة، 1403 _ 1983 م.

العلل ، الدارقطني ، ت محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ، 1405 _ 1985 م .

المراسيل، ابن أبي حلتم، تأحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، 1403 1983م.

بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، تحسين آيت سعيد، دار طيبة، 1418 _ 1997م.

علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، ابن عمار الشهيد، تعلي حسن عبد الحميد، نشر دار الهجرة الرياض، طبعة أولى 1991م.

علل الحديث، ابن أبي حائم، دار المعرفة، 1403_1983م.

كتاب الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو مسعود الدمشقي ، ت براهيم بن علي بن محمد آل كليب ، دار الوراق ، الرماض ، طبعة أولى 1419 _ 1998 م .

تاسعا : المفاتيح والأطراف:

أطراف المسند ، ابن حجر ، ت زهير الناصر ، دار ابن كثير_الكلم الطيب ، 1414_1993 م .

المعجم المفهر من الألفاظ الحديث ، محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين ، دار الدعوة ، استانبول ، 1988 م .

تحفة الأشراف، المزي، ت عبد الصمد شرف الدين، دار الكتاب الإسلامي، 1414_1993م.

عاشرا: علوم الحديث:

أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب،

اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحبيث) ، ابن كثير ، تأحمد شاكر ، دار التراث ، 1399 م .

اختلاف الحديث (مع الأم) ، الشافعي ، دار الشعب .

الأجوبة الفاضلة ، اللكنوي ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، سوريا ، طبعة ثانية ، 1989م .

الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين ، نور الدين عتر .

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار ، أبو بكر الحازمي ، ت محمد أحمد عبد العزيز ، مكتبة عاطف ، القاهرة ، د . ت .

التبصرة والتذكرة ، العراقي ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

التقييد والإيضاح، العراقي، تعبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، 1388_1969م.

"مييز، مسلم بن الحجاج، ت محمد صبحي حلاق، دار الإيمان، الإسكندرية، طبعة أولى د. ت.

الخلاصة في أصول الحديث ، الطبي ، ت صبحي السامرائي ، إحياء التراث ، الأوقاف العراقية ، 1391_1971م . الرفع والتكميل ، أبو الحسنات اللكتوي ، دار الأقصى ، القاهرة ، طبعة ثالثة 1987م .

الكفاية، الخطيب البغدادي، تعبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن، الكتب الحديثة، 1410 1990م.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي ، ت محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، طبعة ثالثة 1404 .

المنهل الروي في علوم الحديث ، ابن جماعة الكتاني ، تمحيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر ، دمشق ، طبعة ثانية 1406 .

الموقظة في علم الحديث ، شمس الدين الذهبي ، نشرة أنصار السنة بالقاهرة ، 1414 _ 1994 م .

النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ربيع بن هادي، دار الراية، 1417.

النكت على ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ت زين العابدين بلافريخ، أضواء السلف، 1419_1998م.

تدريب الراوي، السيوطي، تعبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، 1392 م .

توضيح الأفكار، الصنعاني ، ت صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، طبعة أولى ، 1417_1997م .

جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للعلائي تحدي عبد الجيد السلفي ، عالم الكتب ، طبعة ثالثة 1417 1 1997م .

جزء تصحيح حديث الفلتين ، العلائي ، تأبي إسحاق الحويني ، مكتبة التربية الإسلامية ، 1412 _ 1992 م .

دراسات في السنة، محمد بِلتَاجِي حسن ، مذكرة جامعية ، كلية دار العلوم ، 1990م .

شرح علل الترمذي، ابن رجب، ت صبحي السامرائي، عالم الكتب، 1405_1985م.

شرف أصحاب الحديث ، الخطيب البغدادي ، تعمرو سليم ، مكتبة ابن تيمية ، 1417_1996م .

فتح المغيث ، السخاوي ، علي حسين علي ، مكتبة السنة ، 1415_ 1995 م .

قواعد في علوم الحديث، الهانوي، تعبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، د . ت .

محاسن الاصطلاح على مقدمة ابن الصلاح ، البلقيني ، تعاشة عبد الرحمن ، دار الكتب المصرية ، 1974م .

معرفة علوم الحديث، الحاكم، ت معظم حسين، وأكسن، مكتبة المتبي، د. ت.

نزهة النظر ، ابن حجر ، إسحاق عزوز ، التوعية الإسلامية ، 1410_1989م .

. حاديعشر: أصولالفقه:

إرشاد الفحول ، الشوكاني ، طبعة مصطفى الحلبي ، د . ت .

أصول السرخسي، ت أبي الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية ، دار الحدث ، القاهرة ، د . ت .

الإبهاج شرح المنهاج ، السببكي وولده ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

الإحكام، الآمدي، تعبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، 1402.

الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تأحمد شاكر، توزيع دار الاعتصام، د.ت.

البحر المحيط ، الزركشي ، ت لجنة علماء من الأزهر ، دار الكتبي ، ١٤١4 _ 1994 م .

البرهان، الجويني، ت عبد العظيم الديب، توزيع دار الأنصار، 1400.

الرسالة ، الشافعي ، تأحمد شاكر ، دار التراث ، 1399 _ 1979 م .

المحصول، الفخر الرازي، ت طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، 1418_1997م.

المستصفى ، الغزالي ، تحمزة حافظ ، دار المدينة المنورة ، 1411 _ 1991م.

الموافقات، الشاطبي، ت محمد عبد الله دراز، دار المعرفة، د. ت.

الوصول إلى الأصول، ابن برهان البغدادي، تعبد الحميد أبو زنين، مكتبة المعارف، 1403_1983م.

بلوغ السول في مدخل علم الأصول ، محمد حسنين مخلوف ، طبعة مصطفى الحلبي ، طبعة ثانية ، 1386_1386 م .

تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع ، الزركشي ، تعبد الله ربيع ، سيد عبد العزيز ، مؤسسة قرطبة ، 1419_1999م .

دراسات أصولية في التعارض والترجيح، د . عبد اللطيف عامر ، مذكرة جامعية .

شرح المنهاج، الأصفهاني، تعبد الكريم النملة، مكتبة الرشيد، 1410م.

كشف الأسرار ، البزدوي، ت محمد المعتصم البغدادي ، دار الكتاب العربي ، د . ت .

ثانى عشر: الفقه:

أحكام الزواج والفرقة ، أحمد يوسف سليمان ، مذكرة جامعية .

اختلاف العلماء ، المروزي ، تصبحي السامرائي ، عالم الكتب ، 1406_1986 م .

الإجماع، ابن المنذر ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

الأم،الشافعي،دارالشعب،د .ت .

الإنصاف، المرداوي، ت محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، 1375_1956م.

الأوسط، ابن المنذر، تأبو حماد صغير حنيف، دار طيبة، ١٤١2 _ ١٩٩١م.

الاستذكار ، ابن عبد البر ، ت عبد المعطي قلعجي ، دار ابن قتيبة _ الوعي ، 1413 _ 1993 م .

الحاوي، الماوردي، تعلي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، 1419 1999م.

الحنلافيات، البيهقي، ت مشهور حسن سليمان، دار الصميعي، ١٤١4 _ 1994م.

الفروع ، ابن مفلح ، ت عبد الستار فراج ، عالم الكنب ، 1404 _ 1984 م .

المبسوط، السرخسي، المعرفة، 1409_1989 م.

الجموع ، النووي ، ت محمد المطيعي ، مكتبة الإرشاد ، د . ت .

الحلى، ابن حزم، تأحمد شاكر، مكتبة الآفاق الجدمدة، د.ت.

المدونة ، مالك بن أنس ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

المغني (مع الشرح الكبير) ، ابن قدامة ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

بدائع الصنائع ، الكاساني ، دار الكتب العلمية ، 1406_1986 م .

بداية الجحمة ، ابن رشد ، تعبد الحليم محمود ، الكتب الإسلامية ، 1403 _ 1983 م .

بلوغ المرام (معسبل السلام) ، ابن حجر ، ت إبراهيم عصر ، دار الحديث ، د . ت .

توضيح الأحكام من بلوغ المرام ، عبد الله البسام ، تأبو حماد صغير حنيف ، مكتبة النهضة الحديثة _ دارطيبة ، 1405 _ 1985 م .

روضة الطالبين، النووي، تعادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، 1412_1992م.

زاد المعاد ، ابن القيم ، ت شعيب وعبد القادر الأرناؤط ، مؤسسة الرسالة ، 1407_1987 م .

شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، دار الفكر ، د . ت .

طرح التثريب في شرح التقريب، الحافظ العراقي، دار ابن تيمية (مصورة).

فسخ الزواج، أحمد الحجي الكردي، اليمامة، د . ت .

ثالث عشر: الأماكن والبلدان:

مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ، ابن الجوزي ، ت مرزوق على إبراهيم ، دار الراية ، 1415 _ 1995 م .

معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، ت فريد الجندي ، دار الكتب العلمية ، 1410 _1990 م .

رابع عشر:الناريخ:

البداية والنهاية ، ابن كثير ، مجموعة محققين ، الريان ، 1408_1988 م.

العبر،الذهبي، دارالكتبالعلمية، د.ت.

الكامل، ابن الأثير، الكناب العربي، 1406_1986م.

المنتظم، ابن الجوزي، ت محمود مصطفى، وعبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، 1412_1992م.

تاريخ الإسلام ، الذهبي ، تعمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، 1407 _ 1987 م .

شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي ، دار الفكر ، 1399 _ 1979 م .

خامسعشر:اللغة:

تهذيب اللغة ، الأزهري ، ت مجموعة ، دار القومية العربية ، د . ت .

المزهر ، السيوطي ، ت محمد أحمد جاد المولى بك ، وعلى محمد البجاوي ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم ، دار التراث ، د . ت .

سادسعشر: كنب أخرى:

إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام ، أبو الحسنات عبد الحي اللكتوي ، ت عبد الفتاح أبو غدة ، دار السلام ، القاهرة ، د . ت .

القراءة خلف الإمام ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تسعيد زغلول ، دار الحديث ، القاهرة 1985م .

النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ، محمد زاهد الكوثري .

توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، حافظ ثناء الله الزاهدي، نشر جامعة العلوم الأثرية، جلهم بأكستان، طبعة أولى 1406_ 1986م.

حجة الله البالغة ، ولي الله الدهلوي ، ت مجموعة ، مكتبة دار الصلاح ، 1355 .

. مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، دار التقوى ، بلبيس ، د . ت .

مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ، السيوطي ، الجامعة الإسلامية ، المدينة ، طبعة ثالثة ، 1399 . مقالات الكوثري ، محمد زاهد الكوثري .

(10)

المواضيع (عام)

القدمة
تهيدحول السنة النبوية شرفها الله تعالى :
للبحث الأول: حجية السنة ومنزلتها والتشريع
المبحث الثانمي: عناية أهل الحديث بالسنة
لمبحث الثَّالث: أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة على الأمة
لمبحث الرابع: أثر الحديث فِإختلاف الفقهاء
المبحث الخامس: شروط الأثمة الأربعة للعمل بالسنة
البابالأول: دراسة تأصيلية حول الشذوذ وزيادة الثقة
الفصل الأول: تقسيم العلما واللاحاديث، وموقع الشاذ منها، وتعريفه
لفصل الثَّاني: الفرق بين الحديث " الشاذ " و " زيادة الثَّة " 101.
الفصل الثَّالث: منزلة الصحيحين ، وهل دخلهما الشذوذ ، ومناقشة الأحرف التَّوانِتُقدِها الدارقطنيوغيره وقيل فيها :
155
البابالثاني: الدراسة التطبيقية
الفصل الأول: أوجه الترجيح عند اختلاف الروايات الحديثية
الفصل الثَّاني: أَثْرِ الحديث الشاذ فِي الأحكام الفقهية:
(أ) المستحاضة بين التمييز والعادة
(ب) تربيع التكبير وأول الأذان

(ج) ميقات أهل العراق
(د)السكتروالنفقة للمبتوتة
(هـ) شرط الصيام في الاعتكاف
(و) بيع الرطب بالتعر
(ز) تواالعبد غير مواليه
(ح) حد جاحد العارية
خاتمة
فهرس الآيات
فهرس الأحاديثفهرس الأحاديث
فهرس الأشعار
فهرس الأماكز والبلداز
فهرس الروايات الشاذة
فهرس الفوائد الحديثية
فهرس الفوائد الأصولية
فهرس الفوائد الفقهية
فهرس المصادر والمراجع
فهرس عام

